



# الرخاء المفقر

## التبذير والبطالة والعوز



كارل غيورك تسين

إهداء ٢٠٠٧

مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية  
الإمارات العربية المتحدة

**الرخاء المفقور**

**التبذير والبطالة والعوز**

Karl Georg Zinn, *Wie Reichtum Armut schafft: Verschwendung, Arbeitslosigkeit und Mangel*, Published by PabyRossa Verlag, 3. Au Flage, Köln, 2003.

## محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

للطبعة العربية

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2006

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2006

النسخة العادية ISBN 9948-00-858-8

النسخة الفاخرة ISBN 9948-00-859-6

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: [pubdis@ecssr.ae](mailto:pubdis@ecssr.ae)

Website: <http://www.ecssr.ae>



دراسات مترجمة 25

# الرخاء المُفقِر

## التبذير والبطالة والعوز

تأليف: كارل غيورك تسين

ترجمة: عدنان عباس علي

## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

## المحتويات

7	مقدمة المترجم.....
15	مقدمة .....
21	الفصل الأول: العمل: أساس كل مجتمع وعماد كل تطور حضاري .....
117	الفصل الثاني: الوفرة والعوز: مفارقات الرفاهية في المجتمع الرأسمالي .....
213	الفصل الثالث: الأصولية والخارجون على الرأي العام وصعود الفاشية .....
	الفصل الرابع: الواقع الحقيقي وتزييف الحقيقة:
247	ملاحظات على إشكالية المواقف الأيديولوجية في الاقتصاد السياسي .....
271	خاتمة.....
277	المراجع.....

في العصور الغابرة كانت الأرستقراطية الإقطاعية ملزمة بحكم القانون، أو تشعر بأنها ملزمة بحكم العادات والتقاليد بتقديم العون للتابعين لها وتخفيف معاناتهم. أما الأرستقراطية المعاصرة فإنها تسبب تلبيد مشاعر المواطنين ويؤسهم، برغم أنها بأمس الحاجة إليهم، إنها تتركهم، إيان الأزمات، عالة على الرعاية الاجتماعية الحكومية؛ أملاً في أن يحصلوا منها على ما يسد الرمق.

Alexis de Tocqueville, *Über die Demokratie in Amerika* (1840/1985, 262).



## مقدمة المترجم

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين أُمسى التطور الاقتصادي في الدول الصناعية (الرأسمالية) يتصف بتدني معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم البطالة. وإذا كانت هذه الدول قد مرت بازدهار ملحوظ، أفرزته موجة المضاربة العظيمة التي اندلعت في السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن المنصرم، فإن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن موجة الازدهار هذه لم تغير شيئاً في الاتجاه العام لمسيرة التطور الاقتصادي. فها إن وصلت المضاربة إلى الذروة، وانهارت من ثم، كما لو كانت زبدًا رابياً ذهب جُفَاءً، فسرعان ما عادت هذه الدول تثن تحت وطأة معدلات النمو المتراجعة والبطالة المتفاقمة. وليس ثمة شك في أن القضاء على البطالة يشكل أكبر تحدٍ لا لكفاءة النظام الرأسمالي فحسب، بل للسياسة الاقتصادية عامة وللنظرية الاقتصادية على وجه الخصوص؛ لأن هذه النظرية، على وجه التحديد، هي المطالبةُ بصوغ المناهج القادرة على حل مشكلة البطالة؛ بهذا المعنى فإن تطوير الدواء الناجع لحل هذا المشكل هو المحك الجوهري لاختبار مصداقية النظرية الاقتصادية وكفاءتها.

والأمر الواضح هو أن الأزمة الاقتصادية المستفحلة في هذه البلدان لم يطرأ عليها تحسن يذكر إثر تطبيق هذه الدول استراتيجية "خفض الأجور"، و"إلغاء التدخل والتوجيه الحكوميين"، و"خصخصة المشروعات الحكومية"، والتراجع عن "المكتسبات الاجتماعية"؛ انسجاماً مع السياسة الاقتصادية التي يطالب بتحقيقها المنهج الليبرالي المحدث، والمهيمن على الساحة في الوقت الراهن.

وإذا كان أغلب هذه الدول قد ضحّى بالكثير عما حققه من مكاسب اجتماعية؛ أملاً في أن يساعدها هذا على تحقيق الخفض المنشود لمعدلات البطالة، فإن الحال يشهد على أن هذه الدول كانت تركض وراء سراب لا نفع منه، ووهم لا خير فيه. فشكلة البطالة تفاقمت في الدول الرأسمالية الغنية في المنظور العام، وظلت مشكلة الركود الاقتصادي الطويل المدى قائمة لا حل لها.

والمقصود باللىبرالىة المحدثة تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التى ترى أن اقتصاد السوق خىر سبىل لتحقيق المجتمع الحر.

وفى الأصل؛ أى فى نهاية أربعىنيات القرن العشرين؛ كان الدافع لصوغ الآراء الليبرالىة المحدثة يكمن فى تنفيذ الاشتراكىة عامة والماركسىة على وجه الخصوص؛ وإذانتها بوصفها "الطرىق إلى العبودىة".\* وقد استخدم الاقتصادىون الناطقون بالألمانىة فرىدرش فون هاىك وفلهلم روبكه وفالتر أوىكن فى ندوة اقتصادية عقدها فى بارىس عام 1938 مصطلح الليبرالىة المحدثة أول مرة فى التاريخ. ولأن المؤتمرىن لم يتفقوا على اسم لحركتهم الفكرىة الجديدة؛ فقد أطلقوا فى الاجتماع الذى عقده عام 1947 فى مدىنة مونت بلىرىن (Mont Pèlerin) على حركتهم الجديدة اسم "جمعىة مونت بلىرىن" (Mont Pèlerin-Society). وكان فون هاىك على اعتقاد تام بأن المنهج الليبرالى المحدث سىحتاج إلى جىلین أو ثلاثة؛ حتى یبىمن على الساحة الفكرىة وىغدو سىاسة تتنهجها الحكومات؛ ومن ثم فقد واصل فون هاىك؛ بین الحربىن العالمىتىن؛ جهوده لتطویر الليبرالىة المحدثة؛ أملاً فى أن تغدو نظرىة متكاملة تهتدى بها السىاسة الاقتصادية فى المجتمعات الرأسىالية؛ فحصل بفضل ذلك على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1974.

وإذا كانت الليبرالىة المحدثة قد ركزت جهودها فى بادئ الأمر على تنفيذ الاشتراكىة المطبقة فى أوربا الشرقىة ونظرىتها الماركسىة؛ فإن اهتمامها تحول فى سبعىنيات القرن العشرين صوب النظرىة الكىنزیة التى هیمنت على الساحة الأكادىمىة؛ وكانت بمنزلة المنار الذى تهتدى به السىاسة الاقتصادية المطبقة فى البلدان الرأسىالية؛ منذ نهاية الحرب العالمىة الثانىة. وكان هجوم الليبرالىة المحدثة على النظرىة الكىنزیة يتمحور حول ادعاء مفاده أن هذه النظرىة لم تعد تلبنى متطلبات الوضع السائد؛ لأنها لیست ذات بال فى شرح أسباب الركود الذى عصف بالاقتصادات الغربىة فى سبعىنيات القرن العشرين. فقام ملتون فرىدمان؛ القطب الآخر فى الحركة الفكرىة المناوئة للفكر الكىنزی؛ بشن هجوم على النظرىة الكىنزیة بدعوى أن هذه النظرىة تنطبق على واقع اقتصاد مغلق؛ أى اقتصاد لیست

---

\* هذا هو العنوان الذى أطلقه فون هاىك على أحد أشهر مؤلفاته. (المترجم)

له علاقات اقتصادية بالعالم الخارجي، وراح يصوغ نظريته النقودية (Monetarism) بوصفها بديلاً من النموذج الكينزي. كما تكفل مسؤولو كل من صندوق النقد الدولي\* والبنك الدولي، وكذلك منظمة التجارة العالمية بالهجوم على النظرية الكينزية، والدعوة إلى المبادئ الليبرالية المحدثة. فهؤلاء جميعاً أكدوا ضرورة التراجع عن السياسات الاقتصادية المسترشدة بالنظرية الكينزية.

وتبين الدراسة المتعمقة للنظرية الكينزية أن هذه النظرية تنطوي على شقين: شق ينطلق من اعتقاد مفاده أن النظام الرأسمالي لا يمتلك المقومات الضرورية لتحقيق الاستقرار المنشود؛ ومن ثم لا مناص من أن تستخدم الحكومة سياساتها المالية لإضفاء الاستقرار على النظام الرأسمالي. وتحتزل الليبرالية المحدثة النظرية الكينزية إلى هذا الشق فقط، وتتناسى شقها الثاني، وهو: تأكيد جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) أن الرخاء الذي يحققه النظام الرأسمالي يحمل في طياته بذور تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانتشار البطالة بنحو مزمن؛ لأن هذا الرخاء يؤدي في يوم ما إلى إشباع حاجات الأفراد، وإلى قصور الطلب السلعي عن استيعاب العرض السلعي، أي أن الركود الطويل المدى قدر مكتوب على النظام الرأسمالي المتطور.

يتناول كتاب الرخاء الفقير، أولاً، أسباب عجز الليبرالية المحدثة - أو بالأحرى رداءها الاقتصادي الموسوم "النظرية الكلاسيكية المحدثة" - عن القضاء على البطالة، كما يتناول ثانياً، القرائن النظرية التي طرحت على بساط البحث في حقب تاريخية معينة لحل مشكلة البطالة، والنتائج السياسية والاجتماعية الممكنة استخلاصها من هذه القرائن. وسواء تعلق الأمر بمنهج التحليل، أو بالمقولات التي ينطلق منها، أو بأسلوبه في التعبير، فإن الأمر الين هو أن مؤلف الكتاب يتحدى بوجهة النظر الماركسية-الكينزية. من هنا يختلف هذا الكتاب اختلافاً جلياً عن الكثير من المؤلفات التقليدية في تناوله لمشكلة البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة.

---

\* بتأيين من صندوق النقد الدولي أمسى صندوق النقد العربي أهم المؤسسات العربية دعوة لجائز الليبرالية المحدثة. (المترجم)

ففي الفصل الأول من مؤلفه ينطلق كارل غيورك تسين من العمل البشري بوصفه الأساس الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية في كل مجتمع. وانسجماً مع هذا المنظور، راح المؤلف يحلل، في ضوء الفكر الكلاسيكي المتمثل بأراء آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس، ماهية العمل المأجور وخصائص فائض العمل والأسس التي يقوم عليها استغلال العامل المأجور. بعد ذلك يستعين المؤلف بأراء الفيلسوف الألماني آرتور شوينهور لتوضيح جانب آخر من جوانب الاستغلال السائد في الاقتصادات الرأسمالية؛ فالملاحظ في هذه الاقتصادات أن ثمة شرائح اجتماعية تحصل على دخول نقدية معتبرة، تأتي من ملكيتها للثروة؛ أي دون أن تهرق نفسها ببذل شيء من العمل المنتج؛ ومن ثم يستنبط تسين مفهوماً حديثاً للبطالة مفاده أن البطالة الحديثة ليست مشكلة ناجمة عن العوز والفاقة، بل هي مشكلة ناجمة عن اليسر والثراء؛ واستناداً إلى هذا المنظور يؤكد المؤلف أن للبطالة علاقة متينة بتوزيع الدخل القومي والثروة الوطنية على شرائح المجتمع المختلفة؛ وبهذا المعنى فهي ليست، أبداً، ظاهرة تنشأ عن التقدم التكنولوجي أو العولة، فضلاً عن أن تكون انعكاساً لفعل قانون طبيعي.

ويستند المؤلف في تحليله اللاحق إلى النظرية الكينزية استناداً كاملاً. ومنعاً لحدوث التباس بخصوص موقفه حيال المدارس الاقتصادية المختلفة يقول المؤلف صراحة: «ولا مرأ أن القارئ قد لاحظ بوضوح أننا لسنا من دعاة العقيدة التي تستند إليها النظرية السائدة؛ فنحن ننطلق في تحليلنا من الاقتصاد السياسي الذي نظره كينز وفوراستي وغيرهما من الاقتصاديين الواقعيين». وانسجماً مع هذا المنظور يفسر المؤلف الأزمة الاقتصادية، السائدة حالياً في الدول الرأسمالية المتقدمة؛ انطلاقاً من جانب الطلب معتبراً أنها أزمة ركود طويل الأجل، لا أزمة ناشئة بفعل التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى الدخل والاستخدام في سياق عملية النمو الاقتصادي. فيقول بعبارات لا لبس فيها: «فالنظرية الكينزية تستخلص، من المنظور الطويل الأجل، نتيجة مفادها أن عملية النمو الاقتصادي تفرز، شتاً أم أبيضاً، الركود في نهاية المطاف؛ أي أن النمو في الاقتصادات الغنية لا يتحول إلى حالة الركود بفعل عوامل "خارجية" (من قبيل إخفاق السياسة، أو تزايد

الأعباء البيئية، أو نقص حاد في المواد الأولية على سبيل المثال)، بل لأن النمو الاقتصادي ذاته هو الذي يخلق الركود بنحو ما<sup>١١</sup>.

وتكتسب طروحات الكتاب أهمية خاصة حين يقارن المؤلف الحالة القائمة في الدول الصناعية حالياً بالحالة التي انتابت هذه الدول عشية اندلاع الركود الكبير في الفترة الواقعة بين عامي 1929 و1933. وفي سياق هذه المقارنة لا يكتفي المؤلف بإبراز تشابه كلتا الحالتين من حيث تفاقم ارتفاع معدلات البطالة وتوقف عملية النمو الاقتصادي فحسب، بل يشير بجلاء إلى تشابه السياسات الاقتصادية أيضاً، وما اتخذته هذه السياسات في كلتا الحالتين من خطوات للتعامل مع البطالة المتفاقمة، فيقول: «إن ما يجري انتهاجه عملياً ليس سوى صيغة لسياسة إنكماشية معولة الأبعاد تتجاهل كلية حقيقة مشكلة الركود». ويواصل المؤلف مقارنته للحالتين فيؤكد، مشيراً إلى التحولات السياسية الجذرية التي نشأت عقب انتخاب ملايين العاطلين عن العمل أدولف هتلر رئيساً للحكومة، أن «ثمة أوجه شبه عديدة بين الحالة السائدة في اليوم الراهن والركود الكبير الذي ساد في ثلاثينيات القرن العشرين. من هنا، لا تختلف، كثيراً، المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الناشئة ظلها حالياً، عن المخاطر التي سادت آنذاك».

ويلعب تزايد إشباع الحاجات الاستهلاكية وارتفاع معدلات الادخار\* دوراً جوهرياً في تحليل المؤلف للأزمة. فهو يرى أن كلا الأمرين؛ أعني إشباع الحاجات الاستهلاكية وارتفاع معدلات الادخار، ليس سوى النتيجة الحتمية لارتفاع مستوى الدخل والرفاهية في مجتمعات يخضع فيها توزيع الخيرات الوطنية لقوانين التوزيع الرأسمالية. وحين يفقد الطلب السلعي ديناميكيته، يتراجع النشاط الاستثماري، وتأخذ المديونية الحكومية ترتفع؛

---

\* تشكل الولايات المتحدة الأمريكية هنا حالة استثنائية، فقد طرأ فيها تراجع هظيم في معدل ادخار القطاع العاطل في تسعينيات القرن العشرين، لا بل كان هذا المعدل سلبياً في العامين 1998 و1999. وبحسب الإحصاءات المنشورة بلغ هذا المعدل 1٪ فقط عام 2004. وكانت الدراسات التطبيقية قد أثبتت أن هذا التطور لا يتنافى مطلقاً نظرية الاستهلاك الكثرية. فالملحوظ أن هذا الارتفاع قد تزامن مع ارتفاع ثروة القطاع العاطل إلى النصف في التسعينيات؛ إثر الارتفاع العظيم الذي طرأ على أسعار ما بحوزة هذا القطاع من أوراق مالية أي أنه تزامن مع تغيرات لا تُرصد إحصائياً؛ لأنها - أول - وملة - مل أدنى تقدير، تغيرات "دفقية" فقط (windfall changes in capital-value). (المترجم)

الأمر الذي يحتم عندئذ خفض النفقات الحكومية المخصصة للرعاية والضمان الاجتماعيين. ويسبب هذا التطور، بدوره، خفض الطلب السلعي، وهكذا دواليك. وينجم هذا التطور بالرغم من الارتفاع الحاصل في الإنتاجية، والتوسع العظيم في طاقات الإنتاج. بهذا المعنى، أمسى النظام الاقتصادي عاجزاً عن «تحويل الرفاهية الممكن تحقيقها إلى رفاهية فعلية يتنعم بها أفراد المجتمع كافة». وبحسب رؤية المؤلف، تكمن جذور هذا العجز في التناقض الأساسي السائد في علاقات الإنتاج الرأسمالية.

يسلط المؤلف - بعد تحليله للوضع الاقتصادي القائم في المجتمعات الصناعية - الضوء على النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة؛ فيفند مزاعمها ويبين، بكفاءة عالية، زيف النتائج المستخلصة منها. فمن خلال دراسته لهذه النظرية على ضوء ما قدم بعض الاقتصاديين عام 1933 من مقترحات ترمي إلى إصلاح الوضع الاقتصادي والقضاء على البطالة، استطاع المؤلف فعلاً أن يزيح النقاب عن أوجه الشبه القائمة بين تصورات تلك الحقبة والحقبة الحالية، من حيث المسائل العملية المطروحة على بساط البحث، ومن حيث طرائق التفكير السائدة في كلتا الحقبتين.

ولكي يقف القارئ على مغزى الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة يركز المؤلف جهوده على تبيان الخلفية الأيديولوجية للمواقف المختلفة التي اتخذها الاقتصاديون في الزمن الغابر، والتي يتخذونها في اليوم الراهن؛ لأن الإحاطة بمغزى هذه المواقف هو الأمر الذي يبين أسباب عدم اتخاذ الحلول الناجعة قبل عام 1933؛ أي قبل وصول الحزب النازي إلى سدة الحكم في ألمانيا، وما أعقب ذلك من حرب عالمية مدمرة أسفرت عن انهيار ألمانيا انهباً كاملاً، وقتل ما يزيد على خمسين مليون من بني البشر. ويرى كارل غيورك تسين أن إصرار السياسة الاقتصادية المطبقة حالياً على تجاهل الحلول الناجعة يكمن، أصلاً، في المواقف الأيديولوجية التي تتخذها هذه السياسة في يومنا الراهن، وما ينجم عنها من آراء لا ترفض إعادة توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية لمصلحة الشرائح الاجتماعية ذات القوة الشرائية المتدنية فحسب، بل تتطلع إلى القضاء على كل المكتسبات التي حققها الطبقة العاملة والطبقة الوسطى. وللدلالة على هذا يقتبس تسين فقرة من الاقتصادي المشهور فون ميسس كمثال واضح يشهد على أن التصورات المحافظة، المتحيزة، ساترال

حية فاعلة. فقد كتب هذا الاقتصادي عام 1931 قائلاً: «... إن البطالة المستفحلة منذ آمد طويل ليست سوى النتيجة التي أفرزتها السياسة التي تتبعها النقابات العمالية؛ والمهاذقة إلى مواصلة الارتفاع في معدلات الأجور. ولو لم تكن هناك المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل، لكانت هذه السياسة قد منيت بالخيبة وأصبحت بالإخفاق الذريع. فخلافاً للأفكار الخاطئة التي يرددتها الرأي العام، لم تكن المدفوعات النقدية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل وسيلة لتخفيف الشقاء الناجم عن البطالة. إن العكس هو الصحيح، فإلى جانب عوامل أخرى، فإن هذه المدفوعات هي التي تخلق البطالة، وهي التي تجعل منها، أصلاً، ظاهرة جماهيرية طويلة الأمد». وليس ثمة شك في أن السياسيين وقادة المؤسسات المالية الدولية لا يخطر على بالهم حالياً غير ترديد هذه التصورات من دون انقطاع. وهذا ليس بالأمر الغريب. فالمواقف الأيديولوجية يمكن أن تكون قد غيرت بعض الشيء من مفرداتها، إلا أن طابعها لم يتغير بكل تأكيد.

وقد أولى المؤلف قضية الأيديولوجيا في حياة الشعوب عامة وفي الاقتصاد السياسي على وجه الخصوص، أهمية خاصة، فتناولها بإسهاب في الفصل الرابع من كتابه. ويؤكد المؤلف هنا أن أيديولوجية غلاة المؤمنين بحرية الأسواق قد باتت تهيمن هيمنة كاملة على الاقتصاد السياسي، وصارت تدعي لنفسها الكمال كما لو كانت عقيدة دينية منزلة من السماء. ففي اليوم الراهن بزّ الاقتصاد السياسي العلوم الأخرى كافة من حيث إسباغها الشرعية على الواقع القائم. فقد أمسى يوظف جل مقولاته لخدمة أهداف أيديولوجية الطابع.

ويعي الاقتصاديون، كما يبدو، أهمية الدور المناط إليهم، وفاعلية ما يصوغون من نظريات، ومغزى ما يستنتجونه من هذه النظريات. وكان الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل بول صمويلسن (Paul Samuelson) قد عبر عن هذا الوعي بعبارة مقتضبة لكنها عميقة المغزى حينما قال في حديث له مع مجلة الإيكونوميست (*The Economist*) في عدها الصادر في 23/8/1997: «أنا لا أغير اهتماماً لمن يكتب قوانين الأمة... مادام يوسعي أن أكتب لها كتبها المدرسية الخاصة بعلم الاقتصاد». واستجاب القدر فعلاً لتطلعات صمويلسن؛ فهو لم يكتب لأمة فقط كتابها المدرسي، بل كتبه لأهم أخرى كثيرة؛ إذ تُرجم كتابه الاقتصاد (*Economics*) إلى الكثير من لغات العالم، وجرى طبع ملايين النسخ

منه. وهكذا أصبح مؤلف هذا القطب الأول من أقطاب النظرية الكلاسيكية المحدثنة واحداً من أهم المصادر التي يرجع إليها طلبة الاقتصاد ويسترشدها منظرو عالمنا المعولم.

ومهما كانت الحال فإن مؤلف كتاب الرخاء المفقور قد انحاز إلى جانب الفقراء الذين ينوء كاهلهم تحت وطأة البطالة المدمرة لمصدر رزقهم، فدافع، برؤية إنسانية حميمة، عن مصالحهم، ووظف كفاءته العلمية؛ للكشف عن زيف مقولات الليبراليين المحدثين والكلاسيكيين الجدد.

ونجدر الإشارة - هنا - إلى أن النسخة العربية لا تتطابق تطابقاً كلياً مع الطبعة الألمانية الثالثة. فتلبية لطلب المؤلف اشتملت الترجمة العربية على التغيرات التي يزمع المؤلف إدخالها على الطبعة الرابعة من الكتاب.



## مقدمة

منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام 1998 طرأت على الاقتصاد العالمي، للأسف، جل التطورات الاقتصادية التي كنا قد تنبأنا بها، لا من خلال تحليلنا النظري للأحداث التي عصفت بالنظام الرأسمالي فحسب، بل من خلال دراستنا للسياسة القائمة على المنظور الليبرالي المحدث أيضاً. فازدياد فرص العمل وتراجع معدل البطالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 7.2٪ عام 1997 إلى 6.4٪ عام 2000 ما كانا يكتفيان أبداً للاقتراب على نحو جدير بالذكر من مستوى التشغيل التام للأيدي العاملة. وللتعرف على وخامة البطالة السائلة ينبغي لنا التمعن في معدلات البطالة "الفعلية"؛ أي المعدلات الآخذة في الحسبان عدد الأفراد المستعدين للعمل، لو وجدوا الفرصة المناسبة للعمل، وعدد الأفراد المحالين على المعاش مبكراً، وغيرهم من أفراد كثيرين لم يعد ينظر إليهم على أنهم جزء من قوة العمل وإن كانوا في سن تخرج لهم العمل؛ فواقع الحال يشهد أن معدلات البطالة هذه قد أمست تفوق كثيراً معدلات البطالة المعلنة رسمياً أولاً. وتبين ثانياً على نحو جلي أن الازدهار الذي مر به الجزء الأعظم من القطاعات الاقتصادية الجديدة (New Economy) لم يكن سوى الحصيلة النهائية للإفراط في الاستثمار، والمضاربة في أسواق المال. بهذا المعنى، كان هذا الازدهار تكراراً لحالات كثيرة شهدتها الدول الرأسمالية فيما مضى من التاريخ. وكان ازدهار المضاربة قد أيقظ عدداً كبيراً من المنتبئين من غفوتهم؛ فراحوا يلعبون على الناس بشارة مفادها أن الازدهار قد أمسى طابع العصر الجديد، وأنه لن يتوقف أبداً. ولم تنطّل هذه البشارة الزائفة على العامة من الناس فحسب، بل صدقها الكثير من أشباه الخبراء من العاملين في المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات العلمية والمجالات السياسية ووثقوا بها أيضاً. أما الفئة التي كانت تراقب الأمور بعين العقل فقد سخر منها هؤلاء المنتبئون، ونظروا إليها على أنها خيط من قوم تحجرت عقولهم، وغلبهم التردد، وطغت عليهم الروح الانهزامية؛ ومن ثم فلا نفع في الإصغاء إلى ما يقولونه. إلا أن هذه الفئة من الناس كانت على حق من دون مراء.

فَمَنْ كَانَ فِي رِيبة من الأمر، ودقق في صحة ما سمع ودوس بتمعن ما كان يبدو من حوله، فقد لاحظ في وقت مبكر أن المعجزة الاقتصادية الأمريكية التي سبىح بحمدِها السطحيون وهام بها الكثيرون لم تتحقق قط. لقد كانت هذه المعجزة من المخلوقات التي نسجتْها وسائل الإعلام فقط (Malik, 2002).

إن الركود الذي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خريف 2000 لم يكن أمراً غير متوقع بالنسبة إلى الحنرين الذي وصموا بتحجر العقل. ومهما كان الحال، فإن الأمر البين هو أن هذا الركود - خلافاً للانتعاش الذي ساد في تسعينيات القرن العشرين - لم يقصر على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، فحجم الاستشارات تراجع في مجمل الاقتصاد. علاوة على هذا عصفت بالقطاعات الاقتصادية الجديدة، أيضاً، صدمات وانهيارات أخذت الكثيرين على حين غرة. وربما كان انهيار إنرون (ENRON)، الشركة الأمريكية العملاقة العاملة في مجال الطاقة، أحد الأمثلة على شدة هذه الصدمات وعظم هذه الانهيارات (Riecke, 2001).

لقد أكدت هذه التطورات مصداقية الظاهرة الاقتصادية الملاحظة منذ عقدين من الزمن؛ أعني أن حالات الازدهار التي تمر بها المجتمعات [الرأسمالية، المترجم] على نحو دوري لا يمكن أن تقضي قضاء تاماً على الركود الطويل الأجل (في هذه المجتمعات)، وعلى ما ينشأ عن هذا الركود من تدهور مزمن في استخدام الأيدي العاملة. بالإضافة إلى هذا بُيِّنَ على نحو صريح صحة الفكرة التي سادت الدراسات المبكرة المختصة بالدورات الاقتصادية؛ أي المختصة بدراسة أسباب تقلب النشاطات الاقتصادية؛ فهذه الدراسات أكدت منذ القرن التاسع عشر أن كل ازدهار يعقبه ركود. بهذا المعنى كان ممكناً فعلاً التنبؤ بالركود الدوري الحالي. وكانت الصحف الاقتصادية قد نشرت في شباط/ فبراير 2001؛ أي قبل الهجمات الإرهابية التي حدثت في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 بوقت طويل، عناوين بالخط العريض مفادها أن "موجة عظيمة الأبعاد لتسريح الأيدي العاملة تندلع في الولايات المتحدة الأمريكية" (HB, 2001/25). وفي تموز/ يوليو من العام ذاته نشرت الصحافة المختصة بالشؤون الاقتصادية عناوين بالخط العريض تؤكد أن "العلاقات صار يترنح" (Essers/Riecke, 2001). ولم تتسم ردود الأفعال على الإرهاب بالعقلانية،

ولم تأت منسجمة مع القيم الإنسانية؛ ومن ثم فقد سبب الإرهاب وردود الأفعال عليه تعزيز التشاؤم، وتفاقم القنوط اللذين خييا على الجو العام منذ منتصف عام 2000. ومع أن إعطاء الأولوية للخيار العسكري في مكافحة الإرهاب يمكن أن يتيح للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لإحراز ازدهار اقتصادي مصدره برامج التسلح الواسعة؛ أي أنه يمكن أن يحقق ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت في ثمانينيات القرن العشرين حينما توسعت إدارة رونالد ريغان بالإففاق الحكومي، مطابقة بذلك مبادئ النظرية الكينزية في مجال برامج التسلح، إلا أن هذا الازدهار يبقى مرحلياً فقط؛ ومن ثم فإن البحث فيه وفيما سواه من موضوعات قصيرة الأجل، لا ينسجم مع المنظور الرئيسي الذي تنطلق منه هذه الدراسة؛ فالمنظور الطويل الأمد هو الأمر الذي يهنا هنا.

وبحسب التقويم السنوي ولى القرن العشرون وانقضى، هذا القرن الذي سباه تيل باستيان "قرن الموت" (Bastian, 2000). إلا أن واقع الحال يشهد أن هذا القرن ولى وانقضى بحسب التقويم السنوي فقط. فالعالم ما يزال يعاني جميع مظاهره القديمة؛ أعني أن العالم ما يزال يئن تحت وطأة سياسة الهيمنة والاقتصاد الرأسمالي، والحروب، والإجفاف والجريمة، والاستغلال والفقر والبؤس، وتدمير البيئة. فالبشرية تنقسم إلى قسمين، فأولاً يندرج ما يقرب من 15٪ من بني البشر في عداد الأثرياء في المنظور العام، ويعاني ثانياً ما يقرب من 85٪ منهم الفقر إلى حد ما. ويكاد الثراء يُحصَر في تلك الدول التي كانت تشكل لب العالم الرأسمالي في العصور الماضية. والملاحظ أن دول هذا العالم الرأسمالي لا تمثل ولا تكل من تأكيد أن خلاص العالم يكمن في تقفي خطاها، وفي تطبيق برامج الإصلاح التي تقترحها لحل المشكلات التي تعانيها البشرية، مدعية أن هذه البرامج فقط تضمن الحل المؤكد. ومع هذا لم تُحل مشكلة اللاعدالة الاجتماعية، ولم يتم القضاء على الأزمات الاقتصادية، فضلاً عن خفض معدلات البطالة التي ترزح تحت وطأتها فئات عريضة من المجتمع. إن هذه المسائل تشكل لب هذا الكتاب. وهناك كتابات كثيرة تناولت هذه المسائل. وهذا أمر يسبغ علينا الغبطة، ويدعونا إلى أن نقدم الشكر للمؤلفين الذين خاضوا في هذه المسائل، وذلّوا لنا الطريق. إلا أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها هذه الدراسات،

أو أنها تناولتها ولكن على نحو هامشي. إن هذه المسائل هي الموضوعات التي يدور حولها عرضنا في الصفحات اللاحقة. فستناول أولاً العلاقة بين العمل، والاستغلال، والبطالة، من حيث هي ظاهرة حديثة العهد نسبياً، وذلك من منظور يأخذ بالحسبان تطور هذه العلاقة عبر التاريخ. فتاريخ الحضارة هو تاريخ استغلال العمل. أما البطالة فإنها ظاهرة جديدة في التاريخ؛ ففي الاقتصادات الفقيرة السابقة على العصر الصناعي لم تكن هناك بطالة بالمفهوم الحديث؛ أي إن تلك المجتمعات لم تعرف البطالة الجماهيرية السائدة في يومنا الحاضر. بهذا المعنى يتعين علينا أن نلقي نظرة على التطور من الاستغلال إلى البطالة. وللإحاطة بهذا الموضوع لا مناص لنا من أن نستعين ببعض الإيضاحات النظرية. ومع أن هذه الإيضاحات ليست بالأمر الجديد، إلا أن التطرق إليها ينطوي على نفع كبير، ولا سيما أن العامة من الناس لا تحيط بها إلا بصعوبة، أو على نحو مشوش. وسنقوم، ثانياً، بنقد، لا بل سنقوم بالهجوم على المواقف التي اتخذتها النظرية الاقتصادية السائدة ومدرستها الكلاسيكية المحدثه عامة، ومنهجها الليبرالي المحدث على وجه الخصوص، مادامت هذه جميعاً تشكل المنار الذي تهتدي به السياسة الاقتصادية والاجتماعية عملياً. كما سنستعرض في هذا السياق النتائج المستخلصة من النقاشات التي دارت في الأيام الأخيرة من حياة أول جمهورية ديمقراطية ألمانية أعقبت انهيار الحكم القيصري بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (جمهورية فايمار)؛\* لأن هذه النتائج تكاد تعكس على نحو دقيق الإشكاليات التي تدور حولها النقاشات الراهنة. وسنبرز بهذا الشأن أربع خطط إصلاحية متميزة اقترحت لتخطي الركود العظيم الذي ساد في ثلاثينيات القرن العشرين؛ فالتمتع في هذه الخطط يبين لنا بجللاء أن المشكلات وطرائق التفكير السائدة في يومنا الحاضر لا تختلف

\* كما هي عادة المؤلفين الألمان، استخدم المؤلف هنا وفي أماكن أخرى من هذا الكتاب مصطلح "جمهورية فايمار". ولأن هذا المصطلح يمكن أن يثير الالتباس لدى القارئ العربي، لذا أترنا القول: إنها أول جمهورية ديمقراطية ألمانية أعقبت انهيار الحكم القيصري بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. ولتمتد عمر هذه الجمهورية من عام 1919 إلى عام 1933. وكانت برلين هي عاصمة هذه الجمهورية. وجاءت تسميتها "جمهورية فايمار" من اسم المدينة الألمانية "فايمار"، التي عقد فيها البرلمان الوطني الذي شرع لألمانيا دستوراً ديمقراطياً جديداً. وانهارت هذه الجمهورية عقب تسلم أدولف هتلر زمام الحكم في ألمانيا عام 1933. (مترجم)

كثيراً عن المشكلات وطرائق التفكير التي سادت آنذاك. ومستناول، ثالثاً، البعد الأيديولوجي في الاقتصاد السياسي. وللدلالة على هذا البعد يكفي أن نشير إلى المواقف المتخذة حيال أزمة الركود السائدة حالياً. فمع أن المهتمين كانوا قد تنبؤوا بهذه الأزمة قبل ما يزيد على نصف قرن من الزمن، فاقترحوا السبل الواجب على السياسة الاقتصادية انتهاجها للنجاح في مواجهة هذه الأزمة، إلا أن السياسة والرأي العام مايزالان، مع هذا، يتجاهلان إلى الآن تنبؤات تلك الأيام والنتائج المستخلصة من هذه التنبؤات. وليس ثمة شك في أن تفسير هذه الظاهرة المثيرة للعجب يكمن، أصلاً، في المواقف الأيديولوجية التي تتخذها السياسة في يومنا الراهن. فعموماً يلعب التوجه الأيديولوجي في الاقتصاد السياسي دوراً أعظم من الدور الذي يلعبه في كل الفروع العلمية الأخرى. ومن أجل الإحاطة الدقيقة بهذه المسائل المهمة والمثيرة للنقاش فقد أفردنا لهذا الموضوع فصلاً خاصاً به.



## الفصل الأول

# العمل: أساس كل مجتمع وعماد كل تطور حضاري

يحتج علينا الحديث عن البطالة أن نتحدث عن الأهمية التاريخية للعمل. وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة؛ لأن مجتمعاتنا، الذي يتحكم فيه رأس المال في الواقع العملي، والعمل - بحسب ما يزعم بعض الناس - قد بُدِء فيه العمل بناءً على ما يدعيه الكثير من ذوي الشأن. إلا أن العمل لم ينفذ في مجتمعاتنا، إن ما نفذ فيه هو فرص العمل التي تتيح للعامل الحصول على أجر مُجَزَّ. ففي اقتصادنا يكتسب استثمار رأس المال دوراً مركزياً؛ ومن ثم تشكل الظروف التي تتحكم في الحصول على أكبر ربح ممكن من استثمار رأس المال المشكل الرئيسي الذي تدور حوله النظرية الاقتصادية المهيمنة حالياً. أما العمل فإنه ليس سوى عنصر "واحد" من عناصر الإنتاج، عنصر توقف عليه بمحض المصادفة حياة الجزء الأعظم من البشرية! ومع أننا لا ننوي هنا أن نرسم الخطوط العريضة لنظرية اقتصادية يتوصلها العمل وليس رأس المال؛ إلا أن البطالة التي يعانيها جمهور عريض من المواطنين تحتج علينا - كما سبق أن أشرنا - أن نبدأ دراستنا هذه بالحديث عن العمل.

## أولاً: الجهد الفردي وتقسيم العمل والنتائج الوطنية

قبل ما يقرب من ثلاثمائة عام حرر الاقتصاد السياسي نفسه من وصاية الفلسفة الدارسة لشؤون الدولة والحكم؛ فأمسى علماً قائماً بحد ذاته. وكان المؤسسون العظماء، لما كان يسمى الاقتصاد السياسي آنذاك وما صار يسمى علم الاقتصاد حالياً، قد توصلوا، في سياق بحثهم عن مصدر الثروة وعن العنصر الفعلي في خلق الناتج الوطني، إلى نتيجة مفادها أن العمل البشري هو المصدر الفعلي لكل الإنتاج الاقتصادي في نهاية الأمر. وكان آدم سميث (1723-1790)، هذا المفكر الذي نشر عام 1776 مؤلفه الرئيسي الشهير بحث

في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (*An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*) - وهو مؤلف كثيراً ما سمي إنجيل الاقتصاد السياسي - قد بدأ مؤلفه هذا بجملة مفادها:

أن العمل الذي يئله شعب من الشعوب هو المصدر الذي يزوده بكل الأشياء التي يستهلكها كل عام، والضرورة للعيش وللتمتع بالحياة. فهذه الأشياء هي دائماً وأبداً إما حصيلة هذا العمل أو هي مستوردة من الدول الأخرى (Smith, 1978, 3).

ويتحدث سمث هنا عن العمل بصفة عامة؛ أي إنه لا يصنف العمل إلى عمل فكري، وإلى عمل يؤدي الإنسان بقوته البدنية، كما أنه لا يتطرق لا إلى اختلاف العمل من حيث الجودة ومن حيث تباين درجات المشقة التي يتحملها هذا العامل أو ذاك، ولا إلى تباين سنوات الدراسة والتعلم واختلاف المواهب البشرية وما سوى ذلك من اختلافات بين أنواع العمل. ومع هذا، فإن هذه التباينات والاختلافات بين أنواع العمل لا تنقص، بأي حال من الأحوال، صواب الرأي الأساسي القائل إن الإنتاج السلعي هو حصيلة العمل البشري. بهذا المعنى فإن من واجبات الفروع العلمية ذات العلاقة أن تحدد العلاقة النسبية بين أنواع العمل المختلفة. فعلى سبيل المثال في وسع المرء أن يتصور أن ثمة عملاً بسيطاً في وسع أي إنسان عادي أن يؤديه؛ لأنه لا يتطلب مهارة معينة. بناءً على هذا سيكون بالإمكان النظر إلى ساعة العمل الأكثر دقة أو صعوبة على أنها تعادل أضعاف ساعة العمل البسيط؛ أي سيكون بالإمكان أن ينظر إلى أن ساعة عمل العامل المتعلم، على سبيل المثال، تساوي ضعفاً، وأن ساعة المهندس تساوي ثلاثة أضعاف ساعة العامل غير المتعلم وهكذا دواليك. ومهما كانت الحال فإن الأمر الواضح هو أن هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين أنواع العمل كافة؛ أعني أنها جميعاً عمل بشري في نهاية المطاف، أو عمل "بمجرد" بحسب تعبير كارل ماركس.

ولكي تكتمل الصورة يتعين النظر إلى المقولة الاقتصادية الأساسية القائلة: إن الناتج القومي هو حصيلة العمل من منظور أن العمل البشري يُنجزُ، عادة، في إطار اجتماعي معين؛ أي أنه أداء اجتماعي. ويشير مصطلح تقسيم العمل إلى أن الأفراد يؤدون عملهم



متعاونين، وأن ما يقوم به الفرد الواحد ليس سوى جزء من الإنجاز الاقتصادي العام. وبما أن الإنتاج المتاح للمجتمع يتم إنجازه بتعاون أعمال كثيرة ومختلفة؛ لذا فإنه سيكون من الصعب جداً تحديد إسهام كل فرد في تحقيق الإنجاز الكلي؛ من هنا، فلن كل توزيع للناتج الوطني الذي تحقق بتعاون الجميع لن يكون إلا توزيعاً اعتبارياً؛ أي إنه سيتحدد من خلال طبيعة القوى المهيمنة على الحياة الاقتصادية والسياسية ومن خلال ملكية وسائل الإنتاج. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى وإن خدعتنا آلية التوزيع التي يقبلها المواطنون عادة؛ اعتقاداً منهم أن هذه الآلية تفرز توزيعاً عادلاً إلى حد ما؛ لأنها حصيلة المنافسة السائدة في الأسواق على سبيل المثال. ولم ينشأ الاعتقاد بأن الفرد الواحد ونتائج عمله الفردي هما العنصر الأساسي في هذا الترابط الاقتصادي الإجمالي إلا في إطار النظرية الاجتماعية الفردانية التي طفت على السطح في أوروبا الحديثة، بفعل ظروف تاريخية معينة. ولو تتبعنا تاريخ التطور البيولوجي لآلبي البشر فحسب، بل لفصيلة القرود أيضاً، للاحظنا أن تعاون كل واحد مع أبناء فصيلته أمر ضروري لتذليل متطلبات الحياة؛ أي أنه أمر لا بد منه لإنجاز الأعمال الضرورية المتعلقة بهذه المتطلبات. إن تقسيم العمل بمفهومه العام ظاهرة لا تحتاج، إذن، إلى تسويق من وجهة نظر التطور البيولوجي. فأبسط أنواع التكاتف بين قوى العمل الفردية المختلفة تجسد من دون مرأ صيغة أولية من صيغ العمل الجماعي المنسق. فشخص واحد لن يستطيع، وحده، تحريك صخرة عظيمة تسد مدخل مغارة معينة، وإن حاول ذلك طوال حياته؛ إلا أن عشرين رجلاً سينجزون هذا العمل خلال ساعات وجيزة حينما يتكاتفون ويعملون على نحو منسق.

وفي سياق تطور تقسيم العمل عبر التاريخ تطورت صيغتان مختلفتان على نحو بين؛ حقاً كان القاسم المشترك بينهما يكمن في التخصص، إلا أنها كانتا تسيران في اتجاهين متعاكسين من حيث الموهلات. فهناك تقسيم العمل الحِرَفِي الذي يتطلب من المرء أداء عمليات مختلفة اختلافاً كبيراً، وأن يتعلم ويكتسب التجارب خلال زمن طويل نسبياً إذا أراد إتقانه. إن هذه الصيغة هي أولى صيغ تقسيم العمل. وفي وقت، متأخر نسبياً، تبلور تقسيم العمل بين العاملين في المصنع الواحد. والمقصود بصيغة تقسيم العمل اللاحقة هذه

أن يتخصص كل عامل من عمال المصنع الواحد بأداء جزء ضئيل من العمليات المعقدة في ذلك المصنع؛ أي، خلافاً لتقسيم العمل المهني، لا يقوم العامل الواحد بأداء جميع العمليات الضرورية لإنتاج السلعة، بل هو يضطلع بأداء جزء ضئيل من العمليات الضرورية لإنتاج السلعة، جزء يستطيع العامل أن يتعلمه بيسر. وفي المحصلة النهائية لا ينطوي تقسيم العمل في داخل المصنع الواحد على الرتابة والملل فحسب، بل يمكن أن ينطوي على تشوهات جسمية واضطرابات نفسية أيضاً. فهو يجعل من بني البشر دُمى تتحكم فيها الآلات. وإذا كان تقسيم العمل الحِرَفي يضطلع، في المقام الأول، بإنتاج سلع متنوعة، ويؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية لا عن هدف مقصود، بل - في أفضل الحالات، وعلى نحو جانبي ثانوي - يهدف تقسيم العمل داخل المصنع الواحد إلى ارتفاع الإنتاجية في المقام الأول. وحديث آدم سميث عن "مصنع الدبابيس" هو أشهر مثال على ارتفاع الكفاءة من خلال تقسيم العمل داخل المصنع الواحد؛ فقد كتب سميث قائلاً:

فالعامل الذي لم يسبق له أن صنع الدبابيس أو تعلم صناعتها قط (فتقسيم العمل هو الذي جعل من صنع الدبابيس مهنة قائمة بذاتها)، والذي ما كان على دراية بكيفية استخدام الآلات والمعدات الضرورية لصناعتها (علماً بأن هناك احتياجاً كبيراً في أن يكون تقسيم العمل هو الباعث الذي حتم ابتكار هذه الآلات والمعدات)، يستطيع، إذا ما كان مثابراً جداً، أن ينتج ديوساً واحداً في أفضل الحالات وليس عشرين ديوساً بكل تأكيد. إلا أن صناعة الدبابيس المتعارف عليها في الوقت الحاضر لم تعد مهنة قائمة بحد ذاتها فحسب، بل أصبحت عملاً يتجزأ إلى عدد من خطوات تحتم في أغلب الحالات أن يتخصص العامل بأداء خطوة واحدة فقط. فعامل يسحب السلك، وآخر يعدله، وثالث يقطعه، ورابع يسنه، وخامس يشحذه عند الطرف لتركيب الرأس عليه؛ ويتطلب تصنيع الرأس عمليتين اثنتين أو ثلاثاً من العمليات المتميزة. أما تركيب الرأس على طرف الدبابيس وإزالة الهباب والاستخدام منها وإعدادها للاستعمال فتلك من قائمة بحد ذاتها؛ وحتى تغليفها ووضعها في الصناديق المخصصة لنقلها إلى الأسواق يتطلب عملاً متخصصاً قائم بحد ذاته. فلكي يتم إنتاج ديوس واحد - بهذا المعنى - هناك ما يزيد على ثلثي عشرة خطوة مختلفة يضطلع عامل معين بأداء واحدة منها فقط في بعض المصانع، وعاملان أو ثلاثة عمال في مصانع أخرى... ولو عمل هؤلاء العمال منفردين بمعزل عن

العمل: أساس كل مجتمع وعهد كل تطور حضاري

الأخرين، ومن دون تدريب وتخصص، لوجدنا من دون ريب في أن الواحد منهم ما كان سيتيج 20 ديوساً في اليوم، لا بل من المحتمل أن الواحد منهم ما كان سيتيج ديوماً واحداً؛ أي بعبارة أخرى، أن الواحد منهم ما كان سيتيج واحداً من الدبابيس المائتين والأربعين، فضلاً عن إنتاج واحد من الدبابيس الأربعمائة والثلاثين التي صاروا يتجونها بفعل قيامهم بتقسيم العمل فيما بينهم بطريقة ذكية (Smith, 1978, 9 f).

انطلاقاً من هذه الفقرات يمكننا أن نستخلص استنتاجات مهمة بشأن الإنتاج القائم على تقسيم العمل. فلما يلفت النظر هو أن سمث لا يرى أن ارتفاع الإنتاجية يكمن في التطور التكنولوجي بمعناه الدقيق فحسب؛ أي أنه لا يكمن في استخدام الآلات والمعدات الحديثة وإحلال رأس المال العيني محل العمل البشري في عملية الإنتاج، بل هو يكمن أيضاً - كما يؤكد سمث - في تطوير تنظيم عملية الإنتاج بنحو يضيف على العمليات التي يؤديها العمل جدارة كبرى. وبما أن هذا التنظيم الأكثر جدارة قد انتشر في سياق الثورة الصناعية وتعمق؛ لذا استغرق تحقق التقدم الاجتماعي النابع من التنظيم الأفضل لعمليات العمل، حقبة طويلة شبيهة بحقبة التقدم الحضاري الذي تحقق بفعل التقدم التكنولوجي. ونحن حينما نؤكد هذا كله فإننا لا ننفي طبعاً أن العالم القديم - والصين على وجه الخصوص - قد عرف البدايات الأولى لتقسيم العمل داخل المصنع الواحد، إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه البدايات الأولى لم تتطور إلى حدث يتصف بالديمومة وبالتصعيد. ومهما كانت الحال، فإن مثال مصنع الدبابيس الوارد عند سمث يدلنا على أن للتطورات التي تطرأ على تنظيم العمليات التي يضطلع بها العمل أهمية قصوى بالنسبة إلى جدارة عملية الإنتاج. فقد أسس - كما هو معروف - من سمات العصر المطالب بضرورة ترشيح الإنتاج، وتقليص الإدارات، والدعوة إلى الحد من التدرج الهرمي في العلاقات الاجتماعية في داخل المصنع الواحد، وإلى إعادة النظر في هذه العلاقات الفوقية مادامت هذه الخطوات، أيضاً، وسائل ضرورية لرفع الإنتاجية. ولا مراء في أن هذه الأمور كلها لا تدور، في المقام الأول، حول التكنولوجيا بالمعنى الدقيق المتعارف عليه، بل هي تدور حول التنظيم الاجتماعي في داخل المصنع. ولا يساورنا الشك أبداً في أن هذه التغيرات الاجتماعية الإيجابية يمكن أن تكون، في بعض

الحالات على أدنى تقدير، أكثر نفعاً وأعظم فاعلية من الكثير من التجديدات التكنولوجية. وما نقوله هنا لا يصدق من وجهة نظر المصنع الواحد فحسب، بل هو الصواب بعينه من وجهة نظر مجمل الاقتصاد الوطني. إلا أن من أخطاء الماضي القريب الاعتقاد أن بالإمكان إصلاح الوضع الاقتصادي الكلي (Macroeconomics)؛ انطلاقاً من ميزات الجدارة السائدة في المشروع الصناعي الهادف إلى تحقيق الربح (Microeconomics) ومعاييرها. فالأخذ بميزات المشروع الصناعي ومعاييرها ينطوي على تجاهل للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين على السياسة الاقتصادية الكلية الناجحة مراعاتها والأخذ بها. فعل سبيل المثال لم يراع - لا في سياق خصخصة المشروعات الحكومية ولا في سياق تحرير الاقتصاد الوطني من القيود الحكومية - أن المشاكل التحتية، المادية واللامادية [أي المعنوية والروحية، المترجم]، لا يجوز أن تخضع لمتطلبات تحقيق الربح المتعارف عليها في المشروع الصناعي التابع للقطاع الخاص، ولا سيما إذا كان المرء يعي فعلاً أن السهر على المصلحة العامة؛ أي مصلحة المجتمع ككل - حاضراً ومستقبلاً - من صلب مسؤوليته. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال أغنى دولة في العالم، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أنها قد أمتست تعاني هزال هياكلها التحتية المادية والمعنوية. وربما كانت الحالة السائدة في العاصمة واشنطن خير دليل على ذلك؛ فقد تفاقم هذا الهزال في "عاصمة العالم" إلى درجة صار في وسع السائح العابر أن يراه ييسر وعن كتب.\* وفي الواقع، يتعارض التأكيد المستمر على أهمية النمو المستديم تعارضاً تاماً مع تقليص دور الدولة في المجالات ذات الأهمية القصوى للمواطنين، ويتنافى تماماً وخصخصة المرافق العامة والمشروعات التنموية وترك القرارات بشأنها لمساعي تحقيق أعلى ربح في أقصر وقت ممكن، وما يرافق هذه المساعي في الكثير من الحالات من نهب واستغلال. فقد أمتسنا الآن نشهد بوضوح أن سياسة الخصخصة المتعجلة، والمنطلقة من استنتاجات خاطئة مستقاة من اقتصادات المشروع، لا تؤدي إلى

\* كان إغناطي الإطارة الأمريكية في التعامل مع العاصمة الجبوية التي دمرت مدينة نيو أورلينز في ثلثا المسيسيبي خريف عام 2005 خير دليل على ما يقوله المؤلف. (المترجم)

تدهور نوعية الخدمات والسلع المقدمة للجمهور فحسب، بل تسبب أيضاً انهيار التزود بالخدمات والسلع العامة. وربما كانت أزمة الطاقة التي عصفت بولاية كاليفورنيا وانهيار إنرون، الشركة الناشطة في مجال الطاقة، والتي تعد الشركة الأمريكية العملاقة الكبرى السابعة، خريف عام 2001، خير شاهد على مخاطر سياسة الخصخصة المتعجلة. كما أفرزت سياسة الخصخصة المتعجلة مخاطر جمة بالنسبة إلى سلامة المواطنين أيضاً وأمنهم؛ ويمكننا أن نستشهد في هذا السياق بشركات السكك الحديدية البريطانية وقيامها بخفض التكاليف على حساب سلامة المسافرين وأمنهم.

كذلك سببت سياسة الخصخصة المتعجلة ارتفاع درجة الاحتكار، وخلقت شركات احتكارية جديدة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، وتعمل بمنأى عن رقابة المجتمع. ويتوافق التشوه والخلل اللذان سببتها الليبرالية المحدثنة لدولة الرعاية الاجتماعية مع مصلحة الطبقة الثرية بكل تأكيد. فهذه الطبقة ليست بحاجة إلى السلع والخدمات العامة إلا بصعوبة، كما أنها في غنى عن الرعاية الاجتماعية تماماً. إن شكواها تنصب، فقط، على العبء الضريبي الذي يفرضه عليها المجتمع.

وفي الواقع، فإن الدولة ذات المجتمع المدني المتطور بأمر الحاجة إلى أساس مالي مناسب. بهذا المعنى يفترض أن ترتفع نسبة العبء الضريبي إلى الدخل القومي عبر الزمن، لا أن تنخفض. وكان أدولف فاغنر (Adolph Wagner) (1835-1917)، الخبير الألماني بالمالية العامة في القرن التاسع عشر، قد أكد، من خلال "القانون" المسمى باسمه، أن مهمات الدولة لا تقصر على الوظيفة التقليدية المتمثلة في "توفير الأمن وإقامة العدل"، بل تتطور عبر الزمن لتشمل "وظيفة دعم الثقافة وتقديم الرعاية الاجتماعية". ولا مرأى في أن ما توصل إليه فاغنر لا يعكس تطوراً محتمة قوانين طبيعية، بل هو حصيلة مبدأ ينبغي للسياسة الاجتماعية أن تسير على هديه. ولم يكن من محض المصادفة أن يعكس "قانون فاغنر" الفكر الذي جاءت به المدرسة التاريخية التي أسسها علماء الاقتصاد الألمان. فقد كانت هذه المدرسة - كما هو معروف - قد اتخذت موقفاً نقدياً حيال الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي وتصدت للكثير من الأفكار التي

نادى بها الاقتصاديون الليبراليون. ويقانون فاغنر هذا كان منظوره أكثر شمولية من المنظور الصائب الذي عبر عنه جون كينيث جالبريث (John Kenneth Galbraith)\* في سياق حديثه عن "ثراء الخواص وفقر الدولة"؛ ففاغنر يرى أن "فقر الدولة" يعني، أيضاً، فقر جمهور الناس دائماً وأبداً؛ لأن الفئات ذات الدخل المنخفضة على وجه التعيين هي التي تتضرر من الخصخصة وتحرير المشروعات من التوجيه الحكومي، ومن السياسة الرامية إلى خفض الضرائب من دون تبصر ومن غير تردد. ومع هذا كله يبقى تحليل الشركات العملاقة للتوجه العالمي إلى خفض الضرائب المفروضة على الشركات متواضعاً (HB, 2002, 41)؛ لأنها لا تريد أن تكف عن شكواها الاستراتيجية من «عظم العبء الضريبي الملقى على كاهلها». إلا أن المطلعين على خفايا الأمور على بيئة من أن الدول الغنية - وليس هذه فحسب - قد أمست تركز العبء الضريبي على دخول العمال أكثر فأكثر، وأن أصحاب الدخل المكتسبة من خلال ملكية رأس المال وما سوى ذلك من ثروات لم يعودوا يسهمون في تمويل الإنفاق العام إلا بصعوبة. وانتقد "التقرير حول التنمية في العالم عام 2001/2000"، المنشور تحت عنوان مكافحة الفقر هذه التطورات؛ إذ ورد فيه:

الفقر ليس ظاهرة مقصورة على الدول النامية فحسب. ففي بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثمة فئات عريضة تعاني الفقر أيضاً. ومع أن جميع هذه الدول تتجهج نظام السوق، وتعممها الحياة الديمقراطية، وتتسم بالغنى فعلاً، إلا أن الاختلافات الأيديولوجية بينها وما ينشأ عن هذه الاختلافات من تباين في استعداد الرأي العام لدعم البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر أدت، مجتمعة، إلى تباين أبعاد الفقر ودرجته بين هذه الدول.

---

\* جون كينيث جالبريث الاقتصادي مشهور، ولد عام 1908 في كندا وتلقى تعليمه الجامعي الأولي بها، وكان قد حصل على الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا التي قام بالتدريس فيها أولاً، وفي جامعتي هارفرد ويريستون بعد ذلك. كما شغل مناصب سياسية مهمة في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان وثيق الصلة بالحزب الديمقراطي. وعمل سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الهند ما بين العامين 1961 و1963. وقد ألف أكثر من ثلاثين كتاباً في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (المترجم)

العمل: أساس كل مجتمع وعباد كل تطور حضاري

وعما يلتفت النظر أن المرء لا يشاهد الفقر في هولندا إلا في حدود ضيقة. وتعمزى هذه الظاهرة إلى المدفوعات التحويلية الشاملة... وعلى ما يبدو لم تسبب هذه المدفوعات التحويلية إعاقة النمو الاقتصادي (Armut, 2001, S. 140).

والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أبعاد الفقر ودرجته في المجتمع الغني محدود، على نحو جوهري، من خلال عوامل سياسية ومواقف أيديولوجية؛ أي - على وجه التحديد - من خلال توزيع القوى السياسية بين الفئات المختلفة وطرائق مزاولة هذه الفئات للسلطات التي تمسك بزمامها. فالديمقراطية ذاتها ليست ضماناً مؤكدة لتفادي نشوء الفقر، وإذا كنا على صواب في هذا التقدير، أي إذا كانت الديمقراطية ذاتها ليست ضماناً مؤكدة لتفادي الفقر، فلا ريب في أنها ليست الضمانة المؤكدة لتحقيق الشروط الضرورية لإقامة المجتمع المدني. كما أن على المجتمع، أيضاً، أن يضع لنفسه قيماً أخلاقية محددة، وأن يتقيد بالسير على هدى هذه القيم. وفي سياق هذا كله، لا مرأى في أن تتيح الديمقراطية إمكانيات واسعة للتقدم الاجتماعي؛ إلا أن الانتفاع بهذه الإمكانيات ليس أمراً حتمياً، فانتهاج الديمقراطية لا يضمن، بالضرورة، انتفاع كل أفراد المجتمع من الإمكانيات المتاحة لهم.

ومقارنة بالتقدم التكنولوجي يحظى التقدم الاجتماعي في المنظور الاقتصادي الكلي؛ حيث يدور الأمر حول تنظيم الاقتصاد الوطني تنظيمياً يخدم المجتمع ككل، بأهمية كبيرة تفوق الأهمية التي يحظى بها في اقتصادات المشروع. وتعكس البطالة المخيمة على الاقتصادات الغنية في الوقت الراهن مشكلة تنظيمية تضرب جذورها في التوجهات التي تسير على هديها إدارة الاقتصاد الكلي؛ وبهذا فإنها مسألة تتعلق بتوزيع القوة السياسية على فئات المجتمع المختلفة. فالقرارات التنظيمية؛ أي القرارات التي تتخذها السلطة السياسية لإدارة الاقتصاد الكلي، ليست سوى نتيجة يفرزها توزيع القوى المهيمنة على السلطة. فلو كانت السلطة المشرقة على إدارة الاقتصاد الكلي بيد الطبقة العاملة، لكان قد تم توزيع الدخل القومي على نحو مختلف، ولكان المجتمع قد حقق حالة الاستخدام التام للعمالة. ويؤكد التقرير الذي قدمه البنك الدولي بشأن مكافحة الفقر - وقد أشرنا إليه سابقاً - باستمرار ومن دون كلل وملل على أن للفقر علاقة وطيدة بالكيفية التي تُمارس فيها

السلطة وبالمصالح التي تحظى باهتمامات الفئات التي تمسك زمام السلطة. من هنا لا غرابة أن نمثر في التقرير المذكور على دعوة قوية للهجرة لمنح الفقراء الفرصة لإسراع صوئهم وتعزيز نفوذهم. وقد أمسى من موضوعات العصر أن يسوغ المرء عجز السياسة عن تحقيق الاستخدام الكامل للعالة من خلال ظاهرة العولة التي أمست حجةً يستخدمها بعض الناس؛ لتسويغ كل نواحي القصور السياسية، ولتعزيز كل المواقف الأيديولوجية. وخلافاً لكل هذه المزاعم والتسويات لا تعوق العولة السياسة الوطنية خلق فرص عمل في الاقتصاد المحلي أبداً. وإذا كانت أسطورة العولة قد دأبت على إقناعنا بأن السياسة الاقتصادية الوطنية تبقى، في واقع الحال، مقصورة على التكيف مع معطيات السوق العالمية، فإن المقارنة بين الوضع الاقتصادي الذي ساد فرنسا أولاً، وألمانيا ثانياً خلال الفترة الواقعة بين عام 1997/1998 وعام 2001؛ أي خلال فترة حكم ليونيل جوسبان وجيرارد شرودر، تبين بجلاء أن ثمة مساحة واسعة تستطيع السياسة الوطنية الرامية إلى خلق فرص للعمل أن تتحرك في إطارها. فالسياسة الفرنسية كانت قد ركزت جهودها على تنشيط الطلب الوطني على السلع، فأحرزت نتائج فاقت على نحو بئٍ النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية الألمانية الرامية إلى تشجيع التصدير فقط (DIW,40/01). ففي فرنسا انخفض معدل البطالة من 12.3٪ عام 1997 إلى أقل من 9٪ عام 2001، أما في ألمانيا فقد اتسم تراجع معدل البطالة بالتواضع نسبياً؛ إذ إنه انخفض من 9.9٪ عام 1997 إلى حوالي 9٪ عام 2001. حقاً كان كلا البلدين قد حقق ارتفاعاً ملحوظاً في درجة التشغيل إثر تغير الحكومة فيها، في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، إلا أن فرنسا كانت قد أحرزت هنا أيضاً نتائج كبرى. فانطلاقاً من الفترة الزمنية الواقعة بين عام 1997/1998 وعام 2000 ارتفع في فرنسا تشغيل الأيدي العاملة (بما في ذلك العمل بضع ساعات في اليوم) بمعدل سنوي بلغ، في المتوسط، 1.42٪، أما في ألمانيا فقد بلغ هذا المعدل 1.16٪ (بحسب إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD,2001/1,288). وتتوقف فاعلية السياسة الاقتصادية، الرامية إلى حل المشكلات الاجتماعية، على التجديدات التنظيمية التي تتخذها لمواجهة المشكلات التي يعانيها المجتمع. فهذه التجديدات التنظيمية تشكل بطريقة أو أخرى الإطار الاجتماعي-الثقافي الذي يتحقق فيه



التقدم التكنولوجي، وتسعى المشروعات انطلاقاً من شروطه إلى رفع كفاءتها. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أننا نشهد، منذ بداية الأزمة الاقتصادية الحديثة العهد التي عصفت بالاقتصاد العالمي في منتصف سبعينيات القرن العشرين، تناقضاً متزايداً: فهناك أولاً الجهود المكثفة المبذولة من أجل التحديث وما يصاحب هذه الجهود، في كثير من الحالات، من دعاية محمومة تنادي بضرورة التطوير والتجديد على مستوى المشروعات، وهناك ثانياً السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرجعية المطبقة على الصعيد الاقتصادي الكلي. وفي هذا السياق نود أن نذكر القارئ، على سبيل المثال لا الحصر، بنواحي القصور المتزايدة في المجال التعليمي، هذا المجال الذي يشكل العماد الأساسي الذي يحدد في الأمد الطويل كفاءة الاقتصاد والمجتمع. إن هذا التناقض المتزايد يعوق جهود التحديث المبذولة على مستوى المشروعات من تحقيق النجاح المنشود إلى حين من الزمن على أدنى تقدير؛ لأن إخفاق النظام الكلي يؤدي على نحو تدريجي متعاقب إلى تدهور قدرة المجتمع على استيعاب التحديث الضروري. فعل سبيل المثال، يعني ارتفاع دخول الجمهور، في الأجل المتوسط، بمعدل أدنى من المعدل الذي تنمو به الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني، أن الكثير من المنتجات التي تم تطويرها، وتم إنتاجها وفق أحدث المبتكرات التكنولوجية لن تجد الطلب العريض اللازم لتصريفها؛ من هنا ستزداد مخاطر الإفراط في الاستثمارات القائمة على حسابات خاطئة.

ويعني ارتفاع الإنتاجية أن كمية العمل الضرورية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلع قد انخفضت. بهذا المعنى يشكل رفع الكفاءة شرطاً ضرورياً لارتفاع كمية السلع المنتجة بكمية العمل المتاحة نفسها. فعلى هذا النحو فقط تتحقق إمكانيات ارتفاع دخول الجميع؛ أي إمكانيات النمو الاقتصادي المكثف (intensive). فعدم تحقق نمو في الإنتاجية يعني أننا سنحصل من خلال كمية العمل نفسها، عاماً بعد عام، على كمية الإنتاج نفسها. حقاً سيكون بالمستطاع ارتفاع الناتج القومي؛ بفعل النمو السكاني؛ أي بفعل ارتفاع عدد العاملين، إلا أن هذا النمو الموسع (extensive) لا يعني أن متوسط إنتاج العامل الواحد قد ظل ثابتاً فحسب، بل يمكن أن يعني، أيضاً، أن متوسط الإنتاج هذا قد انخفض. في هذه الحال لن يزداد المجتمع رفاهية، ولن ترتفع الرفاهية الفردية إلا من خلال إعادة

التوزيع؛ أي إن ارتفاع رفاهية الفرد سيكون على حساب رفاهية فرد آخر. وخلال مرحلة طويلة من التاريخ الحضاري الذي مرت به البشرية اتسمت إنتاجية العمل طوال آلاف السنين بالتدني النسبي؛ من هنا فما كان، آنذاك، بالإمكان زيادة الثروة إلا من خلال استغلال الآخرين. وكانت الغالبية العظمى من العمال تئن تحت وطأة مستوى معيشتي لا يزيد إلا بصعوبة على مستوى حد الكفاف ومد الرق. إلا أن الأمر الذي تعين ملاحظته هو أن ساعات العمل اليومي كانت، في الغالب، أدنى بكثير من ساعات العمل اليومي التي أجبر العمال على أدائها في الأعوام المائة والخمسين التي تلت اندلاع الثورة الصناعية. ومع أن نمو الإنتاجية، أو بالأحرى ارتفاع الكفاءة الاقتصادية، شرط ضروري لتحسن الحالة المعيشية لدى الجميع، إلا أن تحقق هذا الشرط لا يكفي. فلكي يتحقق هذا التحسن المنشود لابد من ضمان مشاركة الجميع في الرفاهية. ولعل التأكيد هنا على أن هذه المشاركة تتحقق فقط في حالة ارتفاع الطلب السلعي إثر ارتفاع الطاقات الإنتاجية من نافل القول، أي أنها تتحقق فقط في حالة نمو دخول الفئات العريضة من المجتمع بالمقدار المناسب لنمو الطاقات الإنتاجية. ولكن مسألة توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - تتعلق بهاية الفئة الاجتماعية المهيمنة على زمام السلطة.

## ثانياً: العمل الضروري والعمل الفائض - بضعة مصطلحات تخص نظرية العمل في القيمة

تؤكد النظرية الاقتصادية السائدة أن نظرية العمل في القيمة\* تنطوي على "خطأ" بئ. من هنا لا تكاد تلعب الأفكار المستقاة من نظرية العمل في القيمة أي دور يذكر في الكتب الاقتصادية التي يدرسها الطلبة في أروقة الجامعات. وحين يتم تناول هذه النظرية في سياق الحديث عن تاريخ الفكر الاقتصادي، سرعان ما يستخدم المحاضر بلاغته ليدل على الضلال الزعوم الذي يكتنف هذه النظرية التي تحاول أن تشرح العوامل التي تحدد قيم السلع. وكما سبق أن أشرنا، فقد كانت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تعتقد اعتقاداً

\* لاحظ أن بعض المؤلفين العرب ترمم مصطلح "نظرية العمل في القيمة" إلى "نظرية كمية العمل" أيضاً. (المترجم)

العمل: لاس كل مجتمع وحاد كل تطور حضاري

جازماً بصواب نظرية العمل في القيمة. وكان رائد التحليل النظري في المدرسة الكلاسيكية، البريطاني ديفيد ريكاردو (1772-1823)، قد صاغ نظرية العمل في القيمة بأسلوب أكثر دقة وإصراراً من "مؤسس" الاقتصاد السياسي آدم سميث. فقد كان ريكاردو قد وضع أساس تلك النظرية التي صارت تعرف باسم "قانون القيمة". وفحوى هذا القانون هو أن أسعار البضائع تتناسب وكميات العمل المتجسدة في البضائع. وكان كارل ماركس (1818-1883) قد اعتنق هذه المقولة فجعل من نظرية العمل في القيمة صرحاً أشاد عليه بمجمل نظريته العظيمة. وإلى ماركس يعود الفضل في صوغ نظرية فائض القيمة، هذه النظرية التي تشرح الكيفية التي تتحقق فيها الدخول التي يحصل عليها الأفراد الذين لا يعملون (أي الدخل الذي يحصلون عليه من الثروة)، بالرغم من أن قيم البضائع تتحدد من خلال كميات العمل المتجسدة بالبضائع. وتفسير هذا يكمن في أن العمل يتسم بأنه ينتج قيمة تفوق متطلبات إعادة إنتاج قوة العمل المستهلكة في سياق عملية الإنتاج، وأن الفائض المتحقق (Surplus) هنا هو المصدر الذي يمول الاستثمارات وإنفاق ملاك الأراضي.

وإلى يومنا الراهن مالفك علماء الاقتصاد يتجادلون حول مدى صحة نظرية العمل في القيمة. وكانت قد بُذلت في الآونة الأخيرة مجدهاً محاولات لإثبات صحة هذه النظرية. وكانت هذه المحاولات الرامية إلى "رد الاعتبار إلى قانون القيمة" (Helmedag, 1994) قد سببت اندلاع جدل حاد ومناقشات حامية الوطيس (Helmedag, 1997). إلا أن هذا الجدل لم يسفر عن تنفيذ نظرية العمل في القيمة.

وتتسم نظرية العمل في القيمة إلى فصيلة النظريات الموضوعية في تفسير القيمة، وعموماً ترى هذه النظريات أن قيمة البضاعة تحدد من خلال تكاليف الإنتاج، أو من خلال كمية العمل المتجسدة في البضاعة بقدر تعلق الأمر بمنطوق نظرية العمل في القيمة. إلا أن هناك سلعاً أخرى تتصف، أولاً بأنها تُشبع بعض الحاجات، لا بل تُشبع حاجات ضرورية لحياة الإنسان (كالهواء مثلاً)، وأن في وسع بني البشر ثانياً الحصول عليها من دون تكاليف عمل محددة أو بتكاليف عمل ضئيلة مقارنة بالتقويم العالي الذي تحظى به عندهم. وبحسب ما يبدو أول وهلة لا يتسق هذا التناقض بين القيم - أعني انطواء

البضاعة على قيمة استعمالية كبيرة أو بالأحرى منفعة عظيمة أولاً وإمكانية الحصول عليها من دون تكاليف عمل أو بتكاليف عمل متدنية جداً مقارنة بمنفعتها العظيمة ثانياً - مع منطوق نظرية العمل في القيمة. من هنا فقد راح الاقتصاديون يحاولون صوغ نظرية في القيمة تحمل هذا اللغز أو التناقض بين القيم. وكان هؤلاء الاقتصاديون قد عثروا على ما يسمى النظرية الذاتية في القيمة. وترى هذه النظرية أن "القيمة" ليست أمراً موضوعياً، بل هي حصيلة التقويم "الذاتي". فعلى سبيل المثال قد ينطوي خاتم ذهبي على قيمة ذاتية عالية؛ أي إن قيمته قد تخطى بتقويم عالٍ من وجهة نظر فرد معين، إلا أن هذا الخاتم ذاته (أي من حيث إنه خاتم وليس من حيث إنه بديل عن النقود بإمكان المرء أن يستبدل به بضاعة أو بضائع أخرى فيحصل عليها) قد يكون من دون قيمة بالنسبة إلى شخص آخر. ويخفي النزاع النظري القائم إلى الآن بين الاقتصاديين، حول النظرية الذاتية والنظرية الموضوعية بشأن القيمة، أن هناك مصطلحين مختلفين للقيمة في الواقع؛ من هنا، فإن كل نظرية من هاتين النظريتين تدور حول سؤال مختلف. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فعدنذلك ليس هناك ما يجتم تناحر النظريتين، بل هناك ما يدعو إلى أن يسود بينهما الاختلاف والتوافق. فكل كمية عمل تبذل لإنتاج بضاعة ما تجسد في الواقع معياراً موضوعياً للقيمة. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن كمية العمل هذه تخضع، في الوقت ذاته، لتقويم ذاتي. فالإنسان الذي يبذل الجهد ويستهلك قواه البشرية هو الذي يقرر كون البضاعة التي ينتجها تستحق، في منظوره الذاتي، أي الخاص، كل الجهد الفكري والإرهاق البدني اللذين سيتحملهما، وساعات الراحة وأوقات الفراغ التي سيضحي بها وهو ينتج البضاعة المعنية أو لا. ولكن، إذا ما اتخذ المرء القرار بشأن إنتاج البضاعة المعنية، فستكون كميات العمل المتجسدة في البضائع المنتجة هي التي تحدد القيمة الموضوعية لهذه البضائع؛ مادام القاسم المشترك الذي يجمع بينها هو أن هذه البضائع جميعاً نتاج العمل، أو بالأحرى، تجسد عملاً مجرداً (abstract). ويتحقق في سياق عملية الإنتاج، القائمة على أسلوب تقسيم العمل، إنتاج كلي تساوي قيمته كمية العمل المبذولة في عملية إنتاجه؛ بهذا لن يلعب التقويم الذاتي، الذي يكنه هذا الفرد أو ذاك للمنفعة التي سيحصل عليها من هذه البضائع، أي دور في تحديد قيمة البضائع المنتجة. بهذا المعنى تجسد كمية العمل المبذولة على مستوى

العمل: أسس كل مجتمع وعاد كل تطور حضاري

الاقتصاد الكلي، على نحو ما، مجموع القيم الذاتية، أي إنها بمنزلة حاصل جمع مليارات التقويات الفردية التي كُتِبَها المواطنون للسلع.

إلا أننا لا ننوي التطرق هنا بإسهاب إلى النزاع القائم بين أنصار نظرية القيمة الموضوعية ودعاة نظرية القيمة الذاتية. فلإحاطة بالأهمية التاريخية للعمل فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن يكون المرء على بينة بشأن الفارق القائم بين العمل الضروري والعمل الفائض. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع ارتأينا أن نتناوله بشيء من الإسهاب في الصفحات القادمة.

العمل والعمل الفائض في نموذج مبسط لا وجود للنقود فيه

إجمالاً يمكن تقسيم مجمل الإنتاج السلمي إلى شقين: بضائع ضرورية تتوقف عليها حياة الإنسان، وبضائع أخرى تُستخدم إما لجعل حياة بني البشر أكثر بهجة وراحة، أو لأغراض الاستتار؛ أي لأغراض إعادة الإنتاج الموسع، أو لتلبية متطلبات حياة الترف والنعيم التي تعيشها الطبقة العليا، أو كوسائل للتدمير والخراب (الأسلحة والحروب)، أضف إلى هذا أن بعض السلع المنتجة يمكن أن تكون منتجات لا قيمة تبادلية لها؛ لأنها كانت حصيلة إفراط في الإنتاج نشأ بفعل إخفاق وظيفي اتسم به النظام الاقتصادي المعني؛ ومن ثم فقد أمسى يتعين "التخلص" منها بطريقة ما.

ومنذ فجر التاريخ الحضاري للبشرية يلاحظ المتتبع أن ثمة ما هو ضروري لحياة الإنسان، وما هو زائد على اللزوم قليلاً أو كثيراً. ولما كان الإنتاج برمته يقوم على العمل البدني والعمل الفكري، لذا يمكننا، اتساقاً مع التمييز بين الضروري وما يزيد على الضروري، التمييز بين العمل الضروري والعمل الإضافي أيضاً.

ويتجُّ العملُ الضروري المنتَجُ الضروري (لبقاء الإنسان على قيد الحياة)؛ وقياساً على هذا يتجُّ العملُ الزائدُ على ما هو ضروري؛ أي العمل الفائض، منتَجاً زائداً، أي منتَجاً فائضاً على ما هو ضروري؛ وكمصطلح مرادف جرت العادة على أن يتحدث المرء عن فائض الإنتاج أو عن الفائض من باب الاختصار. وينطوي هذا التمييز على أهمية عظيمة

بالنسبة إلى مسيرة العالم عبر التاريخ؛ من هنا ومن أجل الإحاطة بمغزى هذا التمييز، يجدر بنا أن نتعمق بعض الشيء في الموضوع انطلاقاً من مثال حسابي مبسط. فلنفترض أن ثمة أسرة ريفية تقليدية تحصل على كل ما تحتاج إليه لقوتها اليومي من عملها الزراعي. ولنفترض أن المزارع وجميع أفراد أسرته القادرين على العمل يعملون 10 ساعات في اليوم على مدار 300 يوم في العام وسطياً. وإذا ما افترضنا أن أربعة أفراد من الأسرة قادرون على أداء هذا العمل، فسيبلغ المجموع الكلي لساعات العمل 12000 في العام الواحد. بساعات العمل هذه، البالغة 12000، تستطيع الأسرة أن تنتج ما يكفيها للوفاء بمتطلبات إعادة الإنتاج البسيط؛ أي أن تنتج ما يكفيها للحصول على المتطلبات الضرورية للحياة وعلى ما يعوض عن البذور المستخدمة ويسد الحاجة إلى إصلاح الآلات وما سوى ذلك من أمور. ومعنى هذا أن عمل هذه الأسرة لا يفضي إلى عيش يتسم بالترف والنعيم، أو إلى تحقيق استثمارات تطوّر عملية الإنتاج، بل سيفضي إلى تحقيق ما يطلق عليه إعادة الإنتاج البسيط فقط. ولكن بما أن الأسرة تعمل 300 يوم في العام فقط، وسطياً، فهناك احتياطي يبلغ 65 يوم عمل. وإذا ما افترضنا أن المزارع قد صار مجبراً على دفع رسوم لمالك الأرض أو من سواه من ذوي السلطة والجبروت، فلا ريب في أن المزارع سيكون مجبراً على تمديد أوقات العمل بغية الحصول على فائض الإنتاج الذي تطالبه به الطبقة المتسلطة. بهذا المعنى حتمت علاقات الهيمنة السائدة على المزارع أن يدفع رسماً إجبارياً. وبما أن هذا الرسم يستخدم لتمويل نفقات الطبقة المتسلطة العاطلة عن تأدية عمل [إنتاجي، المترجم]، وليس - كما هي الحال بالنسبة إلى إنفاق الضرائب في دولة تخضع لأمن الحياة الديمقراطية - لتمويل المشروعات والخدمات العامة؛ أي لتمويل ما يخدم مصلحة الجمهور العامل؛ لذا يجسد هذا الرسم استغلالاً بئناً، إنه استيلاء على عمل الآخرين أو، بتعبير أكثر دقة، استيلاء على منتجات الآخرين. وانطلاقاً من مثالنا الحسابي، دعنا نفترض الآن أن العاملين الأربعة من أفراد الأسرة الريفية المعنية قد أخذوا يعملون 30 يوماً إضافياً بواقع 10 ساعات في اليوم، فسنجد أنهم زادوا ساعات العمل بها يساوي 1200 ساعة أو ما يساوي 10٪. إن "الشُر" الذي يُنتج بهذا العمل الإضافي؛ يُخصّص لتمويل نفقات الطبقة المتسلطة العاطلة عن العمل، أي الطبقة التي استطاعت أن تحقق لنفسها هذه المكانة من خلال "الاحتيايل والعنف" وما سوى ذلك من أساليب الإكراه.

العمل: أساس كل مجتمع وعياد كل تطور حضاري

وتساوي النسبة القائمة بين العمل الإضافي (1200 ساعة عمل في العام) والعمل  
الضروري (12000 في العام) النسبة القائمة بين فائض الإنتاج والإنتاج الضروري.  
وتبلغ هذه النسبة في مثالنا 1 : 10. وتسمى هذه النسبة معدل الفائض. كذلك في حالة  
استيلاء ذوي السلطة والهيمنة على فائض الإنتاج، درجت العادة على أن يطلق المرء  
على هذه النسبة مصطلح معدل فائض القيمة أو بالأحرى درجة الاستغلال. والأمر  
الذي لا خلاف عليه هو أن فائض الإنتاج لا يتحقق إلا إذا بلغت إنتاجية العمل  
مستوى يسمح بإنتاج المنتجات الضرورية من دون الحاجة إلى تخصيص كل كمية  
العمل المتاحة لإنتاجها. ولعل من ناقل القول تأكيد أنه مادام لا يوجد فائض إضافي،  
فلن تكون هناك إمكانية لوجود طبقة تستولي على فائض الإنتاج من دون أن تؤدي،  
هي نفسها، عملاً منتجاً أو نشاطات أخرى لا تسهم في العملية الضرورية لإعادة  
الإنتاج؛ وتبقى هذه الحقيقة قائمة، وإن انطوت هذه النشاطات على "قيمة لا يستهان  
بها" من وجهة النظر غير الاقتصادية.

العمل والعمل الفائض في النظام الاقتصادي الذي يتم فيه تداول النقود

إن التمييز بين العمل الضروري والعمل الإضافي، أو بالأحرى التمييز بين المنتج  
الضروري وفائض الإنتاج الذي أشرنا إليه في سياق مثالنا الحسابي الخاص بالأسرة  
الريفية، ينطبق في الواقع على جميع عمليات الإنتاج وكل علاقات الإنتاج. وإذا ما  
طبقتنا هذا التمييز على النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يحصل فيه العامل الأجير  
على أجر نقدي لقاء كل ساعة عمل يؤديها، فمن المحتمل جداً أن تفقد علاقات  
التوزيع الكثير من شفافيته؛ لأن الأمر سيبدو عندئذ كما لو كان العامل يحصل على  
أجر يجزيه عن جميع ما يؤديه من عمل، ولا سيما أن رب العمل يدفع له أجراً عن كل  
ساعة عمل يؤديها. ومع هذا، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن إجمالي ساعات  
العمل التي يؤديها العامل الفرد والتي يؤديها جميع العاملين معاً، أعني ساعات "إجمالي  
العمل الاجتماعي"، يجب أن يحقق إنتاجاً يفوق مجمل الأجور المدفوعة للعامل، إن هذه

الحقيقة أمر لا مناص منه في حالة سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية، إنها ضرورة حتمية يفرضها المنطق الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي. فالإنتاج الكلي يتوزع على دخول العاملين المستأجرين والدخول التي يحصل عليها أصحاب الثروة. بهذا المعنى تجسد الدخول التي يحصل عليها أصحاب الثروة فائض القيمة الذي تحقق بفعل العمل الإضافي؛ إنه يساوي ذلك الجزء من فائض الإنتاج الذي لم يحصل عليه العاملون بأجر. وفي الحالات القصوى من الممكن أن يستحوذ الرأسماليون على مجمل فائض الإنتاج. وإذا ما نظرنا إلى الظروف التي يحصل العاملون بموجبها على أجورهم ورواتبهم على ضوء التمييز بين العمل الضروري والعمل الإضافي، فستواجهنا، مبدئياً، الحالة الآتية التي نفضل شرحها، هنا أيضاً، مستعينين ببعض الأرقام، وبفرضية مفادها أن العامل يعمل 36 ساعة في الأسبوع، وأن القيمة المضافة المتحققة في الساعة الواحدة تبلغ 100 وحدة نقدية. بناءً على هذه الفرضية سيبلغ الناتج الكلي المتحقق في 36 ساعة عمل 3600 وحدة نقدية. ولنفترض أيضاً أن الأجر الإجمالي للساعة الواحدة؛ أي قبل دفع الضرائب واستقطاع أقساط التأمين الصحي والاجتماعي، يبلغ 50 وحدة نقدية. فسيبلغ مجموع الأجر الأسبوعي بهذا 1800 وحدة نقدية وستكون هناك 1800 وحدة نقدية من الإنتاج فائض قيمة يوزع على مختلف أصحاب الثروة (إما كربح بالمعنى المتعارف عليه، أو كريع يجنه مالك العقار، أو كفائدة على رأس المال). وإذا افترضنا أن الدولة تستقطع من الدخل الإجمالي ضرائب وأقساط تأمين صحي واجتماعي بنسبة تبلغ 30٪ من الدخل الإجمالي الذي يحصل عليه العاملون بأجر، و40٪ من الدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة، فسيبلغ عندئذ مجموع الضرائب والرسوم المستقطعة من الدخول التي يحصل عليها العاملون بأجر 540 وحدة نقدية ومن الدخول التي يحصل عليها أصحاب الثروة 720 وحدة نقدية. بهذا يحصل العاملون بأجر على دخل صاف يبلغ 1260 وحدة نقدية ويحصل أصحاب الثروة على دخل صاف يبلغ 1080 وحدة نقدية.



العمل: أسس كل مجتمع وعاد كل تطور حضاري

ويُطلق مصطلح الأجر حتى على الدخول التي يتقاضاها مدير و المشروعات ومَنْ سواهم من العاملين في المراكز المتقدمة في الشركات، أو أرباب العمل؛ أي الرأسماليون، وذلك كأجر افتراضي لقاء قيامهم بإدارة المشروعات.

ساعات العمل	الناتج القومي	
36	3600	المجموع الكلي للقيمة المضافة مطروحاً منه تكاليف العمل أو بالأحرى دخل العاملين بأجر
18	1800	
18	1800	التبقي كدخل لأصحاب الثروة

وبما أننا افترضنا أن نسب الضرائب وما سوى ذلك من أقساط التأمين الصحي والاجتماعي تبلغ 30٪ من الدخل الإجمالي الذي يحصل عليه العاملون بأجر، و40٪ من الدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة؛ لذا فستكون الحسابات الخاصة بصافي الدخل على النحو الآتي:

بحسب وحدات الناتج القومي	بحسب ساعات العمل	
1800	18	إجمالي دخل العاملين بأجر
540	5.4	ضرائب ورسوم
1260	12.6	صافي دخل العاملين بأجر
1800	18	الدخل الإجمالي لأصحاب الثروة
720	7.2	ضرائب ورسوم
1080	10.8	صافي دخل صاحب الثروة

ويتذكر أغلبنا حقاً ما تنقله وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من حين إلى آخر بشأن عدد الساعات والأيام في العمل الذي يضحي به "المواطن العادي" لتسديد ما بدمته من ضرائب. والواضح أن هذه الحسابات تذيعها على الملأ اتحادات وجمعيات تهدف إلى تشويه سمعة دولة التكافل الاجتماعي، وإظهارها على أنها "دولة النهب الضريبي". والمقارنة، فإن وسائل الإعلام هذه، ومَنْ يقف خلفها، تتجاهل تماماً أن الطبقة العاملة

تمول دخول أصحاب الثروات أيضاً. فذلك الجزء من فائض الإنتاج الذي يمول دخول أصحاب الثروة يجسد من دون مرء نوعاً من أنواع الضريبة، إنه أيضاً رسم إجباري، رسم يمكن المرء أن يقول عنه إنه "ضريبة مرخص بها" في النظام الرأسمالي، "ضريبة" لا مناص لكل فرد من دفعها؛ لأنها ترخيص يُجيز له كسب قوته من خلال العمل المأجور. ولا مرء في أن ما استتجنه سابقاً من مثالنا الحسابي يثير الدهشة والاستغراب عند الاقتصاديين التقليديين الذين لم يعتادوا التفكير في الأمور الاقتصادية، المعنية هنا، انطلاقاً من نظرية العمل في القيمة. ولذا - ولكي يقف هؤلاء أيضاً على حقيقة الأمور - مهدنا لحديثنا اللاحق بهذه الأفكار والحسابات.

ولربما كان دخل العامل البالغ 1260 في مثالنا الحسابي السابق يكفي لتمكين العامل من الحصول على ضرورات الحياة أو ما يزيد على هذه أو ينقص. ولكن - كيفما كانت الحال - سنجد أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن بإمكاننا أن نستنتج أن العامل قد حصل على أجر يعوضه عن العمل الضروري فقط. لا بل هناك حالات لا يحصل فيها العامل على أجر يعوضه عن العمل الضروري تماماً، فضلاً عن حصوله على أجر يعوضه عن جزء من العمل الإضافي. وربما كانت هناك حالات خاصة لا ينطبق عليها هذا الاستنتاج، إلا أن هذا لا يغير كثيراً من المبدأ الأساسي، فالطريقة التي يتم وفقها توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة بينة من حيث المبدأ: فالدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة مصدره العمل الإضافي الذي استولى عليه هؤلاء؛ ومن ثم - بقدر تعلق الأمر بمشروع يعمل من أجل تحقيق الربح - فلن يُشغل العامل مدة طويلة إذا ما لم يود تشغيله إلى عمل إضافي، وإلى فائض قيمة. ولا ريب في أننا قد لاحظنا أن في وسع الإنسان، بصفته عاملاً، أن يتبع ما يزيد على ما هو ضروري لقوته وقوت أسرته. فالحمل البشري يتوافر على خاصية، أو لنقل على قيمة استهلاكية، يستطيع بموجبها أن يتبع ما يزيد على ما هو ضروري لإعادة إنتاج قوة العمل المستهلكة في عملية الإنتاج. بهذا المعنى، فإن قيمة إعادة إنتاج قوة العمل - بصفتها "بضاعة كأي بضاعة أخرى" - أدنى من القيمة الكلية لقوة العمل. وبناءً على هذا، فإن الأجر المدفوع عن قوة العمل وبصفته بضاعة، أدنى من قيمته الكلية. وإذا ما افترضنا أنه لم يحدث خفض في ساعات العمل و/ أو أن زيادة الأجور

لم تسبب استقرار الفارق القائم بين القيمة الكلية لقوة العمل والأجر المدفوع للعمل، فإن القاعدة العامة هي أن هذا الفارق يزداد حينما ترتفع إنتاجية العمل إثر تحقق تقدم تكنولوجي. وكما يشهد واقع الحال، فإن ما يشاع هنا وهناك من أن زيادة الأجور بالمعدل نفسه الذي تنمو فيه الإنتاجية يجسد سياسة تتسم بالعدالة، وهو ليس سوى إشاعة عارية عن الصحة؛ لأن هذه السياسة لا تؤدي إلى استمرار بقاء الفارق القائم، بل هي تسبب توسيع الهوة في المنظور المطلق. ويمكننا توضيح هذه الحقيقة من خلال المثال الحسابي البسيط الآتي، الذي نفترض فيه أن هناك مهندساً يعمل 40 ساعة في الأسبوع ويتقاضى دخلاً يبلغ 60 ألف يورو في العام، وأن عمل هذا المهندس يحقق ناتجاً تبلغ قيمته الإجمالية 100 ألف يورو. بهذا المعنى يبلغ الفارق بين القيمة الكلية لقوة العمل وقيمة إعادة إنتاج قوة العمل 40 ألف يورو. وإذا ما افترضنا الآن أن إنتاجية العمل قد ارتفعت بنسبة تبلغ 10٪ وأن دخل هذا المهندس قد ازداد بالنسبة التي ازدادت بها الإنتاجية نفسها، فلا مراء في أن هذا الفارق سيرتفع إلى 44 ألف يورو (أي ما يساوي 110000 مطروحاً منه 66000). من هذا المثال البسيط يتبين لنا إذن أن سياسة التوزيع الرامية إلى زيادة الأجور بنسبة الزيادة نفسها التي تطرأ على الإنتاجية تؤدي هي الأخرى أيضاً إلى توسيع الهوة القائمة بين الدخل الذي يحصل عليه العمال المأجورون والدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة.

#### الخيارات المحتملة لاستخدام فائض الإنتاج

يمكن استخدام فائض الإنتاج - كما سبق أن قلنا - في أغراض كثيرة مختلفة. فطوال العصر السابق على العصر الصناعي كان الجزء الأعظم من فائض الإنتاج مخصصاً لتمويل نفقات الطبقة المهيمنة التي كانت تحصل على قوتها من دون جهد أو عمل (النبلاء ورجال الكنييسة). إلا أن جزءاً محدوداً من فائض الإنتاج هذا، كان قد تم استثماره أيضاً؛ أي كان قد خُصص لتطوير قدرات المجتمع الإنتاجية أيضاً. وكان الاقتصاد، في الحالات العامة، أكثر قدرة على التطور والنمو، كلما خُصص جزء أكبر من فائض الإنتاج للأغراض الاستثمارية. ويلمس المرء هذه الحقيقة حينما يمعن النظر في الحضارات العظيمة التي نشأت خارج المحيط الأوربي في الزمن الغابر؛ أعني الحضارات التي وُلدت في الصين

القديمة، وفي مصر القديمة، وفي أمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية؛ فهذه الحضارات كانت قد قامت باستثمارات واسعة في مجال شق الأنهار والترع. إلا أن المجتمعات التي كانت قد أنفقت فائض إنتاجها على البذخ والترف اللذين كانت تنعم بهما الطبقات المتسلطة وعلى مظاهر الأبهة والعسكر، أو على تمويل الحروب والغزوات، كانت، في الواقع، قد عذبت الطريق الاقتصادي للتدهور والانحيار. وبالنسبة إلى عصرنا الراهن، تنطبق هذه الحقيقة على تلك الدول النامية التي لا يستغل حكامها الدكتاتوريون المواطنين فحسب، بل يهدرون، أيضاً، فائض الإنتاج في تمويل حياة البذخ والترف التي يعيشونها، وفي تمويل الأجهزة البوليسية وما سوى ذلك من وسائل القمع والإرهاب، التي تعزز هيمنتهم على مقدرات الشعوب. ومعنى هذا أن هناك اختلافاً واضحاً حول كون الاستغلال يمول الاستهلاك الذي يرتبط بحياة البذخ والترف والتبذير، أو كونه يمول الأغراض والمشروعات التنموية. فبالنسبة إلى الدولة والمجتمع هناك اختلاف عظيم بين أن تستغل الملايين من بني البشر من أجل شق قناة تسقي المزارع وتروي الظمآن، كما حدث في الصين إبان حكم سلالة السوئي (581-618)؛ حيث جرى شق "القناة العظيمة" البالغ طولها 1900 كيلومتر، أو من أجل بناء هرم لا خير فيه للمصلحة العامة.

**نمو الإنتاجية يؤدي إلى خفض العمل الضروري وإلى زيادة العمل الإضافي عادة**

إلا أن التاريخ لما يبلغ النهاية بعد. فتطور البلدان الغنية تنطبق عليه منذ مائتي عام قاعدة عامة مفادها: "تكنولوجيا أكثر تقدماً تعني دخلاً أعلى مستوى، وساعات عمل أقل". وفي الواقع، تقدم هذه القاعدة العامة في المستقبل أيضاً الحل الناجع للمشكلات الاقتصادية. إلا أن هذه "القاعدة" لا تعكس قانوناً تاريخياً، بل هي تجسد المبدأ العام الذي ينبغي التصرف على هده. فتجاهل هذه القاعدة يعني فتح الباب على مصراعيه لحدوث الأزمات.

ولكن دعنا نرجع إلى مثالنا الحسابي الذي دار حول عمل المزارع وأسرته. فلو افترضنا أنه قد تم فعلاً تطوير عملية الإنتاج عبر أجيال عدة؛ أي أنه قد تحقق، ببطء، تطور تكنولوجي معين، لوجدنا أنه لا مراء في أن إنتاجية العمل سترتفع عندئذ، وستنخفض كمية العمل الضروري، وسترتفع - من ثم - نسبة العمل الإضافي، أو العمل الفائض - كما

يقال - أيضاً. ولكي نحيط علماً بالموضوع على نحو أكثر دقة، دعنا نفترض أن الإنتاجية قد ارتفعت بنسبة بلغت 100٪. بناءً على هذا الارتفاع سيحتاج المزارع وأسرته إلى العمل 6 آلاف ساعة في العام، لا إلى 12 ألف ساعة لإنتاج المتطلبات الضرورية للعيش. وإذا ما استمرت الأسرة على العمل 13200 ساعة في العام، فسيساوي مقدار العمل الإضافي 7200 ساعة، وسيرفع معدل فائض القيمة إلى 1.2 (حاصل قسمة 7200 على 6000). بهذا يكون فائض الإنتاج قد ارتفع أيضاً؛ فمعدله أيضاً أمسى الآن يساوي 1.2 مقارنة بكمية الإنتاج الضروري.

انطلاقاً من هذا المثال المبسط، لا شك في أنه قد صار في وسع القارئ أن يتصور الارتفاعات العظيمة التي طرأت على الإنتاجية في سياق التقدم التكنولوجي الذي تم إحرازه في السنوات المائتين الماضية. وحتى إن أخذ المرء في الحسبان أن الإنتاج الضروري في المجتمع الصناعي المتمدن ذي الحاجة العظيمة إلى التعليم والثقافة والتدريب المهني، قد صار يفوق ما كان سائداً في المجتمع قبل الصناعي، نعم حتى إن أخذ المرء هذه الحقيقة في الحسبان، فليس هناك أدنى شك في أن نسبة العمل الإضافي إلى إجمالي كمية العمل، أو بالأحرى أن نسبة فائض الإنتاج إلى إجمالي الإنتاج المتحقق في اقتصاد متطور قد أمست أعلى كثيراً من مثيلتها في المجتمع ما قبل العصر الصناعي. وكان نمو إنتاجية العمل قد أدى إلى نمو دخول جماهير واسعة من أفراد المجتمع. ومع سرورنا بهذه الحقيقة واعتدافنا بها عن طيب خاطر، إلا أن هذا لا يغير شيئاً من أن دخول أصحاب الثروات قد ارتفعت في الحالات الاعتيادية بنسبة أكبر من الارتفاع الذي حققته دخول الطبقة العاملة، وأن الهوة بين شرائح الدخل المختلفة قد اتسعت في المنظور المطلق اتساعاً عظيماً. إن هذه الهوة - كما سبق أن بينا - تزداد اتساعاً، في المنظور المطلق، وإن ارتفعت الدخل بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها إنتاجية العمل. صار النمو العام - في سياق السلام الذي ساد الاقتصادات الرأسمالية في عقود طويلة من السنين - في دخول المواطنين يفرز في هذه الاقتصادات تناقضاً واضحاً؛ لأنه لم يعد بالإمكان استيعاب الخيرات المنتجة كلها، وعلى نحو متواصل. فبفعل الإشباع النسبي وبناء على ما يقوم به أصحاب الدخل المتوسطة والعالية من تراكم مستمر في ثرواتهم النقدية أخذ الفتور يدب في الطلب السلعي. وعلى

نحو تدريجي قروض هذا الفتور إمكانيات تحقيق تشغيل كامل للطاقات الإنتاجية المتاحة. إلا أننا لن نخوض في هذا الموضوع هنا؛ لأننا سنتناوله فيما بعد بإسهاب وفي فصل خاص. فما نريد أن نوضحه هنا هو أن الانتصار التاريخي الذي حققته البشرية، هذا الانتصار الذي كان النتيجة التي أفرزها التقدم التكنولوجي وما رافقه من ارتفاع عظيم في إنتاجية العمل، نعم إن هذا الانتصار التاريخي لم يُستخدم استخداماً "عقلانياً" من وجهة نظر المجتمع. والمقصود بالاستخدام العقلاني أن يُوجه التوزيعُ والإنتاجُ توجيهاً لا يضمن لجميع الأفراد الحصول على مستوى معيشي يتناسب وما بلغه المجتمع من تطور تاريخي فحسب، بل أن يكون سداً منيعاً في وجه البطالة أيضاً. وفي الواقع، لم تفلح الاقتصادات الرأسمالية الغنية، في كثير من الحقب، في تحقيق كلا الأمرين. إن الأزمة الاقتصادية السائدة حالياً، لا تحقق أعلى مستوى ثراء عرفتة الدول المتقدمة عبر تاريخها الطويل أو تترامن معه فحسب، بل هي تشير، أيضاً، إلى أن ثمة إخفاقاتاً في التوجهات المناسبة للتطلعات الإنسانية؛ أعني تحقيق مستوى معيشي مناسب والقضاء على البطالة. ولا يجوز لنا أن نسوغ هذا الإخفاق بانبيار النظام الذي طبقته الدول الاشتراكية سابقاً، فهذا الانبيار لا يمكن أن يعزينا عن تردّي أوضاعنا، وإن كان انبيار أول تجربة في التاريخ الحديث لتخطيط الاقتصاد تخطيطاً شاملاً قد منع الأيديولوجية الساعية لتسويق شرعية النظام الرأسمالي دعماً لم تكن هذه الأيديولوجية تتوقعه.

### ثالثاً: كم هو مقدار الخير الذي يخلقه الشر؟ نزعة فكرية لأحد الفلاسفة

يتراجع، من جديد، الوعي بأن تاريخ العالم هو في الأساس تاريخ للعمل على المستوى العالمي. فالحركة العمالية التي استقت من هذه الحقيقة ثقتها بنفسها وتفاؤلها بالغد السعيد أُمست الآن مشتتة الأفكار، ومن دون منظور بشأن المستقبل؛ إنها تتنحّت وطأة نزعات التفكك والانحلال. لقد أُمست التسمية ذاتها؛ أعني "الحركة العمالية" ترن كما لو كانت من مخلقات الماضي السحيق، وهذا ليس بالأمر الغريب، فقلة فقط من العمال المستأجرين ما فتئت تعي انتهاءها إلى عالم "العمل الأجير". فالعمال الذين تتحكم في مصيرهم الطليعة المسيطرة اقتصادياً لم يعد لديهم الوعي بأنهم جميعاً يعانون ظروف الحياة

نفسها؛ أي بعبارة أخرى لم يعد لدى العمال الشعور بانتمائهم الطبقي. فأبواق الدعاية والإعلام المسيرة التي يمارسها عالم الريح والاستغلال أخذت على عاتقها أن تحمي من الوعي فكرة تحرير بني البشر. لقد أمسى هم الأفكار المسطحة يتركز على إشباع الرغبات الاستهلاكية الحيوانية. وربما يعود سبب هذا التركيز إلى أن قدرة الغالبية العظمى من المواطنين على إشباع هذه الرغبات قد أمتست تزداد سوءاً من يوم إلى آخر. لقد صارت أبواق الدعاية هذه تنوء بضرورة الرجوع إلى حالتي العوز والفقر اللذين انصف بهما العصر ما قبل الصناعي؛ محاولة الإيجاء بأن الأمر صار، كما كان في سابق الزمن، يجتم الاكتفاء بما يسد الرمق فقط، مشيرة إلى أن اقتصادات ذلك الزمن استطاعت من خلال الجوع الذي عاناه مواطنوها عبر آلاف السنين تحقيق الارتقاء الحضاري المنشود في نهاية المطاف. إلا أن ما كان أمراً حتمياً في ظل الظروف التكنولوجية والاقتصادية المتخلفة نسبياً، لم يعد أمراً حتمياً في يومنا الراهن، ففي اليوم الحاضر تكمن أسباب الفقر والعوز في تخلف السياسات الاجتماعية-الاقتصادية السائدة في الاقتصادات الغنية.

إن التطور الحضاري الذي شهدته الإنسانية عبر التاريخ قام على استغلال العمل، وعلى الجهود التي بذلتها تلك الطليعة القليلة العدد، من المهتمين بالشؤون الفكرية. ولما كانت الطليعة المثقفة تحصل على قوتها من الطليعة المهيمنة؛ فمن المحتمل جداً أن تكون هذه العلاقة قد مهدت لها السبيل لأن تلمس عن كتب الطبيعة الأزواجية التي اتصفت بها الأرباح العظيمة التي كانت الطليعة المهيمنة تكسبها من خلال استغلال العمل. وكان الفيلسوف آرتور شوبنهاور\* (1788-1860) قد وصف على نحو بليغ جداً، في بحثه الموسوم حول نظرية الحق والسياسة (*Zur Rechtslehre und Politik*)، المنشور عام 1851 أول مرة، هذه الأزواجية التاريخية. فالاستغلال عمل وحشي حقاً وتعارض تعارضاً تاماً وحقوق الإنسان المعلنة على الملأ كافة؛ إلا أننا نلاحظ أيضاً أنه من غير الاستغلال ما كان سيتحقق تقدم حضاري إلا بصعوبة. فمجمال حياة الترف والنعيم يقوم

---

\* ميتافيزيقي ألماني، اشتهر بمقالاته اللاذعة وكتبه الرئيسي العالم إراحة وفكره. وكان أبوه من رجال الأعيال؛ ولذا فقد نشأ شوبنهاور الابن في جو مشبع بروح العمل وكسب المال. وعمل الرغم من أنه هجر حياة التجارة التي دفعه والده إليها، فقد تركت أثرها في نفسه، وطمحت نظراته إلى الحياة بطليع الواقعية في التفكير ومعرفة طبيعة الناس. (المترجم)

على الاستغلال. أضف إلى هذا أن حياة الترف والتعظيم هي المحرك الرئيسي للتقدم الحضاري. بهذا فإن حياة الترف والتعظيم هي النبتة التي تثمر التقدم التكنولوجي، وكان هذا التقدم التكنولوجي - ثانياً - قد خلق عبر التاريخ الشروط الواجب تحقيقها لتخطي الاستغلال والفقر\*. ومهما كانت الحال، فإن الأمر الواضح هو أن هذه الأمانة العظيمة التي تمتتها البشرية طوال آلاف السنين؛ أعني تحقيق الرفاهية للجميع، قد أمست ممكنة بفضل المستوى التكنولوجي والاقتصادي المتقدم الذي وصلت إليه البشرية. وإذا كان هناك عائق يحول دون تحقيق هذه الأمانة العظيمة فإن هذا العائق لا يكمن في ندرة الموارد الطبيعية، ولا في قوانين طبيعية معينة، بل هو يكمن في سوء السياسات الاجتماعية-الاقتصادية السائدة. فهناك، أولاً، التوزيع غير العادل للثروة العظيمة التي يتوافر عليها المجتمع، وهناك، ثانياً، علاقات الإنتاج المتناقضة. فهذه العلاقات تعوق المجتمع عن إنتاج الكثير من الخيرات التي في وسع المجتمع إنتاجها. ففي عصرنا الراهن لا يكمن سبب البطالة في عدم كفاية الموارد المكتملة للعمل. إن البطالة هي الوجه الآخر لأخطاء مستترة تركبها الجهات المسؤولة عن إدارة السياسة الاقتصادية الكلية. وفي الواقع، هناك أكثر من سبب تاريخي يعزز استمرار العلاقات غير الإنسانية. ويكمن أحد الأسباب الأساسية في الهيمنة الأيديولوجية على وعي الجمهور العريض من المواطنين. ومع أننا ستحدث بإسهاب فيما بعد عن المشكلة الأيديولوجية، إلا أننا نعتقد بأن الإشارة المقتضبة إلى هذا الموضوع هنا أمر ينطوي على نفع كبير. إن الهيمنة الأيديولوجية لا تقوم على مبادئ غريبة تماماً عن المحيط الذي يحيا المرء في كنفه؛ فلكي تكون الهيمنة الأيديولوجية قادرة على توجيه أفكار الناس، يجب أن توحى لهم، أن سعيها يكمن أولاً وأخيراً في أن تكون واقعية؛ في أن تتماشى والواقع السائد في العالم. ولن يفلق هذا المسعى ما لم تتكيف الأيديولوجية وواقع التجارب المكتسبة من الحياة اليومية. فالأيديولوجية لا مناص لها من أن تنفق والعقل، وأن تكون يسيرة الفهم؛ أي لا بد أن تنفق المقولات الجديدة التي تذيبها

\* في يومنا الراهن، يقصد المرء بالفقر النسبي؛ أي إن المرء صار يقاوم المستوى المعيشي لقرء معين أو لعائلة معينة بالمحيط الاجتماعي-الاقتصادي العام السائد، أو بتعبير أكثر دقة صار المرء يقاوم المستوى المعيشي لذلك الفرد، أو لتلك العائلة بمستوى التطور الذي يلمنه المجتمع. وانطلاقاً من إحصائيات متوسط الدخل، يتحدث المرء عن الفقر (النسبي) حينما يكون دخل الفرد أو العائلة 50٪ من متوسط الدخل (Kaiser, 1997, 653).



الأيديولوجية على الملأ، وأنماط التفكير التي درج المرء عليها إلى الآن. والأمر الواضح هو أن الأيديولوجيات تفسر الواقع من منظور المصلحة الخاصة. من هنا يتركز سعي الأيديولوجيات على الإيحاء إلى الرأي العام بأن منظورها هو منظور العامة من الناس أيضاً. بهذا المعنى فإن الأيديولوجيات لا تنطوي على تزيف كلي؛ إن بطلانها يكمن في أنها أحادية المنظور، في أنها ترى في نصف الحقيقة كامل الحقيقة، وفي أنها تحتال على العقل فتجعله يرى في مصالح الآخرين مصلحته الخاصة أيضاً. إن هذه الآلية الرامية إلى إغراء العقل بصواب الموقف الأيديولوجي، يمكن المرء من أن يحيط بها عن كسب إذا ما أمعن النظر في بحث شوبنهاور أيضاً، هذا البحث الذي كنا قد نوّهنا به سابقاً.

ففي هذا البحث المنشور في منتصف القرن التاسع عشر؛ أي إبان بزوغ فجر الرأسمالية، صاغ شوبنهاور استنتاجاته التحليلية بشأن الأهمية التاريخية للاستغلال. وبين هذا البحث الكيفية التي تختلط فيها الإحاطة الدقيقة بالواقع القائم مع التسويغ الأيديولوجي الذي يقدمه إنسان يحصل على قوته من أولئك الذين استولوا على نتائج عمل الآخرين. فشوبنهاور كان يعيش من العائدات التي كانت تدرها عليه الثروة التي ورثها من أبيه. ويحاول شوبنهاور في هذا البحث أن يضفي الشرعية على الاستغلال؛ من خلال إظهار الحقيقة الجزئية وكأنها الحقيقة عينها. لقد كان هذا المفكر الكبير في نزاع دائم مع الاقتصاد السياسي. فقد صرح مرات كثيرة أن البحث في الاقتصاد السياسي مضيق للوقت. من هنا فإنه لأمر يدعو إلى الدهشة فعلاً أن يتناول هذا المفكر، في حديثه الفريد عن موضوع يمس الاقتصاد السياسي، المسألة الجوهرية التي يتمحور حولها علم الاقتصاد؛ أعني مسألة الأهمية التاريخية للعمل. وشوبنهاور لا يشك، أبداً، في بحثه هذا في أن العمل هو الأساس الذي تقوم عليه كل الحضارات، وأن "الخداع والعنف" فقط هما اللذان مكنا القلة من الاستيلاء على عائدات عمل أغلب الناس، ومراكمة هذه العائدات إلى ثروات عظيمة تمول الاستثمارات، وتحقق الربح الذي يعيش منه أولئك الذين يبددون نهارهم وحياتهم باللهو والبطالة، وليس بالعمل المنتج الذي يتطلبه التقدم الحضاري.

إن الفارق بين القنائة السائدة في روسيا، والإقطاع السائد في إنجلترا، لا بل بين الأتقان - أولاً - والمستأجرين - ثانياً - ومن سواهم عامة، شكلي أكثر مما هو موضوعي. فسي

الواقع ليس هناك فارق جوهري بين أن أمتلك المزارع نفسه أو أن أمتلك قطعة الأرض التي يقات منها، بين أن أمتلك الطير أو علفه، بين أن أمتلك ثمر الشجرة أو أن أمتلك الشجرة ذاتها.

إن الفقر والعبودية ليسا سوى صيغتين، لا بل أكاد أقول: إنها ليسا سوى اسمين لشيء واحد يكمن جوهره في أن القوة التي يتوافر عليها إنسان معين لم تعد، في أغلبها، ملكاً له، بل أمست في خدمة أشخاص آخرين يجبرونه، أولاً، على بذل قصارى جهده، وثانياً على الاكتفاء بما لا يسد رمقه إلا بصعوبة. لقد منّت الطبيعة على الإنسان بقوة محدودة؛ تمكنه من جني خيرات الطبيعة بجهده العادي؛ أي من دون إرهاق كبير ومعاناة عظيمة؛ بهذا المعنى ليس لدى الإنسان قوة احتياطية تزيد على تلك القوة التي تكفيه لسد حاجته بمقادير كبيرة. ومن هنا، فإذا سلب أحد الأفراد فرداً آخر جزءاً من القوت الذي يضمن لبني البشر البقاء على قيد الحياة، فسيعني هذا أن الأخير سيكون مجبراً على تحمل، عمل إضافي؛ أي تحمل إرهاق أكبر ومعاناة البؤس. على هذا النحو ينشأ إذن ذلك الشر الذي أمسى أغلب بني البشر ينتنون تحت وطأته تحت مسميات من قبيل العبودية أو البروليتاريا (أي العمال المأجورون، المترجم). ويكمن السبب الأصلي لهذا الشر في حياة الترف والنعيم. فمن أجل أن تحصل أقلية ضئيلة العدد على ما لا حاجة ماسة لها إليه، على ما هو عديم الأهمية، ما هو مغرٍ خلاب؛ أي بتعبير آخر، من أجل أن يُشبع هؤلاء حاجات مصطنعة، لذا تعين أن يُخصّص جزء كبير من بني البشرية عملهم لإنتاج وسائل الترف والنعيم هذه، وليس لإنتاج ما هو ضروري للحياة. فبدلاً من أن يبنّي العمال الأكواخ لأنفسهم، أمسى آلاف منهم يبنون المساكن الفاخرة لفئة من الأفراد قليلة العدد؛ وبدلاً من نسج قطعة قماش تستر جسدكم وجسد أسرهم، صار العمال لا ينسجون الحرير فحسب، بل قماش الدانتيل أيضاً للأثرياء؛ لقد أمسوا ينتجون آلافاً من الوسائل التي تزيد حياة الأثرياء ترفاً ونعياً. وبشكل العمال، المجبرون على إنتاج وسائل الحياة الرفهة، الجزء الأعظم من سكان المدن؛ ومن أجل هؤلاء صار الفلاح يحرق الأهر، ويلبذ البذور، ويحصد الزرع؛ أي صار يبذل جهداً يفوق الطاقة التي منّت بها الطبيعة عليه في الأصل. أضف إلى هذا أنه أمسى واجباً عليه هو نفسه أيضاً أن يبذل قوة كبرى، وأن يخصص أرضاً أكثر اتساعاً؛ لا لإنتاج الحبوب والبطاطس وتربية الحيوانات فحسب، بل لإنتاج النسيج والحرير والتبغ وما سوى ذلك من سلع البلخ والتبذير أيضاً. علاوة على هذا، يُنتزع من الزراعة عدد كبير من البشر قهراً لتشغيلهم في بناء السفن، أو في السفن التجارية التي تجلب السكر والقهوة والشاي وما شابه ذلك. ويسبب إنتاج هذه السلع غير الضرورية البؤس والشقاء للملايين من الزنوج الذين ينتزعون بالقوة

العمل: أساس كل مجتمع وعياد كل تطور حضاري

والعنف من أوطانهم؛ لكي يتنجوا بعرق جيئهم ويعملهم وشقائهم منتجات النعيم هذه. ويمكننا أن نقول باختصار: إن الجزء الأكبر من قوة العمل التي يتوافر عليها بنو البشر لم تعد تُخصص لإنتاج ما هو من أقصى الضروريات، بل صارت مجرة على إنتاج ما هو تبذير وما لا حاجة ماسة إليه؛ تلبية لمطلبات حياة النعيم والترف التي تشدها فئة ضئيلة العدد. من هنا، نجد أنه مادام هناك البذخ والتبذير، فسيكون هناك بالضرورة العمل الإضائي، وحياة الفاقة والحرمان. ويمكنك أن تسمي هذه الحياة فقراً أو عبودية أو بروتيتاريا أو خدمة، فهذا كله لن يغير من الأمر شيئاً، فكل هذه الأسماء تصف هذه الحياة وصفاً تاماً. فالفرق الجوهرى بين العبودية والفقر يكمن أساساً في أن المستعبدين قد استعبدوا بالقوة والعنف، على حين أن الفقراء قد أمسوا فقراء من خلال الخلد والمكر. إن سبب هذا الوضع غير الطبيعي السائد في المجتمع؛ أعني البؤس والشقاء والحرمان، والرحلات البحرية التي تكلف الكثير من أرواح البشر، والمصالح التجارية للشبابكة، وما تحتمه هذه جميعاً من حروب طاحنة، وكل هذه الأوضاع غير الطبيعية التي يعيشها المجتمع حقاً يكمن أولاً وأخيراً في حياة الترف والنعيم والبذخ والتبذير التي تعيشها فئة ضئيلة من الأفراد. وفي الواقع، فإن هذا الترف لا يضفي الفرحه والبهجة على قلوب من يريدون أن يتمتعوا أنفسهم به، بل هو يجعلهم مرفى متخفين ضجرين. ولا مراه في أن هذا كله يوحي أن خير وسيلة للتخفيف من البؤس الذي تشن البشرية تحت وطأته يكمن في الحد، لا بل في القضاء تماماً على البذخ والتبذير المرتبط بحياة الترف والنعيم. وليس ثمة شك في أن هذا الاستنتاج ينطوي على الكثير من الحقيقة. إلا أن هذا الاستنتاج يفنده أمر آخر أثبت التجارب مصداقته. فالقوة العضلية التي يفقدها الإنسان في سياق قيامه بإنتاج سلع الترف والنعيم، أولاً، والسلع الضرورية لبغائه على قيد الحياة، ثانياً، يتم تعويضه عنها، بمرور الزمن، بما يساوي آلاف القوة التي فقدها؛ وذلك من خلال الذكاء والشعور المرفه اللذين سيكتسبهما تدريجياً. فهاضمت بضائع الترف والنعيم ذات جودة أعلى من جودة البضائع التي يحتاج إليها في حياته الخاصة؛ لذا يتطلب منه ذلك إنتاج البضائع المذكورة ... كفاءة تضوق كفاءة البضائع المذكورة أخيراً بالآلاف المرات.

إن شعباً يتكون من المزارعين، فقط، لن يكون قادراً على اكتشاف الكثير وإبتكاره؛ إلا أن الأيدي النشيطة تنفي إلى عقول نشيطة حقاً. فالفنون والعلوم تولدت، هي ذاتها، من حياة النعيم والترف؛ بهذا المعنى فهي مليئة لهذه الحياة بوجودها. ويتركز عمل هذه الفنون والعلوم على تطوير التكنولوجيا في كل الفروع الميكانيكية والكيميائية والفيزيائية، أي في كل الفروع التي ارتقت، في يومنا الراهن، بالآلات والمعدات إلى

مستوى لا سابق له في التاريخ، وأخص هنا الآلات العاملة بقوة البخار والطاقة الكهربائية بالذكر؛ فلو قُدر للأجيال السابقة أن ترى هذه المبتكرات لأعزت هذه المبتكرات إلى قوى الشيطان بكل تأكيد. ففي المصانع والمعامل الحرفية المختلفة، وهنا وهناك في المزارع أيضاً، تؤدي المحركات عملاً يفوق آلاف المرات العمل الذي كان يمكن أن يتحقق لو تكاثفت من أجل تحقيقه جميع أيادي الأثرياء المتكاسلين والمتقنين ومن سواهم من العاملين بعقولهم، أو تم إلغاء إنتاج بضائع الترف والنعيم، وفُرض على الجميع انتهاج الحياة التي يجيها الفلاح. والأمر الذي تستعين ملاحظته هو أن البضائع التي تنتجها هذه المصانع لا تحدم الأثرياء فحسب، بل هي في مصلحة الجميع أيضاً. فالسلع التي كانت صعبة المثل في السابق، أمسى بالإمكان الحصول عليها بسعر مناسب وبكميات كافية. كما تحسنت حياة الطبقة الدنيا فصارت تصف بالرخاء والراحة بعض الشيء... وإذا قلنا للابتكارات الميكانيكية أن تواصل تطورها في المستقبل أيضاً بالسرعة نفسها، فلا مراء في أننا منصل، مستقبلاً، إلى حالة لا يحتاج فيها الإنسان إلى تحمل الجهد الذي يتحمله حالياً. وإذا ما وصلنا إلى هذه الحالة فعلاً، فستكون الثقافة الفكرية ذات بعد جماهيري إلى حد ما؛ فالجمهور لا يستمتع بالثقافة الفكرية في الوقت الحاضر؛ لأن الغالبية العظمى من بني البشر منهكة بتأدية العمل المفضل المرهق. فالإرهاق ورهافة الشعور أمران متناقضان دائماً وأبداً، سواء تعلقت الأمر بحالة فريدة أو بحالة عامة؛ ويمكن تفسير ذلك في أن الحياة تستند إلى كلا الأمرين، الإرهاق ورهافة الشعور. ولكن، وبما أن "الفنون تهذب السلوك" (Ovid, epist. Ex Ponto, II, 9, 48)؛ فإن هناك فرصة في أن يخف عن العالم شبح الحروب الكبيرة والصراعات والمنازعات الجائنية؛ وكما هو بين فقد أمتت هذه الكوارث أقل انتشاراً في يومنا الحاضر. إلا أنني لا أريد هنا أن استسلم للخيال، فهنا لم يكن الهدف الذي أرمي إليه أصلاً (Schopenhauer, IX, 265ff).

ولا شك في أن الفقرات السابقة لا تثير الدهشة لدى مَنْ لا معرفة له بكتابها أو مَنْ يعرفه معرفة سطحية فقط. إلا أن مَنْ أطلع على فلسفته "المتشائمة"، ولاحظ أن التقدم والتطور عبر التاريخ ما كانا يشكلان محوراً تدور حولها فلسفته هذه، ستتنباه الدهشة، على أدنى تقدير، حيال تفسيره المادي لحركة التاريخ؛ ففي الفقرات السابقة يبين شوبنهاور أن العمل أو بالأحرى العامل الاقتصادي أساس كل الحضارات، وأنها؛ أي الحضارة عملية تطور تكنولوجي على درب تحرير بني البشر لا من العوز الاقتصادي فحسب، بل من ضرور أخرى كثيرة، كال حرب والعنف والقهر؛ بهذا المعنى فهي الأساس الذي تقوم عليه

"الثقافة الفكرية ذات البعد الجماهيري". إن توقع شوبنهاور بأن عملية التطور التكنولوجي لا تنضي إلى ترف، ونعيم "جماهيري" فحسب، بل يمكن أن تكون، أيضاً، أساساً لقيام ثقافة "ذات بعد جماهيري"، لا ينطوي على أي روح متشائمة، بل يفصح عن الإيمان بأن بني البشر قادرين على تحويل الرفاهية الاقتصادية إلى رقي فكري وأخلاقي أيضاً. إلا أننا لو اكتفينا بالفقرات السابقة فقط ولم نستمع إلى بقية ما استنتجه شوبنهاور في الفقرات التي تلت ذلك، لكننا قد أخذنا الجانب الإيجابي من رأيه فقط؛ فالسطور الآتية تبين بجلاء أن كاتبها كان مدافعاً أميناً عن مصالح طبقته:

...ويمكن الرد على تلك النداءات، الرامية إلى منع حياة الترف والبلذخ والمطالبة بضرورة قيام الجميع بتأدية العمل البدني، نعم يمكن الرد على هذه النداءات بحقيقة مفادها أن الجمهور العريض من بني البشر بحاجة إلى القادة والمديرين والاستشاريين دائماً وأبداً، وبمختلف الصيغ والأشكال؛ أعني أن بني البشر بحاجة إلى القضاة، والحكامين، وإلى قادة الجيوش، والموظفين، والعلماء، والفلاسفة، وما شابه ذلك، من أولئك الذين تمهد إليهم قيادة الغالية العظمى من بني البشر؛ لأن هؤلاء تنقصهم نقصاً عظمياً القدرة على اجتياز مناهات الحياة؛ فكل واحد من هؤلاء القادة حصل على المنزلة والقدرة والتصورات العامة التي تزوله لأداء المهمة الموكلة إليه. بهذا المعنى فإن تحرير هؤلاء القادة من العمل البدني أو من متاعب الحياة اليومية، وأحقيتهم بضرورة استلاك الثروات بنحو يفوق ما يمتلكه الإنسان العادي، وتمتعهم بخيرات لا قدرة للأخير على الحصول عليها، هي أمور طبيعية تنفد وأسس العدالة والإنصاف ( Schopenhauer, IX, 269).

## رابعاً: تحكم الأرباح في الظروف المعيشية

لقد أدت العلاقة التاريخية القائمة بين الرأسمالية وتطور النظم القائمة على اقتصاد السوق إلى الاعتقاد بأننا هنا حيال أمرين مترادفين لا اختلاف بينهما. إلا أن الأمر الواضح هو أننا هنا إزاء تشابك فرضته الظروف التاريخية فقط، وليس إزاء ضرورة حتمية يفرضها المنطق القويم. فاقتصاد السوق يجسد عملية تنسيق للقرارات الاقتصادية المختلفة؛ أعني أنه يجسد الاهتمام بالأسعار التي تفرزها قوى العرض والطلب. أما الرأسمالية فإنها تعني

تتحور النظام الاقتصادي حول تحقيق هدف واحد فقط: هدف تحقيق الربح. ونحن حينها نتحدث عن الربح إنما نقصد الربح بمعناه الواسع؛ أي الربح الذي يشتمل على كل الدخل التي يحصل عليها أصحاب الثروة؛ بهذا المعنى فإن الربح الذي نقصده هنا لا يشتمل على ربح المشروع بالمعنى الضيق فحسب، بل يشتمل على الفوائد وعلى جميع أنواع الربح المكتسب من خلال تأجير الأراضي والأبنية أيضاً. وفي الواقع تتوقف الحياة الاقتصادية برمتها؛ أعني استقرار الاقتصاد ودرجة التشغيل، وأخيراً وليس آخراً الظروف المعيشية التي يخضع لها المواطنون كافة، على مدى النجاح في تحقيق الربح المنشود. ويُعرف الربح على أنه الفارق بين الإيراد والتكاليف. بهذا المعنى، نجد أنه للحصول على ربح معين من قيمة محددة، سواء كانت هذه القيمة على شكل وسائل إنتاج مادية أو على صيغة نقدية، لا بد أن تؤدي هذه القيمة إلى قيمة كبرى. وهكذا، وانطلاقاً من الأوضاع السائدة في الاقتصادات المتقدمة من حيث استخدام النقود يُعرف السلوك الاقتصادي الراسي إلى جني الأرباح على أنه السعي الذي يبذله المرء لتوظيف ما لديه من نقود للحصول على نقود أكثر. ويمكن الوصول إلى هذا السعي من خلال أساليب مختلفة. فهناك - أولاً - الربح التجاري، الذي يحصل عليه المرء من خلال بيع البضاعة بسعر أعلى من سعر شرائها. وهناك - ثانياً - الربح المتحقق في المشروع الرأسمالي الذي ينشأ في عملية الإنتاج، من خلال تشغيل العمل وبأقاي عناصر الإنتاج، والذي يحتم أن تكون تكاليف عناصر الإنتاج أدنى من الإيراد الكلي الذي يحصل عليه المشروع بعد تصريف المنتج أو المنتجات النهائية. وأخيراً وليس آخراً، هناك الأرباح التي يحصل عليها بعض الناس في أسواق المال (أي في البورصة)؛ من خلال المضاربة؛ أي من خلال بيع الأصول المالية بسعر يفوق السعر الذي دفعه المرء عند شرائه هذه الأوراق المالية.

ومن أجل الإحاطة بالآزمات التي تعصف بالاقتصادات الرأسمالية يتعين علينا التعمق في هذه المسألة الأساسية المميزة للنظام الرأسمالي؛ أعني توقف الحياة الاقتصادية برمتها على مدى تحقيق الأرباح؛ فهذه المسألة على بساطتها، تنطوي على صعوبة لا يستهان بها من حيث الوقوف على نحو دقيق على أهميتها الاجتماعية. إن النمو والركود

العمل: أساس كل مجتمع وحياد كل تطور حضاري

الاقتصاديين، وحالة الاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج والبطالة التي تعم جهوراً عريضاً من قوى العمل، والرفاهية، والبؤس في الاقتصادات الرأسمالية، هي جميعاً أمور نفهمها فهماً دقيقاً، فقط، في حال أخذنا في الحسبان أن هذه الظواهر الاقتصادية تتحدد من خلال الهدف النهائي الذي يسعى الرأسماليون لتحقيقه. وكإشارة عابرة يمكننا في هذا السياق التنبيه إلى أن المشروع الرأسمالي يشغل قوة العمل فقط حينما تحقق له قوة العمل هذه ربحاً معيناً؛ أي حينما تدر عليه فائض قيمة معيناً. ويحتم هذا الأمر أن تكون كلفة (أي دخل) قوة العمل أدنى من مقدار الإسهام الذي قدمته قوة العمل إلى النتيجة التي حققها المشروع. بهذا المعنى لا جدوى من تشغيل عامل، أو مستخدم معين، مادام مقدار إسهام هذا العامل أو ذلك المستخدم في القيمة المضافة التي خلقها المشروع يساوي أجره. وربما يتطوي التحديد الدقيق لإسهام كل عامل في القيمة المضافة التي يخلقها المشروع على مصاعب معينة، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن المشروع الرأسمالي لن يشغل أي عامل تغطي حصيلة عمله الكلفة، فقط، التي سيتحملها المشروع إثر تشغيله. وما قلناه بشأن المشروع الواحد ينسحب في الواقع على مستوى الاقتصاد ككل. فمجموع القيم المضافة؛ أي الدخل القومي، يجب أن يكون أكبر من تكاليف الإنتاج؛ أو بتعبير آخر، ينبغي لمجموع القيم المضافة أن يكون أكبر من الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج، وإلا فلما تحقق الربح المنشود.\* بهذا تسري المعادلة الآتية:

القيمة المضافة (الدخل القومي) = مجموع التكاليف + الربح  
أو؛ بتعبير آخر:

الربح = القيمة المضافة - مجموع التكاليف.

وبما أن تكاليف العمل مازال تشكل الجزء الأعظم من تكاليف الإنتاج، لذا يمكن أن نقول بنحو تقريبي إن:

الربح = الدخل القومي - مجموع دخول العاملين كافة.

---

\* غير النظرية الاقتصادية التقليدية بين الربح العادي والربح غير العادي؛ والمقصود بالربح العادي هو ذلك الدخل الذي يحصل عليه الرأسمالي بوصفه المظم لعملية الإنتاج أي أحد عناصر الإنتاج. وكما هو واضح من سياق التحليل يقصد المؤلف هنا الربح غير العادي، أي ذلك الربح غير المحسوب ضمن تكاليف عناصر الإنتاج. (لترجم)

من المعادلة الأخيرة الخاصة بتعريف الربح يتبين لنا بجلاء أن الطلب السلعي الممول من الدخول التي يحصل عليها العاملون لا يكفي لأن يحقق تصريف البضائع المنتجة الربح المنشود. فلو قُصر تصريف مجموع البضائع المنتجة، التي تساوي قيمتها الدخل القومي أو بالأحرى القيمة المضافة، على الطلب المتأتي من الأجور الإجمالية (أي الأجور زائداً عليها الضرائب ورسوم التأمين الاجتماعي والصحي) فقط، فسيحقق، والحال كذلك، إيراد كلي يغطي تكاليف العمل فقط؛ ومن ثم فلن تحقق المشروعات ربحاً البتة. فقيمة الربح تساوي صفراً، مادام الإيراد الكلي يساوي التكاليف الكلية. بهذا، وفي حال سريان الظروف الاقتصادية المطلوبة لتحقيق ربح معين، لن يكون بالإمكان، والحال هذه، مواصلة الإنتاج وتشغيل العمال والمستخدمين مدة طويلة. إن نظرية القوة الشرائية للأجر - هذه النظرية الواضحة المعالم أول وهلة والتي تقول: إن أجوراً أعلى تفرز طلباً سلعيّاً أكبر، ودرجة تشغيل أعلى؛ لأن الطلب على العمل هو في الأساس طلب مشتق من الطلب السلعي - لا تأخذ بالحسبان، في الواقع، أن تحقيق إيراد يساوي الكلفة أمر غير كاف، وأمر لا يمكن أن يستمر مدة طويلة في ظل الظروف الرأسمالية، وأنه لا بد من تحقيق ربح معين في نهاية المطاف. ولكن تحقيق الربح المنشود - كما هو واضح من العرض السابق - سيكون أمراً مستحيلاً، مادام الطلب السلعي الكلي يساوي المجموع الكلي لدخول العاملين تماماً. بهذا المعنى فإن تحقيق الربح يتوقف على الطلب الاستهلاكي والاستثماري الذي يقوم به أولئك الأفراد أنفسهم ممن يحصلون على الربح. إلا أن اعتراضنا على نظرية القوة الشرائية للأجر لا يمكن أن يُستنتج منه أن النمو الاقتصادي، ودرجة الاستخدام سيكونان في وضع أفضل لو انخفض الأجر إلى مستوى أدنى، أو كانت حصة أصحاب الثروة من الدخل القومي أعلى. فالواقع السائد في المجتمعات الرأسمالية يعزز الظن بأن توزيعاً معقولاً للدخل القومي على الدخل المتأتي من امتلاك الثروة، والدخل المتأتي من العمل أمر من الصعب جداً تحقيقه في النظام الرأسمالي؛ ومن ثم فإن من المستحيل الوصول إلى حالة الاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج على نحو دائم في ظل الظروف السائدة حالياً في هذا النظام. ومستأنول الوضع المتناقض المخيم على توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع المختلفة في مكان آخر من هذا الكتاب.



ولكن، مهما كانت الحال، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أنه حتى إذا انطوى توزيع القيمة المضافة الكلية؛ أي الدخل القومي، على أصحاب الثروة وعلى العاملين المستأجرين على تباين كبير، فإن نسبة التوزيع هذه لن تسمح باستجابات واضحة بشأن مستوى النمو والتشغيل. فالشروط التاريخية تلعب هنا دوراً أكثر أهمية بكثير. ففي اقتصاد يُعاد تعميره بعد حرب مدمرة، سيكون الطلب الاستهلاكي والاستثماري على مستوى عالٍ جداً، بحيث لن يشكل المستوى المنخفض للأجور، أو بالأحرى لن تشكل نسبة الأجور إلى الدخل القومي المنخفضة، أي عائق في وجه النمو والاستخدام. وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى لو كان التباين الشديد في توزيع الدخل القومي يتنافى ومبادئ العدالة الاجتماعية تنافياً صارخاً. إلا أن الأمر سيختلف اختلافاً تاماً حينما يتعلق الأمر باقتصاد بلغ مستوى رفاهية عالياً، ونعم بفترة سلام طويلة. فعندئذ ستكون حصة الأجور المنخفضة، أو بالأحرى سيكون المستوى المنخفض للأجور، عائقاً في طريق النمو ومدعاة للبطالة الواسعة؛ وذلك لأن الطلب السلعي سيقطع في مستوى متدن. ويتبين لنا من هذا كله أن هناك ترابطاً متيناً بين قوة الدفع الكامنة في الطلب، أولاً، وارتفاع دخول جمهور الناس أو دخول الطبقة العاملة على وجه التخصيص، ثانياً. إلا أن الاتجاهات المنطلقة من هذا المنطق، والموعزة أسباب الأزمة إلى ضعف الطلب السلعي، والمطالبة بضرورة إنعاش هذا الطلب؛ بغية تحقيق درجة استخدام عليا، تلقى معارضة أيديولوجية، يقودها أصحاب المشروعات، وأولئك الذين يحصلون على دخلهم مما تدره عليهم ثرواتهم. ومع هذا، هناك حالات استثنائية تدعو إلى الدهشة فعلاً. فعلى سبيل المثال وجه رئيس "الاتحاد الألماني العام لتجارة التجزئة" ربيع عام 2002 نداء يستغيث فيه من الوهن المخيم على الطلب السلعي منذ أمد طويل، فراح يقول: «إننا نطالب بأن يقوم الطلب الاستهلاكي بدور المحرك الاقتصادي الرئيسي، وبأن نكف عن تركيز طموحاتنا على التصدير في المقام الأول» (FAZ, 2002, 64).

إن تحقيق الربح ما هو إلا الوجه الآخر لما يسمى باستثمار رأس المال في الأدبيات الاقتصادية. وكان كارل ماركس أول من حلل تحليلاً واسعاً شاملاً المقولة الأساسية التي

تؤكد أن القيمة المضافة المتحققة تماماً في الاقتصاد الرأسمالي يجب أن تكون أكبر من مجموع الأجور التي يحصل عليها العاملون والمستخدمون. واعترافاً بفضل ماركس كان الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل بول صمويلسن (المولود عام 1915) قد أطلق على هذا المبدأ مصطلح "المقولة الماركسية الأساسية" (Marxsches Fundamentaltheorem). وكان المنظر الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (1883 - 1946) قد أعاد اكتشاف هذا المبدأ الأساسي. فكينز أيضاً يعتقد أن مجموع الربح المتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني يحدد من خلال الطلب الكلي الذي تقوم به الطبقة التي تحصل على الأرباح، أو بتعبير أكثر عمومية، من خلال الطلب الذي تقوم به طبقة أصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة. ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة بعبارة أخرى مفادها أن الربح يرتفع بارتفاع الاستهلاك و/ أو الاستثمار اللذين يقوم بهما أصحاب الثروة. ويمكن اختصار هذا كله إلى الصيغة البليغة القائلة: "إن أصحاب المشروعات يكسبون ما ينفقونه، والعمال ينفقون ما يكسبونه".

#### خامساً: الإنتاجية والتوزيع والطلب المناسب لتحقيق الاستقرار

إن السلع الجديدة (أي الابتكارات السلعية) والإنتاجية المتزايدة (أي تطوير عملية الإنتاج) حصيلتان جوهريتان للتقدم التكنولوجي. ويمجد نمو الإنتاجية في الارتفاع الذي يطرأ على كمية السلع المنتجة بمدخلات معينة من عوامل الإنتاج. وغثل الارتفاعات التي تطرأ على الإنتاجية الشرط الضروري لارتفاع حصة الفرد الواحد من الدخل القومي. كذلك تؤدي الارتفاعات التي تطرأ على حصة الفرد الواحد من الدخل القومي إلى أن يكون بمقدور العائلات استهلاك كمية كبرى من السلع التقليدية أو السلع الجديدة تماماً. وفي العصر ما قبل الصناعي، على سبيل المثال، كانت الإنتاجية متدنية تدنياً كبيراً بحيث كان من الضروري تشغيل حوالي 90 عاملاً زراعياً لإنتاج السلع الزراعية الكافية لسد حاجة 100 مواطن من السكان؛ أي على وجه التحديد، لسد حاجة التسعين من العاملين في القطاع الزراعي، والعشرة الآخرين ممن لا يعملون في القطاع الزراعي. ولكن، بفضل الارتفاع العظيم الذي طرأ على الإنتاجية في القطاع الزراعي في خلال ما يزيد على مائتي

عام، أمسى من خمسة إلى عشرة من العاملين في القطاع الزراعي وفي الصناعة ذات الصلة بالقطاع الزراعي - أعني الصناعة الكيماوية المنتجة للبذور والسماد وما شابه ذلك، والصناعة المنتجة للآلات المستخدمة في القطاع الزراعي - قادرين على إنتاج المواد الغذائية التي يحتاج إليها 100 مواطن.

إن نمو الإنتاج شرط ضروري لارتفاع حصة الفرد الواحد من الدخل القومي؛ أي إنه شرط ضروري لارتفاع متوسط الدخل (أو تحقيق نمو كثيف، كما يقال أيضاً). وبفضل ارتفاع متوسط الدخل يكون ممكناً، أولاً، التوسع في الاستهلاك، ويعني، ثانياً، الارتفاع المتواصل في مستوى الاستهلاك أن العائلات صارت تقترب أكثر فأكثر من حالة الإشباع. ونحن حينما نشير إلى هذا الإشباع فإننا لا نريد أن نقول: إن العائلات قد أشبعت حاجاتها كافة. وما نعيه هنا هو أن الرغبات الاستهلاكية غير المشبعة ستكون أدنى أهمية في سلم الأولويات. إن الحاجة إلى أخذ الحيلة من خبايا المستقبل المجهول هو الأمر الذي سيحظى، تدريجياً، بأهمية كبرى في سلم الأولويات. ويعكس السلوك الراسي إلى أخذ الحيلة من خبايا المجهول حاجة قائمة بحد ذاتها؛ حاجة تمثل همماً لا يمكن تجاهله. فهي تثير لدى الفرد المعني شعوراً بالقلق وعدم الاطمئنان ونزوعاً ملحاً إلى إشباعها. وينعكس الشعور بالحاجة إلى اتخاذ الحيلة حيال مخاطر المستقبل المجهول في الرغبة في الادخار؛ أي في قيام الشخص المعني بعدم استهلاك جزء من الدخل الذي كسبه. والواضح أن المرء يستطيع تلبية متطلبات الحيلة هذه على نحو أفضل، كلما كان الدخل الذي يكسبه أكبر. بهذا يزداد المبلغ المدخر بازدياد مستوى الدخل؛ عسباً بأن المدخرات ترتفع في الأحوال العامة لا في المنظور المطلق فحسب، بل في المنظور النسبي أيضاً؛ أي أن حصة الادخار من الدخل سترتفع هي الأخرى أيضاً. ويمكن توضيح المقصود هنا من خلال المثال الحسابي التالي، الذي نفترض فيه أن دخل أسرة معينة يبلغ 5000 يورو في الشهر، وأن هذه الأسرة تدخر 300 يورو من هذا الدخل شهرياً (أي أنها تدخر 6٪ من دخلها). والآن، وإذا ما افترضنا أن دخل هذه الأسرة قد تضاعف، فالتوقع هو ألا تدخر هذه الأسرة ضعف ما درجت على ادخاره إلى الآن، بل المتوقع عادة أن تدخر نسبة تزيد على النسبة التي ارتفع فيها الدخل، لنقل، على سبيل المثال، إنها ستدخر 10٪ (أي 1000 يورو شهرياً). وأطلقت

الأديبات الاقتصادية على هذه القاعدة المألوفة في الحياة العامة اسم القانون النفسي الأساسي بشأن السلوك الادخاري في النظرية الكينزية، أو قانون برتسانو-كينز أيضاً (Zinn, 1993)، وباختصار فإن فحوى هذا القانون: أن نسبة المبالغ المدخرة من الدخل المتدنية أدنى من نسبة المبالغ التي تدخر من الدخل العالية. ويرشدنا هذا القانون إلى أن مجموع المدخرات على مستوى الاقتصاد ككل يحدد على نحو جوهري من خلال توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة. فالتوزيع الأكثر تساوياً يفرز مدخرات وطنية دنيا، على حين يفرز التوزيع الأشد تبايناً مدخرات وطنية أعلى شأنًا. في المراحل التي تتسم بحاجة كبيرة إلى الاستثمارات يكون التوزيع غير المتساوي للدخل إذن في مصلحة النشاط الاستثماري. أما في حال وجود ميل ضعيف إلى الاستثمار، فإن التوزيع الأكثر تساوياً هو الوضع الأفضل؛ لأن المدخرات المتدنية نسبياً الناشئة عن هذا التوزيع ستستجيب لمتطلبات الحالة الاقتصادية السائدة على نحو أفضل. بهذا ليس بالإمكان استخلاص قاعدة عامة تبين احتمال كون التوزيع الأكثر تساوياً أو الأكثر تبايناً، أي أمراً مرغوباً فيه دائماً وأبداً من وجهة نظر تطور الاقتصاد الوطني ككل؛ أي احتمال كون المدخرات المرتفعة أو المتدنية نسبياً كذلك، فالأمر يتوقف على الحالة الاقتصادية السائدة وما تتطلبه هذه الحالة من ميل استثماري قد يكون أكبر وقد يكون أدنى من الميل السائد.

إن مستوى الربح (على مستوى الاقتصاد ككل) - كما رأينا سابقاً - يحدد، هو نفسه، من خلال السلوك الإنفاقي الذي يتجهجه أولئك الأفراد الذين يكسبون الربح. من هنا، حال ارتفاع النشاط الاستثماري، من دون أن يتراجع استهلاك أولئك الذين يكسبون دخلهم من الأرباح، سيرتفع الربح أيضاً بحسب ما اتضح لنا سابقاً في سياق حديثنا عن المبدأ الأساسي الذي أشار إليه كينز، والذي مفاده: أن أصحاب المشروعات، بصفتهم شريحة اجتماعية متجانسة من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، يكسبون ربحاً أكبر كلما أنفقوا أكثر. والأمر الذي تعين ملاحظته هو أن القول: إن أصحاب المشروعات يكسبون ربحاً أكبر كلما أنفقوا أكثر تصدق فقط عند أخذ أصحاب المشروعات ككل في الحسبان، وليس عند تطبيقها على هذا أو ذاك الفرد الواحد من أصحاب المشروعات. كما أن هذا القول لا أهمية له حينما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية الفردية. فصاحب المشروع

يستثمر رأس ماله بناءً على ما يتوقعه هو نفسه بشأن قدرته على تصريف بضائع أكثر و/أو بشأن خفض تكاليف الإنتاج من خلال ترشيد عملية الإنتاج وتطويرها. بغية التعرف إلى السلوك الاستثماري ينبغي إذن التعرف إلى الآثار التي يفرزها تطور الطلب والاحتمالات التكنولوجية والتنظيمية المتعلقة بتطوير عملية الإنتاج في المشروع المعني. فالأرباح المحتملة أن يحققها المشروع الواحد تتوقف على تطور الطلب، وفرص تصريف البضائع التي أنتجها المشروع المعني، وعلى التكاليف في ذلك المشروع. من هنا - لكي نحيط علماً بأهمية الدخول التي يحصل عليها جمهور المواطنين - يتعين علينا في هذا السياق دراسة أثر هذه الدخول على تطور الطلب. وعلى نحو هامشي، إلى حد ما، ستسلط هذه الدراسة ضوءاً جديداً على نظرية القوة الشرائية للأجر أيضاً.

إن ارتفاع دخول الجمهور العريض من المواطنين يخلق للمشروعات فرصاً أفضل لتصريف البضائع. بهذا المعنى وإذا كانت المشروعات قد استنفدت طاقتها الإنتاجية أو اقتربت من الحدود القصوى لطاقتها الإنتاجية، فلا ريب في أن ارتفاع دخل الجمهور العريض سيدفع أصحاب المشروعات إلى القيام باستثمارات يراود منها توسيع الطاقة الإنتاجية المتاحة. وسيكون أصحاب المشروعات أكثر استعداداً للقيام بهذه الاستثمارات حينما يكونون على ثقة بأن الارتفاع الحاصل في الطلب سيستمر أمداً ليس بالقصير. وإذا ما أدى ارتفاع دخل الجمهور العريض إلى تنامي الطلب؛ ومن ثم إلى ارتفاع النشاط الاستثماري، فستدفع عندئذ الآلية التي تضمن تحويل الاستثمارات (بصفحتها تمثل نمواً في طلب المشروعات) إلى أرباح متزايدة. بهذا المعنى فإن الأرباح المتزايدة، أو بالأحرى تحسن التوقعات بشأن الأرباح المستقبلية، تمثل شرطاً ضرورياً لارتفاع الاستثمارات، وإن هذه الاستثمارات، هي ذاتها، ستكون، من ثم، تصديقاً، تاماً أو جزئياً، على صحة ما توقعته المشروعات بشأن الأرباح. ومعنى هذا أن نظرية القوة الشرائية للأجر لا تعمل من خلال المعادلة المبسطة القائلة: إن الأجور المرتفعة تؤدي إلى طلب أكبر، وإن الطلب الأكبر يؤدي إلى إنتاج أكبر ودرجة تشغيل أعلى؛ ففي ظل العلاقات السائدة في النظام الرأسمالي لا بد أن يتواكب الطلب السلعي المتزايد وارتفاع الأرباح. فكما هو معروف، تجسّد الارتفاعات الحاصلة في الأجور ارتفاعات مماثلة في الكلفة أيضاً. من هنا، إذا كانت الآثار المشائمة

التي يفرزها ارتفاع الأجور على توقعات المشروعات بشأن الأرباح تفوق الآثار الإيجابية التي يفرزها ارتفاع الطلب السلعي، فلن تقوم المشروعات والحالة هذه باستثمار أموال إضافية بغية توسيع طاقتها الإنتاجية؛ إن الأمر الأكثر احتمالاً هو أن تقوم المشروعات عندئذ بتقليص استثماراتها هذه.

لكن يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان الباعث الثاني الذي يدفع المشروعات إلى استثمار أموالها؛ أعني أنه يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان سعي المشروعات إلى تطوير عملية الإنتاج. فارتفاع الأجور يعزز لدى المشروعات الميل إلى استخدام أساليب إنتاج تقتصد في استخدام الأيدي العاملة. بهذا المعنى، لن يتحقق الاقتصاد في استخدام الأيدي العاملة، إلا إذا توافرت الإمكانيات التكنولوجية المناسبة. وليس ثمة شك في أن هذه الإمكانيات التكنولوجية قد كانت في متناول المشروعات حتى هذا الحين. والأمر الذي تتعين ملاحظته في هذا السياق أن الاستثمارات المراد تطوير منها عملية الإنتاج تجسد، هي الأخرى أيضاً، طلباً سلعياً متزايداً تقوم به المشروعات ذاتها؛ أي أنه - أعني هذا الطلب السلعي المتزايد الناجم عن قيام المشروعات باستثمارات تهدف إلى تطوير عملية الإنتاج - سيؤدي إلى زيادة الأرباح، مثله في ذلك مثل أي ارتفاع يحصل في إنفاق أصحاب المشروعات على السلع والخدمات. ولا مرء في أن الطلب المتزايد على السلع الاستثمارية يؤدي إلى زيادة استخدام الأيدي العاملة أول وهلة؛ أي قبل الانتهاء من عملية تطوير الإنتاج؛ بغية تقليص استخدام الأيدي العاملة المتزايدة الأجور. ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح أن عملية التطوير تهدف إلى ارتفاع الإنتاجية، أو بالأحرى إلى خفض كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج؛ أي أن تنجح المشروعات بكمية العمل نفسها كمية أكبر من السلع. من هنا، إذا ما أراد المرء المحافظة على درجة الاستخدام المتحققة، على أدنى تقدير، فسيكتفي والحالة هذه أن يرتفع الإنتاج بنحو يتناسب والنمو الحاصل في الإنتاجية. ويتوقف تحقق هذا المطلب على التطور الذي سيطرأ على الطلب السلعي. بناءً على هذه الحقيقة، يتصل موضوع ما يسمى بالبطالة التكنولوجية؛ أي ضياع فرص العمل جراء تطوير عملية الإنتاج، اتصالاً وثيقاً بمشكلة تطور الطلب السلعي. وهكذا، فإننا نواجه هنا ذلك الموضوع الذي كان قد أشار إليه الاقتصادي الكلاسيكي المشتهر ديفيد ريكاردو

(Ricardo, 1972, 287 ff). في سالف الأيام. ففيا مضى من الزمن كان المرء على ثقة بأن ارتفاع دخول جمهور المواطنين بنحو بضاهي نمو الإنتاجية (أي انتهاز سياسة تربط تطور الأجور بتطور الإنتاجية) سيكون ضمانة مؤكدة لتحديد الآثار السلبية التي ستطرأ على درجة التشغيل بفعل تطوير عملية الإنتاج. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن سياسة التوزيع المهتدية بتطور الإنتاجية لا تعني في الواقع أن الأجور فحسب يجب أن ترتفع بمقدار ارتفاع الإنتاجية، بل تعني أن الأجور والأرباح، كلها يجب أن ترتفع بمقدار بضاهي مقدار ارتفاع الإنتاجية. إلا أن تحقق ارتفاع في الأرباح يشترط أن تقوم طبقة أصحاب المشروعات بزيادة طلبها السلعي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل؛ أي أن تزيد إنفاقها على السلع الاستهلاكية و/أو الاستثمارية. وهكذا لا مفر لنا من أن نسأل عن احتمال كون أصحاب المشروعات على استعداد لزيادة طلبهم السلعي بالمقدار المطلوب في كل الأحوال أو لا.

وفي الواقع، بقدر تعلق الأمر بالسلوك الإنفاقي الفعلي، لا قيمة تذكر لما تبينه الحسابات القومية من أن مجموع ما ينفقه أصحاب المشروعات في المجالات الاستهلاكية والاستثمارية يساوي مجموع الأرباح المتحققة على مستوى الاقتصاد ككل. فما يستهلكه أصحاب المشروعات أو يستثمرونه منفردين يتوقف على الطبيعة والخصوصية للحالة الاقتصادية الفردية المخيمة في اللحظة الزمنية المعنية. فعلى سبيل المثال، إذا كان أصحاب الدخل المكتسبة من خلال الأرباح، أيضاً، لما يشعوا بعد حاجاتهم الاستهلاكية تماماً، وكانت نسبة الاستهلاك إلى الدخل مازال، عندهم أيضاً، مرتفعة نسبياً، فسيكون بإمكاننا عندئذ أن نتوقع نمواً مطرداً في إنفاق أصحاب المشروعات على الأغراض الاستهلاكية. وكما هو معروف فقد كانت هذه الحالة سائدة في الفترة الزمنية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. أما إذا كان استهلاك أصحاب الدخل المكتسبة من الأرباح في مستوى يكاد يُشبع أغلب حاجاتهم الاستهلاكية، ولا يترك للطلب الاستهلاكي أي إمكانية على النمو جديدة بالذكر، فسيتوقف الأمر والحالة هذه على الاستثمار (الإضافي) بوصفه أحد عناصر الطلب.

ولكن كما بينا سابقاً، يتوقف الشروع في الاستثمار على التوقعات بشأن تصريف الإنتاج المتزايد وعلى إمكانيات تطوير عملية الإنتاج؛ من هنا سيرافق تراجع نمو الاستهلاك، أولاً، تراجع الاستثمارات المراد تطوير منها عملية الإنتاج أيضاً. كما أنه ثانياً، في أحسن الظروف، لأمر استثنائي فقط أن يعرض تكثيف عملية التطوير، ولو في الأمد القصير فقط، عن التراجع الحاصل في الاستثمارات المخصصة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، ولخلق فرص عمل جديدة. أضف إلى هذا أن تراكم رأس المال ينطوي في المجتمعات الرأسمالية على خاصية أخرى؛ أعني خاصية الإفراط في الاستثمار بفعل المضاربة. فبسبب الحقيقة التي بينها سابقاً، والقائلة: إن الإنفاق المتزايد، من جانب أصحاب الدخول المكتسبة من الأرباح، يؤدي إلى أرباح متزايدة أيضاً، فإن أي انتعاش في النشاط الاستثماري سينشر توقعات مفرطة التفاؤل توحى إلى المشروعات أن هذا الانتعاش سيستمر في المستقبل أيضاً. ومع أن تجارب الأزمنة الماضية قد أبانت لأغلب الناس أن عملية النمو الاقتصادي تتعرض على نحو دوري في المجتمعات الرأسمالية؛ وذلك بفعل الأزمات الدورية التي تعصف بهذه المجتمعات، نعم مع ذلك، ينسى المستثمرون، إلى حين من الزمن، دروس الماضي ويتجاهلون المؤشرات المحذرة من حالة الركود الاقتصادي الآتية حقاً. وهكذا يتم الشروع في استثمارات يفوق حجمها حجم الاستثمارات التي ستتحقق إذا انطلق المستثمرون من توقعات واقعية بشأن الأرباح التي سيجنونها من هذه الاستثمارات في الأمد الطويل. بهذا المعنى تعزز عملية التراكم الرأسمالي نفسها بنفسها إلى حين من الزمن. وحتى إذا كان بعض المستثمرين على وعي تام بأن الكثير من المستثمرين قد أمسوا يستثمرون رؤوس أموالهم على نحو غير مجيد وعلى ضوء حسابات خاطئة، فإن المستثمر الفرد سيظل على ثقة بأن قراراته الاستثمارية صائبة، وأن الضلال يخيّم على قرارات الآخرين فقط. وسيكون حجم الاستثمارات غير المجدية أكبر، كلما كانت هذه الحسابات الخاطئة أكثر انتشاراً بين جمهور المستثمرين. ومهما كانت الحال، مادامت الاستثمارات القائمة على حسابات خاطئة تنمو على نحو متواصل، فسينمو الاقتصاد وسيعزز لدى الجميع الاعتقاد بأن الواقع القائم قد أكد مصداقية توقعاتهم بشأن تحقق حالة "الازدهار الدائم".



ولعل الإشارة تجدر بنا هنا إلى أن الازدهار الاقتصادي، الكبير نسبياً، الذي مرت به الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات التي تلت عام 1995 قد كان تمهيداً أصيلاً لمنعط النمو الذي نحن في صدى الحديث عنه: مضاربة عظيمة التفاضل سببت اندلاع نشاط استثماري عظيم، وأدت إلى ازدهار اقتصادي متميز من حيث شدته، إلا أن الحصة النهائية لهذا الازدهار جسدت في إفلاس الكثير من المؤسسات وانحيار عدد من الشركات، وإهدار رؤوس أموال معتبرة. بهذا المعنى فإن ما جرت العادة على تسميته "الاقتصاد الجديد" (New Economy) لم يكن في واقع الحال سوى تكرار لحالة اقتصادية قديمة العهد.

#### سادساً: الطريق من الاستغلال إلى البطالة - أسباب أزمات التشغيل

من عرضنا السابق بشأن استغلال العمل وحيازة الطبقة المهيمنة على جزء من فائض الإنتاج تبين بوضوح أن الحاجة إلى تشغيل قوى العمل قد كانت، في المنظور العام عبر التاريخ، في تزايد دائم. وبهذا المعنى فإن البطالة الناشئة عن توقف عملية التصنيع بفعل الأزمات الشديدة التي تعصف بهذه العملية دوماً، والتي غدت في الربع الأخير من القرن العشرين المشكلة الاجتماعية الكبرى التي ترزح تحت وطأتها الدول الغنية، نعم إن هذه البطالة ظاهرة حديثة العهد فعلاً. فالبطالة التي كانت تطفو على السطح إبان العصر ما قبل الصناعي لم يكن سببها الرئيسي في قصور السيامة المتبعة لإدارة الاقتصاد الوطني، وليست علاقات الإنتاج، بل النقص الحاصل في الأراضي الزراعية وفي وسائل الإنتاج الأخرى هو الأمر الذي كان يعوق الاستخدام التام لقوة العمل المتاحة. أضف إلى هذا أن البطالة ما كانت تطفو على السطح بنحو ظاهر، بل كانت مقنعة على نحو ما؛ أعني أنها كانت تتخفى خلف أيام العطل الكثيرة، والخدمات غير الإنتاجية، والعمل في مزارع تؤوي أيدي عاملة بمقدار يفوق حاجتها بكثير، وما سوى ذلك من نشاطات ذات إنتاجية تقترب من الصفر. وكما هو معروف ينجم هذا النوع من البطالة على دول العالم الثالث الفقيرة؛ من هنا فليس في مصلحة هذه الدول أن تستخدم التكنولوجيا الحديثة الكثيفة رأس المال، بل من الأفضل لها أن تشجع طرائق الإنتاج الكثيفة العمل. فالحالة السائدة في

هذه الدول على شبه كبير بالحالة التي سادت في الاقتصادات التي دمرتها الحرب. فبالنسبة إلى هذه الاقتصادات عامة، وانطلاقاً من الاقتصاد الألماني على وجه الخصوص - وهو اقتصاد كانت الحرب العالمية الثانية قد دمّرتة تدميراً تاماً تقريباً - كتب عميد المدرسة الليبرالية الألمانية فالتر أويكين (Walter Eucken) (1891-1950) قائلاً: «حينما يعاني المجتمع انتشار الفقر كثافة سكانية كبيرة، لن يكون المطلوب منا الاقتصاد في استخدام العمل وتكثيف استخدام الآلات والمكائن، بل سيكون المطلوب منا والحالة هذه انتهاز أساليب إنتاج تستخدم العمل بكثافة كبيرة وتقتصد باستخدام رأس المال» (Eucken, 1999, 35). إلا أن البطالة الجاهيرية السائدة حالياً في "مجتمعات الرفاهية" تختلف اختلافاً كلياً عن البطالة السائدة في دول العالم الثالث الفقيرة والدول التي دمرت الحروب اقتصادها. فبسبب هذه البطالة الجاهيرية لا يكمن في عدم كفاية ما لدى هذه الدول من وسائل إنتاج أخرى مكملة للعمل؛ أي التي يحتاج إليها العامل لأداء مهمته في عملية الإنتاج. فرأس المال، بمفهومه الواسع، متوافر في هذه الدول بما فيه الكفاية، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان أن العاطلين عن العمل يجسدون رؤوس أموال غير مُنتجة، وأن البطالة ليست سوى "رأس مالٍ خامد" (Friedlaender-Pecht, 1976, 96). «فبسبب خلل يعصف في عملية الإنتاج، من الممكن ألا يتم استخدام رأس المال هذا؛ أعني قوة العمل ووسائل الإنتاج الأخرى، بالرغم من أنه موجود بوفرة كبيرة...» (المرجع السابق، 89). إن النظم الاقتصادية السائدة حالياً لا قدرة لها على النهوض بمتطلبات حالة التشغيل الكامل. ولهذا السبب لا يمكن حل مشكلة البطالة إلا من خلال إصلاحات جذرية الأبعاد. فالبطالة الحديثة ليست مشكلة ناجمة عن نقص في عناصر الإنتاج المكملة للعمل، بل هي مشكلة ناجمة عن اليسر؛ وبهذا المعنى فهي ليست، أبداً، ظاهرة تحمها الظروف الطبيعية، إنها الحصيلة التي أفرزتها المعطيات التاريخية، ولكن، وبما أن التطورات التاريخية من نتاج النشاطات البشرية، نجد أن البطالة مشكلة قابلة للحل من حيث المبدأ. إلا أن السؤال حول احتمال أن تُحل مشكلة البطالة حلاً جذرياً والكيفية التي ستُحل بها هذه المشكلة، ومشكلة توظيف الثراء المتحقق في خدمة الرفاهية الاجتماعية أو لا، وهذا سوف يبقى، من دون ريب، موضوعاً يتعلق بباهية القوى المهيمنة على السلطة.

بفضل الارتفاع العظيم الذي أسبغه التقدم التكنولوجي على إنتاجية العمل أمست الطليعة الاقتصادية تحصل على ثراء مادي، ما كان له مثيل في العصور الغابرة. إلا أن هذا الثراء لم ينمّ نمواً عظيماً في المنظور المطلق فحسب، بل تعاطم تركيزه بأيدٍ ضئيلة أيضاً. وفي سياق التراجع الملحوظ عن العقيدة التي قامت عليها دولة التكافل الاجتماعي تعاطم ثانية، في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، التفاوت في توزيع الثروة والدخل في أغلب البلدان الصناعية، وبين الاقتصادات الغنية والفقيرة على وجه التحديد. فمن التقرير الأول الذي نشرته الحكومة الاتحادية في ألمانيا تحت عنوان "تقرير حول الفقر والثراء" (Lebenslagen, 2001, 45)، يتبين بجلء أن الخمس الشري من العائلات القاطنة في الشق الغربي من ألمانيا قد أمسى يستحوذ على 63.4٪ من صافي مجموع الثروة المتاحة للقطاع العائلي (أي أن ثروة الأسرة الواحدة قد بلغت في المتوسط 806000 مارك ألماني)؛ أما الخمس الفقير، فإنه يئن تحت وطأة الديون المترامية في ذمته؛ فحصته من الثروة قيمة سالبة تبلغ 0.3٪ بالنقص (أي أن صافي الديون المترتبة على كل أسرة قد بلغ في المتوسط 4000 مارك ألماني). إلا أن تركّز الثروة لا يجسد، فحسب، من خلال التفاوت القائم بين مَنْ يمتلك الثروة ومَنْ لا يمتلك منها شيئاً، بل يتبين لنا بوضوح، حينها نسلط الضوء على الفئة المالكة للثروة أيضاً؛ فبين مالكي الثروة، أيضاً، هناك تفاوت كبير. فالملاحظ أن 34٪ من مجمل الثروة المستثمرة في الاقتصاد الألماني (ومن دون أخذ الثروة المالية المجسدة في ملكية أسهم الشركات في الحسبان) قد كان من نصيب 1.6٪ فقط من جميع المالكين للثروة المستثمرة (Bach/Bartholmai, 2001, 776).

ولا مراة في أن التفاوت في التوزيع ليس ظاهرة جديدة في التاريخ. ومع هذا فإنه أمر يدعو إلى الدهشة فعلاً ألا تمتلك المؤسسات الديمقراطية ودولة التكافل الاجتماعي القدرة الكافية للدفاع عن المكتسبات التي انتزعتها من الرأسمالية بعد عناء ومشقة كبيرين. وربما فسر لنا البعد الجديد المهيمن على الرؤى الأيديولوجية السبب الذي جعل فكرة التكافل الاجتماعي تراجعت، تحت وطأة الهجمات الموجهة لها. وبالرغم من إعجابه الشديد وتضامنه القوي مع الديمقراطية (الأمريكية) كان توكفيل قد أبدى مخاوفه من انهيارها إذا ما لم تُنَوِّر الدولة مواطنيها، فقد كتب قائلاً:

إذا ظل المواطنون يعيشون حياة الجهل، ويمانون قصوراً في الثقافة، فإنه، بالرغم من الشوط الكبير الذي قطعت المساواة بين المواطنين، لن يكون في الإمكان التنبؤ على نحو مؤكد لا بحجم المغالاة الغبية التي ستدفعهم إليها أنانيتهم، ولا باليؤس المذموم الذي يجلبونه على أنفسهم من فرط خوفهم من التضحية بجزء من رفاهيتهم للمصلحة العامة (Tocqueville, 1985, 258). وفي الواقع، كلما كانت القدرة على التخيّل أضعف، واهتم الأفراد بأنفسهم فقط، كان الوعاظ أكثر تحفظاً في المناداة بضرورة تحمل أعباء هذه التضحية، ولن يتجاوزوا على دعوة العقل الإنساني إليها إلا بصعوبة؛ ولهذا السبب تتركز جهودهم على معرفة كون العمل من أجل المصلحة العامة ينطوي على نفع للمصلحة الفردية الذاتية أيضاً أو لا؛ وإذا ما عثروا على علامة تشير إلى أن المصلحة الخاصة والمصلحة العامة يأتلفان وينسجان، فإنهم يذيعون اكتشافهم هذا على الملأ في الحال (الرجع السابق، 254).

وحتى الآن لم تكن هناك إحصائيات بشأن توزيع الثروة والدخل إلا بصعوبة. فالإحصائيات الرسمية لا تكاد تذكر شيئاً ذا بال حول هذا الموضوع. وفي المقام الأول لم يكن سبب هذا القصور يكمن في الإشكاليات التي ينطوي عليها الجرد الإحصائي، بل كان سببه يعود إلى أن الجهات السياسية كانت تريد التغاضي عن هذا الموضوع الشديد الحساسية. فعمل سبيل المثال بات بالإخفاق المساعي التي بذلها المكتب الاتحادي لشؤون الإحصاء فيما مضى من الزمن، والرامية إلى نشر إحصائيات تتناول التوزيع في ألمانيا على نحو دوري، لا لشيء إلا لأنه كانت هناك حالات مناوأة سياسية اعترضت مسيله دوماً. وكما سبق أن قلنا، تم نشر تقرير عن الثراء والفقر في ألمانيا (Lebenslagen, 2001) ربيع عام 2001 أول مرة. وكان هذا التقرير قد أعد بناءً على مبادرة اتخذتها في أيار/ مايو 1999 الحكومة الائتلافية المكونة من الحزب الاشتراكي الألماني وحزب الخضر. وتجدر بنا الإشارة إلى أن ما أوردته هذه الوثيقة الحكومية من معلومات بشأن توزيع الدخل والثروة في ألمانيا لم يكن مستقي، في أغلبه، من إحصائيات رسمية، بل كان قد استقي من مؤلفات أعدّها المختصون من رجال العلم منفردين وبجهودهم الخاصة. وكانت الدراسة التي أعدها عام 1997 المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Das Deutsche Institut für Wirtschaftsforschung, DIW) بتكليف من مؤسسة فريدرش أيبيرت الخيرية (Friedrich-Ebert-Stiftung) قد اشتملت على عملية جرد لتوزيع الثروة في ألمانيا، وأبانت على نحو جلي حجم التفاوت العظيم في توزيع الثروة (DIW, 1997c):

بالنسبة إلى الشق الغربي من ألمانيا، وانطلاقاً من العائلات التي امتلكت ثروة نقدية عام 1993، بلغ حجم الثروة النقدية التي امتلكتها 10٪ من هذه العائلات 4000 مارك ألماني؛ وبالنسبة إلى نصف العائلات كان حجم الثروة أقل من 38000 مارك ألماني. أما الستة بالمئة من العائلات، التي هي من "أكثر العائلات ثراء"، فقد كانت تتوفر على ثروة مالية زادت على 200000 مارك ألماني؛ فقد حازت هذه المجموعة من العائلات ما يقرب من ثلث الثروة النقدية الإجمالية [البالغة في الصافي 4.3 آلاف مليار مارك ألماني، المؤلف من التي تم احتسابها من العيّنات الخاصة بإحصائيات الدخل والاستهلاك في ألمانيا الغربية... وفي المنظور العام يزداد التفاوت في توزيع الثروة على القطاع العائلي الخاص منذ أمد طويل... وبلغت نسبة العائلات التي امتلكت عام 1993 ثروة غير منقولة (أي عقارات، المترجم 51٪ في الشق الغربي، و23٪ في الشق الشرقي من ألمانيا... والملاحظ أن حصة العائلات التي تمتلك ثروة منقولة تكون أكبر، كلما كان الدخل الذي تحصل عليه العائلة أكبر. وقد بلغ متوسط قيمة الثروة المنقولة التي تمتلكها العائلة الواحدة 426000 مارك ألماني في الشق الغربي، و211000 مارك ألماني في الشق الشرقي عام 1993. وكان متوسط قيمة العقارات الماثلة إلى العائلات ذات المهنة الحرة قد فاق في كلا شطري ألمانيا متوسط قيمة ما تمتلكه شرائح العائلات الأخرى من ذلك. وبالمقارنة فقد كان متوسط ما تمتلكه عائلات العاطلين عن العمل متدنياً نسبياً.

وفي الشق الغربي من ألمانيا، ومن بين العائلات التي امتلكت عقاراً، امتلك 10٪ عقاراً لا تزيد قيمته على 158000 مارك؛ على حين امتلك 50٪ عقاراً لا تزيد قيمته على 351000 مارك. أما نسبة الـ 5٪ من العائلات، التي تعد في عداد "أغنى الأغنياء" فقد امتلكت عقاراً تبلغ قيمته مليون مارك وأكثر. فقد حازت هذه الفئة خمس مجمل الثروة العقارية...

وحينما يأخذ المرء في الحسبان فقط العائلات التي تمتلك عقاراً، فسيلاحظ أن توزيع الثروة العقارية أقل تفاوتاً من توزيع الثروة النقدية. ولكن، إذا ما أخذ في الحسبان العائلات التي لم تمتلك أي ثروة عقارية عام 1993 - والتي كانت تشكل، مقارنة بالمجموع الكلي للعائلات، 49٪ في الشق الغربي و72٪ في الشق الشرقي من ألمانيا - فسيبين بجلاء أن توزيع الثروة العقارية قد كان أشد تفاوتاً من توزيع الثروة النقدية... ويتفق تفاوت توزيع مجموع الثروة التي يمتلكها القطاع العائلي - المحسنة بناءً على المعطيات المستقاة من إحصائيات الضريبة على الثروة الخاصة بهام 1989 - على تفاوت توزيع الثروة النقدية والمقارنة للمحسنة بناءً على العيّنات المستقاة من إحصائيات الدخل والاستهلاك الخاصة بهام 1993. ويتبين هذا التفاوت على نحو واضح جداً متى ما أخذنا في الحسبان تلك العائلات البالغة نسبتها 97٪، وغير الداخلة في إحصائيات

الضريبة على الثروة: ففي هذه الحالة يتبين أن مائة بالمائة من مجموع الثروة من حصة 3٪ من العائلات، وأن 59٪ من حصة العائلات التي تمتلك ثروة تزيد على مليون مارك، وأن 25٪ من الثروة قد كانت من حصة عائلات تبلغ نسبتها 0.02٪، وتمتلك ثروة تبلغ 10 ملايين مارك وأكثر... وملخص هذه الدراسة أن التفاوت في توزيع الثروة قد تزايد على نحو عظيم في ألمانيا (DIW, 1997c, 14, 16f).

والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن التفاوت في توزيع الثروة يفرز بكل تأكيد تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخل المتأتي من الثروة. ففي عام 1995 بلغ مجموع الدخل الذي حصلت عليه العائلات من الثروة، على مستوى ألمانيا ككل 203 مليارات مارك. ويبلغ متوسط الدخل الذي حصلت عليه العائلات من ثروتها 5600 مارك. وكما يتبين لنا من خلال الجدول المدرج لاحقاً كانت عائلات ذوي المهن الحرة العاملة في خارج القطاع الزراعي قد حصلت من ثروتها على دخل بلغ، في المتوسط، 19400 مارك؛ أي كانت في قمة السلم؛ أما نهاية السلم فقد احتلتها عائلات العاطلين عن العمل.

جدول بشأن الدخل المكتسبة من الثروة عام 1995  
مرتبة بحسب مهنة رب الأسرة (مارك لكل أسرة)

9900	ذوو المهن الحرة في القطاع الزراعي
19400	ذوو المهن الحرة خارج القطاع الزراعي
5400	المستخدمون
5400	الموظفون
3100	العمال المستأجرون
1200	العمال العاطلون عن العمل
4600	العمال المتقاعدون
6900	الموظفون والمستخدمون المتقاعدون
9300	آخرون
5600	العائلات ككل

المصدر: DIW, 1997c, 39

وكما هي الحال على المستوى الوطني لا توجد معلومات وافية بشأن تفاوت التوزيع بين دول العالم. وربما كانت المعلومات التي ينشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ مطلع التسعينيات في تقريره السنوي حول التنمية البشرية (*Menschliche Entwicklung*) من أهم المصادر المتاحة للباحث. (راجع بهذا الشأن: *Menschliche Entwicklung* 1994 ff). فقد ورد في هذا التقرير:

يحصل ذلك المليار من البشر، الذي يعد من أغنى الأغنياء، على دخل يزيد على الدخل الذي يحصل عليه ذلك المليار من البشر، الذي يعد من أفقر الفقراء، بمقدار يبلغ 60 ضعفاً (2, 1994, *Menschliche Entwicklung*)، وفي البلدان الصناعية زاد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من حيث مستوى الدخل على 100 مليون... وهناك 37 مليون عاطل عن العمل (2, 1997, *Menschliche Entwicklung*)، فعالم اليوم أشد تناقضاً، والتفاوت بين الفقراء والأغنياء أمسى يتزايد بإطراد. فالدول الصناعية حصلت من الناتج المحلي الإجمالي (BIP) العالمي البالغ 23 ألف مليار دولار على ما قيمته 18 ألف مليار دولار، على حين حصلت البلدان النامية على 5 آلاف مليار دولار فقط، وإن كان 80٪ من سكان العالم يقطنون هناك. لقد عاش ذلك الخمس من سكان العالم الذي يعد من أفقر الفقراء تحت وطأة تراجع حصتهم من الدخل العالمي في الأعوام الثلاثين المنصرمة من 2.3٪ إلى 1.4٪. وبالمقارنة في ذلك فقد ارتفعت حصة الخمس الذي يعد من أغنى الأغنياء من 70٪ إلى 85٪... وكانت الثروة التي يمتلكها 358 مليارديراً في العالم قد فاقت مجمل الدخل السنوي المتحقق في بلدان يقطنها 45٪ من سكان العالم (2, 1996, *Menschliche Entwicklung*).

وإذا ما نظر المرء إلى الوراء وأمعن النظر في التطور الطويل الأجل الذي تحقق منذ الثورة الصناعية، فإنه سيلاحظ بيسر أن توزيع الدخل في العالم لم يكن في مصلحة الفقراء. إلا أن هذا التطور السلمي ازداد تفاقمًا وتسارعاً منذ اندلاع العولمة:

إن التفاوت بين الدخل بلغ في القرن العشرين مقدراً ما كان له مثيل في السابق. ففي عام 1820 كان التفاوت في دخول أغنى الدول وأفقرها يبلغ (3) إلى (1)، وفي عام 1950 كان هذا التفاوت قد بلغ (35) إلى (1)، أما في عام 1973 فإنه كان قد بلغ (44) إلى (1)، وواصلت الفجوة اتساعها فبلغت عام 1992 (72) إلى (1). وتبين دراسة نُشرت منذ عهد غير بعيد حول توزيع الدخل على العائلات، على مستوى العالم ككل، أن التفاوت قد زاد على نحو عظيم؛ فمعامل جيني - الذي يعني أن قيمته إذا كانت تساوي الصفر،

فإن التوزيع متساو على نحو تام، وإذا كانت قيمته تساوي الواحد، فإن التوزيع غير متساو بالكامل\* - ازداد سوءاً في الفترة الواقعة بين 1988 و1999 [أي في سياق ذلك العقد من السنين الذي ابتلعت فيه العولة، المؤلف] فقد ارتفع من 0.63 إلى 0.66. كما ارتفع معامل جيني في الكثير من بلدان العالم: في روسيا كان معامل جيني قد ارتفع في الفترة الواقعة بين عام 1987 وعام 1995 من 0.24 إلى 0.48؛ في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان للمعامل قد ارتفع في سياق الثمانينيات والتسعينيات بنسبة بلغت 16٪... وفي الوقت ذاته كثفت اقتصادات الكثير من الدول النامية عن النمو منذ أمد ليس بالقصير. وفي الفترة الواقعة بين 1990 و1998 كان متوسط النمو السنوي لدخل الفرد الواحد سالماً في 50 بلداً، علماً أن واحداً فقط من هذه البلدان كان عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [أي كان من مجموعة الدول الصناعية التقليدية والدول الصناعية الجديدة المنضوية تحت راية هذه المنظمة التي مركزها باريس، المؤلف] (راجع: 7, 2000, *Menschliche Entwicklung*).

وخلافاً لما هو سائد في الاقتصادات التي ما فتئت تعيش في ظروف العصر ما قبل الصناعي وما تزال تعاني الفقر، لم يعد التراكم العظيم للثروة بحاجة ماسة إلى تشغيل جميع الأيدي العاملة المتاحة وزيادة الأرباح من خلال ما تدره قوى العمل المتاحة من فوائد إنتاج متواضعة المقادير نسبياً ولكن كثيرة العدد؛ ففي عالم اليوم الراهن، يبقى جزء متزايد من قوة العمل المتاحة غير مستخدم، كما يتبين لنا بجملاء من خلال حجم البطالة المتزايد على نحو مرعب. ويتحول العمل إلى أمر زائد على اللزوم؛ لأن استثمار رأس المال لن يكون قادراً، والحالة هذه، على الانتفاع تماماً بالإنسان بوصفه محور الاستغلال. ومن الحقائق التاريخية التي لا تحتاج إلى برهان أو تأكيد أن تفاقم البطالة يزيد الضغط على قوى العمل التي ما تزال تتوافر على فرص للعمل؛ أي أنها تسبب ارتفاع درجة الاستغلال. "فجيش العمل الاحتياطي"، الذي عرفه القرن التاسع عشر، كان عدده يتراجع دوماً، في مراحل الازدهار الدوري، لا بل كان، في فترات زمنية قصيرة، يختفي تماماً تقريباً. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أنه لم يكن هناك اتجاه عام لبطالة متزايدة في الأمد الطويل. لقد حدث في العقدَيْن الأخيرَيْن تحول جوهري على ما يبدو. فمعنًى هذا الحين يتسم الاتجاه

\* أي إن الدخل سيكون كله، من حصة فرد واحد أو فئة واحدة. (الترجم)



العام، أولاً، بتفاقم البطالة في الدول المتطورة، وليس هناك، ثانياً، ما يرحي أن ازدهاراً اقتصادياً، بالمفهوم المتعارف عليه تقليدياً، سيحقق التحول المطلوب؛ أي سيضفي على البطالة السائدة في هذه الدول. وربما كان الاعتقاد، بأن "الاقتصاد الجديد" الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عام 1996 وصيف عام 2000، سيخلق المعجائب، خير دليل لا على قصر عمر التطلعات الجديدة بشأن "النمو المستديم" فحسب، بل على ما تفرزه المواقف ذات الطابع الأيديولوجي من تحيط فكري يسود المؤسسات العلمية، ويخيم على تصورات الرأي العام. وفي الواقع، ليس هناك من ينفي أن نشاطاً استثمارياً عظيماً قد اندلع في قطاع المعلومات والاتصالات في تلك السنين، إلا أن اعترافنا بحقيقة وجود هذا النشاط لا يجوز أن يحجب عن ناظرنا حقيقة أخرى مفادها أن هذا النشاط الاستثماري انطوى، كما سبق أن أشرنا، على مضاربة كانت تتفاقم وتزداد من يوم إلى آخر على نحو متسارع. والملاحظ أن استهلاك القطاع العائلي الأمريكي، وبهذا تشغيل الأيدي العاملة، قد ارتفع على نحو متصاعد، ولكن من دون أن يحدث الارتفاع المتوقع بمستويات الأسعار. ويعود الفضل في بقاء معدل التضخم في مستوى متدن، نسبياً، إلى سعر صرف الدولار أيضاً؛ إذ كان الدولار مقوماً بأعلى من قيمته الأمر الذي شجع على تحقق فائض في الواردات السلعية.

وبالمقابل، سبب هذا التقوم المفرط لقيمة الدولار حدوث عجز في ميزان المعاملات الجارية\* الأمريكي وفي ارتفاع المديونية الخارجية الأمريكية. ولم يكن انتفاخ النشاطات الاقتصادية غير المسوغة من وجهة نظر القطاع الحقيقي من دون ثمن. فكما تبين الآن، جسد الشطط اللاعقلاني الذي اتسم به "الاقتصاد الجديد"، في المقام الأول، في الارتفاع الانفجاري الذي طرأ على أسعار أسهم الشركات المسجلة في بورصات "الأسواق

---

\* يعد ميزان المعاملات الجارية، أو ميزان الحساب الجاري - كما يقال أيضاً - حساباً شائع الاستخدام لشحرات السلع وبيعها والخدمات وللهدايا والهبات بين المقيمين بدولة معينة والمقيمين بالدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة. وفي العادة تعد السنة هي الوحدة الزمنية للحساب. ويعني العجز في ميزان المعاملات الجارية أن الدولة تستورد سلعاً وخدمات أكثر مما تصدره بعد القيام بخمس المديونية من الأجانب وإليهم. والواضح أن هذا العجز يمكن تمويله عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد المعني. (للترجم)

الجديدة". وهكذا ذهب مع الريح الجزء الأعظم من رؤوس الأموال التي جرى استثمارها من دون مراعاة للتطورات الاقتصادية الحقيقية في أغلب الأحيان وتبدد إلى الأبد. فقد خسر المستثمرون الأجانب والأمريكيون مليارات الدولارات. وكيفها كانت الحال، فعلى هذا النحو أهدرت رؤوس أموال عظيمة مستثمرة في القطاع المالي، وخُفِضَت، عملياً، مديونية الولايات المتحدة الأمريكية مقابل باقي أنحاء العالم. فالحسائر التي يمتد بها بعض في سياق المضاربة يقابلها خفض مديونية الناشطين الآخرين في صالة القمار الرأسمالية.

وكان آرتور شبيتهوف (Arthur Spiethoff) (1873-1957)، الاقتصادي الألماني الرائد، في دراسة التقلبات الدورية التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية، قد حلل في نهاية الحرب العالمية الأولى على نحو غاية في الدقة الجنون الجماعي الذي يجثم عند اندلاع "أزمة مضاربة مفرطة"، وهذا فقد كان قد وصف بدقة الأجواء النفسية التي سادت إبان الجنون الذي عم "الأسواق الجديدة" مؤخراً:

لا يمكن إطلاق مصطلح المضاربة المفرطة على شخص واحد، فهو يمسد حالة تنطفي على مجموعة من الناس، أو على صناعة أو سوق أو اقتصاد بمرته. فالمضاربة المفرطة ليست خطأ، تُثبت الأيام ضلاله من دون ريب، بل هي سلوك يستشعر ضلاله على نحو ملموس كل من توافر على شيء من القدرة على تقويم الظروف المحيطة بها بنحو موضوعي والنظر إليها انطلاقاً من تجارب الماضي. فهنا تقوم جماعات، ذات أهمية لا يستهان بها في مجال معين، بتحديد قراراتها على ضوء تقويم الأحداث المستقبلية تقوياً كانت ستمده هي نفسها جنوناً وانتحاراً فيما لو انطلق منه فرد معين في زمن آخر. فالحالة النفسية العامة المهيمنة لفترة زمنية معينة عند اندلاع المضاربة المفرطة تنسم بشيء من مرض نفسي وتعبير عن قصور في القدرة على اتخاذ القرار الحكيم على أدنى تقدير. فالمضاربة المفرطة أمر مستحيل التحقق فيها لو لم يكن هناك هوس ووضوح أفكار متخذة سلفاً وتصورات متحيزة وتقويم غير موضوعي ما كان هؤلاء الأفراد يبتدون به أبداً في ظل ظروف أخرى.

إن الأزمات التي تعصف بسوق الأوراق المالية ذات طبيعة واحدة أساساً. فحتى وإن اتخذت الأزمات صيغاً مختلفة ظاهرياً باختلاف الظروف التاريخية التي أحاطت بكل واحدة منها وباختلاف المواد التي جرت للتجارة بها، إلا أنها تظل متشابهة؛ من حيث الجوهر، دائماً وأبداً. فالأمر الأساسي المميز للتظاهرة بمرمتها يكمن في ارتفاع أسعار

المعمل: أسس كل مجتمع وعاد كل تطور حضاري

الأوراق المالية ارتفاعاً مفرطاً؛ أي إن المضاربة بالأوراق المالية تدفع أسعار الأوراق المالية إلى الارتفاع إلى مستويات لا تعرف الحدود. فالأوراق المالية تُشتري، عندئذٍ، لا حياً في جني العائدات التي تدرها ولا بصفتها استثماراً طويل الأجل، بل هي تُشتري في أغلب الحالات بهدف بيعها بعد برهة قصيرة من الزمن اعتقاداً بأن سعرها سيرتفع في خلال هذه الفترة إلى مستويات تحقق للمضارب الربح المنشود. إن هذا التجاهل للمخبر التالي من العائدات التي تدرها الأوراق المالية والتركيز على الثروة المتوقعة الفوز بها عند ارتفاع أسعار الأوراق المالية هي الأمور التي تُفسر لنا سبب عدم لعب العائد دوراً يذكر في تحديد سعر الأوراق المالية المعنية... وهكذا تطرأ على أسعار الأسهم ارتفاعات جنونية لا تسوغها القيم التي تجسدها الأوراق المالية بأي حال من الأحوال. فحتى وإن انطلق المرء من أرباح هي الغاية في التفاؤل والتي ستدورها عليه عائدات هذه الأوراق المالية، ستظل هذه الأرباح تجسد معدل فائدة جم التوافع وغير معشاة، فضلاً عن أن تغطي المخاطر الكامنة في سعر الشراء المفرط في الارتفاع، أو الناتجة إما عن احتمال انخفاض الأرباح في حالة حدوث تحول في الحالة الاقتصادية، أو عن احتمال عدم تحقق أي عائدات أصلاً. إن ارتفاع أسعار الأسهم إلى أضعاف ما كان عليه السعر قبل اندلاع الأزمة ليس أمراً نادر التحقق، فهذه الظاهرة يواجهها المرء في كل حالة تندلع فيها مضاربة مفرطة.

... وفي كل حالة تندلع فيها مضاربة مفرطة تتوجه الأنظار صوب مجالات وأوراق مالية محددة؛ أي إنها تتركز على ما يسمى بالأوراق المالية الرئيسية، المثثلة، على وجه التحديد، في أسهم الشركات عامة والمصارف على وجه الخصوص؛ أعني أسهم تلك المؤسسات التي تخضع عائداتها للتقلبات، فالمضاربون ولهم بالمضاربة على أسهم هذه المؤسسات وذلك لأن الوقائع الاقتصادية والأحداث السياسية، المترجم آثارها على سعر هذه الأسهم إن عاجلاً أو آجلاً... كما تتمحور المضاربة المفرطة حول أسهم الشركات المؤسسة حديثاً، أيضاً، وذلك لأن هذه المؤسسات غير معروفة بعد؛ ومن ثم فليس بالإمكان التحقق من المستقبل الذي يتنظرها والتنبؤ بالربح الذي ستحققه. وهذه الأسباب مجتمعة تهفو لقلوب الناشطين في مجال المضاربة المفرطة لا إلى التمتع بحقوق المساهمين في شراء أسهم جديدة صدرت عقب زيادة الرأسمال المكتتب به فحسب، بل هي تهفو، أيضاً، إلى شراء أسهم الشركات الجديدة التأسيس؛ أي المكتتب بها أول مرة. فالأسهم الجديدة تلبى أهداف المضاربة المفرطة على خير الوجه ولا سيما حينئذٍ لا تسترد؛ أي لا تشتري منهم، الشركات المعنية ما يحوّزهم من أسهم قديمة. (Spiethoff, 1918).

وبحسب ما تزعمه النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثنة المسيطرة على الساحة في يومنا الراهن، يكمن السبب الرئيسي لأزمة التشغيل في ارتفاع كلفة الإنتاج؛ فهي تؤكد دوماً، أن كلفة عنصر العمل، على وجه التحديد، قد بلغت مستويات أخذت تجرد الشركات أكثر وأكثر، من القدرة على المنافسة في السوق العالمية، وأمسّت عائقاً يحول دون عودتها إلى مستويات الإنتاج التي تضمن تحقق مستوى التشغيل التام للأيدي العاملة المتاحة. ويستند هذا المنطق إلى نظرية أساسية صاغتها النظرية الاقتصادية الليبرالية؛ أعني "قانون ساي"،\* القائل إن كل عرض يخلق الطلب الضروري لتصرفه وإنه، للسبب هذا، لا يمكن أن تنشأ أزمة في تصريف البضائع المنتجة؛ أي لا يمكن أن تكون هناك أزمة عامة متأنية من الإفراط في الإنتاج. من وجهة النظر هذه يكمن أصل البطالة في الأجور "العالية" أو بالأحرى في عدم توافر أسواق العمل على المرونة الضرورية لتكييف الأجور مع متطلبات السوق؛ أي عدم انخفاض الأجور إلى ذلك المستوى الذي يضمن العودة إلى حالة التشغيل الكامل للأيدي العاملة المتاحة. وهكذا، انطلاقاً من هذا التفسير للواقع الاقتصادي السائد، تركز الحلول على أمور من قبيل: التحفظ في المطالبة بزيادة الأجور، وخفض نسبة إسهام أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية التي يدفعونها نيابة عن

---

\* نسبة إلى جان باتيست ساي (1767-1832)، المفكر الفرنسي الذي بدأ حياته صحفياً، وبعد ذلك موظفاً في الحكومة الفرنسية. ومضى في حياته ليصبح أستاذاً جامعيّاً. نشر ساي كتابه الأول بحث في الاقتصاد السياسي عام 1803 ولقد نال كتابه هذا اهتماماً بالغاً لدى الأوساط العلمية والسياسية بحيث إنها سرعان ما نقلت طبعته الأولى. ولكن وبما أن ساي باتي بأفكار يخالف السياسة النابليونية الاقتصادية، لم يتمكن من طبعه ونشره ثانية إلا عام 1814. ومؤدى "قانون ساي" أن المنتج وهو ينتج السلع والخدمات يخلق في واقع الحال قوة شرائية مقابلة لقيمة ما ينتج من سلع وخدمات؛ لأن كل سلعة يتم إنتاجها تكلف عناصر إنتاج. وبما أن كلفة عناصر الإنتاج ما هي إلا دخول هذه العناصر أو عناصرها؛ أي أنها ستكون إما أجوراً أو فوائد أو أرباحاً أو ربحاً تتفق لشراء السلع المنتجة؛ لذا يقرر ساي أن العرض يخلق الطلب عليه. وقانون ساي لا يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك كساد في بعض المجالات، فحسب وأنه يمكن أن ينتج بعض الناس سلماً وخدمات لا تصرف، بيد أن هذا لا يعني باعتقاده أن هناك وفرة في الإنتاج العام، أو نقصاً في الطلب العام تلقاً، إني يعني فقط أن بعض المنتجين قد خلقوا قوة شرائية تساوي ما أضافوه إلى قيمة العرض السليم، لكنهم لم ينتجوا ما يحتاج إليه المجتمع. ويؤكد ساي أن حالة اللاتوازن هذه يمكن أن تسود في بعض المجالات، إلا أنها لا يمكن أن تستمر مدة طويلة في ظل نظام الحرية الاقتصادية؛ لأن نظام الأسعار المرن سيهبط المنتجين إلى هذا الخطل ويورثهم إلى ضرورة الانتقال إلى مجالات أخرى من الإنتاج يضمنون فيها تصريف السلع التي ينتجونها، بحيث يصود للمجتمع الاقتصادي في حالة التوازن من جديد. وظل "قانون ساي" مسيطرّاً على الساحة، حتى وقم الكساد الكبير في نهاية عشرينيات القرن العشرين. عندئذ حلّ عليه جون ماينارد كينز الذي أكد أنه يمكن أن يحدث قصور عام في الطلب، وقد حدث بالفعل في ذلك الوقت، وأنه قد يكون هناك تضيق في للاحتفاظ بالقدرة واكتنازها، وعند ذلك لن تتواءم الأسعار والانخفاض في تدفق الطلب، ويمكن أن تضيق البضائع بوجه عام لا نجد من يشتريها، فيصبح من يصنعونها متعطلين عن العمل. (لترجم)

العاملين لديهم، وإضفاء المرونة على تسريع الأيدي العاملة عند الضرورة، وخصخصة المشروعات العامة وأخيراً وليس آخراً تحرير الأسواق من التوجيه الحكومي؛ بغية تفتح قوى السوق الخلاقة. ويؤكد دعاة هذه التوصيات أن هذا النهج سيضمن تحقق الدينامية الضرورية للتجديد، والكفيلة بكسر قيود الأزمة المخيمة على الاقتصاد. وفي الواقع، فإن هذه ليست المرة الأولى التي تصاغ فيها هذه التوصيات والحلول، فهي كانت قد أقررت لمواجهة أزمات أشد وطأة وأكثر عمقاً، كما سيتبين من عرضنا اللاحق للنقاشات التي دارت في الحقبة الأخيرة من عمر جمهورية فايمار بشأن السياسة الاقتصادية الواجب انتهاجها؛ لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي خيمت على الاقتصاد آنذاك. ولكن، وقبل أن نخوض في هذا الأمر، نود أولاً أن نجري مقارنة بين تفسير النظرية الاقتصادية الليبرالية للأزمة والتفسيرات النظرية الأخرى التي أثبت التطور المتحقق فعلاً مصداقيتها مراراً وتكراراً. ولعل الإشارة تجدر بنا إلى أننا لا نعتزم، هنا، أن نقدم عرضاً مدرسياً يتناول جميع النظريات المهمة في تفسير الأزمة والتقلبات الدورية التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية. إننا نعتزم هنا التركيز على النظريات الواقعية؛ أي تلك التي أثبت الواقع مصداقية تنبؤاتها (راجع بهذا الشأن: Zinn, 2002a). فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أن «القدرة على التنبؤ الصحيح هي المحك لصواب كل علم يبحث في شؤون الواقع القائم» (Horkheimer, 1933, 150).

### الإفراط في تراكم رأس المال

تجسد الأزمة الاقتصادية "الاعتيادية" التي تعصف بين الحين والآخر بالاقتصادات الرأسمالية في عدم التوازن بين العرض والطلب؛ أي إنها تطفو على السطح من خلال "إفراط الإنتاج". إلا أن أسباب الإفراط في الإنتاج لا تبدو للعيان فوراً: فهل نشأت الأزمة بسبب قصور الطلب عن استيعاب المعروض السلعي؟ أو أنها نشأت لأن حجم الاستثمارات المتحققة فاق حجم الاستثمارات المناسب؟ أو لأن هذه الاستثمارات قد تحققت في مجالات خاطئة؛ أي تحققت في غير موضعها المناسب؛ الأمر الذي أدى إلى عدم تشغيل الطاقات المتاحة كافة تشغيلاً تاماً بالرغم من حدوث ارتفاع عام في القوة الشرائية؟

(لا مراء في أن من السهولة بمكان تصور حدوث ارتفاع عام في القوة الشرائية، من دون أن تطرأ زيادة ملحوظة في النشاط الاستثماري. وتحقق هذه الحالة حينها تطبع الحكومة نقوداً جديدة؛ بهدف توزيعها على العائلات، وربما كانت المبالغ التي وزعتها الحكومة الألمانية الغربية على العائلات في الشق الشرقي من ألمانيا في سياق قيام الاتحاد النقدي بين الشرطين الغربي والشرقي، خير مثال على هذه الحالة).

وإذا ظلت الطاقة الإنتاجية المتاحة غير مستخدمة استخداماً تاماً، فلا ريب في أن سبب ذلك قد يعود إلى أن بعض القطاعات الإنتاجية، وربما الغالبية العظمى منها، قد قامت باستثمارات فاق حجمها الحجم المناسب. في مثل هذه الحالة يكون الإفراط بالتراكم الرأسمالي هو المسبب الرئيسي للأزمة الناشئة. ويكمن السبب الأساسي لهذا الإفراط، أولاً، في المنافسة القائمة بين المنتجين، أو بالأحرى في المنافسة القائمة بين المستثمرين، وثانياً، في التفاؤل المفرط الذي يصاحب الازدهار الاقتصادي القائم على المضاربة. والأمر البين هو أن المصير الذي يواجهه المنتج الواحد سيكون أكثر وخامة، كلما كانت المنافسة بين المنتجين أشد عمقاً. من هنا ستجبر المنافسة هذا المنتج على تطبيق بعض التجديدات؛ أي ستجبره على تحديث الأساليب والمعدات في الإنتاج و/ أو على تطوير منتجات جديدة، تمكنه من الانتصار على منافسيه. وإذا قام جميع المنتجين بهذه الخطوات فعلاً، فستكون هناك وفرة في الطاقات الإنتاجية؛ أي إن جزءاً من هذه الطاقات سيكون زائداً على الحاجة من دون ريب؛ ومن ثم فلن تحقق التجديدات، التي طرأت فعلاً أو ظاهرياً على المنتجات، ما كان يطمح إليه المنتجون ولن تكون مغرية بما فيه الكفاية من وجهة نظر الزبائن المحتملين. إن أخطاء المنتجين ستكون أكثر تكراراً، كلما كانت المنافسة على الريادة في مجال التجديد والابتكار أكثر سرعة أو تم خفض "دورة حياة السلع" \* (The Product life Cycle) بسرعة كبرى؛ فهذا كله يجعل جهود الشركات في مجالات البحوث والتطوير أكثر عرضة للخطأ. ففي سياق التسارع العظيم للفوز بقصب السبق في مجال البحث والتطوير

---

\* نظرية "دورة حياة السلع" تفحص أنماط التجارة التي تتطور، من وقت تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة إلى الوقت الذي تصبح فيه التكنولوجيا التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة متاحة على المستوى العالمي. (الترجم)

العمل: أساس كل مجتمع ومجاد كل تطور حضاري

والتجديد تعاضم مخاطر الأخطاء والمفوات من دون ريب، إنها تعاضم حتى بالنسبة إلى السلع التي يتكرها منتج عملاق من مثل دايملر بتر.

كذلك يمكن أن تسبب التحولات التي تطرأ على أذواق المستهلكين أو على المواقف التي يتخذها الزبائن حيال سلعة معينة (خفضهم استهلاك سلعة معينة رغبة منهم في المحافظة على البيئة مثلاً) تراجع الطلب وعدم تصريف الكمية المنتجة كلها. في مثل هذه الحالات لا يوجد نقص في القوة الشرائية، فالزبائن المحتملون يتوفرون على القوة الشرائية الكافية؛ ومن ثم فإنهم لا يشترطون العروض السليمة؛ إما لأنه لا يناسب حاجتهم نوعياً و/أو كمياً تماماً أو لأن حاجتهم قد تم إشباعها تماماً. وفي الواقع، إن التمتع بما سينجم إثر المنافسة الشديدة التي تقوم بها المشروعات من أجل الفوز بحصة كبرى في السوق هو من أيسر الطرائق للإحاطة بإفراط التراكم الرأسمالي. ولتوضيح الأمر دعنا ننتقل من عشر شركات منتجة للسيارات تنافس كل واحدة منها الأخرى على الفوز بحصة كبرى في السوق. ولنفترض أن كل شركة تنتج نصف مليون سيارة؛ أي أن الإنتاج الكلي للمجموع المشروعات يبلغ خمسة ملايين سيارة سنوياً. علاوة على هذا دعنا نفترض أن كل الشركات تتوقع، عن صواب، تحقق نمو في سوق السيارات يبلغ 3٪؛ أي أن مبيعات السيارات ستزداد بمقدار يبلغ 150 ألف سيارة إضافية. والآن، إذا ما سعى كل منتج إلى زيادة حصته في السوق ليس بمقدار ثلاثة بالمائة فحسب، بل بمقدار ما يتعنى إحرازه على حساب المنتجين الآخرين أيضاً، فلا ريب في أنه سيتعين عليه والحالة هذه التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة، بما يتناسب وطموحه هذا؛ أي أن طاقته الإنتاجية لابد أن تنمو بما يزيد على النمو المتوقع للسوق؛ أعني نسبة الثلاثة بالمائة المتوقعة عن صواب. وإذا بنا نجعل الطاقات الإنتاجية بمقدار يبلغ 3 زائداً قيمة مجهولة، (ودعنا نطلق عليها  $x$ )، فستكون هناك وفرة في مجمل الطاقة الإنتاجية تبلغ نسبتها  $x$  بالمائة. بناءً على هذا سيشعر بعض هؤلاء المنتجين، لا بل سيشعر هؤلاء المنتجون جميعاً، بخيبة أمل حيال توقعاتهم بشأن تصريف سلعهم؛ ومن ثم فسيقومون، حقاً، بخفض الاستثمارات التي وظفوها لتوسيع الطاقة الإنتاجية وسيبدلون جهوداً مكثفة؛ من أجل تطوير عملية الإنتاج؛ أملاً في أن

يمنحهم خفض تكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج القدرة على خفض الأسعار والحصول على حصة كبرى في السوق. وهنا أيضاً يؤدي السلوك المشابه، الذي يسلكه المتنافسون في وقت واحد، إلى اندلاع موجة تطوير تعم الجميع، ولكن من دون أن تسبب هذه الموجة تحقق زيادة ذات قيمة في فرص تصريف السيارات. وهناك احتمال أن يرى جميع المنتجين أن فرصهم لتصريف منتجاتهم قد ازدادت سوءاً. فعمليات التطوير ستسبب تسريع جزء من العاملين؛ الأمر الذي يؤدي إلى خفض القوة الشرائية لدى الجمهور؛ أي إنه سترك أثره على قدرة الجمهور على اقتناء سيارات جديدة. أضف إلى هذا أن تراجع حجم الاستثمارات المخصصة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، يؤدي في أغلب الحالات إلى تراجع مطلق في حجم الاستثمارات، على مستوى الاقتصاد الوطني، وإن كان هناك احتمال في زيادة الاستثمارات المراد منها تطوير عملية الإنتاج. بهذا مستعاني الصناعة المنتجة للبضائع الإنتاجية تراجع حجم مبيعاتها؛ أي إن الصناعة المنتجة للمحركات والمعدات ستجبر على خفض إنتاجها، وتقليص عدد العاملين لديها. وهكذا، وبسبب هذا التشابك بين المشروعات سترك قيام مشروع معين بخفض فرص العمل لديه آثاراً سلبية على حجم مبيعات المشروعات الأخرى؛ ومن ثم بتفاوت زمني معين، على حجم مبيعاته أيضاً. إلا أن هذه التطورات الاقتصادية الكلية المتشابكة لا يجلوها لنا المنظور الاقتصادي الجزئي عادة؛ أعني المنظور الذي ينطلق من حسابات المشروع الواحد (Oberhauser, 1996). فحتى وإن افترضنا أن المسؤولين عن إدارة المشروع الواحد - في الواقع - على علم بحقيقة هذا التشابك الاقتصادي الكلي، فإنهم، مع هذا، لن يسلكوا نهجاً آخر غير النهج الذي تجبرهم المنافسة على انتهاجه. فكل مشروع يعني نفسه بزيادة حصته في السوق، ويتوقع أن تتحقق استراتيجية الرامية إليها. فالنصر حليف الرائد، والخسران من نصيب المتردد المتخلف عن الركب عادة.

والحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن مَنْ يشارك في المنافسة السائدة في الاقتصاد الرأسمالي يجبر على المجازفة، وتحمل المخاطر الناجمة عن عدم توفره على معرفة تامة بظروف المستقبل؛ ولذا فإن الخطر أحد أهم المصطلحات الرئيسية في مجمل نظرية الأسواق. من هنا



لا عجب أن يسعى بعض الناس إلى تفسير التطورات الاقتصادية اللاتوازنية على أنها ظواهر لا بد من احتياها؛ لأنها ترتبط بالمخاطر التي ينطوي عليها الاقتصاد القائم على قوى السوق. ومن نافل القول هنا تأكيد أن هذا التفسير الأيديولوجي قاصر عن ملاحظة الخصائص التي تتميز بها الحالات الاقتصادية المختلفة، وأنه يكاد يعوق المتبع، لا بل يعوقه فعلاً، عن التمييز بين المخاطر التي لا قدرة للمشروع على تفاديها، وتلك التي بالإمكان تخاشيها، كما أنه يسلب المتبع إمكانية التفرقة بين عمليات الإفلاس الاعتيادية؛ أعني تلك التي تعد "عملية تطهير" للاقتصاد القائم على قوى السوق، وعمليات الإفلاس التي تنأى من التطورات اللاتوازنية الضارة بمجمل الاقتصاد الوطني.

لقد قلنا آنفاً: إن الإفراط في تراكم رأس المال ينشأ بفعل المنافسة الشديدة بين المنتجين، وسعيهم لتحقيق حصة كبرى في السوق. والأمر الذي لاشك فيه هو أن الإفراط في تراكم رأس المال، يؤدي، في ظرف تنصف فيه السوق وإمكانيات تصريف البضائع المنتجة بنمو كبير، إلى آثار أقل ضرراً مقارنة بالأضرار التي تنجم عنه، حينما يقترب الطلب السلعي من حالة الإشباع النسبي، وحينما تنصف الأسواق بالركود. ففي الأزمة التي تنصف بالنمو الكبير - ولعل العقد الأول الذي تلا الحرب العالمية الثانية خير مثال على مثل هذه الحالة - يتزامن الطلب، دائماً، مع وجود طاقات إنتاجية غير مستغدة كلها. أضف إلى هذا أن المنافسة على الفوز بحصص أكبر في السوق المعنية تكون أقل شدة في مثل هذه الحالة. فمن خلال النمو الكبير الذي يتصف به الطلب السلعي، تستطيع المشروعات أن تتوسع في طاقتها الإنتاجية وتشغلها تشغيلاً كاملاً من دون أن تكون مجبرة على زيادة حصتها في السوق المعنية. بهذا المعنى تسبب مراحل الركود اندلاع منافسة شديدة بين المنتجين للفوز بحصة كبرى في السوق؛ مؤدية بذلك إلى نشأة مخاطر الإفراط في تراكم رأس المال. العوائق المثبطة للنمو الاقتصادي ولتشغيل الأيدي العاملة المتأخرة من جانب الطلب السلعي تعزز، إذن، الميل إلى الإفراط بتراكم رأس مال. ويتبين لنا من هذا كله أن الإشباع النسبي والركود الاقتصادي ظاهرتان لها علاقة متينة بالطلب السلعي. وبالنظر إلى أهمية هذه الظواهر؛ لذا نود التطرق إليها بشيء من الإسهاب في الصفحات الآتية.

## قصور الطلب السلعي

يمكن إرجاع أغلب حالات الإفراط في الإنتاج - كما ذكرنا في أكثر من موضع - أو بالأحرى حالات الإفراط في العرض السلعي، التي تتعرض لها الاقتصادات الغنية من حين إلى آخر، إلى قصور فرص تصريف البضائع المنتجة؛ أي يمكن إرجاعها إلى عوامل ذات علاقة بالطلب السلعي. ويعود قصور الطلب السلعي إلى سببين مختلفين، لكنها غالباً ما يعملان بنحو مترامن: قصور القوة الشرائية والإشباع النسبي. ويعني قصور القوة الشرائية أن القوة الشرائية لدى الجمهور تنصف، بفعل التوزيع غير المتساوي للدخول، بالتدني مقارنة بالقوة الشرائية الضرورية لتوليد الطلب السلعي الكافي؛ لتشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً. ومن حيث المبدأ، فإن معنى هذا أن في مستطاع الاقتصاد تخصيص حصة أكبر من الدخل القومي لأغراض الاستثمار و/ أو الإنفاق الحكومي، إلا أن النشاط الاستثماري، مع هذا، لا يستوعب الادخار (المحتمل) تماماً؛ أي أنه لا يستوعب هذا الادخار بمقدار يناسب تحقيق التشغيل الكامل. وكما سبق أن أشرنا، يكمن تفسير سبب قصور النشاط الاستثماري عن استيعاب الادخار، بكل بساطة، في العلاقة القائمة بين الطلب على السلع الاستهلاكية، أولاً، والطلب على السلع الاستثمارية ثانياً. فالأخير؛ أعني الطلب على السلع الاستثمارية، يعتدي، بقدر تعلق الأمر بالاستثمار الذي يراد منه توسيع الطاقة الإنتاجية المتاحة على أدنى تقدير، بالطلب السلعي الذي يتوقع المستثمرون تحقيقه مستقبلاً. وبمعنى أوسع، يمكن أن توصف السلع الاستثمارية الحالية بأنها السلع الاستهلاكية المستقبلية، إن صح هذا التعبير. وتحدث النظرية الاقتصادية هنا عن استثمارات مستحثة (بالطلب) (induced investment). ويصف ما يسمى مبدأ المعجل هذه العلاقة من خلال تأكيده أن المستثمرين يتأثرون بالتغيرات التي تطرأ على الطلب الكلي.\* ويتعين علينا في هذا السياق أن

---

\* يشرح مبدأ المعجل الآثار التي تتركها تغيرات معدل نمو الاستهلاك على الاستثمار الخاص. وكما هو معروف فإن الاستثمار لازم لتلبية إنتاج ملح الاستهلاك. فلو افترضنا أن الاستهلاك ينمو بمعدل ثابت، لبقى الاستثمار الصافي ثابتاً من سنة إلى أخرى. إلا أن الأمر يختلف حيناً يطرأ تغير على معدل النفقات الاستهلاكية. فارتفاع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي يحث على زيادة الاستثمار الصافي. ويحدث العكس حيناً ينمو الإنفاق الاستهلاكي بمعدل أدنى مما كان يحدث في الفترات السابقة؛ أي إن انخفاض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الصافي. بهذا فإن ملخص مبدأ المعجل هو أن الاستثمار

العمل: أساس كل مجتمع ومهاد كل تطور حضاري.

نحيط علماً بأن مستوى معيناً من استثمار يخلق سنوياً طاقات إنتاجية إضافية، لن يكون مربحاً ما لم يرتفع الطلب السلعي، بمقدار يتناسب والارتفاع الحاصل في الطاقة الإنتاجية. بهذا المعنى، وإن كان الطلب السلعي ما يزال يسجل نمواً معيناً، إلا أن تراجع هذا النمو، بحد ذاته، سيكون سبباً لتراجع النشاط الاستهلاكي. ولكي يحيط القارئ علماً بالمقصود هنا، دعنا ننتقل من مثال نفترض فيه أن اقتصاداً ما، بحاجة إلى استثمار رأس مال يبلغ 100 مليار يورو؛ بغية تحقيق زيادة سنوية في الطاقة الإنتاجية تكفي لإنتاج 50 مليار وحدة من وحدات الناتج القومي. ومادام الطلب ينمو بهذا المقدار، فستكون الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية مجدية حقاً؛ أعني أن استثمار 100 مليار يورو سنوياً سينطوي على نشاط مثمر من دون ريب. وإذا ما انخفض نمو الطلب بنسبة تبلغ 20٪ على سبيل المثال، أي إذا افترضنا أن زيادة الطلب السلعي قد تراجعت فأصبحت تبلغ 40 مليار وحدة من وحدات الناتج القومي، فسيكتفي المستثمرون عندئذ بتتمية الطاقة الإنتاجية بمعدل أدنى؛ أي أنهم سيوسعون طاقاتهم الإنتاجية بالمقدار الذي يتناسب والنمو المتراجع في الطلب السلعي. والواضح أن زيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار يبلغ 40 مليار وحدة من وحدات الناتج القومي يتطلب تحقق استثمار يبلغ 80 مليار يورو. بهذا المعنى، وبناءً على انخفاض الاستثمار من 100 مليار إلى 80 ملياراً، فإن الطلب الكلي؛ أي الطلب على مستوى الاقتصاد الوطني، لن ينخفض بمقدار يبلغ 10 مليارات فحسب، بل سينخفض بمبلغ إجمالي يصل إلى 30 ملياراً؛ فقد تراجع، أولاً، نمو الطلب الاستهلاكي الذي انطلقنا منه آنفاً بمقدار بلغ 10 مليارات، وانخفض الاستثمار المستحث ثانياً؛ أي الناجم عن انخفاض نمو الطلب الاستهلاكي، بمقدار بلغ 20 ملياراً. ولا مراء في أن انخفاض الاستثمار سيزيد سرعة تراجع النشاطات الاقتصادية (ولذا يستخدم الاقتصاديون مصطلح المعجل في هذا السياق)، ويعمل المعجل طبعاً في مرحلة تنصف بتوسع النشاطات الاقتصادية أيضاً، إلا أنه يعمل، في هذه الحالة، على نحو عكسي طبعاً. ويمكننا تلخيص هذا كله على النحو الآتي: إن تغيرات الطلب السلعي تسبب جعل الاستثمارات تتغير بنسبة تفوق نسبة التغيرات التي تطرأ على الطلب السلعي.

---

الخاص يكون سريع التأثير بالتغيرات التي تطرأ على معدل الإنفاق الاستهلاكي. فهو يرتفع بشدة عندما ينمو الاستهلاك بسرعة، وينخفض بشدة عندما ينمو الإنفاق الاستهلاكي بسرعة أقل (أو ينخفض بمقدار معين). (لترجم)

ولا مرأى فى أن بإمكان الحكومة أن تتتهج سياسة اقءصادية تعوض عن تراجع طلب القطاع العائلى والمستمرفن الخواصؑ أعنى أن بإمكانها أن تؤظف إنفاقها فى خدمة ما يعرف بالسياسة المضادة للءورة الاقءصادية ( counter-cyclical/ compensatory policy). وكان جون ماينارد كينز هو الذى وضع الأسس النظرية لهذه السياسة؁ وصاغها صوءاً شاملاً عحكماً وذلك فى مؤلفه النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقوء\* المنشور عام 1936. ويعد هذا الكتاب مؤلف كينز الرئيسىؑ ولذا فإنه كاد يكون المصدر الوحيد الذى اعتمدت عليه الشروح الكثرية لنظرية كينز. إلا أن الاعءياء على "النظرية العامة" فى شرح النظرية الكينزية كان قد أفرز نتائج خطيرة العواقبؑ لأنه دفع الكتب المدرسية إلى تجاهل نظرية كينز فى تطور المجتمع الرأسمالى فى الأمد الطويلؑ أعنى أنه دفعها إلى أن تتجاهل أن النظرية الكينزية تشتمل على نظرية فى الركوء الطويل الأمد أيضاً. ومهما كانت الحال؁ فإن الأمر الذى تتعين ملاحظته هو أن الأفكار الأساسية الواردة فى "النظرية العامة" بشأن السياسة الاقءصادية الواجب انتهاجها؁ كانت قد تم صوءها لا من كينز فحسب؁ بل من مؤلفين آخرفن كانوا قد تناولوها فى العشرينيات. فكما سنوضح فيما بعد؁ انطوت التوصيات التى قدمها بعض الاقءصاءيين الألمان لإصلاح الوضع الاقءصادى؁ الذى ساد فى السنوات الأخيرة من حياة جمهورية فايمار؁ على شئ مدهش بالأفكار التى نادى بها الاقءصاءيون الكينزيون فى الآونة الأخيرة. ومهما كانت الحال؁ فإن الأمر البين هو أن قيام الإنفاق الحكومى بالتعويض عن القصور الحاصل فى الطلب الاستهلاكى والطلب الاستثمارى الخاصين يتطلب تمويلأ مناسبأؑ أى أن الحكومة ستكون؁ والحالة هذه؁ مجبرة على الاقتراض و/ أو زيادة الضرائب على أفراد المجتمع. إلا أن كلا أسلوبى التمويل يواجه بمقاومة سياسية ذات طابع أيديولوجى وانفعالى عادةؑ لأن زيادة حصص الحكومة من الدخل القومى تنطوى على تغيير لنمط توزيع الدخل القومى على شرائح المجتمع المختلفة. أضف إلى هذا أن أصحاب رأس المال يتصورون؁ عادة؁ أن ليس ثمة فرق يذكر بين أن ينخفض صافى أربابهم بفعل ارتفاع الأجور أو بفعل ارتفاع الضرائب المفروضة

\* العنوان الأسمى للكتاب هو: *The General Theory of Employment, Interest and Money*. (المترجم)

على الأرباح. وفي الواقع، ليس هناك دليل يؤكد أن أرباحهم ستتنخفض فعلياً في نهاية المطاف؛ أي بعد أخذ الآثار التي ستركها ارتفاع الأجور أو الضرائب على المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الحسبان. ومهما كانت الحال، ففي كلتا الحالتين من الممكن أن ينخفض حجم الاستثمار؛ لأن أصحاب المشروعات قد يتصورون أنه لم يعد في وسعهم تحقيق معدل الربحية الضروري أو المتوقع، ولمواجهة هذه الحالة، في وسع الحكومة أن تتخذ إجراءات تكفل تحقق زيادة ذات قيمة في أرباح المؤسسات الخاصة؛ وذلك من خلال شروعها في تطبيق برامج ترمي إلى إنعاش النشاطات الاقتصادية؛ فكما هو معروف غالباً ما يؤدي إنفاق الحكومات على شراء المعدات العسكرية إلى تمكين بعض المؤسسات من تحقيق أرباح كبيرة. ومن حيث المبدأ تظل الحالة تتسم بالمازق الذي أشرنا إليه سابقاً؛ فإما أن هناك قصوراً في الطلب (ناجماً عن تدني دخول الجمهور و/أو عن تدني حصة الحكومة من الدخل القومي)؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً، أو أن الطلب لا يتسم بالقصور، إلا أن المستثمرين يعتقدون بأن هوامش الربح المتحققة متدنية نسبياً؛ ومن ثم فإنهم لا يحققون ذلك المستوى من الاستثمار الذي يضمن تحقق التشغيل الكامل. والأمر الذي تستعين ملاحظته هو أن سياسة الحكومة الرامية إلى إدارة الطلب تعجز، أيضاً، عن القضاء على هذا المازق الكائن في صلب النظام الرأسمالي قضاءً تاماً. ولكن يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الأزمنة الماضية قد شهدت بعض النجاح في التعامل وهذا المازق. فقد كان قد تم استخدام المشروعات الحكومية العاملة وفق متطلبات تحقيق الربح كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية الخاصة بدرجة التشغيل، وبالنمو الاقتصادي، وبالهيكلة الصناعي والقطاعي المنشود في الاقتصاد المعني. بهذا المعنى، فقد كان يراد من هذه المشروعات أن تكون بنحو ما وسيلة لـ "توظيف النشاط الاستثماري في خدمة المجتمع"؛ انسجماً وما كان قد طالب به كينز عام 1936، كما سنبين ذلك لاحقاً.

وليس ثمة شك في أن المشروعات العامة، أو بالأحرى المشروعات الحكومية العاملة وفق متطلبات تحقيق الربح، قادرة على منافسة مشروعات القطاع الخاص؛ إلا أن هذه

الحقيقة لا تعني بالضرورة أن على هذه المشروعات أن تهتدي بمتطلبات الريح فقط، بل بإمكانها أن تصيف إلى مهمتها مهام أخرى تخدم الاقتصاد الوطني ككل. فعلى سبيل المثال لم تُعق شركة السيارات المعروفة فولكس فاجن قط عن أن تحقق نجاحاً باهراً بالرغم من أنها كانت حتى اندلاع أول موجة خصخصة في مطلع ستينيات القرن العشرين، مملوكة كلها للحكومة، وأن الحكومة مازال حتى يومنا الراهن أحد المساهمين الكبار في رأس مالها. حقاً يتعين على المشروعات الخاضعة لشروط المنافسة الحرة السائدة في الأسواق أن تتفادى الخسارة في الأمد الطويل، إلا أن هذا لا يجبرها على تحقيق أعلى ما تستطيع تحقيقه من أرباح، بل بالإمكان مطالبتها بخدمة بعض المهام المستحقة من وجهة النظر الاجتماعية. فالتنازل عن تحقيق أقصى الأرباح يمكن أن يخلق ظروفاً مواتية لأن يستثمر المشروع المعني رؤوس أمواله ليس بناءً على متطلبات تحقيق الريح الصرف فحسب، بل بناءً على الأهداف الخاصة بمجمل الاقتصاد الوطني أيضاً. ففي وسع مشروع تعود ملكيته إلى الحكومة التنازل عن نقل إنتاجه إلى خارج الدولة الأم، وإن كان في استطاعه تحقيق ربح معين من خلال نقل الإنتاج إلى بلد أجنبي. ويتعين، من حيث المبدأ، التمييز، على نحو واضح ودقيق، بين آليات تنسيق أفعال المشاركين في السوق أولاً، وملكية هذه المشروعات ثانياً. فالاقتصادات القائمة على "نظام السوق" تعمل بكفاءة عالية حينما تتعدد فيها حقوق الملكية. حقاً تمثل الملكية الخاصة للمشروعات الصيغة المعتادة والمفضلة في هذه الاقتصادات، إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الملكية الحكومية، والتعاونية أيضاً، صيغ من الممكن أن تشتمل عليها هذه الاقتصادات. وهناك كذلك اختلاف كبير حول كون ملكية وسائل الإنتاج تتركز بأيدي فئة ضئيلة العدد من الرأسماليين أو لا، أو فيما إذا كانت الملكية موزعة على جمهور عريض من الأفراد ("رأسمالية جماهيرية") أو لا. وكما هو بين، فإن حقوق الملكية السائدة حالياً غير ملائمة اجتماعياً؛ لأنها تركز على نحو شديد بأيدي ثلة ضئيلة من أفراد المجتمع. أضف إلى هذا أن حقوق الملكية هذه تستحق النقد لا لأنها موزعة توزيعاً شديداً للتفاوت، يتنافى ومتطلبات الوفاق الاجتماعي فحسب، بل لأنها تنطوي، أيضاً، على إمكانية أن تؤدي قوتها الاقتصادية إلى الهيمنة على أصحاب القرار السياسي؛ أي أنها تنطوي على مخاطر أن يوجه المهيمنون على القوة

العمل: أساس كل مجتمع وعهد كل تطور حضاري

الاقتصادية سياسة الدولة وفق مصالحهم. ولا شك في أن بإمكاننا أن نسوق أمثلة كثيرة مستقاة من الداخل والخارج تشهد على أن بعض أصحاب القوة الاقتصادية قد استطاعوا أن يُقرغوا الديمقراطية من محتواها.

وعند النظر إلى الأمر من منظور المصالح الاقتصادية المختلفة يمكننا، ولو على نحو عام، التمييز بين معارضين ومؤيدين للسياسة الحكومية الرامية إلى إدارة الطلب لتحقيق درجة تشغيل عليا. وغالباً ما تتركز المعارضة - حالياً - في معسكر المحافظين؛ أي إنها غالباً ما تتأتى من جانب أصحاب المشروعات وذوي رأس المال؛ أما ممثلو النقابات العمالية والمتمون إلى الأحزاب اليسارية (سابقاً) فإنهم يميلون عادة إلى تأييد سياسة إدارة الطلب الحكومية أو بالأحرى إلى مطالبة الحكومة بأن تقوم بدعم الإجراءات السياسية الرامية إلى تشجيع جانب العرض؛ أي تشجيع المشروعات، من خلال اعتماد أساليب تدعم الطلب السلعي. وتنتمي الحكومات الألمانية الحاكمة منذ مطلع الثمانينيات إلى أشد المعارضين لسياسة إدارة الطلب. وكان موقف هذه الحكومات، الرافض للشروع ببرامج تدعم الطلب السلعي، يحظى بتأييد وشد أزرٍ لا من أغلب أعضاء "المجلس الاستشاري لتقويم التطور الاقتصادي العام" ( Sachverständigenrat zur Begutachtung der wirtschaftlichen Entwicklung)، الذي دأبت وسائل الإعلام على تسميته مجلس "الحكام الخمسة"، بل من المصرف المركزي الألماني أيضاً. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن للحكومة دوراً رئيسياً في انتخاب أعضاء هذا المجلس الاستشاري ومجلس إدارة المصرف المركزي (البندسبانك)؛ أي أنها، لأسباب لا تحتاج إلى الشرح، لا تنتخب لإدارة هذه المؤسسات إلا أولئك الاقتصاديين الذين "يتقنونها" برفق بطريقة لا تخرجها.

ويستطيع المرء أن يلمس مدى الإهمال الذي عاتاه الطلب السلعي الكلي في ألمانيا من خلال معدلات نمو الاستهلاك (الجاهري) أيضاً؛ فمستوى هذه المعدلات كان في الحقبة الأخيرة على وجه الخصوص (أي منذ عام 1997) أدنى من المستويات التي تحققت في بلدان أخرى كثيرة بكل تأكيد (انظر المجلد التالي).

المعدلات الحقيقية للتغيرات التي طرأت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية  
في أعقاب الازدهار الذي ساد إيمان حقبة "الاقتصاد الجديد" (%)

المعدلة	الاستهلاك الخاص				الاستهلاك الحكومي				الاستثمار الإجمالي في رأس المال الثابت			
	2000	99	98	97	2000	99	98	97	2000	99	98	97
ألمانيا	0.7	2.0	2.6	1.6	-0.9	0.5	-0.1	1.4	0.6	3.0	3.3	2.4
فرنسا	0.1	3.6	2.7	2.4	2.1	0.3	2.6	1.8	0	6.6	7.3	6.7
بريطانيا	3.9	4.6	4.4	3.7	-1.4	1.1	4.0	2.7	7.5	10.1	5.4	2.6
الولايات المتحدة الأمريكية	3.6	4.7	5.3	5.3	1.8	1.5	2.1	2.0	8.9	10.7	9.2	8.8
اليابان	0.8	0.1	1.2	0.5	1.3	1.9	4.0	3.6	1.0	-4.0	-0.9	1.1
الاتحاد الأوروبي	2.1	3.4	3.2	2.8	0.5	1.2	2.0	1.9	3.4	6.2	5.5	4.6
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.9	2.9	3.9	3.7	1.3	1.6	2.4	2.3	6.3	5.5	5.5	6.3

المصدر: OECD, 2001/1, 274.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن الوهن، الذي سيطر على الطلب السلعي داخل ألمانيا، قد شكل العبء الكبير على مستوى التشغيل في الدول الأوروبية الأخرى؛ ولأن الاقتصاد الألماني أقوى اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي أصلاً. وكما هو بين، لم تتخلف ألمانيا من حيث الاستهلاك الخاص فقط عن متوسط ما هو سائد في باقي دول الاتحاد الأوروبي، بل تخلفت، أيضاً، عن باقي الركب من حيث الاستهلاك الحكومي والاستثمارات الإجمالية في رأس المال المادي على وجه الخصوص؛ علماً بأن قيم الاستهلاك والاستثمارات الخاصة بالاتحاد الأوروبي قد كانت أصلاً أدنى من المتوسط الذي سجلته الدول المنضوية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إن المقارنة بين ألمانيا وفرنسا تفند، على نحو بين، الروح الانهزامية التي تزعم أن الحكومات في عالمنا المعولم لم تعد قادرة على إدارة الطلب الوطني. فالمقارنة بين البلدين توضح بجلاء أن الحكومات قادرة على إنعاش النشاط الاقتصادي الوطني بوعي وعن قصد. فالحكومة الفرنسية برئاسة جوسبان استطاعت أن تحقق نجاحاً باهرًا فعلاً؛ ففي فرنسا، - على وجه التحديد - منذ عام 1998 فلاحاً، حقق الاستثمار الإجمالي في رأس المال المادي (أي الاستثمار في المعدات) معدلات نمو لم تتفوق على المتوسط السائد في الاتحاد الأوروبي فحسب، بل تعدت أيضاً المتوسط السائد في دول



العمل: أساس كل مجتمع وعهاد كل تطور حضاري

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً (راجع الجدول السابق)؛ أي إن فرنسا كانت قد خلفت وراءها ألمانيا في هذا الشأن (Zinn, 2002b). إن الأمر الذي لا شك فيه هو أن السياسات الاقتصادية المتباينة التي طبقتها الحكومتان الفرنسية والألمانية كانت مسؤولة عن تباين الدولتين من حيث تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وكما هو واضح من الجدول التالي، فقد حقق الاستهلاك والاستثمار في رأس المال المادي - في المتوسط - إبان مرحلة الازدهار التي رافقت نشأة الاقتصاد الجديد (-New Economy-Boom) في الولايات المتحدة الأمريكية مستويات فاقت بكثير متوسط المستوى المتحقق في الأجل الطويل. وتجسد اليابان الحالة العكسية تماماً؛ فالاستهلاك والاستثمار سجلا هناك تطوراً هزلياً جداً.

معدلات متوسط التغيرات الحقيقية في حقب زمنية مختلفة (%)

الدولة	الاستهلاك الخاص			الاستهلاك الحكومي			الاستثمار الإجمالي في رأس المال المادي		
	1973-1983	1984-1990	1991-2000	1973-1983	1984-1990	1991-2000	1973-1983	1984-1990	1991-2000
ألمانيا	2.0	3.0	2.2	2.2	1.6	1.2	-0.4	3.4	1.7
فرنسا	2.3	2.3	1.3	3.3	2.4	1.9	-0.1	4.5	1.4
بريطانيا	1.3	4.1	2.5	1.6	0.8	1.3	-0.2	6.1	2.8
الاتحاد الأوروبي	2.1	3.1	2.0	2.9	2.1	1.4	-0.3	4.7	2.1
الولايات المتحدة الأمريكية	2.6	3.7	3.5	1.8	2.9	0.9	1.8	4.5	6.4
اليابان	3.2	3.9	1.1	4.9	2.9	2.9	0.9	7.6	-0.05
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.7	2.5	2.7	3.1	2.7	1.6	1.5	5.5	3.8

المصدر: OECD, 2001/1, 271-273.

إن توقعات المسؤولين عن إدارة السياسة الاقتصادية في ألمانيا بأن تعوض فائض الصادرات بنحو تام ودائم عن الوهن المخيم على الطلب السلعي الداخلي، إنها هي وهم بين لأكثر من سبب. فأولاً، لا يستطيع عادة حتى فائض الصادرات الكبيرة نسبياً

التعويض عن النقص العظيم في الطلب السلعي الداخلي. ثانياً، يحتم فائض التصدير في بلد معين تكبد بلدان أخرى عجزاً في موازنات حساباتها الجارية. والأمر الواضح هو أن هذه الحالات اللاتوازنية في موازنات الحسابات الجارية الخاصة بالأطراف المشاركة في التجارة الخارجية؛ أي انتهاج سياسة إفقار الجار (beggar-my-neighbour-policy)، غير مجدية وليست قابلة للتحقق أصلاً في الأمد الطويل. ثالثاً، إن البلد الذي يعطي (فائض) التصدير الدور الرئيسي في تعزيز نموه الاقتصادي يجعل من نفسه، على نحو متزايد، تابعاً للتقلبات التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية في العالم الخارجي.

إن الرفض الحاسم، الذي تبديه الحكومة الألمانية ومستشاروها العاملون في المؤسسات العلمية ووسائل الإعلام والقطاع الصناعي، حيال ضرورة إدارة الطلب السلعي الداخلي لإدارة متابرة تضمن خلق فرص عمل جديدة، شكل طوال السنوات الماضية عقبة كاداء أمام كل جهد بذله الشركاء الأوروبيون من أجل الشروع في برامج فعالة؛ لخلق فرص العمل المطلوبة (6, 1997/223, HB)، وسبب، عملياً، في إخفاق "مؤتمر القمة الخاص بسياسة التشغيل" الذي عُقد في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر 1997. ولم يطرأ تحول جوهري على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الألمانية، حتى بعدما تفاقم الركود الاقتصادي خريف 2001، عقب الصدمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي، إثر هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001.

وفي الواقع، عجز، إلى الآن، معارضو سياسة إدارة الطلب عن تقديم دليل واحد يؤكد أن العلاج الذي يقترحوه للتعامل مع أزمة التشغيل - أعني إصرارهم على انتهاج سياسة اقتصادية ترمي إلى دعم متطلبات جانب العرض السلعي، أو بالأحرى دعم قطاع المشروعات - هو العلاج الشافي، فهم لم يحققوا بنهجهم هذا أي نجاح يذكر في سوق العمل في الأمد الطويل. فكل ما حققوه هنا هو التوسع في خفض الأجور إلى مستويات سببت تفاقم الأزمة في سوق العمل. فمنذ هيمنة سياسة دعم جانب العرض، ارتفع عدد العاطلين عن العمل على نحو متصاعد، وانتشر الفقر أكثر فأكثر. وكان المعهد الألماني

للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung) في برلين، وهو معهد لما ينسب بعد النظرية الكينزية تماماً، قد قدم مجدداً عام 1997 تحليلاً مسهباً للأثار البائسة التي أفرزتها سياسة جانب العرض على درجة التشغيل مستخلصاً من ذلك ضرورة الشروع في تطبيق برامج تعزز جانب الطلب السلمي، فقد كتب قائلاً:

غالباً ما توحى النقاشات الدائرة علانية أن تنشيط الاقتصاد لم يعد بحاجة إلى الوسائل التقليدية؛ أي أنه لم يعد بحاجة إلى تلك الوسائل الرامية إلى تعزيز جانب الطلب السلمي. ويرفض دعاء هذا التوجه استخدام السياسة المالية؛ لأن العجزات في الموازنات العامة وحجم المديونية الحكومية قد بلغت مستويات عالية جداً؛ ولأن الموازنات العامة أمتست - أولاً - تحت وطأة الفوائد التي تدفعها الحكومة على ما بذمتها من ديون. كما رفض هؤلاء الأطراف - ثانياً - استخدام السياسة النقدية؛ لأن معدلات الفائدة القصيرة الأجل منخفضة جداً نسبياً؛ ومن ثم فإن خفض معدلات الفائدة ثانية لن يكفي لتنشيط الاستثمارات، بل سيؤدي، في أفضل الحالات، إلى تعريض الاستقرار للمخاطر.

وحتى لو استساع المرء هذه الحجج الرامية إلى تنفيذ جدوى تنشيط جانب الطلب، لما منعه هذا طبعاً من مطالبة دعاء هذه الحجج بتحليل ماهية الوسائل الفادرة على إضفاء الديناميكية على النشاط الاستثماري، وهل تشغيل الأيدي العاملة بالنحو نفسه، أو بنحو مشابه على أدنى تقدير. وفي الواقع، صجر دعاء هذه الحجج ... عن تحليل ماهية هذه الوسائل إلى الآن.

من هنا، فإن الجدول السياسي السائد حالياً مخوف بخطر لا يستهان به؛ أهني خطر أن يشغل المرء نفسه بوضع قوائم لا حصر لها، يدرج فيها وسائل لا نفع كبيراً يرتجى منها مضيئاً بذلك وقتاً ثميناً. فالعودة باقتصاد أمسى على حافة الهاوية إلى مسار النمو ثانية أصعب بكثير من التغلب على أزمة عابرة قصيرة الأجل. فعقب مرحلة ركود اقتصادي طويلة يجيم على المستهلكين والمستثمرين الارتباك والحيرة؛ ومن ثم يتعين والحالة هذه معالجة الوضع الاقتصادي بجرعات دواء كبرى، إننا ما أريد منهم العودة إلى سلوك عادي... وهكذا، من دون تحول جذري في السياسة الاقتصادية، لا أمل في تحقق تحسن جوهري في الوضع القائم... فليس هناك مثال واحد يشهد على وجود بلد استطاع أن يحقق تحسناً ملموساً، في وضعه الاقتصادي؛ من خلال إعادة هيكلة اقتصاده، وخفض حصة القطاع الحكومي من الدخل القومي فقط. ففي كل الأحوال كان هناك تشجيع

صريح أو خفي للطلب السلمي. إن ما حققته الاقتصادات المعنية من نمو اقتصادي متزايد ومن خفض ذي بال للبطالة يكمن في هذا التشجيع، وليس في الإجراءات الرهمية التي ينصح بتطبيقها دعاء السياسة الرامية إلى دعم جانب العرض السلمي. وينطوي هذا التشجيع على فاعلية كبيرة؛ لأنه ينسجم والمنطق الأساسي المتحكم في الاقتصاد على المستوى الكلي؛ أي أنه ينسجم وذلك المنطق الذي لا يجوز للسياسة الاقتصادية البتة أن تتجاهله. فإذا أراد المرء - من هنا - التخلي عن توظيف السياستين المالية والنقدية في محاربة البطالة، فلن يكون هناك بديل آخر غير اعتماد سياسة "إفقار الجار"، من خلال قيام الحكومة والتقايات المالية واتحادات أصحاب المشروعات بخفض تكاليف الإنتاج بنحو ذي أهمية؛ أي من خلال اتخاذهم الإجراءات الضرورية؛ لتحقيق خفض حقيقي في قيمة العملة الوطنية. وبما أنه لا يمكن أبداً انتهاز هذه السياسة فترة زمنية طويلة في جميع البلدان المشاركة في التجارة الخارجية، لذا لا بد أن يخفق هذا النهج السياسي العتيق في نهاية المطاف (DIW, 27-28/97b, 484ff).

وُجَّه هذا الخطاب المحذر من مغية الآثار المروعة، التي تلحق بدرجة التشغيل في حال التركيز على سياسة جانب العرض فقط، إلى حكومة المستشار الألماني هلموت كول. ولكن، بالرغم من إخفاق كول في الانتخابات العامة ومجيء حكومة جديدة إلى السلطة بعد عام 1998، لم يطرأ أي تحول على السياسة الاقتصادية (Zinn, 2002b). وكان استلام الائتلاف المكون من حزب الخضر والحزب الاشتراكي الألماني السلطة خريف عام 1998 قد عزز آمال الكثير من المواطنين، في أن تنتهج الحكومة الجديدة السياسة الاقتصادية الكفيلة بتحقيق النجاح المطلوب في القضاء على البطالة؛ أعني تبني سياسة اقتصادية تدعم جانب الطلب. وكان المستشار الجديد شرودر قد أعلن في بيان حكومي أن النجاح في خفض معدلات البطالة، على وجه الخصوص، يحكك لدى صواب سياسته. إلا أن هذه الآمال بددت في ربيع عام 1999 على أدنى تقدير؛ وذلك حينما استقال وزير المالية أوسكار لا فونتين. وهكذا واصل الاقتصاد الألماني ركوده؛ فظل يحقق، من حيث النمو وتطور درجة التشغيل والاستثمار في المعدات، معدلات متدنية مقارنة بمتوسط المعدلات المتحققة في دول الاتحاد الأوروبي كما سبق أن بينا. وكانت حكومة كول القائمة على ائتلاف يضم حزبي الليبراليين والمحافظين قد حاولت التنصل

من مسؤوليتها عن مكافحة البطالة؛ من خلال إلقاء هذه المسؤولية على عاتق "التحالف من أجل العمل"؛ أي من خلال حثها النقابات العمالية واتحادات أصحاب المشروعات على التحالف من أجل التوصل إلى سياسة تضمن تخفيض درجة البطالة. وكما بدا في وقت مبكر، فقد كان الإخفاق هو مصير هذا التحالف (Zinn, 1996; Zinn, 1999). وبالرغم من هذا الإخفاق الواضح، تبنت حكومة شرودر هذا التدبير، وبذلت جهداً كبيراً لإقناع النقابات العمالية في أن تبدي، وفقاً لمتطلبات "التحالف" المذكور، مرونة في مفاوضاتها مع أرباب العمل بشأن زيادة الأجور. وانسجماً وما كان متوقعاً، عززت الهدف السياسي المتوخى من "التحالف"؛ أعني رغبة الحكومة في الظهور كما لو أنها ليست الجهة المسؤولة عن حل مشكلة البطالة، واستمرار تردّي الوضع الاقتصادي. فعلى هذا النحو لم تعد السياسة الاقتصادية تشعر بوجود ضغط عليها، يجبرها على أن تتخذ، في وقت مبكر، الإجراءات الصائبة لمكافحة البطالة. وهكذا راحت السياسة المالية الألمانية تردد، بعبارة رنانة، مزاعم بروننج (Brünning)\* بضرورة انتهاج سياسة تقشفية مشددة جاعلة من مقولة جون كينيث جالبريث حول "ثراء الخواص وفقير الحكومة"، عنواناً على السياسة التي تزعم الحكومة تطبيقها. ففي الوقت الذي تعرض فيه شركة فولكس فاجن للبيع محركات ذات ثنائي أسطوانات أو اثنتي عشرة أسطوانة (cylinder)، نرى أن الحفر في الشوارع الألمانية تكبر وتزداد عدداً دوماً، ولم يعد يتفوق عليها سوى تدهور الكثير من بنايات المدارس الابتدائية الحكومية. وكما سبق أن أشرنا في سياق المقارنة مع السياسة الاقتصادية الفرنسية، كان لدى الحكومة الألمانية الكثير من الخيارات من دون ريب. ففي ألمانيا نما عدد فرص العمل الجديدة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، بين العامين 1997 و2000، بمعدل بلغ حوالي 2.2٪، أما في فرنسا فقد بلغ هذا المعدل حوالي 3.5٪. وانسجماً وهذا التمايز في خلق فرص عمل جديدة، تفوق

---

\* هانريش بروننج (1885-1970) سياسي ألماني، رأس الوزارة في الفترة ما بين العامين 1928 و1922. تزعم حزب الوسط الكاثوليكي. أصدر مراسيم مالية تقشفية أثارت نقمة كثير من المواطنين. حل "فرق العاصفة" التابعة للحزب النازي عام 1924، فأقاله الرئيس هيننبرج. غادر لألمانيا عام 1934، وعُيّن أستاذًا في جامعة هارفارد الأمريكية عام 1937. (لترجم)

تراجع البطالة في فرنسا على مثيله في ألمانيا تفوقاً واضحاً؛ ففي فرنسا تراجع معدل البطالة من 12.5٪ عام 1997 إلى 8.5٪ عام 2000 (DIW, 40/01, Abb.3). ويعود السبب الأساسي لهذا الفارق بين في الكفاءة في خلق فرص العمل في كلا البلدين إلى التطور المختلف للطلب السلعي في السوق الداخلية الخاصة بكل واحد من البلدين. ففي السوق الداخلية الفرنسية نأ الطلب السلعي بين العامين 1997 و2000 بحوالي 14٪؛ أما في ألمانيا فإنه كان قد نأ بحوالي 8.5٪ فقط (DIW, 40/01, Abb. 2).

انطلاقاً من الشروط التي خضعت لها السياسة النقدية نفسها، استطاعت فرنسا، خلافاً لما تحقق في ألمانيا، أن تحقق نجاحاً في تشجيع النمو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. وفي المقام الأول كان سبب هذا النجاح يكمن في تكاتف إجراءات سياسية مختلفة: أعني تكاتفاً اشتمل، أولاً، على سياسة مالية مضادة للدورة الاقتصادية السائدة، وثانياً، على سياسة أجور تستند بنحو كبير الإمكانيات المتاحة لزيادة الأجور، وثالثاً، على تشجيع فعال لاستهاز فرص العمل المتاحة، ورابعاً، على تخفيض ساعات العمل؛ وذلك بغية توزيع ساعات العمل المتاحة على أكبر عدد ممكن من العاملين. يتكاتف هذه الإجراءات استطاعت فرنسا أن تمي فرص العمل، وأن تخفض معدل البطالة بنحو ملموس (DIW, 40/01).

إلا أن التحليل الكينزي للنظام الرأسمالي والإجراءات الاقتصادية المقترحة في إطار الاستراتيجية المبنية على هذا التحليل أعم وأشمل من وجهة النظر القصيرة الأجل التي انطلق منها النص المقتبس السابق، في سياق تحليله للسياسة الواجب انتهاجها لمواجهة تقلبات النشاطات الاقتصادية دورياً. فالنظرية الكينزية بشأن تطور الاقتصادات الغنية في الأجل الطويل تقدم لنا النموذج التحليلي والعملية المناسب لمواجهة الوضع الاقتصادي السائد في هذه الاقتصادات في الظرف الراهن. فالنظرية الكينزية تستخلص، من المنظور الطويل الأجل، نتيجة مفادها أن عملية النمو الاقتصادي تفرز، أشتناً أم أيسناً، الركود في نهاية المطاف؛ أي أن النمو في الاقتصادات الغنية لا يتحول إلى حالة الركود بفعل عوامل "خارجية" (من قبيل إخفاق السياسة، أو تزايد الأعباء البيئية، أو نقص حاد في المواد الأولية على سبيل المثال)، بل لأن النمو الاقتصادي ذاته هو الذي يخلق الركود بنحو ما! وتمتحننا نظرية الركود تفسيراً للأزمة الحالية يتصف بالمصادقية؛ أعني أنها تمتحننا أولاً،

العمل: أسس كل مجتمع وعياد كل تطور حضاري

تفسيراً برهن الواقع العملي على صوابه. وقد دلت النظرية الكينزية على جدارتها في تفسير الركود ثانياً؛ وذلك من خلال كفاءتها المنظورة في التنبؤ بالتطور المستقبلي. إلا أن النظرية الاقتصادية المهيمنة حالياً، والسياسة الاقتصادية المتبعة في يومنا الراهن، هذه السياسة القائمة على أسس أيديولوجية لا تفضل أبداً تغيير الواقع القائم، قد أزاحت عن الساحة نظرية الركود الكينزية. فحسب المنطق المهيمن حالياً، فإن نظرية الركود الكينزية خطأ، باح به، في سياق الكساد الكبير الذي عم الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات، عالم، وإن كان يُشهد له بأنه أحد عظماء الفكر الاقتصادي، إلا أنه جافى الحقيقة مرة بعد أخرى، من هنا كانت حاجة ماسة إذن إلى شرح نظرية كينز في الركود. فالتجني على النظرية الكينزية يتطلب منا عرض الأسس العامة لنظريته المتقنة المتنبئة في الركود (للاستزادة راجع: Reuter, 2000; Zinn, 2000a).

## الركود

يُقصد بالركود تراجع النمو إلى ما دون ذلك المستوى من النشاطات الاقتصادية الذي يضمن - انطلاقاً من عرض معين للأيدي العاملة - تحقق حالة الاستخدام الكامل. بهذا المعنى لا يُسمي الاقتصاد المعني في حالة ركود فحسب حينما لا ينمو الناتج القومي على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، أو حينما تطفو على السطح بوادر تراجع حجم الناتج القومي أولاً. إن استمرار الاقتصاد على تسجيل نمو ضعيف على مدى دورات عدة، من الدورات التي تعصف بالنشاط الاقتصادي عادة، هو الأمر الجوهري بالنسبة إلى نظرية الركود. من هنا، لا يطل الركود شيئاً من مفعول الآلية التي يمر بموجها الاقتصاد في حالات الازدهار والركود الدورية. إن كل ما في الأمر هو أن الازدهار لا يكون بالمستوى الذي يعيد الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل؛ أي إن حجم البطالة القائمة في تزايد مستمر مع كل دورة تعصف بالنشاطات الاقتصادية.

وتفسر نظرية الركود الأزمات التي تعصف بالاقتصادات الرأسمالية المتقدمة على أنها ظاهرة تتعلق بحالة اليُسْر أو بالأحرى بحالة الإشباع من السلع الاستهلاكية. فحينما

يؤدي التطور التكنولوجي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية ارتفاعاً عظيماً بحيث يغدو جزء كبير من المواطنين، لا بل ربما تغدو الغالبية العظمى منهم، تتمتع برفاهية تتيح لهم إمكانية الحصول لا على متطلبات الحياة فحسب، بل على ما يزيد على هذه المتطلبات بكثير، تتخذ مظاهر الإشباع بالتدريج أبعاداً تعوق عندئذ، من جانب الطلب السلعي، إمكانية الاقتصاد المعني على مواصلة النمو.

وهناك سببان أساسيان للوهن الذي يجيم على الطلب السلعي: الإشباع النسبي من السلع الاستهلاكية، وتراكم المدخرات (على نحو متزايد). ويتعزز مفعول هذين السببين، لأننا لا نتوقع لا بالنسبة إلى يومنا الراهن ولا بالنسبة إلى المستقبل أن تكون هناك قوى أو تطورات تعوضنا عن الإشباع النسبي من السلع الاستهلاكية، وتكوين المدخرات؛ أعني قوى وتطورات؛ من قبيل حدوث زيادة ملموسة في عدد السكان، أو اكتشاف أقاليم اقتصادية جديدة (على شاكلة الأقاليم في أمريكا الشمالية التي استوطنها مهاجرون قادمون من أوربا، بعدما شردوا منها الهنود الحمر، وقضوا عليهم قضاء تاماً في القرن التاسع عشر)، أو من قبيل اكتشاف نشاطات جديدة تنطوي على نمو عظيم الأبعاد، شبيهة بتلك النشاطات التي أفرزها ذلك التقدم التكنولوجي الذي تولدت عنه السيارات، وما رافق اختراعها من نشاطات تكميلية، (أعني بناء الشوارع والطرق، وورشات لإصلاح السيارات، والطب المختص بحوادث المرور، ومؤسسات العدل المختصة بالمشكلات المتعلقة بوسائل المرور، وما سوى ذلك من نشاطات أخرى كثيرة).

### الإشباع النسبي

دعنا الآن نعمن النظر في كلا السببين؛ أعني الإشباع النسبي، والتكوين المتزايد للمدخرات، من حيث مسيبتها السيكلوجية، ومن حيث آثارهما الاقتصادية الكلية؛ أي آثارهما على مجمل الاقتصاد الوطني وليس على مستوى المشروع الواحد. وكما سبق أن قلنا في سياق الحديث عن نظرية العمل في القيمة صاغ بعض الاقتصاديين في القرن التاسع عشر النظرية الذاتية في القيمة، أو نظرية المنفعة الحدية بتعبير أكثر دقة، في محاولة منهم



لتفنيد تفسير القيمة؛ انطلاقاً من نظرية العمل في القيمة. وكان الألماني هيرمان هاينرش كوسن (1810-1858) قد نشر عام 1854 مؤلفاً سبب خلق منعطف تاريخي في طريق التحليل الاقتصادي من دون مراء. وكان عنوان هذه المؤلف هو: تطور قوانين العلاقات البشرية والقواعد المستخلصة من هذا التطور بالنسبة إلى السلوك البشري *Entwicklung der Gesetze des menschlichen Verkehrs und der daraus fließenden Regeln für menschliches Handeln*. ولم يحظ هذا المؤلف، المكتوب بأسلوب عويص جداً، بأي اهتمام إبان حياة كاتبه. إلا أن كوسن حصل بعد وفاته على ما يستحق من اعتراف بجهد العلمى المهم. وكان كوسن قد أمارت اللثام عن ظاهرة مهمة سواء بالنسبة إلى علم الاقتصاد أو علم النفس ناظراً إليها بوصفها قانوناً يتحكم في السلوك البشري، مفادها أن الحاجات البشرية - أو لنقل أغلب هذه الحاجات، والضرورة منها للحياة البشرية على وجه الخصوص - قابلة للإشباع. وفحوى "قانون الإشباع" هذا (أو قانون المنفعة الحدية المتناقصة كما يقال أيضاً) هو أن الكمية التي يستهلكها إنسان ما من سلعة معينة في فترة زمنية محددة (أي خلال يوم أو أسبوع أو عام أو طوال حياته) ليست محدودة فحسب؛ لأن حاجته منها ما لها الإشباع في يوم ما، بل إن هذا الإشباع يحقق على نحو تدريجي أيضاً. فالعطشان يشعر (من وجهة نظره) أن كأس الماء الأولى تنطوي على قيمة أكبر من كأس الماء الثانية وجميع الكؤوس الأخرى التي تليها. ومعنى هذا أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من كل وحدة سلعية إضافية؛ أي ما يسمى المنفعة الحدية، تنخفض (بحسب التقويم الذاتي للمستهلك) دوماً، حتى تصل إلى الصفر. وإذا ما واصل المرء استهلاكه هذه السلعة، فستغدو المنفعة التي يجنيها من الوحدات الإضافية سالبة؛ لأنها ستثير لديه التقرز والاشمئزاز أو الضرر والألم. ويتناسب ومستوى المنفعة (الحدية) الثمن الذي يكون المستهلك مستعداً لدفعه. ولذا نلاحظ أن العطشان يكون مستعداً لأن يدفع لقاء الكأس الأولى ثمناً أعلى من الثمن الذي يكون مستعداً لدفعه لقاء الكأس الثانية وثماناً أعلى لقاء الكأس الثانية مقارنة بالثمن الذي يكون مستعداً لدفعه لقاء الكأس الثالثة... وهكذا. ولا يسري قانون الإشباع هذا على حاجات معينة أو على أنواع معينة من السلع، بل هو يكاد يسري على جميع الحاجات والسلع (تقريباً). ولهذا السبب أيضاً يؤدي الارتفاع

المستمر في مستوى الرفاهية إلى إشباع الطلب في عدد متزايد من الأسواق. ويشعر المنتجون بهذه الظاهرة من خلال إحجام الطلب على منتجاتهم عن النمو، بالرغم من توافر الزبائن المحتملين على القوة الشرائية الكافية، وبالرغم من الجهود والفنون الماكرة التي يبذلونها للدعاية لمنتجاتهم. ولا مرء في أن المرء ليس بحاجة إلى الطعام فقط. فهناك، حقاً حاجات أخرى كثيرة لما تُشبع بعد؛ ومن ثم فهي قادرة على خلق طلب سلعي، مادام الأفراد يتوفرون على القوة الشرائية الضرورية لإشباعها. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن ظاهرة الإشباع ستعصف بهذا الطلب أيضاً في يوم من الأيام. فغالباً ما يتنقص الأفراد: أولاً، الوقت المناسب لاستهلاك ما هم قادرون على اقتنائه بدخلهم المتاح. فإما الفائدة من شراء كل ما هو متاح من السلع المرفهة لأوقات الفراغ، إذا كان المرء لا يتوفر على الوقت الكافي للانتفاع بها، أو التمتع باستهلاكها؟ كما أن إشباع الكثير من الحاجات الرفيعة النوعية، والحاجات المتعلقة بالأمور الثقافية أو الفكرية على وجه الخصوص. ثانياً، لا يتطلب بالضرورة إنفاق مال كثير نسبياً. فمقارنة بمستوى الدخل المتعارف عليه في يومنا الحاضر، يمكن أن نقول: إن الكتب، على سبيل المثال، قد أُمست زهيدة الثمن، وإنها إذا بدت غالية، فما ذلك إلا لقصر المدة الزمنية التي يقرأ المرء فيها هذه الكتب، أو لأن مدة حياة القارئ قصيرة نسبياً. وثالثاً، تتوفر غالبية الأسر في الاقتصادات الغنية على السلع والأدوات المنزلية المهمة والضرورية جميعها؛ لتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية؛ ومن ثم فإن ما لدى هذه الأسر من حاجات غير مشبعة متدن في الأهمية نسبياً. ومعنى هذا هو أنه سيكون من الصعب على المنتجين أن يضيفوا على منتجاتهم تجديدات قادرة على إغراء الأفراد القادرين على شرائها، في أن يكونوا مستهلكين لها أيضاً.

#### ملاحظات حول المقولة الزاعمة أن الحاجات البشرية غير محدودة

يزعم بعض دعاة النظرية الكلاسيكية، وجميع منظري المذهب الكلاسيكي المحدث أن "الحاجات البشرية لا حدود لها" اعتقاداً منهم بأنهم يفسدون بزعمهم هذا قانون الإشباع الذي صاغه كوسن؛ أي أنهم يرفضون رفضاً قاطعاً الرأي القائل: إن الحاجات البشرية تُشبع أكثر وأكثر في سياق تزايد الاستهلاك؛ ومن ثم فإن هذه الحاجات لن تؤدي

بالضرورة إلى إغراء الأفراد بزيادة الطلب على استهلاك سلع أخرى. ومهما كانت الحال،  
فما يقصده المنظرون الكلاسيكيون، ومعهم منظرو المذهب الكلاسيكي المحدث بزعمهم  
أن "الحاجات البشرية لا حدود لها" يمكن أن ينطوي على أمرين. فأولاً، يمكن أن يكون  
المقصود بذلك أن بعض الحاجات البشرية الجزئية، من قبيل الجوع والعطش وما سوى  
ذلك من حاجات جزئية أخرى، قابلة للإشباع حقاً، إلا أن عدد الحاجات لا حصر له  
أصلاً؛ أي أن الطلب السلعي الاستهلاكي يتحول دوماً صوب بضائع وخدمات جديدة لم  
يتم إشباعها إلى حد الآن أو لم يتم إشباعها على النحو الكافي قطعاً. ويمكن، ثانياً، أن يكون  
المقصود بهذا الزعم أن هناك حاجات لا ينطبق عليها قانون كوسن حول إشباع الحاجات  
البشرية؛ ومن ثم فإن الطلب الاستهلاكي عليها لا حد له. وسواء أخذنا بالتفسير الأول  
أو بالتفسير الثاني، فإن هذا لن يغير شيئاً من أن كلا الرأيين مشكوك فيه، وعرضة للمناقشة  
والرفض؛ ولكن قبل أن نتخذ موقفاً محدداً منهما، دعنا نمنع النظر فيها أولاً. فبالرغم من  
أن زعم بعض الكلاسيكيين وجميع الكلاسيكيين المحدثين، أن عدد الحاجات المختلفة غير  
محدود، مجافي للحقيقة حقاً، إلا أن هذا الزعم لا يعني بالضرورة، بحسب ما نرى، أن  
الاستهلاك سينمو من دون حد، ولا سيما إذا أخذنا الأسباب التالية في الحسبان. فالحاجات  
"الرفيعة" - أعني الحاجات التي تلعب، بالتدريج، دوراً أكبر بعدما يكون المرء قد أشبع  
حاجاته "البسيطة"؛ أي حاجاته الضرورية بيولوجياً للبقاء على قيد الحياة - غالباً ما تكون  
معنوية الطابع، أي إنها لا تُشبع بالنحو المطلوب من خلال زيادة بسيطة تطرأ على  
الاستهلاك السلعي. وإذا كان الأمر على هذه الحال فعلاً، فما الطلب الاستهلاكي إذن  
الذي سيدلّع حينما تزداد رغبة الأفراد في إشباع حاجتهم إلى الهدوء وراحة البال، وإلى  
مجالس الأُنس والسمر؟ إن من يمعن النظر في هذه المسألة سيلاحظ من دون مرأ أن هذه  
الحاجات "الرفيعة" لا تفرز طلباً كبيراً على السلع الاستهلاكية المادية، إلا إذا انطلقنا من  
حال الاختلالات النفسية؛ إلا أن الحقيقة التي لا خلاف عليها أيضاً هي أن هذه  
الاختلالات في مظاهر الحياة لا تعود إلى أسباب "طبيعية"، بل هي نتيجة أسباب تكمن في  
البيئة الاجتماعية - الاقتصادية. فما كان يتوقعه شوبنهاور ومفكرون آخرون من أن "الثقافة  
الفكرية" ترتقي في سياق ارتفاع الرفاهية المادية في مجتمع معين، لا يتحقق في واقع الأمر

من خلال تكديس السلع الاستهلاكية على وجه الخصوص، إن النهج الناجح يكمن في الاتجاه المعاكس من دون ريب.

وإذا كان الواقع يشهد على أن عدد الحاجات الممكن إشباعها من خلال زيادة الاستهلاك محدود فعلاً، وينفي ما تزعمه مقولة الحاجات البشرية غير المحدودة، يبقى، والحالة هذه، احتمال ألا ينطبق قانون الإشباع على بعض الحاجات الجزئية المختلفة. والأمر الذي لا ريب فيه هو أن هذا الاحتمال متحقق فعلاً، إذا ما أخذنا تصنيف كينز للحاجات (Keynes, 1930) في الحسبان، ومقارنته بين الحاجات "النسبية" والحاجات "المطلقة". وعلى نحو تقريبي يُقصد بالحاجات النسبية الحاجة إلى كسب الهوية والمركز الأدبي المرموق أولاً، وللمتمتع بالتسلط على الآخرين ثانياً. والأمر البين هو أن هذه الحاجات لا تُشبع فعلاً. وكان شوينهور على حق حينما تحدث عنها بصورة أدبية بليغة قائلاً: «الشراء يشبه مياه البحر؛ فمَن يشرب منه أكثر يزدّد عطشه أكثر. وينطبق الأمر ذاته على حب الشهرة والجاه أيضاً». فالحاجات النسبية تحفز الفرد؛ لأن يميز نفسه عن بني جنسه؛ لأن يضع نفسه فوقهم؛ ولأن يفرض عليهم سلطته وإرادته سواء على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر. بهذا المعنى ينطوي الأمر على اتخاذ مواقف تدعم ارتقاء الذات إلى منازل اجتماعية أرفع وتعارض لا الحد من الميز بين البشر فحسب، بل تناوئ تحقيق المساواة فيما بينهم أيضاً. وكان فريد هيرش (Fred Hirsch) على حق حينما أطلق على السلع الضرورية لإشباع الحاجات النسبية مصطلح "بضائع المكانة الاجتماعية" (Hirsch, 1980). فهذه البضائع محدودة الكمية دائماً وأبداً؛ أي إن كميتها غير قابلة للزيادة من خلال التقدم التكنولوجي؛ لأن صفتها الجوهرية تكمن في أن فئة ضئيلة من الأفراد يتوفرون عليها. فهذه البضائع تفقد خاصيتها تكثير عن موقع أو مركز اجتماعي رفيع؛ أي إنها تفقد قابليتها على إشباع الحاجة النسبية، حالما تتحول إلى بضاعة في متناول جميع الناس. بهذا المعنى، نجد أن وجود سيارة رولز رويس الشعبية أمر يتنافى والمنطق من دون مرأى! وفي الواقع، فحتى مَن لا يمعن النظر في علان الاستهلاك إمعاناً دقيقاً، يلاحظ بيسر أن الجزء الأعظم من الاستهلاك الخاص بالطبقتين المتوسطة والعليا لم يعد يركز على ما تنطوي عليه البضائع من قيمة استعمالية، بل أمسى يركز على إشباع الحاجات النسبية. وأخذت وسائل الدعاية والإعلام

توظف هذا التطور لما يخدم مصالحها بنحو مكثف جداً. ففي الخمسينيات كان جهابذة الدعاية قد صاغوا عبارات من قبيل: "الجاه الوفير في الملك الوفير". ولا ريب في أن زبائن المحال التجارية الرفيعة المختصة بملابس الرجال كافة يتذكرون المقولة التي صاغتها صناعة الدعاية، حين راحت تردد: "الشبيه بالشيء ليس ذاك الشيء نفسه"؛ إشارة منها إلى أن اسم الشركة التي أنتجت البدلة الرجالية لا يقل أهمية عن البدلة ذاتها. والملاحظ أن الاستراتيجية الدعائية التي تنتهجها الشركات المتعددة الجنسيات أمست تركيز، هي الأخرى أيضاً، على الأمور المعنوية، أما تركيزها على القيم الاستيعالية فإنه يكاد يكون ثانوياً في هذا السياق. فالشعار المرفوع هو: "سَلْ عن الماركة وليس عن البضاعة" (للاطلاع على المزيد حول هذا الأمر راجع: Klein, 2002). فأثر "الفتزة" وأثر فبلن،\* أي استهلاك ما هو شاذ وغير عادي، أو بالأحرى استهلاك ما يحلم به الجمهور العام، مظاهر ملموسة ومشخصة في السلوك الاستهلاكي. فتوفر المرء على ذوق متميز ينطوي، منذ قدم التاريخ حتى الآن، على إتفاق يتصف بالبذخ والإسراف. من هنا، فليس هناك أي إمكانية على الشك في أن الحاجات النسبية تحفز على الاستهلاك. إلا أن في وسعنا في هذا السياق أيضاً أن نسوق بعض الحجج المفندة للمقولة الزاعمة أن الحاجات البشرية غير محدودة. فاولاً، يمكن أن يحقق إشباع الحاجات النسبية من خلال طرائق أخرى غير طرائق التوسع في الاستهلاك المتميز - على سبيل المثال - من خلال التعليم والنشاطات الاجتماعية الخيرية المتميزة وإظهار الولع بالفنون وما عدا ذلك من الأمور الأخرى الكثيرة. ثانياً، مهما اختلف الأفراد في شأن التعريف الدقيق لماهية الحاجات الضرورية للحياة في ظرف معين، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أنه، خلافاً لهذه الحاجات (أي

---

\* المقصود هو ثورستين فبلن (Thorstein B. Veblen) (1857-1929)، وكان فبلن قد ولد في مركز مانتيتوك بولاية ويسكونسن الأمريكية. ومن هناك ذهب إلى كلية كارلتون بجامعة جونز هوبكنز وجامعة ييل. وبعد أن أنهى دراسته الأولية، قدم رسالة دكتوراه عن إيمانويل كانت إلى قسم الفلسفة، وبعد أن قضى بضع سنوات متعطلاً ومكتفياً بالقراءة في تورقيلد، قام بدراسة الاقتصاد في كورنيل، ثم اشتغل بالتدريس في جامعات شيكاغو وستنفورد ويسوري. وقد أضاف فبلن إلى تاريخ الفكر الاقتصادي إسهامات، لها تأثير دائم في تحليل السلوك الاستهلاكي للأفراد، وفي نقد الدين يدهون التوق الإيجابي. فقد كان قد أشار إلى "الإنفاق المظهري" الذي اتسم به الأغنياء الأمريكيون في تلك الحقبة من الزمن؛ إذ أكد «أن الرسالة الوحيدة التي يمكن استخدامها لتأكيد مقدرته المرء المالية... هي الإظهار الفواصل للقدرة على الدفع». راجع جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، للناسي صورة الحاضر، ترجمة أحمد نواد بلنج، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: 2000)، ص 195. (لترجم)

خلافًا للحاجات الضرورية للحياة)، توجد حاجات أخرى كثيرة يمكن المرء أن يتحكم فيها ويكبح جماحها، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بالحاجات النسبية عامة، والحاجات الروحية منها على وجه الخصوص. فالراهب (النصراني)، الذي أقسم على أن يبقى معزولاً عن الثروة أبداً، والراهب (البوذي)، الذي قطع على نفسه عهداً أن يبذل قصارى جهده "لأن يجرد نفسه من كل المطامع المادية، وأن يتمتع نفسه بالتححرر من كل القيود"، سيكون، حقاً، مجبراً على إشباع حاجاته الضرورية للبقاء على قيد الحياة، إلا أنه لن يجد في ما يتعدى هذه الحاجات ما يفرجه أو ينفعه (من وجهة نظره الذاتية). «سَلْ الأطياع كافة: ماذا سيصيني لو نال الطمع كل ما يصبو إليه؟ وماذا سيصيني لو لم ينل الطمع ما يصبو إليه؟»، بهذه العبارات أفصح أبيقور (Epikurs) \* (341-271 قبل الميلاد) عن النصيحة التي قدمها إلى بني البشر مناشداً إياهم تطبيقها والسير على نهجها، فإن الإنسان - في الواقع - هو المخلوق الوحيد القادر على اتباع هذا النهج القائم على التأمل والتفكير العقلاني في سياق سعيه لتحقيق السعادة التي ينشدها. فحينما يدرك الإنسان أن بعض المطامع تجلب له البلاء والمصائب، ولا سيما حينما يستحيل عليه تحقيقها، فإنه، بعقله الثاقب، قادر في واقع الحال على مقاومة هذه المطامع، وإن تطلبت منه هذه المقاومة شيئاً من الصبر والجلد. بهذا المعنى، لا تنطوي الحاجات النسبية على الحتمية التي تنطوي عليها الحاجات المطلقة. فالإنسان، أو، بتعبير أكثر دقة، العقلانية البشرية لا تستطيع إطفاء جذوة الجوع والعطش والرغبات الجنسية أو تجاهلها، وما سوى ذلك من حاجات ضرورية للوجود الإنساني، إلا أنه قادر على ذلك حقاً، حينما يتعلق الأمر بالحاجات النسبية. وبالرغم من اختلاف الأفراد من حيث تقويمهم درجة غزارة الحاجات أولاً، ومن حيث قدرتهم العقلانية والنفسية على انتهاز سلوك متبصر حيال الحاجات النسبية ثانياً، إلا أن الأمر المؤكد هو أن بالإمكان، من حيث المبدأ، إشباع الحاجات النسبية بطرائق مختلفة لا تحتم بأي حال من الأحوال ضرورة إشباع هذه الحاجات من خلال الاستهلاك المادي. وعلى ما نرى فإن هذا كله ينبغي بيا فيه الكفاية المقولة الزاعمة أن الحاجات النسبية تشكل سداً طبيعياً منيعاً يعوق إشباع الاستهلاك (للتعمق في الموضوع راجع: Reuter, 2000).

\* فيلسوف يوناني قال: إن الصفة هي الخير الأسمى. (المترجم)

إن المقولة الزاعمة بأن الحاجات البشرية غير محدودة تتعارض مع المنطق من منظور التطور البيولوجي أيضاً. فلا ينسجم ومنطق التطور البتة أن نقول: إن سلالتنا البشرية قد نمت برمجتها، في سياق التطور الذي خضعت له فصائل المخلوقات المختلفة، وفق برنامج جعل النهم وعدم الإشباع من خصائصها الأساسية، وزرع فيها التطلع إلى مستوى استهلاكي لا حد له كوسيلة لنيل السعادة المرجوة. فالواقع يشهد على أن نيل السعادة لا يتوقف على الاستهلاك السلمي بالضرورة، أو على الشطط والإفراط في الاستهلاك بتعبير أكثر دقة. فالإنسان يُروض على الجشع الاستهلاكي من خلال الظروف الاجتماعية-الاقتصادية المحيطة به. ففي ظل هذه الظروف يقوم الجشع الاستهلاكي، بطريقة ما، بوظيفة البديل غير الكامل المراد منه إشباع الحاجات التي لم يكن بالإمكان إشباعها على النحو المناسب. إن دفع بني البشر لأن يركزوا جهدهم على إنفاق أموالهم على شراء السلع الاستهلاكية - مادامت هذه السلع بديلاً من إشباع حاجات فكرية وروحية معينة تُستبعد أهميتها المعنوية بانتظام، وتُشوه إلى حد ما، من خلال الاستهلاك الذي تشجعه الأسواق التجارية السائدة في النظام الرأسمالي، والقائمة على حفز بني البشر على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي - نعم إن دفع بني البشر إلى هذا كله إنما هو ظاهرة تبلورت في سياق التطور التاريخي فقط. فالقابليات الغريزية التي اكتسبها بنو البشر في سياق التطور البيولوجي تمنح الإنسان القدرة على الاختيار بين إشباع الحاجات النسبية إما من خلال تكثيف الاستهلاك أو من خلال الزهد في الاستهلاك. إن الظروف الاجتماعية والثقافية تنطوي حقاً على المحددات الرئيسية للسلوك الذي سيختاره المرء حيال حاجاته النسبية. فالأمر الذي لا شك فيه أولاً هو أنه ليس هناك إكراه ناشئ عن التطور البيولوجي يحتم على الإنسان أن يُشبع الحاجات النسبية بأسلوب واحد لا بديل منه. ولنا بحاجة إلى الإشارة إلى أن إشباع الحاجات النسبية من خلال الاستهلاك المكثف وما يحتمه هذا الاستهلاك من نمو اقتصادي يسبب إلحاق أضرار وخيمة بالبيئة، وفي القضاء على فصائل من عالم الحيوان والنبات لا تعد ولا تحصى (Engelhardt, 1997)، ثم أنه ثانياً، أي أنه يلحق الضرر بالسلالة البشرية أيضاً؛ لأنه يدمر البيئة المحيطة بها.

### الأسس الأثرولوجية المحددة لسلوك المدخر

إن وجهة النظر القائمة على التطور البيولوجي تساعدنا، أيضاً، على شرح الاحتمال الثاني من الاحتمالين اللذين يُخصص لهما الدخل: الإنفاق على السلع الاستهلاكية أو لتكوين المدخرات. إن السلوك الادخاري يجسد نوعاً من أنواع تكوين الاحتياطات [التقديدية، المترجم]؛ بهذا المعنى، يتعلق الأمر إذن بالحيلة حيال ما يضمّره المستقبل من أحداث. وكما أشرنا، يتأتى الدافع لهذه الحيلة من حاجة يمكن تسميتها بالقلق. فالقلق يجسد - مثله في ذلك مثل باقي الحاجات - توتراً داخلياً يدفع الإنسان إلى انتهاج سلوك يراد منه التخفيف من شدة هذا القلق. وتكمن الوسيلة الناجعة لمواجهة الموم المحتملة - كما هو معروف - في تفادي هذه الموم أصلاً. ولا مرء في أننا لسنا بحاجة إلى تقديم شرح مسهب يؤكد أن تكوين المدخرات هو أحد هذه الوسائل الناجعة لمواجهة الموم المحتملة.

إن مَنْ يدخر، إنما يقوم بتخصيص جزء من الدخل الذي يحصل عليه للتخفيف من قلق يقض مضجعه، ناجم عن النوايب التي قد ينطوي عليها المستقبل المجهول. إلا أن هذا التخصيص يعني أن جزءاً من الدخل لن يلعب، أول وهلة، أي دور فعال في تحديد الطلب السلعي. بهذا المعنى، وعلاوة على الإثباع، يجسد الادخار، أو بالأحرى الحيلة من نوايب المستقبل المجهول، عنصراً إضافياً في تفسير أسباب تراجع نمو الاستهلاك. وفي الاقتصادات القائمة على المقايضة، [أي عندما لا تستخدم النقود، المترجم] تُشبع الحاجة إلى الحيلة من المجهول من خلال تكوين الخزين السلعي فقط؛ أي إن الإنسان يتصرف في مثل هذه الاقتصادات وفق النهج الذي يتجهج السنجاب في فصيلة الحيوانات. أما في الاقتصادات القائمة على استخدام النقود في المعاملات اليومية، فإن الحاجة إلى الحيلة تتخذ صيغاً أخرى. إنها تتم، في المقام الأول، من خلال ادخار بعض أجزاء الدخل التقديدية؛ أي من خلال عدم إنفاق بعض المبالغ التقديدية المتاحة. وفي الواقع، فإن التعريف السائد في علم الاقتصاد لتكوين المدخرات بأنه تضحية بالاستهلاك، إنها هو تعريف غامض على أدنى تقدير. فتأسيساً على هذا التعريف في وسع المرء أن يزعم أيضاً أن مَنْ يستهلك جميع دخله التقديدي، يضعي بالادخار؛ أي أنه لا يُشبع الحاجة إلى الحيلة؛ لأن



العمل: أساس كل مجتمع وعباد كل تطور حضاري

البيئة الاجتماعية التي عاش في كنفها، على سبيل المثال، قد ربت فيه النزوع إلى التبذير أو الطيش حيال نواب المستقبـل المجهول. إلا أن هذه الظواهر حالات استثنائية من دون ريب. فالحالة الاعتيادية لا تتسم بوجود القلق حيال المستقبل المجهول فقط، بل تتسم، أيضاً، بمواجهة هذا القلق من خلال الحاجة إلى تكوين المدخرات. ويجدر بنا أن نشير إلى أن الرغبة في تكوين المدخرات حاجة مستقلة قائمة بحد ذاتها؛ ومن ثم فإنها لا تسوغ دفع سعر فائدة معين كمكافأة عما (يسميه بعض الناس خطأ) تضحية بالاستهلاك. بهذا المعنى، فإن سعر الفائدة، بذاته، لا يحفز المرء على الادخار.

وكان الاقتصادي الألماني لويو برنتانو (Ludwig Brentano) (1844-1931) قد أشار في مطلع القرن العشرين إلى أن بني البشر يعانون حاجة قائمة بذاتها، تكمن في تطلّعهم إلى الحيلة من هموم المستقبل المجهول، وأن إشباع هذه الحاجة يدفعهم إلى أن يخصصوا جزءاً من دخلهم لإشباع هذه الحاجة؛ أي أن إشباعها يحتم عليهم أن يدخروا جزءاً من دخولهم التقديري. إلا أن ارتفاع الدخل لا يؤدي إلى ارتفاع المدخرات ارتفاعاً مطّلقاً بنسبة مماثلة لارتفاع هذا الدخل، بل هو يؤدي إلى ارتفاع المدخرات بنسبة تفوق نسبة ارتفاع الدخل. ومن وجهة النظر السيكلوجية يمكن تفهم هذه الظاهرة بيسر. فعدم التوكّد بشأن ما سيكون عليه المستقبل هو الحافز الأساسي لاتخاذ الحيلة. بهذا، نجد أن الحاجات الضرورية للحياة مادامت غير مُشبّعة بعد، فإن المرء يعمل الحاجة لاتخاذ الحيلة. أما إذا تحقّق مستوى من الرفاهية عالٍ نسبياً، فلا مراء في أن من الأفضل للشخص المعني أن يتخذ التدابير الضرورية للتمتع بهذا المستوى المعيشي مستقبلاً أيضاً، ولا سيما أن لا أحد يعرف إلى أي عام سيمتدّ به أجله. والمقصود باتخاذ التدابير الضرورية هو أن يقوم ذلك الشخص بالحيلة إزاء نواب الزمـن؛ أي أن يراكم كمية من المدخرات المناسبة. وكانت شروح برنتانو هذه قد طواها النسيان حيناً من الزمن. وجون ماينارد كينز هو الاقتصادي الذي أعاد عام 1930، اكتشاف العلاقة السائدة بين ارتفاع الدخل وارتفاع الادخار بمعدل يفوق معدل ارتفاع الدخل. وبالنظر إلى أهمية هذه العلاقة جعل كينز منها، من ثم، أحد الأعمدة التي قامت عليها "نظريته العامة". وكان كينز على يقين من أن النمو الذي يطرأ على المدخرات؛ إثر ارتفاع الدخل يجسّد قانوناً [يتحكم في سلوك الأفراد بفعل عوامل نفسية، المترجم]؛

ولذا أطلق عليه "القانون السيكلولوجي الأساسي"، معرّفاً إياه رياضياً من خلال المعادلة المسماة دالة الادخار.\* من هنا؛ ولكي يحصل كل امرئ على حقه في تاريخ الفكر الاقتصادي نرى أن الواجب يقضي أن يسمى هذا القانون "قانون برنتانو - كينز".

### التوازن بين الادخار والاستثمار والمخاطر التي تخفف بهذا التوازن

في الوهلة الأولى تجسد المدخرات المتزايدة نقصاً مماثلاً في الطلب السلعي. فحينما تقوم عائلات الخواص بادخار 20٪ من دخلها البالغ - لنقل على سبيل المثال - 5 آلاف مليار يورو، فإن معنى هذا أنه سيكون هناك نقص في الطلب السلعي يبلغ ألف مليار. وإذا افترضنا تحقق الحالة المثل، فستقوم المصارف التجارية بإقراض هذا المبلغ إلى المستثمرين الذين يقومون بدورهم باستثماره في مشروعاتهم. وهكذا تحقق المشروعات طلباً على السلع الاستثمارية بمقدار يبلغ ألف مليار؛ معوضة بذلك "الألف مليار يورو" التي لم ينفقها القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية. أما إذا لم تستوعب الاستثمارات المدخرات المتحققة أو المتزايدة كافة بتزايد الدخل القومي، فستكون هناك فجوة؛ أي نقص، في الطلب السلعي الكلي. في هذه الحال ستواجه المشروعات مشكلات في تصريف منتجاتها وستُجبر، من ثم، على خفض إنتاجها واستثماراتها. بهذا ستندلع حركة لولبية نحو الأسفل. ويكون احتمال اندلاع هذه الحركة اللولبية أكبر، كلما كانت حصة المدخرات الكلية من الدخل القومي أكبر. فالادخار المرتفع نسبياً دليل على أن الاستهلاك متدن في الدينامية نسبياً. وإذا اتسم الاستهلاك بتدني الدينامية فعلاً، فسينتاب المستثمرين، عن حق، الخوف من الشروع في استثمارات جديدة؛ أي الخوف من توسيع الطاقات الإنتاجية بمعدلات لا يسوغها تطور الطلب السلعي. وإذا كان كينز قد رأى إمكانية تحقق التوازن، بين الادخار الذي يقرره الأفراد بمحض إرادتهم والاستثمار الذي تقررته المشروعات على ضوء قراراتها الخاصة بها، في حالات معينة، فإنه مع هذا رأى أن المعضلة الأساسية في

\* افترضنا أن  $Y$  هو الدخل وأن  $S$  هو الادخار، فستكون الصيغة العامة لدالة الادخار عندئذ هي النحو الآتي:  $S = f(Y)$ .

المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، تكمن في أن هذه المجتمعات تعجز عن تحقيق توازن بين الادخار والاستثمار، يضمن استمرار تحقق حالة الاستخدام الكامل للعمالة، والطاقة الإنتاجية المتاحة. وللوقوف على مغزى ما يؤكد كينز، دعنا نفترض أن الحالة الاقتصادية السائدة تتسم بتفوق المدخرات على الاستثمارات، فإن السؤال المهم هنا سوف يدور، من ثم، حول النتائج التي ستترتب على عدم التوازن بين المدخرات والاستثمارات. فالأمر الواضح هو أنه لا بد أن تندلع عملية تقضي على تفوق المدخرات على الاستثمارات. والأمر المؤكد أن هذه العملية ستؤدي، عبر تراجع مستوى الإنتاج والدخل القومي على نحو متعاقب، إلى بطلان متزايدة في الأيدي العاملة والطاقات الإنتاجية. وسيستمر التراجع في مستوى الإنتاج والدخل القومي إلى أن ينخفض الادخار إلى مستوى يأتلف ومستوى الاستثمار من جديد. ويطلق الاقتصاديون على هذه الحالة مصطلحاً ينطوي على تناقض بين، فهم يسمونها "التوازن مع وجود البطالة" (under-employment equilibrium)، متجاهلين، أصلاً، أن حالة البطالة تعني أساساً أن سوق العمل في حالة لا توازن.

بهذا، كما بينا، تؤدي قوى السوق إلى تساوي الادخار مع الاستثمار عفوياً، لكنها، ذاتها، لا تؤدي إلى تحقق مستوى التشغيل الكامل. وبحسب ما يرى كينز، يظل التشغيل الكامل حالة استثنائية نادرة التحقق. وتأسيساً على هذا الاستنتاج يرى كينز أن التشغيل الكامل لقوى العمل والطاقات الإنتاجية المتاحة يكون حالة دائمة التحقق، فقط، في حالة تدخل الحكومة وانتهاجها سياسة اقتصادية تقود الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، والمحافظة على هذه الحالة بوصفها واقعاً مستديراً. وكما تشهد الوقائع التاريخية فقد كان كينز على حق حينما استخلص هذه النتيجة. وإذا كنا قد استخلصنا هذه النتيجة من واقع بلد لا تربطه بالعالم الخارجي علاقات اقتصادية، فإن الأمر المؤكد أن سوق العمل ستظل تعاني الحالات اللاتوازنية، وإن أخذنا الاقتصاد الدولي في الحسبان - هذا الاقتصاد الذي تكاد تشكل فيه الاقتصادات الوطنية "المفتوحة" على بعضها بعضاً بفعل ما تطبق من تجارة خارجية حرة إلى حد ما، "اقتصاداً كلياً واحداً" - فكل ما في الأمر أن اختلال التوازن في سوق العمل لن يحتم

على حكومة واحدة التدخل، وانهاج السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق العمل، بل سيحتّم على حكومات جميع البلدان المشاركة بالتجارة الخارجية النهوض بأعباء هذه السياسة.

#### تنبؤ كينز بأزمة الركود الحالية

وتتخذ النظرية الاقتصادية، التي كانت قد تراجعت أهميتها تراجعاً كبيراً بعدما تمخّدها كينز وانتقد أسسها، موقفاً مختلفاً تماماً حيال العلاقة القائمة بين الادخار والاستثمار. فهذه النظرية، التي أُمست، منذ ثمانينيات القرن العشرين، تصول وتحوّل ثانية في التحليل الاقتصادي النظري وتوجه السياسة الاقتصادية العملية بحسب معتقدها ووجهات نظرها، نعم إن هذه النظرية انطلقت وما تزال تنطلق من الحالة التوازنية الكلاسيكية التي وجدت صداها في "قانون ساي"، هذا القانون الذي يزعم أن كل عرض يخلق الطلب عليه. فبحسب منطق هذه النظرية يؤدي ارتفاع المدخرات إلى انخفاض معدلات الفائدة التي يتعين على المقترض دفعها. من هنا، وبما أن النشاط الاستثماري يتحدد - وفق فرضيات هذه النظرية - من خلال مستوى معدل الفائدة في المقام الأول؛ لذا يؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى ارتفاع حجم الاستثمار. وبغض النظر عن اختلالات وتباطؤات في التكيف قصيرة الأجل، يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، في الاقتصاد الذي تسوده المنافسة على أدنى تقدير، من خلال التغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة بحسب منطق النظرية الكلاسيكية. والأمر المهم الذي تجدر ملاحظته أن هذه النظرية تزعم أن التوازن بين الادخار والاستثمار سيتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للعمالة، والطاقة الإنتاجية المتاحة مادامت الأسعار عامة والأجور على وجه الخصوص اتسمت بالمرونة. انطلاقاً من هذا المنظور الزاعم أن حالة التشغيل الكامل تتحقق عفويّاً في الاقتصاد القائم على المنافسة، يرى دعاة الليبرالية المحدثّة، المتطرفة الإيثار بقوى السوق التنافسية، أن السبب الرئيسي لكل المشكلات المتعلقة بالتشغيل، وبالنمو الاقتصادي إنما يكمن في ما يسمونه "تجمّد" القوانين السائدة في المجتمع؛ أي في دولة

الرفاهية، وفي قوانين العمل عامة، وقوانين حماية العامل ضد الطرد أو الفصل التعسفي على وجه الخصوص، وفي مشاركة العمال في إدارة المشروعات، وما سوى ذلك من مكتسبات اجتماعية. وتأسيساً على هذا المنظور يطالب هؤلاء الليبراليون المحدثون بضرورة إلغاء كل هذه المكتسبات الاجتماعية. ولكي يكون القارئ على بينة من الأمر، نقول ثانية تلخيصاً لما عرضناه: ليس هناك خلاف بين كينز والنظرين الاقتصاديين التقليديين بخصوص تساوي الادخار مع الاستثمار، فهم جميعاً يعتقدون اعتقاداً مؤكداً أن الاقتصادات القائمة على قوى السوق تتوفر على آلية عفوية تحقق التوازن المطلوب بين الادخار والاستثمار. إن الاختلاف الجوهرى بين كلا المنظورين يكمن، أولاً، في أن كينز يرى أن البطالة هي الحالة الاعتيادية بقدر تعلق الأمر باقتصاد قائم على قوى السوق "الحرّة" ولا تتدخل فيه الحكومة من خلال انتهاجها سياسات ترمي إلى إضفاء الاستقرار على سوق العمل، وفي أن دعاة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثّة، ثانياً، يتخذون موقفاً معاكساً تماماً لموقف كينز، من حيث إنهم يؤكدون أن قوى السوق الحرة تحقق حالة التشغيل الكامل بصورة عفوية، وإن التدخلات الحكومية هي التي تتحمل مسؤولية نشأة البطالة السائدة.

وفي الواقع، لم تستطع لا النظرية الكلاسيكية المبشرة بفاعلية قوى السوق، ولا النظرية الكلاسيكية المحدثّة المشتقة منها، أن تعطي تنبؤاً صائباً بشأن التطور الطويل الأجل، والنمو غير التوازني الذي يتحقق في سياق الأزمات الدورية. أضف إلى هذا وذاك أن الفرضيات التي تنطلق منها هذه النظرية لا تنطوي، لا على إمكانية شرح التغيرات التي تطرأ على شروط النمو انطلاقاً من عملية تراكم رأس المال، ولا على إمكانية التنبؤ بهذه التغيرات. إن نظرية الركود الكينزية تفي بهذه المتطلبات على نحو جيد. ومع أن هناك نظريات أخرى لا تقل عنها جودة من حيث القدرة على التنبؤ بالتطورات الاقتصادية - كالنظرية الماركسية في الأزمة على سبيل المثال - إلا أننا فضلنا أن نقرر عرضنا الآتي على ما جاءت به النظرية الكينزية في هذا الخصوص فقط. ولكي يحيط القارئ علماً بالمنظور الكينزي اقتبسنا السطور الآتية من فقرة قصيرة تعبر عن تنبؤ كينز بالتطورات التي ستنتج

في الأجل الطويل، علماً أن كيتز كان قد كتب هذه السطور إبان الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد عام 1943! أي في حقبة من الزمن ما كان يوجد فيها مَنْ يتصور إمكانية حدوث إشباع في الاستهلاك، وتعثر في النمو الاقتصادي بسبب نقص الطلب. وفي الواقع، لم يكن ما تنبأ به كيتز رجماً بالغيب، بل كان نتيجة منطقية استخلصها من تحليله النظري المحكم. فمن خلال هذا التحليل استطاع كيتز أن يتنبأ بالتطور الاقتصادي الذي تحقق فعلاً بعد نصف قرن من نهاية الحرب العالمية الثانية:

بعد نهاية الحرب على المرء أن يتوقع ثلاث مراحل للتطور الاقتصادي:

1. أن تؤدي الحوافز المشجعة للنشاط الاستثماري من غير ضابط، إلى تحقق مستوى من الاستثمار يفوق حصة الادخار (savings rate) المتحققة (في ظل التشغيل الكامل)، ولاسيما بعد أن تتدخل الحكومات المعنية عن كمل أنواع التنظيم (Regulation) وتلغي القيود كافة [والمقصود بالتنظيم: وضع الضوابط المراد منها توجيه القطاع الخاص لخدمة أهداف عليا، المترجم].
2. أن يتعادل مستوى الاستثمارات الضرورية (المتحققة من خلال قوى السوق الحرة) وحصة الادخار، ولكن يبقى ثمة احتمال لزيادة حصة الاستثمار (investment rate) إلى مستوى مستحب أعلى، وذلك من خلال التشجيع أو التسريع للمشروع في استثمارات تنصف بأنها أقل إلحاحاً لكنها نافعة من دون ريب.
3. أن يُسمع الطلب الاستثماري إشباعاً بحيث لا يكون بالإمكان زيادته إلى المستوى المناسب لحصة الادخار المتحققة، من غير أن ينشأ عن ذلك تبليور وتنفيذ لمشروعات استثمارية لا تنفع فيها، ولا ضرورة لها...

... وسنكون من ثم في المرحلة الثانية... فحينما يبلغ حجم الاستثمارات التي تمولها الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية، أو التي تستطيع الحكومة توجيهها بالصورة التي ترتبها على أدنى تقدير، ثلثي الاستثمارات الكلية أو ثلاثة أرباعها، ينبغي لنا عندئذ أن نكون، من خلال برامج استثمارية واسعة وطويلة الأجل، قادرين على الحد من التقلبات (Fluctuations) المحتملة في النمو الاقتصادي بنحو جوهري، وأفضل بكثير مقارنة بما كان سائداً في سابق الزمن أيام كانت الحكومة ومؤسساتها شبه الحكومية تتحكم في جزء ضئيل من الاستثمارات فقط... إن المهمة الرئيسية تكمن في الحيلولة دون حدوث تقلبات كبيرة؛ وذلك من خلال تبني برنامج متواصل وطويل المدى. وإذا ما أنجز هذا

العمل: أساس كل مجتمع ومبدأ كل تطور حضاري

البرنامج بنجاح، فسيكون بالإمكان تحييد التقلبات الهينة أيضاً؛ من خلال التوسع أو التقلص في بعض فترات الإنتاج الذي يشمل عليه هذا البرنامج الطويل المدى.

أما بخصوص المرحلة الثالثة... فسيكون من الضروري تشجيع الأفراد على الاستهلاك، والدول عن الادخار، والعمل على استيعاب جزء من الفائض غير المرغوب فيه؛ عن طريق زيادة أوقات الفراغ؛ أي زيادة العطلة السياحية (التي يسوغ تأثيرها الساحر إتفاق المال عليها) وتقليص ساعات العمل (Keynes, 1943).

وتدعم الفكرة المقترحة سابقاً بنحو لا يطوله الشك زعمنا أن كينز ما كان يرى أن التطور الطويل الأجل سيجسد من خلال عملية نمو متصاعدة على نحو مستمر. فخلافاً لما تصوره دعاة النظرية الاقتصادية التقليدية طوال حقبة طويلة من الزمن، كان كينز على ثقة في أن شروط النمو تتغير من خلال النمو ذاته؛ أي أننا هنا إزاء تأثير جديلي (ديالكتيكي). فتعاظم الإشباع، والادخار يقود إلى مرحلة ركود لا يمكن في سياقها المحافظة على التشغيل الكامل إلا إذا ارتفعت حصة الحكومة من الاستثمارات (المتحققة على مستوى الاقتصاد الوطني) أولاً، وإلا إذا خُفضت ساعات العمل ثانياً، وإلا إذا أُتخذت الإجراءات الضرورية الرامية إلى توجيه مجمل العملية الانتقالية، صوب الحالة الاقتصادية المستهدف تحقيقها في الأجل الطويل. وأطلق كينز على الفصل الذي اختتم به مؤلفه الموسوم اختصاراً "النظرية العامة" المنشور عام 1936، عنواناً مفاده الحرفي "ملاحظات ختامية بشأن الفلسفة الاجتماعية المستخلصة من النظرية العامة". وكان قد توصل في هذا الفصل إلى نتيجة مفادها أن "تكييف النشاط الاستثماري لما فيه مصلحة المجتمع" وظيفية لا مناص من أن تنتهجها كل سياسة اقتصادية طويلة المدى:

من وجوه عدة تنطوي النظرية المبنية سابقاً على ملامح محافظة. فبالرغم من أنها تشير إلى الأهمية الجوهرية للتضييق المركزي للمجالات المختلفة التي ماتزال تخضع للقرارات الفردية حالياً، إلا أنها تترك مجالات أخرى كثيرة يمتدحها عن التضييق أو التدخل الحكومي. فوفق هذه النظرية - أولاً - يتعين أن يكون للحكومة تأثير جوهري على الميل إلى الاستهلاك، من خلال النظام الضريبي، وتحديد سعر الفائدة، ومن خلال سبل أخرى. كما أن من المشكوك فيه - ثانياً - أن تكون السياسة التي يتبناها الجهاز المصرفي كافية لتحقيق المستوى الأمثل للاستثمارات. من هنا فلنأتي أعتقد أن نوعاً من أنواع

التوظف الشامل للاستبهارات لما ففه مصلءة المجتمع هو الإمكانفة الوحفءة المتاحة لتحقف مستوى التشففل الكامل؛ والأمر الءف تعمف ملاحظته أن هءا التقوفف لا فعنف أبدأ أنه لا ءوءء إمكانفة لتحقف ءسوفة ءصف بروف ءعاون، والءل الوطف بفف أهداف السفاة الاقءصاءفة الءكوفمة والءافز الفرءف. أضف إلى هءا أنه لفست هناك ضرورة للأءء بأس نظام اشءراكف بففمن على الغالفة العظمف من مءالات الاقءصاء. فالءولة لفست بءاءة إلى الءفمنة على ملكفة وسائل الإنتاج. فلو ءمءئت الدولة من ءءء الاستبهارات ومن مساعءة المسءمرفن على تحقف ءامش الربع المطلوب، لكاءت قء ءققت كل ما هو ضرورف. علاوة على هءا، فمكن تحقف الءطواف الضرورة لتكفف الاستبهارات لما ففه مصلءة المجتمع بالءرفف، ومن فر قطع الصلة بالءقالفء الءعارف علفها فف كل للمءمع (Keynes, 1936, 377 f).

من السطور السابقة بففن بفلاء أن كفف ما كان بقصء بمطالبته بضرورة "تكفف الاستبهارات لما ففه مصلءة للمءمع" ءأمفم ملكفة عناصر الإنتاج، بل كان فرء أن ءءءل الدولة من ءلال سفاة الطلب بقصء تحقف مستوى من الاستبهار فضمف وصول الاقءصاء إلى ءالة التشففل الكامل. إلا أن الأمر الواضء أن هءا القصف ءطلف ءوففهاً للاستبهارات، وأسماً نسبياً وعلى شبه بما طبقته الءابان بنءاء طوال ءقبة طويلة من الزمن سبقت مطلع ءسعفنفاء؛ ءفء ءفمء على البلاء، منذ ذلك الءفن، أزمة مسءفءة نءمء بفعل المضارباء المالية الءف عصفت بالاقءصاء الءاباف. ومفها كانت الءال، فإن ما ءقءمه الءراساء الءامعة إلى طالب الاقءصاء من زعم مفاهء أن "السفاة المالية المضاءة للءقلباء الءورفة فف النشاطاء الاقءصاءفة" (counter-cyclical fiscal policy) ءشكل لب النظرفة الكففزة، ففافف الءقفة ءقاً. فالواضء أن هءة السفاة لا ءلعب، فف صرء النظرفة الكففزة، ذلك الءور المفز الءف ءنسبه إلفها الءراساء الءامعة، فف سفاق شرءها أبعاء النظرفة الكففزة وءسفرها. فلب النظرفة الكففزة ففءس من ءلال "نظرفة الرءوء". وشفء الاقءباس السابق على أن السفاة المالية المضاءة للءقلباء الءورفة لفست سوف سفاة مكءلة للسفاة الرامفة، أصلاً، ومن ءفء المباء، إلى ءأأفر على مسفرة الاقءصاء الوطنف ءأأراً فءافز ءقب الءقلباء الءورفة، وءأأراً قاءراً على ءوفف هءة المسفرة ءوففهاً لا فضمف اسءقرار ءطور النشاط الاسءءارف فءسب، بل فعزز اسءمرار هءا النشاط فف الأءل الطوفل أفضاً.



## التحولات الهيكلية والأزمة الهيكلية

حينما يحاول السياسيون وغيرهم من ذوي الشهرة الواسعة في المجتمع شرح الخلفية الاقتصادية للمشكلات التي تعانيها البلاد، لا يفوتهم أبداً الإشارة إلى أن التحول الهيكلية المطلوب لما ينجز بعد. إن الأمر الذي لا مراء فيه - وفي الواقع - هو أن التحول الهيكلية في المناحي الاقتصادية ظاهرة طبيعية موهلة في القدم، بقدر تعلق الأمر باقتصادات درجت على تحقيق نمو متواصل. بهذا المعنى، لا تكمن المشكلة إذن في التحول الهيكلية ذاته، بل تكمن في تعثر مسيرته. ففي الأجل الطويل ليس ثمة نمو مكثف من غير تحول هيكلي. فحينما ترتفع إنتاجية العمل، ويزداد متوسط دخل الفرد الواحد في مجتمع معين بفعل التقدم التكنولوجي، يزداد مفعول قانون الإشباع في الأسواق أكثر فأكثر. فعل سبيل المثال تواجه أسواق المنتجات الزراعية في الاقتصادات المتقدمة طلباً سلبياً يتصف بالإشباع إلى قدر كبير. ولهذا السبب ذاته لم يعد هذا القطاع يسجل نمواً ملحوظاً؛ كما تراجع عدد العاملين فيه (وما يزال يتراجع). إلا أن هذه الحقائق لا تعني أبداً أن في ميسور كل الفئات الاجتماعية سد الحاجة إلى السلع الغذائية الضرورية كلها. فمن تناقضات توزيع الدخل القومي في المجتمعات الغنية أن تعاني الفئة الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي قصوراً في سد حاجتها كلها من المواد الغذائية الضرورية.

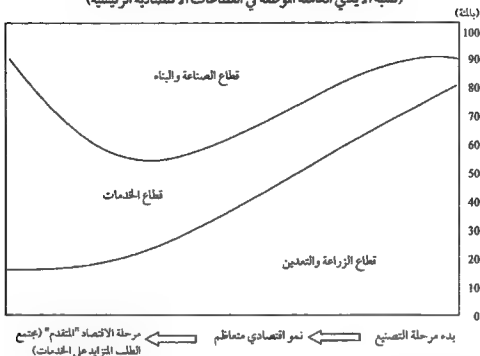
ومهما كانت الحال، فحينما يتصف سوق ما بالإشباع؛ أي حينما لا يؤدي الانخفاض الكبير للأسعار إلى حفز الطلب على البضائع حفزاً ذا شأن، فلن يطرأ على الإنتاج نمو ذو بال. أما إذا واصلت الإنتاجية نموها باطراد - كما هي الحال في أغلب القطاعات الاقتصادية - فستتناقص دوماً، والحالة هذه، عدد الأيدي العاملة الضرورية لإنتاج الكمية السلعية نفسها التي دأب المجتمع على طلبها إلى الآن؛ بهذا المعنى، نجد أن تطوير الإنتاج يؤدي إلى تدمير الكثير من فرص العمل. ومادام الاقتصاد المعني يتوفر على قطاعات نامية توضع عن توقف النمو في قطاعات أخرى، فستخلق المشروعات النامية فرص عمل جديدة تستوعب العمال الذين فقدوا فرص عملهم في المشروعات التي توقف فيها الإنتاج عن النمو، إذا افترضنا، طبعاً، أن هؤلاء العمال مستعدون بها فيه الكفاية لتغيير مكان عملهم أو نوع مهنتهم. وهكذا تزيد القطاعات النامية حصتها في خلق القيمة المضافة على

مستوى الاقتصاد الوطني أولاً، وفي تشغيل الأيدي العاملة ثانياً. إن هذا هو مغزى التحول الهيكلي. وفي الأجل القصير يتحقق التحول الهيكلي بين مشروعات القطاع الواحد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ أعني القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، أو قطاع الخدمات، أما في الأجل الطويل فإنه يحقق بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية ذاتها. التحول الهيكلي حصيلة يفرزها، إذن، تضافر كل من التقدم التكنولوجي المسبب لارتفاع الإنتاجية، والإشباع المتزايد للحاجات، وظهور صناعات جديدة، قادرة على تحقيق معدلات نمو ذات أهمية. وإذا واصلت هذه العوامل الرئيسية الثلاثة نشر أثرها على الاقتصاد المعني، واصل التحول الهيكلي مسيرته أيضاً. ولهذا السبب أيضاً، ما كان صعباً صوغ تنبؤات طويلة المدى بشأن التحول الهيكلي. ولا مراء في أن الفرنسي جان فوراستي (Jean Fourastié) (1907-1990) هو أشهر أولئك المؤلفين الذين تنبؤوا بالاتجاه الذي ستتخذه التحولات الهيكلية. فقد كان قام، في مؤلفه الموسوم الأمل العظيم في القرن العشرين (*Die große Hoffnung des zwanzigsten Jahrhunderts*)، والمنشور عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ليس بتحليل التحول الهيكلي المتحقق عبر التاريخ ابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر فحسب، بل بالتنبؤ بالتحول الهيكلي المتوقع تحقيقه حتى بداية القرن الحادي والعشرين أيضاً (Fourastié, 1954).

وفي وقت مبكر؛ أي حينما كان القطاع الصناعي ما يزال يتوسع باطراد، وحاجة الصناعة إلى الأيدي العاملة تبدو وكأنها لن تشبع أبداً، تنبأ فوراستي بنحو دقيق جداً لا بالتراجع الذي طرأ فيما بعد على الحصة التي تشارك بها الصناعة في خلق الناتج القومي فحسب، بل كان قد تنبأ أيضاً بتراجع فرص العمل في المشروعات الصناعية وبإحراز قطاع الخدمات أهمية كبرى في سياق التطور التاريخي. وكما هي الحال مع التنبؤ الكينزي الطويل المدى، انطلق فوراستي في تنبؤه هذا من معطيات نظرية استخلصها من عمليات التطور الجوهري التي سطرأ على العرض والطلب. وفي الواقع ليست هناك ضرورة تختم علينا أن ندرس هنا بإسهاب، وبالتفصيل مجمل نظرية فوراستي؛ فبالنسبة إلى ما نحن في صدى الحديث عنه يكفيها جداً إلقاء نظرة سريعة على بعض النتائج المهمة، التي توصل إليها فوراستي وعلى بعض تقويماته الخاطئة، فهذه النظرة السريعة تكفيها للإحاطة بالتطور الناشئ ظلالة، على المجتمعات المتقدمة في الزمن الحديث.

العمل: أساس كل مجتمع وعياد كل تطور حضاري

### التحول الهيكلي في تشغيل الأيدي العاملة في المدى الطويل (نسبة الأيدي العاملة الموظفة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية)



المصدر: Keeschaurek, 1990, 106.

ومع أن فوراستي لم يتأثر بكينز قط، إلا أنه توصل، من ناحيته، إلى ما توصل إليه كينز أيضاً. فهو أيضاً يتنبأ أن "قانون الإشباع" سينشر ظلاله، ما خلا بعض الفروع الخدمية، على جميع القطاعات الإنتاجية في نهاية المطاف؛ فسرطان مفعول هذا القانون يعني أن الطلب على منتجاتها سيتراجع على نحو مستمر، مشكلاً بذلك قيداً يحد من نموها. وتنشأ هذه الحالة حينما يكون عدد قطاعات الإنتاج النامية أقل من عدد قطاعات الإنتاج التي أمست تعاني الركود وتراجع نموها. وإذا ما تحققت هذه الحالة، فسيتمتع عندئذ التحول الهيكلي، وسيدو كما لو كان تحولاً هيكلياً "غير منجز بعد". إلا أن هذا التحلل الهيكلي يظل "غير منجز"، إذا واصل الاقتصاد المعني اقتراف خطى مسار النمو القديم. إن إنجازهم يحتم على الاقتصادات الغنية أن تقوم بإصلاح جذري لنظامها الاقتصادي؛ لأن الركود ليس حالة طارئة يمكن مواجهتها من خلال ترميمات يسيرة، بل هو حالة تشير إلى اندلاع حقبة اقتصادية جديدة. فالمستقبل "يمكن" أن يسفر عن "فردوس اقتصادي"؛ أعني أنه يمكن

أن يسفر عن تخطي العوز إلى المتطلبات الضرورية للحياة بنحو نهائي، بالنسبة إلى بني البشر كافة. إن هذا هو الحلم الواقعي الذي كان يراود كلا المفكرين: كينز وفوراستي.

#### التطور الهيكلي لتشغيل الأيدي العاملة (كنسبة مئوية إلى مجمل العاملين)

الدولة	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		قطاع الخدمات	
	1987	1997	1987	1997	1987	1997
ألمانيا	3.2	4.2	36.5	40.4	60.2	55.4
فرنسا	4.5	7.0	25.6	30.8	69.9	62.2
بريطانيا	1.9	2.3	26.9	32.9	71.3	64.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.7	3.0	23.9	27.1	73.4	69.9
اليابان	5.3	8.3	33.1	33.8	61.6	57.9
الاتحاد الأوروبي (15 دولة)	5.0	7.7	29.8	33.4	65.2	59.0
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	8.2	-	27.7	-	64.1	-

المصدر: OECD, 1999, 16.

وبخصوص قطاع الخدمات كان فوراستي قد افترض عام 1949 - أي في وقت كان فيه الانطلاق من مثل هذه الفرضية أمراً يوافقه عليه الجميع - أن هذا القطاع لن يواجه عمليات تطوير جوهرية؛ ومن ثم فإنه سيحقق مستوى من الإنتاج يناسب حالة الاستخدام الشامل. فبما أنه لا يمكن تطوير عملية الإنتاج في قطاع الخدمات؛ أي بما أنه لن يكون في الإمكان تخفيض تكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج والأسعار تخفيضاً جوهرياً في هذا القطاع؛ لذا لن يكون هناك إشباع محدد من الطلب السلعي. إلا أن واقع الحال يشهد على أن فوراستي لم يفرط في الاستهانة بالتقدم التكنولوجي القابل للتحقق فحسب، بل كان شديد التفاؤل، أيضاً، حينما افترض أن لدى بني البشر "نهما لاستهلاك منتجات قطاع الخدمات". لقد كان "الأمل العظيم"؛ أعني الأمل في أن يشكل قطاع الخدمات مأوى يستوعب كل القوى العاملة الفائضة عن حاجة الزراعة والصناعة، ويضمن لها الحصول على فرص عمل بالأجور والشروط الاجتماعية الأخرى نفسها، التي كانت تحصل عليها في مجالات عملها السابقة، سراًباً ووهماً باطلاً. ففي اليوم الراهن، نحن على علم دقيق بأن

قطاع الخدمات، أيضاً، قد أمسى يخضع لعمليات تطوير واسعة أفرزتها، على وجه الخصوص، التطورات التكنولوجية العظيمة في مجال الكمبيوتر وما سوى ذلك من الابتكارات الإلكترونية.

بهذا غدا هذا القطاع أيضاً يمر بالسلسلة المتابعة الناشئة نفسها بفعل ارتفاع الإنتاجية: في البداية نمو الإنتاج ونمو استخدام الأيدي العاملة، ومن ثم الركود والتراجع في عدد العاملين؛ بهذا أمسى هذا القطاع، أيضاً، يخضع للظواهر ذاتها التي تخضع لها القطاعات الأخرى. وحينما تكون الحالة السائدة شبيهة بالأوضاع السائدة حالياً في جميع الاقتصادات المتقدمة؛ أعني حينما تنصف، أولاً، بتحقيق النمو في مجالات إنتاجية ضئيلة نسبياً فقط، وبهيمنة ركود الإنتاج وتراجعها في أغلب المجالات الاقتصادية الأخرى، ثانياً، فلن تكون هناك عندئذ إمكانية لتحقيق نمو (أكبر) في الأمد الطويل، كما سيتفوق عدد العمال المستغنى عنهم تفوقاً كبيراً على عدد فرص العمل الجديدة. وإذا لم نواجه هذا التطور بسياسة اقتصادية واجتماعية مناسبة، فستعكس حصيلته النهائية في انتشار البطالة على نحو جماهيري. ونود أن نبه إلى أننا نعمل هنا عن عمد الإشارة إلى أن هناك، للأسف، إمكانية لتحقيق درجة تشغيل أكبر، من خلال التوسع في إنتاج الأسلحة وغير ذلك من وسائل القتل والدمار.

من كل هذا يتبين لنا أن على الاقتصادات المتقدمة أن توطن نفسها على التعايش والركود الاقتصادي. ومن المحتمل أن تمر هذه الاقتصادات بفترات قصيرة توحى، بما تنطوي عليه من منتجات جديدة الابتكار، أو نمو في الصادرات، أنه قد صار في الإمكان العودة ثانية إلى عالم النمو والازدهار؛ إلا أن الأمر الذي تعين ملاحظته هو أن هذا الإيحاء سراب خداع. إن هذا هو منطق القوانين الاقتصادية التي أحاط بها كينز وفوراستي وطبقاها تطبيقاً صحيحاً؛ فاستطاعا بفضل ذلك صوغ تنبؤات طويلة المدى أثبتت الواقع العملي مصداقيتها. وليس ثمة شك في أن منطق هذه القوانين الاقتصادية لا يمكن إبطاله، لا بتفاؤل السياسيين ولا بعقيدة التوازن التي تزعمها الأيديولوجية الاقتصادية المهيمنة على الساحة في الوقت الراهن. فإذا بلغ مسار النمو نهايته، فستكون إعادة توزيع ساعات العمل المتاحة بين العاملين الراغبين في العمل هي الخيار الوحيد لتحقيق التشغيل الكامل.

إلا أن تحقق هذا الحل يفترض توزيعاً آخر للدخول. فالأمر الذي لا شك فيه هو أن تخفيض ساعات العمل اليومية يتنافى والمتطلبات الاجتماعية، ويتعارض ومتطلبات الحالة الاقتصادية السائدة، إذا تم تحقيقه من دون تعويض العاملين عن التخفيض الذي سيطرأ على دخولهم؛ أي إذا صار الاقتصاد المعني يجبر جمهوراً عريضاً من العاملين على العمل لا ثماني ساعات في اليوم أو ما شابه ذلك، بل بضع ساعات في اليوم فقط. فالأمر البين هو أن تطوراً من هذا القبيل سيؤدي إلى إكراه العامل ذي الدخل الضئيل نسبياً، على أداء عمل أو عملين لدى أرباب عمل مختلفين، وسيؤدي إلى انتشار الأعمال غير المصرح بها؛ أي انتشار أعمال لا تسد عنها ضريبة الدخل. أضف إلى هذا كله أن سياسة إعادة توزيع ساعات العمل المتاحة لن تحل مشكلة قصور الطلب، ما لم يصاحبها تغيير في توزيع الدخل؛ فعندئذ ستنظر الحالة السائدة تتصف بقصور طلب الفئات الاجتماعية المتوسطة والعليا؛ بفعل الإشباع الذي تحدثنا عنه سابقاً.

## الفصل الثاني

# الوفرة والعوز: مفارقات الرفاهية في المجتمع الرأسمالي

مع أن ما عرضناه سابقاً بشأن تدفق الناتج القومي وتوزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة وإنفاق هذه الفئات، هذا الناتج قد أبان لنا أن أسباب البطالة الجاهيرية في المجتمعات الغنية تكمن، في الأساس، في القوى التي تؤدي إلى الإفراط بالإنتاج، إلا أنه، توجيهاً للإحاطة بالموضوع إحاطة تامة، يجدر بنا أن نطبق تحليلنا النظري على التطور الذي تحقق فعلاً في عقود الزمن الماضي.

في الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والنصف الثاني من عقد الستينيات مرت الدول الصناعية المتقدمة بمرحلة نمو اقتصادي لا مثيل لها في التاريخ. فعقب نهاية الحرب كادت هذه الدول تقضي قضاء تاماً على البطالة، كما ارتفعت - كذلك - دخول الجمهور العام ارتفاعاً مشهوداً به. وتبقى هذه الحقيقة قائمة وإن أخذنا في الحسبان أن هذه الدخول قد ارتفعت بمعدلات أدنى من المعدلات التي ارتفعت بها الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة. علاوة على هذا وذاك تزامن النمو الاقتصادي العظيم مع ارتفاع الإنتاجية بمعدلات عظيمة بلغت حوالي ضعف المعدلات التي سجلها ارتفاع الإنتاجية في سياق أزمة النمو السائدة منذ منتصف السبعينيات. إن توافر الارتفاع العظيم في الإنتاجية مع تحقق معدلات نمو اقتصادي لا تقل عظماً يثير - إذا ما أخذنا في الحسبان أن هذه الارتفاعات العظيمة قد تزامنت وحالة كادت تنصف بالاستخدام الكامل للأيدي العاملة - الشكوك حول زعم أمسى بعض الناس يذيعونه على الملأ في الآونة الأخيرة، مفاده أن سبب البطالة الجاهيرية السائدة حالياً يكمن أولاً في تسارع التقدم التكنولوجي وما ينشأ عنه من تطوير وترشيد لعملية الإنتاج. فيحسب هذا الزعم تواجده، حالياً، الدول الصناعية المتقدمة "بطالة ناشئة عن أسباب تكنولوجية". إننا نرفض هذا الزعم. فإذا كان ارتفاع الإنتاجية، المتحقق في الدول الصناعية منذ ما يقرب من ربع قرن، أدنى بكثير من

نمو الإنتاجية الذي كان قد تحقق في حقبة الاستخدام الكامل السابقة، فلن يتفق والعقل الزعم القائل: إن سبب البطالة الجاهلية يكمن في المقام الأول في تطوير عملية الإنتاج وترشيدها. فالملاحظ أن البطالة الجاهلية قد تفاقمت في السنوات الخمس والعشرين الماضية، بالرغم من أن معدلات نمو إنتاجية العمل قد تراجعت في هذه الحقبة؛ أي أن الملاحظ حالياً هو أنه: كلما كان نمو الإنتاجية أكبر (أدنى)، كانت الآثار التي يتركها نمو الناتج القومي على تشغيل الأيدي العاملة أدنى (أكبر).

المتوسط السنوي لمعدلات نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي  
في عقود زمنية مختلفة

الدولة	1960-1970	1980-1960	1994-1980
أستراليا	0.90	2.43	1.22
بلجيكا	1.05	3.70	1.52
الدنمارك	1.66	2.77	1.99
ألمانيا	1.66	3.03	1.56
فنلندا	1.91	3.77	1.09
فرنسا	1.56	3.53	1.31
بريطانيا	1.08	2.02	1.31
إيطاليا	1.54	4.16	1.62
اليابان	1.86	6.28	2.87
كندا	1.85	3.32	0.86
نيوزيلندا	1.24	1.39	1.28
هولندا	1.25	2.90	1.29
النرويج	1.81	3.78	2.08
النمسا	1.40	3.81	1.58
السويد	1.85	2.74	0.81
سويسرا	1.94	2.07	0.84
الولايات المتحدة الأمريكية	1.70	2.48	1.52
متوسط النمو في الدول السابقة	1.54	3.19	1.51

المصدر: 5, 1997, Pritchett.



وينعكس ارتفاع الإنتاجية في نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي. وكما هو بَيَّن من الجدول السابق، بلغت معدلات نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي، أو بالأحرى معدلات نمو الإنتاجية، في الفترة 1960 - 1980 أكثر من ضعف المعدلات التي حققت في الفترة 1980 - 1994 وخلال الأعوام التسعين 1870 - 1960. والأمر المؤكد هو أن البطالة الجاهيرية قد ارتفعت في الحقبة الأخيرة؛ أي الفترة 1980 - 1994، على حين اتصف العقدان السابقان عليها؛ أعني الفترة 1960 - 1980، بمستوى تشغيل عالٍ. وعلى سبيل المثال يحتم نمو الإنتاجية، على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، بمعدل يبلغ 4/، أن ينمو الناتج القومي بمعدل يبلغ 4/ أيضاً. أما إذا كان معدل نمو الإنتاج أقل من 4/، - لنقل، على سبيل المثال أنه بلغ 3/ فقط - فسوف ينخفض عندئذ مستوى التشغيل بمعدل يبلغ، على وجه الإجمال، 1٪. بهذا المعنى فلإن تقليص ساعات العمل بالمقدار المناسب هو السبيل الأنفع لتحجيد الأثر الذي يتركه تباين من هذا القبيل - أعني التباين بين نمو الإنتاجية أولاً، ونمو الإنتاج ثانياً - على مستوى التشغيل. وكما هو معروف، فقد كان يجري، دائماً وأبداً، تطبيق هذه السياسة، ولكن على نحو معكوس؛ وذلك للإيفاء بمتطلبات التوسع الكبير في النشاط الاستثماري الذي تحقق إبان حقبة الاستخدام الكامل: فحينما تفوق النمو الحقيقي على نمو الإنتاجية تفوقاً أفرز ارتفاعاً في الطلب على الأيدي العاملة، اتفقت اتحادات أرباب العمل والنقابات العمالية على العمل لمدة أطول؛ وذلك من خلال ساعات عمل إضافية، أو من خلال وريديات استثنائية، و/ أو من خلال العمل في أيام العطل الأسبوعية. إضافة إلى هذا، قامت المشروعات بإشباع حاجتها إلى الأيدي العاملة من خلال استدعاء العمال الأجانب. فمئذ مطلع عام 1973 استخدمت المشروعات الألمانية ما يقرب من 2.5 مليون عامل أجنبي؛ بغية تلافي ما كانت تعانيه من نقص في الأيدي العاملة.

### أولاً: عناصر النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية

عقب الحرب العالمية الثانية، كيف أمكن، يا ترى، قطف ثمار نمو اقتصادي عظيم على مدى حقبة طويلة نسبياً؟ إن الجواب على هذا السؤال يفسر في الواقع السبب الذي حال

دون استمرار عملية النمو بالمستوى المعهود، فهو يبين لنا أن النمو العظيم في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية قد غير الشروط الضرورية لاستمرار عملية النمو تغييراً جوهرياً؛ حيث أمسى متوسط معدلات النمو المسجلة منذ خمسة وعشرين عاماً أدنى بكثير مما كان قد تحقق في الزمن السابق على هذه الحقيقة؛ فهو يؤكد - بهذا المعنى - صدقية التنبؤ بالركود الذي كان كينز قد أعرب عنه عام 1943.

إن النمو الاقتصادي الذي حققته ألمانيا عقب خروجها من الحرب العالمية الثانية وهي مدمرة تماماً، يمكن أن يؤخذ مثلاً حياً يُسر، إلى حد ما، الازدهار الاقتصادي الذي عم كل الدول الصناعية الأخرى آنذاك. إلا أن الأمر الذي تستعين ملاحظته هو أن ما جرت العادة على وصفه بـ "المعجزة الاقتصادية" ما كان معجزة قط. فالتعناصر الأساسية للنمو الاقتصادي كان يمكن التكهّن بوجودها مسبقاً. فكما أوضحنا سابقاً، كان كينز، حينما أعرب عام 1943 عن تنبؤ بشأن الوضع الاقتصادي الذي سيسود عقب الحرب العالمية، على ثقة بأن الزمن الذي تلا الحرب سيتصف بنشاط استثماري توسعي؛ ومن ثم بنمو اقتصادي عظيم نسبياً وبدرجة تشغيل متزايدة. ومع أن أنظار كينز كانت تتجه، آنذاك، صوب الاقتصاد البريطاني، إلا أن تنبؤ، القائم على أساس نظري متين وسليم، كان ينطبق، بنحو ما، على الدول الصناعية كافة؛ ومن دون مراء، على ألمانيا أيضاً. حقاً عمت ألمانيا حالة اتصفت بعدم اليقين بشأن السياسة التي سيتبناها الحلفاء. فالسؤال الذي كان الألمان يناقشونه كان يدور حول احتمال كون الحلفاء سيرون في استعادة الاقتصاد الألماني عافيته وقوته الماضية خطراً ينبغي لهم الحيلولة دون تحقيقه أو لا، أو احتمال كون القوى الغربية ستحرب بإعادة إعمار ألمانيا، واسترداد الاقتصاد الألماني القوة التي كان عليها قبل أن تهزم ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. إلا أن ألمانيا سرعان ما تخلت عن هذا الموقف المتشائم. كما أن جمهور المواطنين الألمان كان قد أخذ يلمس عن كعب أن الوضع الاقتصادي قد أمسى يبشر بالخير والازدهار، إلا أنه ما كان قادراً على إدراك مغزى الأسطورة المتحدثة عن تحقق المعجزة الاقتصادية وعن سحر ما سبق هذه المعجزة من إصلاح للنظام النقدي؛ ومن ثم فقد تقبل الرأي العام هذه الأسطورة دونما تححيص في حقيقتها. إن من رأى الخراب والدمار اللذين عا المدن الألمانية عقب الحرب، والانهيار

الشامل الذي لحق بسكك الحديد، وقيام المتصرين في الحرب بنهب المنشآت الصناعية، نعم إن مَنْ رأى هذا كله كان من حقه فعلاً أن يتصور أن ألمانيا قد تحولت إلى دولة فقيرة تنقصها قوى الإنتاج وعناصره كافة، وأنها - من ثم - لن تكون قادرة على النهوض من كبوتها إلا "بمعجزة". إن سحب الدمار الذي لحق بالمدن والجسور والطرق وسكك الحديد على مجمل رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج (الموجودات الرأسمالية) ينطوي على خطأ مؤكد (Abelshauser, 1983). فالدمار الذي لحق بمعدات الإنتاج الصناعي كان أقل بكثير من الدمار الذي لحق بالهياكل التحتية. والأهم من هذا كله أن ألمانيا ظلت تتوفر على العنصر الإنتاجي الأكثر أهمية؛ أي قوى العمل الرفيعة المهارة والعالية الكفاءة، حتى بعد الحسارة العظيمة في أرواح البشر التي منيت بها ألمانيا إبان الحرب الضروس. لقد توفرت ألمانيا بما فيه الكفاية على عنصر العمل؛ هذا العنصر الذي صارت الأدييات الاقتصادية الحديثة تطلق عليه "رأس المال البشري" ناظرة إليه على أنه العنصر الحاسم في تقرير مسيرة النمو في كل اقتصاد. انطلاقاً من هذه الحقيقة، كان الأمر المطلوب يكمن في الانتفاع بقوى العمل المتاحة، وفي النظام الاقتصادي الناجح؛ أي النظام الذي يقدم للمنتجين إطاراً يتيح لهم فرصة الانتفاع بقوى العمل هذه. وكانت ألمانيا قد اختارت لنفسها "اقتصاد سوق يراعي متطلبات التكافل الاجتماعي"؛ ويعود الفضل في وضع أسس هذا النظام إلى ألفريد مولر أرماك (1901 - 1978)، فقد كان قد وضع البنات الأولى لهذا النظام في العام الأول من انتهاء الحرب (Müller-Armack, 1946)؛ ومع أن مولر أرماك كان قد راعى ههنا بضع خصائص ألمانية عكست الأثر الذي تركته مدرسة فرايبورغ الليبرالية، أو بالأحرى الأوردو ليبرالية (Ordoliberal)\* ورائدها فالتر أويكن،

---

\* الملعب الأوردو ليبرالي هو الليبرالية الجديدة في ثوب المألوف. وفالتر أويكن هو المنظر الأول لهذه المدرسة. ونُسب هذا الملعب إلى مدينة فرايبورغ؛ لأن فالتر أويكن كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة هذه المدينة الألمانية التي تقع على الحدود الألمانية السويسرية الفرنسية مباشرة. وأوردو (Ordo) كلمة لاتينية تعني النظام الإلهي. ومع أن الاقتصادي الألماني فلهلم روكه (Wilhelm Roepke) لم يكن أحد ممثلي هذا الملعب بنحو مباشر ووثيق، إلا أنه، مع هذا، كان قد مرّ عن طيبة النظام الأوردو ليبرالي بنحو دقيق حينما قال: "مقصود الاقتصاد هو الإنسان ومقصود الإنسان هو طاعة الله". ومع أن فالتر أويكن كان ينادي بضرورة قيام نظام اقتصادي - اجتماعي يضمن للإنسان تصريف شؤون حياته الاقتصادية بأوسع قدر ممكن من الحرية، إلا أنه كان يؤكد أن الحرية التي يتمتع بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لا يجوز أن تُستخدم وسيلة للمحد من حرية الآخرين. ولعلّ الأسواق الاحتكارية مثال ساطع على سوء استخدام الحرية. من هنا يرى الأوردو ليبراليون أن خلق البيئة الضرورية لأوسع مدى ممكن من المنافسة هو من أهم وظائف الدولة. (لترجم)

إلا أنه ظل يقتضي خطى المبادئ العامة التي سار على نهجها أغلب البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية؛ أعني تلك المبادئ التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة سواء من أجل إعادة توزيع الدخل القومي أو من أجل تحقيق درجة استخدام عليا. ومن خلال الإصلاح النقدي الذي تم عام 1948 وما صاحبه من إلغاء تدريجي لكل القوانين التي تحكم في الحياة الاقتصادية إبان الحرب، والتي ظلت سارية المفعول في السنوات الأولى التي تلت انتهاء الحرب، كانت الدولة قد خلقت، ثانية، الشروط الرئيسية الضرورية لعمل النظام الرأسمالي القائم على قوى السوق؛ أي كانت، آنذاك، قد خلقت النظام الرأسمالي المطعم بفكرة دولة التكافل الاجتماعي، وبضرورة تدخل الدولة لخلق فرص العمل انسجاماً مع المنظور الكينزي.

ونود أن نسوق فيما يأتي، بشيء من الإيجاز، العوامل الرئيسية لنمو الاقتصاد الألماني عقب الحرب، فهذه العوامل تفصح عن نفسها بكل وضوح؛ ومن ثم فهي ليست بحاجة إلى شرح مسهب:

- كان الدمار الذي خلفته الحرب - كما سبق أن ذكرنا - في رأس المال العيني الصناعي (الموجودات الرأسمالية) وفي رأس المال البشري، كمياً ونوعياً، أقل ضرراً من الدمار الذي عصف بالهياكل التحتية وبالمباني السكنية. ولذا فقد كان بالمستطاع البدء بإعادة إعمار البلاد بالإمكانات الوطنية المتاحة.
- استطاعت الصناعة الألمانية أن تتطور وتنمو في السنوات العشر الأولى بمنأى عن المنافسة الأجنبية، فالدولة كانت قد أخذت على عاتقها حماية القطاع الصناعي من مغبة هذه المنافسة. ولم يتم تحرير التجارة العالمية تحريراً كاملاً - كما هو معروف - قبل ستينيات القرن العشرين (فتحريرها كان قد تم في جولة كينيدي؛ في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصاراً باسم الجات GATT). وفي الواقع، فإن الإفراط في تحرير التجارة الخارجية، الذي صار واقعاً قائماً بفعل القرارات التي تتخذها مؤتمرات دولية تتجاهل تماماً مغبة المنافسة المدمرة بين أمم العالم، لم يخطر، آنذاك، ولا حتى على بال أشد المتحمسين لحرية التجارة العالمية. ومن أجل حماية

السوق الوطنية من مغبة منافسة الواردات الأجنبية، ولحفز الصناعة الألمانية على التصدير، لم تكثف الحكومة الألمانية بفرض القيود على التجارة الخارجية وذلك من خلال التعريفات الجمركية أولاً ووضع حصص للواردات من السلع ثانياً، بل كانت قد أخضعت الصرف الأجنبي في ألمانيا للرقابة أيضاً حتى عام 1958، فحتى ذلك الحين لم يكن المارك الألماني عملة حرة التحويل مقابل الدولار الأمريكي في أسواق الصرف الأجنبي؛ أي كانت الجهات الرسمية قد اتخذت الإجراءات الضرورية لإعاقة الموردين المحليين من الحصول على العملة الأمريكية؛ رغبة منها في إعاقة الاستيراد من منطقة الدولار. كما أن نظام أسعار الصرف الثابتة، الذي أسفر عنه مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944، كان كذلك قد أتاح لألمانيا الفرصة في أن تُقَوِّم عملتها بأدنى من قيمتها الحقيقية. وهكذا منح التخلي عن تعديل سعر صرف المارك الألماني، أو بالأحرى التباطؤ في رفع سعر صرف المارك مقابل باقي العملات، المصدرين الألمان قدرة كبيرة على المنافسة في السوق العالمية. فاستطاعت الصناعة الألمانية أن تزيد حصتها في السوق العالمية باستمرار. وهكذا استطاعت ألمانيا أن تحقق، آنذاك، فوائض عظيمة في صادراتها مقابل وارداتها، وإن كان هذا التطور قد زاد تبعية اقتصادها للتقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي في الدول المتاجرة معها. ولعل الإشارة تجدر إلى أن ميزان التجارة الألماني لم يكن سالباً في أي عام من الأعوام منذ الحرب العالمية حتى يومنا الراهن، وينطبق هذا حتى على الأعوام التي تلت إعادة توحيد ألمانيا وما صاحب ذلك من حاجة كبيرة إلى استيراد السلع الأجنبية. لا بل إن الملاحظ أن ميزان الحساب الجاري الألماني كان قد سجل فائضاً في أغلب الأعوام، ولم تتغير هذه الحال إلا بعد توحيد النظام النقدي في الشطرين الألمانيين.

- علاوة على عوامل النمو المذكورة سابقاً، انطوت السنوات التي تلت الحرب على طاقات عظيمة للابتكار والتجديد. فالتقدم التكنولوجي لم يتوقف لا إبان أزمة الركود الكبير الذي عصفت بالاقتصاد العالمي في الثلاثينيات ولا في أثناء الحرب العالمية بل العكس هو الصحيح. كل ما في الأمر هو أن سنوات الأزمة أولاً، مع

إعطاء متطلبات الحرب الأولوية القصوى ثانياً، كانت قد أعاققت استخدام الابتكارات الجديدة والاكتشافات الحديثة بما يخدم الإنتاج للأغراض السلمية. إلا أن هذه الحال سرعان ما تغيرت عقب اندلاع النمو الاقتصادي في السنوات التي تلت انتهاء الحرب. فالصناعة توفرت، آنذاك، على إمكانيات واسعة ضمنت لها، استخدام طرائق إنتاج جديدة تطور من خلالها عملية الإنتاج أولاً، والقدرة على إنتاج سلع جديدة لم تكن معروفة حتى ذلك الحين ثانياً؛ علماً أنها؛ أي الصناعة، كانت قد قطعت ثمار هذا كله من دون الحاجة إلى إنفاق أموال طائلة على البحث العلمي والتطوير الصناعي.

- وكان هناك عاملان ضمنا لكل البلدان الصناعية؛ أي لألمانيا أيضاً، الحصول على الموارد الطبيعية بكلفة مناسبة جداً. ويكمن هذان العاملان، أولاً في ما جاء في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) من حرية في التزود بالمواد الخام وبمصادر الطاقة، وفي توظيف الولايات المتحدة الأمريكية إمكانياتها السياسية وقوتها العسكرية لما فيه مصلحة الدول الغربية ثانياً. ومع أن أسعار النفط الخام كانت قد قوضت القوة التنافسية لصناعة استخراج الفحم الحجري في أوروبا في نهاية خمسينيات القرن العشرين؛ الأمر الذي أدى إلى اندلاع أزمات هيكلية عصفت ببعض القطاعات الاقتصادية، وبالمناطق التي تكمن فيها مناجم الفحم، إلا أن أسعار النفط المتدنية قدمت، من وجهة نظر الاقتصاد الوطني ككل، دعماً عزز النمو الاقتصادي من دون ريب. ففي المحصلة النهائية عوض النمو العام آثار الركود السلبية في هذا القطاع أو ذاك. وهكذا، وبفضل النمو الكبير الذي ساد أغلب الاقتصاد الوطني، تمت، آنذاك، عملية التكيف مع الواقع الجديد بنحو سلس نسبياً، أو بنحو "اعتيادي" كما يقال. وكما هو بين، لم يعد حالياً بالمستطاع التغلب على المشكلات الهيكلية بالسهولة التي تغلب بها الاقتصاد على المشكلات الهيكلية التي أفرزها تدهور القوة التنافسية لصناعة استخراج الفحم الحجري؛ فبسبب ضعف النمو الاقتصادي أمسى التغلب على المشكلات الهيكلية الحديثة العهد يتصف بالكثير من التعقيدات. إلا أن هذا لا يعود إلى طبيعة التحول الهيكلي ذاته، بل هو يعود إلى التحولات الجذرية التي طرأت على الظروف والأحوال التي تحف بالطلب السلمي.

- بالرغم من الدمار الذي خلفته الحرب، أحاطت بالعرض السلعي ظروف إيجابية جداً من دون شك. ومع أن هذه الظروف الإيجابية كانت قد شكلت شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي، إلا أن تحققها لم يكن عاملاً كافياً لاندلاع هذا النمو. فالأمر المطلوب كان مجسداً في أن يتطور الطلب السلعي تطوراً يتماشى والعرض السلعي المتزايد؛ أي أن يتطور الطلب السلعي تطوراً يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم المخصصة لتطوير الطاقات الإنتاجية وتوسيعها لن تذهب سدى، بل سيقابلها طلب سلعي يضمن تشغيل هذه الطاقات أيضاً. فالقطاع العائلي كان قد خسر الكثير من أوائه المتري بفعل العمليات الحربية؛ ومن ثم فقد كانت لديه حاجة لا تُشبع ييسر إلى الحصول على السلع الضرورية للحياة اليومية؛ فحيناً أخذ المرء يُشبع هذه الحاجات رويداً رويداً، كان الطلب يتحول بالتدريج صوب ما يسمى بالسلع الرفيعة - أعني سلعاً متزلية من قبيل الثلاجة والمجمدة وأجهزة التلفاز والراديو والسيارة - والسياحة في شتى بقاع العالم للترفيه عن النفس. وكان نمو الاستهلاك قد حفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم في إنتاج كل السلع التي تحتاج إليها صناعة السلع الاستهلاكية؛ وأدى النشاط الاستثماري الكبير نفسه، إلى ارتفاع الإنتاجية والدخل القومي وبلوغهما مستويات تضمن التشغيل الكامل للأيدي العاملة. وكان بلوغ حالة التشغيل الكامل قد منح مساعي النقابات العمالية لتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور شروطاً أفضل من الشروط السائدة حالياً. وبهذا النحو ارتفعت دخول جمهور العاملين، وتم تقليص ساعات العمل بالتدريج؛ فقد انخفضت من (48) ساعة إلى (40) ساعة في الأسبوع، كما تم تخفيض أيام العمل من ستة أيام إلى خمسة في الأسبوع. أضف إلى هذا أن سنوات الإعمار كانت قد اتصفت بأزمة كبيرة في المساكن؛ ومن ثم فقد تعين استثمار رؤوس أموال كبيرة في بناء العمارات السكنية. وجمعية رؤوس الأموال العظيمة المستثمرة في تشييد العمارات والأبنية التي يحتاج إليها القطاع الصناعي كانت رؤوس الأموال هذه قد هزرت النمو الاقتصادي حقاً.

- وإلى جانب الطلب الكبير على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والمتطلبات الماثلة التي حتمها إعمار البلاد، كانت هناك بضعة عوامل لها أهميتها أيضاً. فحيناً كانت ألمانيا

تقف على عتبة تاريخها الاقتصادي الجديد، جنى المصدرون الألمان ربحاً وبيعاً وفيراً من ارتفاع الطلب السلعي في السوق العالمية إثر اندلاع الحرب الكورية (1950-1953). فقد عززت التدابير الحماية - كما سبق أن قلنا - وسياسة سعر الصرف الأجنبية إمكانيات الاقتصاد الألماني على التصدير إلى كل أرجاء المعمورة. فحينما كانت السوق الداخلية تعاني من حين إلى آخر ضعف الطلب السلعي، كان في وسع الصناعة الألمانية أن تتوسع في التصدير؛ أي إن التصدير كان قد أمسى بمنزلة المخرج الذي يجيد ضعف الطلب المحلي. من هنا، تركت التقلبات الدورية الأولى التي مر بها الاقتصاد الألماني آثاراً هينة على مسار النمو الاقتصادي؛ فلم ينجم عنها تدهور يذكر في النشاطات الاقتصادية. وانسجماً وهذا، ظلت التقلبات الدورية في درجة التشغيل، أيضاً، من دون أهمية تذكر. ومع أن عدد العاطلين عن العمل كان قد ارتفع في خريف عام 1966 ارتفاعاً هيناً من منظور يومنا الحاضر، إلا أن هذا الارتفاع سرعان ما تسبب في اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية مكثفة عكست الحساسية الكبيرة التي كان يكنها الرأي العام الألماني حيال ارتفاع عدد العاطلين عن العمل. وكان الكساد الذي خيم على الاقتصاد الألماني عام 1966/1967 قد تسبب في تغيير الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 1967 وقيام حكومة ائتلافية يشارك فيها اتحاد الحزبين المسيحيين الديمقراطيين والحزب الاشتراكي الديمقراطي. في عام 1967 تم تعديل الدستور؛ بغية سن قانون جديد يراود منه تعزيز استقرار الاقتصاد الألماني ونموه. وكان هذا القانون قد وضع الأساس العملي لأن تكون السياسة المالية أداة لتحديد التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي؛ أي إنه كان قد أدخل إلى حيز النظام الاقتصادي الألماني النتائج المستخلصة من "الكينزية الهجينة" (بحسب وصف الاقتصادية البريطانية جوان روبنسون، إشارة منها إلى أن بعض الناس كان قد جرد النظرية الكينزية من تحليلها النظري للركود الطويل الأمد). وأعلى الجميع من شأن هذا القانون، فالسياسيون والناخبون كانوا على ثقة بأنهم قد أمسوا يتوفرون على "أحدث" الوسائل القانونية المتاحة؛ لانتهاج سياسة اقتصادية قادرة على ضمان تحقيق الرخاء والازدهار الاقتصادي دائماً وأبداً. وإذا كان الاقتصاد الألماني قد استطاع من خلال برامج التشغيل الحكومية والارتفاع الجديد في فائض الصادرات أن يتغلب



بسرعة كبيرة نسبياً على الكساد الذي خيم على البلاد عام 1967، فإن هذا الحدث؛ أعني الكساد، كان نذيراً يشير إلى التحول الجذري الذي طرأ على ظروف النمو الاقتصادي وشروطه في ألمانيا وفي باقي البلدان الصناعية. فعمود الزمن المتصفة بالتوازن بين العرض والطلب، والتي درجت المدرسة الفرنسية الداعية إلى التضيق الحكومي على تسميتها بمصر "الفوردية"® (Fordismus)، كانت قد أشرفت على نهايتها.

### ثانياً: أزمة الدولار والتخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة وظهور اقتصاد المضاربة

في ستينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت الحرب الفيتنامية، ولم تكن راغبة في أن تتحمل، وحدها، الأعباء المالية للحرب أو قيادة عليها. من هنا فقد استوردت أغنى دولة في العالم قاطبة سلعاً فاقت قيمتها الإجمالية قيمة ما صدرته هي نفسها إلى العالم الخارجي. على هذا النحو أغرقت الولايات المتحدة العالم بالدولارات؛ الأمر الذي ترك سعر صرف الدولار الأمريكي يترنح في الأسواق العالمية. فنشرت أزمة الدولار ظلالتها على العالم في أواخر ستينيات القرن العشرين. وإذا كان نظام أسعار الصرف الثابتة قد أثبت نجاحه حتى ذلك الحين، فإن أزمة الدولار قد أدت، وريداً وريداً عبر سنوات عدة، إلى انهيار هذا النظام تماماً. ففي عام 1973 لفظ هذا النظام أنفاسه رسمياً. ومنذ ذلك العام، تحولت البلدان الرئيسية في نظام النقد الدولي صوب نظام أسعار الصرف المتغيرة، أو المرنة أو "المعومة" كما توصف أيضاً؛ وهكذا أخذت العملات الرئيسية؛ أعني الدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني، ومنذ عام 1999 اليورو، أيضاً - أي العملة الأوروبية الموحدة - تعاني جميعاً تقلبات شديدة في أسعار صرفها. ومن نافل القول الإشارة ههنا إلى أن لهذه التقلبات آثاراً سلبية على العلاقات الاقتصادية

---

® يشير مصطلح "الفوردية" إلى هنري فورد، وما يُزعم من أنه كان قد اقتبص سياسة أجور ترمي إلى دفع أجور بغيره للعاملين كافة في مصانع فورد مستوى من الدخل يمكنهم من شراء سيارة فورد.

الدولية. وكانت الصدمة النفطية (الأولى) - التي اندلعت إثر قيام منظمة الأوبك، كارتل • الدول المصدرة للنفط، برفع أسعار النفط - قد عززت حالة عدم الاستقرار المخيمة على نظام النقد الدولي. فالخلل المفاجئ في الواردات النفطية كان قد أدى إلى اندلاع أزمات في موازين مدفوعات كثير من البلدان على المدى الطويل.

وتتميز أسعار الصرف المرنّة بعدم استقرارها؛ أي إنها تسبب فقدان الثقة بسعر الصرف السائد. ولواجهة حالة عدم التوكّد هذه تحاول المشروعات أن تتخذ التدابير الضرورية لتفادي تقلبات سعر الصرف؛ أي تحاول أن تتعاقد مع طرف آخر على أن يبيعها العملة أو العملات الأجنبية مستقبلاً بسعر صرف يتم التعاقد عليه في اليوم الحاضر أو يشتريها منها. ولا مراء في أن هذا التعاقد يكلفها شيئاً من المال. وكانت رغبة المشروعات في اتخاذ هذه التدابير قد شجعت على اتساع رقعة المضاربة في أسواق المال. فالتعاقد على بيع العملة أو العملات الأجنبية مستقبلاً بسعر صرف يتم تحديده حاضراً أو على شرطها، تطلب وجود طرف آخر جعل المضاربة على المستقبل جزءاً من نشاطه الاقتصادي. وإذا كان هذا النشاط الاقتصادي قد بدأ، في بادئ الأمر، ظاهرة رشيدة تواكب العمليات الاقتصادية الحقيقية، فإنه سرعان ما فك عرى الارتباط بالنشاطات الاقتصادية الحقيقية، وصار هدفاً بذاته؛ أي إن المضاربة سرعان ما تطورت إلى قطاع اقتصادي قائم بنفسه له خصوصيته المستقلة بنحو ما. وكانت المضاربة قد بلغت ذروة الازدهار في ربيع عام 2000؛ إذ انهارت، فيما بعد، أسعار الأسهم على نحو متسارع، وتبخرت الثروات الهائلة التي كان الكثير من المستثمرين في الأسهم والمديرين الشبان القائمين بإدارة الشركات الجديدة المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ أي الشركات التي صار المرء يطلق عليها مصطلح الاقتصاد الجديد (New Economy)، يمنون بها أنفسهم. ولا مراء في أن المضارب قادر على أن يجني من المضاربة المالية أرباحاً طائلة من غير أن يقدم شيئاً

• وصف منظمة الأوبك بالكارتل هو عمل خلاف في الأوساط الاقتصادية، والأكاديمية منها بشكل خاص. فهناك من يرى عدم انطباق مفهوم الكارتل على منظمة أوبك وإن بدأ أن هناك نوعاً من التطابق الظاهري بينها من حيث إن الكارتل هو تجمع لتسجين يخضع للحكم في أسعار منتج معين، بعيداً عن القوى المتحركة في السوق الحرة (أي بعيداً عن العرض والطلب). وبعد الصدمة النفطية الأولى تداولت وسائل الإعلام، وخصوصاً الغربية منها، هذا الوصف من حيث هو جزء من حملتها الإعلامية ضد الدول المنتجة للنفط نظراً إلى ما يثيره لفظ الاحتكار أو الكارتل من نفور شديد في نفس المحلي. (الترجمة)

حقيقي الطابع (راجع بهذا الشأن العرض المسهب الذي يقدمه: Huffschnidt, 1999). وعلى مدى فترة طويلة نسبياً كان ارتفاع حجم المعاملات في البورصات قد أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم بنحو ينذر بتحقيقه طوال قرن من الزمن؛ ففي ثمانينيات القرن العشرين؛ أي حينما كان الشلل ينشر ظلاله على تطور القطاع الحقيقي، كانت أسعار الأسهم قد ارتفعت في البورصات ارتفاعاً فاق الارتفاعات التي تم تسجيلها في الحقب الزمنية التي اتصفت بتحقيق نمو حقيقي كبير. إلا أن الازدهار الذي عم البورصات في سياق تعاظم المضاربة لم يكن المسبب الفعلي لضعف نمو القطاع الحقيقي، بل كان - إلى حد ما - النتيجة التي أفرزها ضعف النمو: فحينما يرى أصحاب الثروة أن الأرباح التي يحققها لهم الاستثمار العيني؛ أي الاستثمار في الآلات والمعدات، لا يحقق الربحية المرجوة، عندئذ تتحول رؤوس الأموال المتطلعة إلى تحقيق أقصى الأرباح صوب المضاربة. فكما تبين لنا من الفقرات التي اقتبسناها من تحليل آرتور شبيتهوف لأسباب الإفراط بالمضاربة، تتجاهل المضاربة كلياً العبر الموضوعية والتأملات العقلانية حيناً من الزمن؛ فتمسي كما لو كانت ضرباً من الجنون. وبعد زمن، قد يطول أو يقصر، لا بد أن يؤدي انفصال أسواق المال عن أسواق السلع الحقيقية إلى آثار تنعكس سلباً على الاقتصاد الحقيقي. إن انهيار أسعار الأسهم في البورصات، بنحو شبيه بالانهيار الذي حدث عام 1929، يتقل - كما تشهد على ذلك أزمة البورصات في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 والأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997 - بسرعة إلى مجمل الاقتصاد، إذا لم تكن المصارف المركزية في الدول الصناعية، أو صندوق النقد الدولي على استعداد لتقديم السيولة الضرورية؛ لمواجهة عجز الدول المدينة عن تسديد ما في ذمتها من ديون، وعجز المصارف التجارية عن الحصول على ما تحتاج إليه من قروض. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن هذه المحاولات، الرامية إلى إنقاذ العلاقات المالية الدولية بنجاح إلى حد ما، غير قادرة على تمويض الاقتصاد الحقيقي عن الأضرار التي ستعصف به بفعل أزمة البورصات؛ وتنطبق هذه الحقيقة على تراجع فرص العمل وما يصاحب هذا التراجع من فقدان الفئات الاجتماعية الفقيرة في الدول المعنية لمصادر دخولهم.

في أغلب بلدان شرق آسيا اتسعت رقعة الفقر في سياق الأزمات المالية التي اندلعت في أواخر تسعينيات القرن العشرين. فبحسب ما يرد في بعض التقديرات ارتفع الفقر في

إندونيسيا حوالي 50٪، عل حين تضاعف عدد الفقراء في الجمهورية الكورية. إلا أن الفقر تراجع في كلا البلدين بعدما استعاد الاقتصاد عافيته. أما في روسيا فقد ارتفعت نسبة الفقر في الفترة 1996 – 1998 من 21.7٪ إلى 32.7٪. وفي سياق الأزمات الاقتصادية التي عصفت بأمريكا الجنوبية وبنطقة الكاريبي كانت نسبة الفقر في تزايد مستمر؛ وحتى بعد التغلب على الأزمة، كانت هذه النسبة أعلى من المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الأزمة... وفي سياق أزمة المديونية التي مرت بها أمريكا الجنوبية في ثمانينيات القرن العشرين، سجلت حصة الدخل التي يحصل عليها ذلك الخمس من السكان، الذي يعد بمنزلة الطبقة الوسطى، أشد انخفاض، على حين ارتفعت حصة ذلك العشر من الأفراد الذين هم أغنى الأغنياء، لا بل كانت حصتهم هذه قد سجلت ارتفاعاً كبيراً في بعض الأحيان (Armuy, 2001, 200 f).

### ثالثاً: الطريق إلى انتشار البطالة بين جمهور غفير من الشعب منذ سبعينيات القرن العشرين

إن تفسير التطورات الاقتصادية الحقيقية وشرحها لا مناص لها من أن يستعينا بالتحليل النظري. فلإحاطة بهذا التطور لا بد لنا من أن نجرّد الموضوع الذي نرغب في دراسته من الظواهر الجزئية، إذا ما أردنا أن نزيح الحجاب عن المسار الذي تتخذه الاقتصادات الكلية، وعن الأسباب الرئيسية للتغيرات التي تطرأ عليها. وكما هو معروف يقدم علم الاقتصاد مناهج نظرية مختلفة لشرح الواقع القائم. وفي عرضنا السابق كنا قد أبرزنا الاختلاف الأساسي بين النظرية السائدة حالياً؛ أعني التفسير الكلاسيكي المحدث للتوازن والاتساق في نظام السوق أولاً، والتحليل المضاد للتفسير الكلاسيكي؛ أعني التحليل النظري الرامي إلى تأكيد أن تطور الاقتصاد الرأسمالي لا يتصف بالتناسق والانسجام، بل هو يتصف بانعدام التوازن في الحالات العامة.

ولا مراء في أن القارئ قد لاحظ بوضوح أننا لسنا من دعاة العقيدة التي تستند إليها النظرية السائدة، فنحن نطلق في تحليلنا من الاقتصاد السياسي الذي نظره كينز وفوراستي ومن سواهما من الاقتصاديين الواقعيين. فهو لا تنبؤوا أن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة لا بد أن تتجه صوب الركود، وأتوا بالدليل النظري الذي يدعم تنبؤهم هذا؛ وفي المقام الأول، كان كينز قد توصل إلى تنبؤ هذا، أولاً، انطلاقاً من ميل جيل عليه بنو البشر:

إشباع الحاجات الاستهلاكية بالمعنى الذي صاغه كوسن في قانون الإشباع، واعتياداً، ثانياً، على تعاطم الميل إلى الادخار - بوصف ذلك نتيجة يفرزها ارتفاع مستوى الدخول والرفاهية (أي نتيجة لما يسمى قاعدة كوسن - كينز). والواضح أن هذه القاعدة؛ أعني قاعدة كوسن - كينز، قادرة على الشرح والتفسير لبداية الضعف الذي خيم على النمو الاقتصادي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين بنحو مقنع ومنطقي من دون مراء. فهذا التحليل النظري هو، حالياً، أفضل شرح للتحول الجذري الذي نشر ظلاله على الاقتصادات الغنية قبل ما يزيد على الأعوام العشرين؛ أعني تحول هذه الاقتصادات من مرحلة النمو إلى مرحلة الركود.

والأمر الواضح أن الغالبية العظمى من المستهلكين لم يكونوا، حينذاك، قد حققوا ذلك المستوى من الرفاهية الذي يسمح لهم بالتصرف وفق قاعدة كوسن - كينز بنحو واسع. فمظاهر الإشباع والميل إلى الادخار المتزايد كانت تغطي على الفئة المالكة للثروة فقط. وهكذا، فطوال الفترة التي اتصفت فيها رؤوس الأموال بالندرة، مقارنة بالنمو الاقتصادي ورأس المال المطلوب للأغراض الاستثمارية، انطوت المدخرات المتزايدة على آثار إيجابية؛ لأنها كانت مصدراً مالياً يزود المستثمرين برؤوس الأموال التي يحتاجون إليها؛ أي أنها كانت البديل الجيد عن سد حاجة المستثمرين من خلال التوسع في المعروض النقدي والتعرض لمخاطر التضخم الذي يفرزه عادة هذا التوسع. إلا أن النشاط الاستثماري كان قد تراجع مع تراجع نمو الطلب السلعي. من هنا، فقد نشأ ذلك التباين الذي كان كينز قد تنبأ به عام 1943؛ أعني التنبؤ أن الاستثمار لن يستوعب كلياً المدخرات المتحققة عند مستوى التشغيل الكامل. ونود أن نؤكد هنا بكل وضوح أن تراجع الطلب السلعي بفعل الإشباع كان مجرد حدث أولي تسبب في إشعال فتيل أزمة الركود الاقتصادي.

ومع أن البطالة كانت قد ارتفعت تدريجياً، وعلى نحو هين في بادئ الأمر، إلا أن هذا التطور شكل بداية حركة لولبية نحو الأسفل؛ أعني أنه شكل بداية حركة ما كان بالإمكان صدها وكسر طوقها إلا من خلال سياسة حكومية توسعية تعي أهمية تدخّلها لوقف

تراجع مستوى التشغيل. وكانت عملية التراجع اللولبي هذه قد تفاقت على النحو الآتي:  
(راجع ملخص عملية التراجع اللولبية هذه في المخطط البياني الآتي أيضاً).



ففي بادئ الأمر خفض أصحاب الدخول المرتفعة إنفاقهم الاستهلاكي لأسباب وجيهة وعقلانية؛ أي بسبب الإثبات النسبي الذي طرأ على حاجاتهم الاستهلاكية، أولاً، وبسبب ميلهم، ثانياً، إلى الحيلة في مواجهة متطلبات المستقبل المجهول؛ من خلال تكوين المدخرات. بهذا فقد حدث نقص في الطلب السلمي الضروري لتحقيق مستوى التشغيل الكامل للأيدي العاملة. وليس ثمة شك في أنه ما كان بإمكان القطاع الخاص أن يزيد حجم استثماراته تعويضاً عن النقص الحاصل في الطلب السلمي. فما الفائدة من التوسع بالاستثمار، إذا كانت احتمالات تصريف البضائع المنتجة قد ازدادت سوءاً؟ وربما بدت فجوة الطلب السلمي الكلي، الناشئة بفعل التطورات المذكورة آنفاً، ضئيلة الشأن في بادئ الأمر، إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن بؤرة المرض هذه كانت قد تفاقمت فنشرت الوفاء في الاقتصاد كله من خلال آثارها الثانوية. فكل تراجع جديد في الطلب السلمي يؤدي، هو نفسه، إلى تخفيض الإنتاج وإلى تسريع الأيدي العاملة. وتؤدي هذه التطورات، هي أيضاً، إلى تفاقم الضعف الحاصل في النمو الاقتصادي، وفي أفضل الحالات ربما لا تزيد معدلات النمو الاقتصادي على ذلك المستوى المتدني الذي لا يتناسب ومتطلبات الاستخدام الكامل للأيدي العاملة. ولا ريب في أن الاقتصاد سيواجه، عندئذ - إذا ما أخذنا المتوسط المحتسب لبضع سنين بالنظر - حالة تنقسم بنمو الإنتاج بمعدل أدنى من معدل نمو الإنتاجية. بهذا النحو تتفاقم البطالة بالرغم من نمو الاقتصاد. وبهذا المعنى فإن ارتفاع البطالة يأتلف، من دون ريب، مع توازن حجم الاستثمارات وحجم المدخرات. ولأن الاستثمارات (المخصصة لتطوير العملية الإنتاجية) يُراد منها، حقاً، زيادة الإنتاجية أيضاً؛ لذا فستحتمل على الاقتصاد حالة تنقسم بنمو اقتصادي (ضعيف) وبطالة تتزايد (بنحو كبير). وإذا ما أراد المرء وقف تفاقم البطالة، فسيستعين عليه، إلى جانب أمور أخرى، أن يتجهج سياسة ترمي إلى تعزيز الطلب السلمي، وإلى تطوير سلع تشجع الأفراد على زيادة طلبهم الاستهلاكي؛ أي سيستعين عليه اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنعاش القطاعات الاقتصادية الواعدة بنمو سريع وكبير. بالإضافة إلى هذا وذاك، سيستعين على السياسة الاقتصادية، طبعاً، السهر على تقليص عرض العمل بالتدرج؛ من خلال التوليفة ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية. وكانت فرنسا قد طبقت عام 1997 هذه التوليفة

عينها، بآلياتها المختلفة محققة بذلك نجاحاً باهراً في التعامل مع البطالة التي كانت تخيم على اقتصادها آنذاك (DIW, 40/01).

الحركة اللولبية نحو الأسفل تبدأ، إذن، بفعل الإشباع الحاصل في الاستهلاك، لكنها تسارع من ثم لا بفعل نقص الطلب الناجم عن الإشباع، بل لأنه - مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل - يتزايد أيضاً عدد المواطنين الذين يعانون، بفعل تراجع دخولهم، وطأة العوز المادي، فلا يستطيعون تلبية متطلبات حياتهم اليومية إلا بصعوبة. وهكذا، إذا ما واصلت الحركة اللولبية دورانها نحو الأسفل وسببت نشر الفقر بين جمهور واسع من مواطني الاقتصادات الغنية، ستجبر الأزمة الاقتصادية الحكومة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتقليص الإنفاق؛ بغية تلافي المعجز الناس في ميزانياتها. وستؤدي هذه الإجراءات هي نفسها إلى تراجع ملموس في رفاهية الطبقة الوسطى أيضاً. وإذا ما حدث هذا كله، فسيؤثر عن الأنظار، عندئذ، أن الأزمة لم تنشأ إلا بفعل المشكل الناجم عن الإشباع النسبي، وما صاحب هذا الإشباع من إفراط في الادخار. ولأن الكثير منا، ومن لا خلفية اقتصادية لديه على وجه الخصوص، يجد صعوبة كبيرة في فهم التشابك القائم بين المناحي الاقتصادية ولا يستطيع الإحاطة بأن الإشباع سيتبعه تراجع الطلب السلعي، وأن نقص الطلب سيجبر المشروعات على تخفيض إنتاجها وتسريح عدد من العاملين لديها، وأن تسريح الأيدي العاملة سيؤدي هو نفسه إلى تراجع الدخول والقوة الشرائية، نعم لأن الكثيرين منا لا يحيطون علماً دقيقاً بحقيقة هذه التتابعات؛ لذا فإنهم يصدقون بسهولة التفسيرات التي تقدمها لهم النظرية الاقتصادية المهيمنة على الساحة في الوقت الحاضر. فلأن هذه النظرية تقدم تفسيراً هو في غاية البساطة للأزمة؛ لذا غالباً ما يبدو تفسيرها أقرب إلى الفهم والمصادقة من التحليل الراسمي إلى الكشف عن حقيقة الأسباب المعقدة التي تقف خلف الأزمة. فهي تزعم أن أسباب الأزمة تكمن في أجور العمل المرتفعة، وفي عدم تمتع الاقتصاد بالمرونة الكافية، وما ينشأ عن ذلك من ضعف في المنافسة. وهناك من يذهب إلى مدى أبعد فيزعم أن سبب الأزمة يكمن في كسل الفقراء والعاطلين عن العمل أنفسهم؛ فهؤلاء يفضلون، بحسب هذا الزعم، العيش عالة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية على العمل والحصول على دخل يسدون به



حاجاتهم. إن النهج الأيديولوجي الرامي إلى إلقاء مسؤولية الأزمة على عاتق ضحاياها ليس أمراً جديداً، إنه يجسد خبث الدجالين والمهرجين المعهود الساعي إلى التفتيش عن كبش فداء يجمل مسؤولية التدمير العام. ونكتفي هنا بهذه التلميحات وذلك لأننا سنناقش في مكان آخر هذا الجانب الأيديولوجي المصاحب للأزمة الاقتصادية بإسهاب.

### رابعاً: آراء زائفة تروج الرعب خدمة لمصالح الطبقة المهيمنة

يتمتع المدافعون عن الوضع القائم بميزة تجعلهم في موقع أفضل. فالبراهين التي سبقت ضد الإصلاحات الجذرية مستفقد مصداقيتها، وستجلى حقيقتها لو أعار المرء أدناً واعيةً للتحليل المنطقي والرشيد لأسباب الأزمة، وللوسائل المحتملة والضرورية الواجب اتخاذها لمواجهة هذه الأزمة. بدلاً من هذا يفضل المدافعون عن الوضع القائم ترويع الرعب؛ لأن ترويع الرعب وإثارة الفزع أكثر فاعلية في ترويض الرأي العام. وستكون هذه الوسيلة المتعارف عليها في علم النفس السياسي أكثر فاعلية ونجاحاً، حيناً تجتهد البراهين المساقاة، ضد السياسة الاقتصادية الرامية إلى تأمين التكافل الاجتماعي وخلق فرص العمل، صداها في وسائل الإعلام؛ لأن وسائل الإعلام قادرة على إيصال هذه البراهين إلى الأفراد المراد دغدغة مشاعرهم، وغسل أدمغتهم. فأغلب وسائل الإعلام الشعبية تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن؛ ومن ثم فإنها لا تتنافس على نشر الحقائق وتنوير الرأي العام، بل تتنافس على إحراز قصب السبق في نشر المثير من الأخبار التافهة، والتفسيرات السطحية للأحداث العالمية. وفي يومنا الراهن تنشر وسائل الإعلام أيديولوجية معينة حتى وإن لم تعلن صراحة أن لها رسالة أيديولوجية تود إيصالها إلى الجمهور، فوسائل الإعلام هذه تحقق المطلوب منها تحقيقاً تاماً متى ما أعانت الجمهور عن التفكير النقدي. ما أوسع الهوة - في الواقع - بين الحالة التي آلت إليها الاقتصادات الرأسمالية الغنية و"الثقافة الفكرية ذات البعد الجاهيري" التي ما كان شوبنهاور وحده يمني نفسه بتحققها في سياق التقدم الاقتصادي- التكنولوجي. وسنحاول فيما يأتي مناقشة بضع من مفردات الرعب التي تستخدمها النظرية الاقتصادية، المهيمنة على الساحة، بوصفها قذائف أيديولوجية. والأمر الذي تتعين ملاحظته أن الأيديولوجية

الفعالة لا تسوق براهين مستقاة من عالم الخيال، أو تنافى والتجارب المستقاة من العالم المعاش، بل هي تستخدم براهين واقعية، وتفسيرات مبسطة، ولكن بنحو مشوه؛ رغبة منها في التستر، عن وعي وإصرار، على المصالح الاقتصادية التي تدافع عنها.

### الخوف من التضخم

في أغلب الحالات يعترف النقاش الأكاديمي حول مشكلة التضخم بأن للتضخم أنواعاً وأسباباً مختلفة. ومع هذا، يلاحظ المتبع أن ما يذاع على الرأي العام من تحذيرات من التضخم لا يعبر ما توصلت إليه الدراسات الاقتصادية بشأن أنواع التضخم وأسبابه أي أهمية؛ ومن ثم جرت العادة على النظر إلى أي ارتفاع في مستوى الأسعار كما لو كان خطراً مهلكاً يهدد الحياة الاقتصادية السوية. ولا ريب في أن مروجي هذه التحذيرات يتجاهلون كلياً الاختلاف الموضوعي الكبير بين التضخم الناشئ من جانب الطلب والتضخم الجامح؛ أي التضخم الذي ينشأ في سياق انهيار النظام النقدي الكامل عقب حرب معينة على سبيل المثال. بهذا المعنى يتجاهل مروجو هذه التحذيرات أن للتضخم الضئيل الناجم عن ارتفاع الطلب السلعي أثراً إيجابية على النشاط الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، متناسين بذلك تأكيد الاقتصادي المرموق جوزيف ألويس شوميتز\* أن شيئاً من تضخم ناجم عن ارتفاع الطلب السلعي أمر لا مناص منه للاقتصاد المتنامي بفعل تحقق الابتكارات والتقدم التكنولوجي. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن الربط الشمولي بين التضخم المنشط للنمو والتضخم الجامح المدمر للثروة النقدية والمالية يشير لدى الرأي العام غير المتخصص بالمسائل الاقتصادية ذعراً عظيماً، ورفضاً قاطعاً لكل ما له علاقة من قريب أو من بعيد بالتضخم. ولعل الخلد الشديد الذي أبداه المواطنون حيال اليورو، العملة الأوروبية الموحدة، خير دليل على الأجواء الهستيرية التي تحف بكل ما يوحى بالتضخم. واتخذ المواطنون هذا الموقف وإن كان المصرف المركزي الأوروبي قد انتهج سياسة نقدية انكماشية منذ أن صار اليورو العملة الرسمية.

\* جوزيف شوميتز (Joseph Alois Schumpeter) اقتصادي نمساوي مرموق (1883 - 1950). كان وزيراً للمالية في النمسا خلال السنوات العجاف التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وكان قد هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليعمل أستاذًا في جامعة هارفرد. (المترجم)

وفي الماضي السحيق، كان الفزع من التضخم قد قضي مرات متكررة على الأثار الإيجابية التي كان يمكن أن يتركها شيء من التضخم على النمو ودرجة التشغيل. ونرجس الحديث عن هذه الأحداث التاريخية ههنا؛ لأننا سنتناول فيما بعد بعضها، في سياق حديثنا عن الدور الذي لعبه الفزع من التضخم في تسويق السياسة الانكماشية التي طبقتها، أيضاً، الحكومات الديمقراطية التي حكمت في الحقبة الأخيرة من حياة جمهورية فايمار؛ أعني تلك السياسة الانكماشية التي عادت الطريق للكارثة العظيمة التي حلت بألمانيا فيما بعد [أي تولي هتلر السلطة في البلاد بعدما انتخبه ملايين العاطلين عن العمل، المترجم].

وليس ثمة شك في أن النمو الاقتصادي يفترض، أولاً، اتصاف الطلب السلعي بنمو معين، وثانياً، توفر الموارد المالية الضرورية لتمويل هذا الطلب السلعي. من هنا، فكلما كانت البطالة المخيمة على الاقتصاد المعني أكبر وأشمل، وجب أن تكون البرامج المحفزة للطلب أكبر، والمؤسسات المصرفية أكثر استعداداً لتمويل الاقتصاد بالكمية النقدية، وبالقروض الضرورية؛ لتحقيق الارتفاع المستهدف بدرجة الاستخدام. وتقرّ يعن النظر بما يُنشر من أخبار اقتصادية وتعليقات على الأخبار الاقتصادية، يلاحظ أن التضخم هو التسويع الذي يساق باستمرار ضد مطالبة بعض الناس بضرورة انتهاج سياسة فعالة قادرة على رفع درجة الاستخدام بالنحو المطلوب. ولأن المطالبة بانتهاج هذه السياسة غالباً ما تصدر من أطراف ومؤسسات وأفراد يتهمهم خصومهم بأنهم "يساريون" - وهو اتهام يمكن المرء أن يعترض به - لذا يستخدم هؤلاء الخصوم لهجة التشهير المعهودة؛ أعني ادعاءهم بأن "اليساريين" ما كانوا قط يحسنون التصرف في المال والنقود. ولعل الإشارة ههنا تجدر إلى أن حالات التضخم الجامح - وما سواها من كوارث أخرى شهدتها التاريخ الألماني - لم تنشأ إلا بفعل السياسات التي انتهجتها الأحزاب المحافظة والقوى الفاشية.

#### افتقار السياسة النقدية الأوروبية إلى الروح الديمقراطية

في نظرية السياسة الاقتصادية يكثر الحديث حول مصطلح "المربع الصعب". ويُصعد بهذا المصطلح حزمة الأهداف الأربعة التي ترمي السياسة الاقتصادية العملية إلى تحقيقها؛ وهي: مستوى تشغيل عال، استقرار المستوى العام للأسعار، توازن ميزان المدفوعات، وأخيراً

نمو اقتصادي مناسب ومستليم. \* وألزمت المادة ذات الرقم واحد من "قانون الاستقرار الاقتصادي"، المُشرع عام 1967، السياسة الاقتصادية بالعمل على تحقيق هذه الأهداف. إلا أن السياسة الاقتصادية المطبقة على أرض الواقع ركزت اهتمامها على هدف واحد في المقام الأول، هو: استقرار مستوى الأسعار. ويدعم من النظرية الاقتصادية المهيمنة على الساحة سوغ السياسيون نهجهم هذا بحجة مفادها: أن مكافحة التضخم هي السياسة المثل لضمان تحقيق النمو المستديم ودرجة التشغيل المستهدفة. وإذا كانت بعض الحكومات الألمانية قد حاولت إعاره كل هدف من هذه الأهداف الأربعة الاهتمام المناسب، فإن المصرف المركزي الألماني، هذه المؤسسة العظيمة التأثير، التي لا تكاد تخضع لأي محاسبة ديمقراطية، كان يحول دون ذلك باستمرار. ولم يختلف الأمر كثيراً حتى بعد أن أمنت إدارة السياسة النقدية في عهد المصرف المركزي الأوروبي، هذه المؤسسة التي ترى في المصرف المركزي الألماني قنوة يتعين عليها أن تحذو حذوه. وخلافاً للمصرف المركزي الأمريكي (Federal Reserve System)، الذي سارع فخفض، في الحال، معدلات الفائدة الرئيسية لمواجهة تراجع النشاط الاقتصادي عام 2001/2000، انتهج المصرف المركزي الأوروبي سياسة نقدية تتسم بالتردد والحيرة بشكل يئن. فصون مصالح أصحاب الثروة النقدية من مخاطر التضخم ظل يحظى بأهمية أكبر من هدف زيادة درجة التشغيل؛ حتى وإن لم تكن هناك أي مخاطر تضخمية البتة.

ومن الناحية القانونية (المادة الثالثة من قانون المصرف المركزي) كان المصرف المركزي الألماني ملزماً بمنح هدف استقرار المستوى العام للأسعار الأولوية. وينطبق الأمر ذاته على المصرف المركزي الأوروبي أيضاً. فهو يكاد يسمى لتحقيق هذا الهدف؛ أعني استقرار المستوى العام للأسعار، من دون مراعاة حزمة الأهداف الأخرى: درجة التشغيل العالية، وتوازن ميزان المدفوعات، وتحقيق النمو الاقتصادي المناسب والمستديم. والملاحظ أن هدف التوظيف، أو التشغيل - كما يقال أيضاً - يحظى، عملياً، بأهمية ثانوية حقاً، في السياسة النقدية التي يتبناها المصرف المركزي. وهذا ليس بالأمر المستغرب؛

\* تُمد هذه الأهداف صبية التحقيق؛ لأن الأمر الشائع في نظرية السياسة الاقتصادية أنه يجب توفير أداة لكل هدف نسعى لتحقيقه. وبصفة عامة يمكن القول: مادامت لدينا أدتان فقط، هما: السياسة المالية، والسياسة النقدية، ولدينا أربعة أهداف، هي: التوظيف الكامل، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومعدلات عالية للنمو الاقتصادي، وتوازن ميزان المدفوعات؛ لذا فإن من المتوقع أن تواجهنا مشكلة تعارض هذه الأهداف. (لترجم)

فأعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي، بوصفهم يجسدون السلطة النقدية المستقلة عن الرقابة الحكومية ولا يخضعون للمحاسبة أمام المجلس البرلماني، لا يكونون في ترديد رؤية مفادها: أن مكافحة التضخم هي السياسة الناجعة لتحقيق درجة الاستخدام المستهدفة. ومن خلال وسائلها الإعلامية؛ أعني تقاريرها الشهرية والسنوية وبلاغاتها الصحفية، تتوفر المصارف المركزية على وسائل ناجعة في التأثير على الرأي العام وتوجيهه بالنحو الذي يحلو لها ويتفق مع أيديولوجيتها. بهذا النحو تستطيع المصارف المركزية أن تبيع الرأي العام لقبول منظورها المحافظ. ومع هذا، فقد كان هناك احتمال أن تصق أغلبية برلمانية على تغيير قانون المصرف المركزي إذا ما اندلع تناقض جذري بين المؤسسات الديمقراطية (الحكومة والبرلمان) أولاً، والسلطة النقدية ممثلة بالبندسبانك (المصرف المركزي الألماني) ثانياً. أما في حالة المصرف المركزي الأوروبي فإن الأمر يختلف كلياً؛ فهذه المؤسسة لا تخضع لأي رقابة أو محاسبة ديمقراطية، إنها أمست، بنحو ما، حكومة أوروبية تدير الشؤون الاقتصادية بنحو مستقل، ومن دون أي شرعية ديمقراطية ورقابة برلمانية. إلا أن هناك ما هو أكثر وخامة من منح المصرف المركزي الأوروبي الاستقلالية التامة وعدم شموله بالمحاسبة أمام السلطة التشريعية. فعلاوة على هذا هناك القيد الصارم الذي أسس يعوق الحكومات الوطنية عن توجيه سياساتها المالية بالنحو المطلوب؛ فاتفاقية ماستريخت ألزمت الحكومات الوطنية في دول الاتحاد النقدي الأوروبي ألا يزيد عجز الموازنة على 3٪ من الناتج القومي الإجمالي.\* ومعنى هذا، أن الحكومات الوطنية قد جُردت من إمكانية تحقيق عجز أكبر في موازنتها، إذا ما تطلبت ذلك سياسة إدارة الطلب الكلي ومقاومة البطالة. وكان الرأي العام الألماني قد لس عن كتب تداعيات هذا القيد الصارم على القرارات الاقتصادية التي تتخذها حكومة مستخبة بنحو ديمقراطي، حينما كثر الأخذ والرد

\* في مطلع تسعينيات القرن العشرين؛ أي حينما كانت دول الاتحاد الأوروبي تناقش شروط إنشاء وحدة نقدية، تركزت النقاشات حول دور السياسات المالية الوطنية والمخاطر التضخمية التي قد تنشأ عن هذه السياسات، لو تركت من دون ضوابط وقيود. لذا اتفقت هذه الدول على أن تلتزم السياسات المالية الوطنية بالأ يزيد العجز السنوي في موازين حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي على 3٪. والأمر الذي يجدر ملاحظته أن هذه النسبة لا تمكن مدلولات نظرية ممتعة قطعاً. فكل ما في الأمر أن المرء كان قد انتقل من الواقع المالي الحكومي الذي ساد في دول الاتحاد الأوروبي آنذاك. ففي مطلع التسعينيات كانت نسبة الدين الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في دول الاتحاد الأوروبي، في المتوسط، حوالي 60٪. كما كان اعتقاد السائد كذلك أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو، اسمياً، في دول الاتحاد النقدي بمعدل يبلغ في المتوسط 5٪ سنوياً. من هنا، وتأخذاً على رغبة هذه الدول في ألا تزيد مستقبلاً، نسبة الدين الحكومية في الدول الأعضاء على النسبة المحققة آنذاك؛ لذا كان لازماً أن يبلغ القيد المفروض على مستوى العجز الحكومي 3٪ (= حاصل ضرب متوسط نسبة الدين الحكومية في معدل النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي: 3٪ = 5٪ x 60٪). (لترجم)

بشأن اللوم الذي كانت مفوضية الاتحاد الأوروبي تنوي توجيهه إلى وزير المالية الألماني؛ لأن عجز الموازنة كان قد تجاوز النسبة القصوى المسموح بها في اتفاقية ماستريخت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النسبة المتفق عليها لتكون حداً أقصى لعجز الموازنات الحكومية الوطنية؛ أعني نسبة 3٪ من الناتج القومي الإجمالي، لا شيء يسوغها البتة؛ أعني أنها لا تركز على نظرية اقتصادية معينة، بل هي نتاج المصادفة بنحو ما. فالموقعون على اتفاقية ماستريخت كان بإمكانهم، من دون مراعاة، أن يضمنوا الاتفاقية نسبة أخرى.

إن التنازل عن حق اتخاذ القرارات لمصلحة مؤسسات الاتحاد الأوروبي يتسق، من دون مراعاة، وما اتصفت به عملية التكامل الأوروبية من تقويض للكثير من آليات الرقابة الديمقراطية والمحاسبة البرلمانية. وإذا كانت ألمانيا قد تمتعت بحياة ديمقراطية فريدة في تاريخها الطويل، وفق الدستور المعمول به على أدنى تقدير، فإن المراقب الحذر لا يشك أبداً في أن المؤسسات الأوروبية قد باتت متحد من الأمس التي تقوم عليها هذه الحياة الديمقراطية، وأن ما تتميز به هذه المؤسسات من افتقار شديد إلى الشرعية الديمقراطية يمكن، في الأمد الطويل، أن ينعكس على الحياة الديمقراطية في جميع الدول الأعضاء. فهناك خطر في أن تتخذ القرارات الاقتصادية من قبل مؤسسة لا تتوفر على الشرعية الديمقراطية، ولا تخضع لأي محاسبة برلمانية أصلاً.

## العولة

إن الغموض وعدم الدقة المحيطين بمصطلح العولة يجذمان، في الواقع، الأيديولوجية التي يشير إليها هذا المصطلح. فلأن المصطلح يتصف بالغموض وعدم الدقة؛ لذا أمسى بالإمكان أن نقول: إن أغلب الأعباء الاجتماعية والاقتصادية، التي صار يتحملها جمهور العاملين، أمر لا بد منه في مواجهة "تحديات" العولة. بهذا ما انفك المتغنون بمحاسن العولة يرددون نغمة مفادها: «أن الأعباء مؤلة، من دون ريب، إلا أنه لا مفر منها البتة».

وفي السطور الآتية لن نحاول ما تحاول الدراسات الأكاديمية الساعية لصوغ تعريف دقيق للعولة، بل سنحاول سرد المظاهر المتعددة والتداعيات المختلفة التي يكثر ترديدها في سياق الحديث عن مصطلح العولة، ومناقشتها.

بادئ ذي بدء هناك حقيقة قديمة لا خلاف عليها تؤكد أن العلاقات الاقتصادية بالعالم الخارجي مالت إلى التوسع والازدهار في سياق عملية التصنيع. ومع أن منافع تقسيم العمل على المستوى الدولي لم تُوزع توزيعاً متساوياً أو "عادلاً" بين الدول، إلا أن الأمر الذي لا مراء فيه أن الدول المتشابهة، من حيث مستوى التقدم والتطور، قد انتفعت، بنحو ما، من التجارة الخارجية، ومن تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية. فبالنسبة إلى هذه المجموعة من الدول عزّز ما دعا إليه أنصار التجارة الحرة من تحرير للعلاقات الاقتصادية الخارجية النمو الاقتصادي بنحو قوي وفعال. إلا أن هذه الحقيقة لا تمنع طبعاً من ضرورة إيمان النظر باستمرار في الحدود العقلانية لسياسة التحرير هذه. فالتوسع المفرط بما يُزعم أنه ينطوي على الحسنات فقط يمكن أن يؤدي إلى عكس المتوخى منه؛ فانتظافاً من عدم التكافؤ في توزيع القوى، السائد حالياً بين الدول الغنية والدول الفقيرة يؤدي، عادةً، تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية القائمة بين بلدان تتصف بتيارين شديدين من حيث مستويات التطور الاقتصادي، إلى تشويه البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الاقتصادات الأضعف. من هنا يحسن بهذه الدول ألا تصيخ السمع للنداءات المضللة المشيدة بمحاسن التجارة الحرة؛ فالأفضل لها أن تقوم ببناء اقتصادها مستعينة بطرق حماية الصناعة الناشئة. ولعل في دول النمرور الشرق آسيوية؛ أعني تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة على سبيل المثال، القدوة التي يتعين على هذه الدول الاقتداء بها؛ فهذه الدول الناجحة في إحراز التقدم الاقتصادي أحجمت عن تحرير علاقاتها الاقتصادية الخارجية على مدى طويل نسبياً. ومنذ وقت مبكر، منذ القرن التاسع عشر على وجه التحديد، أثبتت اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً\* أن الحماية من مغبة المنافسة الأجنبية أمر لا

\* حينما اندلعت الثورة الصناعية الثانية في بريطانيا، كانت هناك بلدان أخرى، وعمل وجه الخصوص ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، قد عقدت العزم على تصنيع نفسها. وبالرغم من كل ما ساقته نظرية ريكاردو من منافع تنطوي عليها التجارة الدولية الحرة، سمت الاقتصادات، التي أخذت تصنع نفسها؛ لوضع الحدود الفاصلة بينها وبين الاقتصاد البريطاني؛ بغية ترسيخ أقدام صناعاتها الغنية وحمايتها من منافسة السلع البريطانية. وفي وقت مبكر، عام 1791، قدم ألكسندر هاملتون (Alexander Hamilton)، أول وزير للمالية الأمريكية في إدارة الرئيس جورج واشنطن، "تقريراً حول وضع الصناعة" تناول فيه أهمية الصناعة بالنسبة إلى ثروة الأمة والإيرادات الحكومية وتشغيل الأيدي العاملة والأمن الوطني مؤكداً أن الصناعة الأمريكية الغنية لن تستطيع اللحاق بالمستوى الذي بلغته الصناعة البريطانية أبداً ما لم تتم حمايتها، وما لم تمتنع الدعم المالي في مراحل النمو الأولى على أدنى تقدير. ولربما عبر أبراهام لنكولن، الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية (1861-1865)، عن الأهمية الكبيرة التي حظيت بها الصنعة الجبركية في السياسة الاقتصادية الأمريكية، حينما قال بملأه الشهي:

مناص منه لبناء صناعة مقتنرة حديثة. فقد كان الألماني فريدرك ليست (Friedrich List) (1789-1846) أحد أشهر نقاد التجارة الحرة - كما هو معروف - في نقده لحرية التجارة الخارجية قد ذاع صيته في الزمن الماضي، لكن النسيان طواه فيما بعد. ومهما كانت الحال، فقد أمعن فريدرك ليست النظر في النجاح الاقتصادي الباهر الذي حققتة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حماية اقتصادها الوطني من مغبة المنافسة الأجنبية، فصاغ في حدود عام 1820 القواعد الأساسية لسياسة تجارية خارجية تهدي بالمصلحة الوطنية في المقام الأول. وملخص هذه القواعد، التي لم تفقد شيئاً من بريقها وصوابها حتى هذا اليوم، هو: أنه يجب تقويم الحماية والتحرير لا انطلاقاً من مستوى التطور الذي بلغه البلد المعني فحسب، بل بناء على السلوك الذي يتبعه الأطراف الآخرون المشاركون في التجارة الخارجية أيضاً. فعلى سبيل المثال، ينطوي الأمر على أباطيل بينة، وتدوير تام للاقتصاد الوطني حينما يطالب دعاة تحرير التجارة الخارجية بالتخلي عن تقييد التجارة الخارجية - من خلال فرض نظام الحصص على الكميات السلعية المتاجر بها واستيفاء الضرائب الجمركية وما سوى ذلك من قيود يراد منها حماية الاقتصاد الوطني - متجاهلين أن هذا التخلي يعني في الواقع احتمال فتح الأبواب على مصراعها للمنافسة غير المتكافئة، وأساليب إغراق السوق الوطنية بسلع تباع بسعر أدنى من السعر السائد في بلد المنشأ. والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الاقتصاد الخاضع لمتطلبات المجتمع المدني، يجب أن يتمتع بمستوى معقول من الأجور والرعاية الاجتماعية، وأن يراعي متطلبات حماية البيئة، وأن يتحمل الأعباء الضريبية الضرورية لتمويل البنية التحتية المادية والمعنوية؛ أي بعبارة واحدة، أن النظام الاقتصادي القائم على أسس المجتمع المدني يتطلب توزيعاً عادلاً

«إن لا أقله كثيراً بشأن التفرقة الجمركية، إلا أن على بينة من أننا حينما نقنتي بشفائع من الخارج، فإننا نتحصل على البضائع، وأن الأجنبي سيحصل على القود. لكننا إذا اقتنينا بشفائع وطنية فإننا نتحصل على البضائع والقود. وكان يوليس جرانث (Ulysses S. Grant)، الرئيس الأمريكي في الفترة 1869 - 1877، قد عبر على نحو دقيق عما كان يقول في خاطره للبلدان الراهبة في اللحاق بعملية التصنيع البريطانية حينما قال: «لقد طبقت إنجلترا طوال قرون عدة الحماية، لقد طبقتها تطبيقاً في غاية التطرف فحققت من خلال ذلك ما كانت ترجوه من نتائج. وليس ثمة شك في أن نظام الحماية هذا قد حباها ما تتمتع به من قوة في الوقت الحاضر. وبعد مائتي عام لاحظت إنجلترا أن مصلحتها تقتضي تحرير التجارة لأنها لمست أن الحماية لم تعد في صالحها. يا سادتي إن ظروف بلدي تقودني إلى الاعتقاد بأن أمريكا، بعدما تحصل على أكثر ما يوسعها الحصول عليه من الحماية، ستحرر التجارة في غضون مائتي عام». وهكذا دأبت الحكومات الأمريكية على حماية الصناعة الوطنية ومنعها ما تحتاج إليه من دعم مالي على نحو متزايد. وبلغ هذا النهج أوجه عام 1913 حيث بلغت التفرقة الجمركية على السلع الموردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط 50٪، وعلى الصلب والحديد والصناعات القطنية والصوفية ما يزيد على ذلك كثيراً. (المترجم)



لغائض الإنتاج المتحقق بعرق جبين أبناء المجتمع. إلا أن الاقتصادات القائمة على أمس المجتمع المدني ميعصف بها التصدع والحراب، إذا ما واصلت التوسع المفرط في تخمير علاقتها الاقتصادية الخارجية. فمن خلال الإفراط في التحرير، الذي أمسى يتهجه الكثير من البلدان منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وما يصاحب هذا التحرير المفرط من تطرف في خصخصة المشروعات العامة، ومن تراجع تدخل الدولة في توجيه النشاطات الاقتصادية، صارت المنافسة الدولية خطراً يهدد رفاهية المجتمع، وتؤدي، عبر العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلى إحياء المظاهر المحزنة والتداعيات المؤلمة التي رافقت الرأسمالية المبكرة. وكانت "مجموعة لشبونة" قد حذرت قبل بضعة أعوام - في سياق تحليلها الدقيق للعلاقات الاقتصادية الدولية - من مغبة الإيمان الليبرالي الأعمى بضرورة تصعيد المنافسة (Gruppe, 1997). وكما طوى النسيان تحذيرات أخرى، فسيكون النسيان مصير هذا التحذير أيضاً؛ فهناك احتمال في ألا يتذكر المرء هذا التحذير إلا بعد فوات الأوان. فعلى سبيل المثال نشأت الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا عام 1997 بفعل إكراه صندوق النقد الدولي الدول السائرة في طريق النمو على إلغاء الرقابة على أسواق الصرف الأجنبي ورأس المال. وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بإعادة رسم العلاقات التجارية والمالية الدولية بحسب ما يناسب تصوراتها. وكان إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، وما تلا ذلك من توقيع على "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" (الجات) عام 1947، وإحلال "منظمة التجارة العالمية" (WTO) بدلاً من هذه الاتفاقية عام 1993/1995، قد عزز دوام الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة عامة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. ولم يتغير الحال حتى يومنا هذا (Stiglitz, 2002). وكان الهيكل القانوني لصندوق النقد الدولي قد منح الدول الصناعية الكبرى، التي تبلغ نسبة سكانها 10 - 15٪ من مجمل سكان العالم، القدرة على التحكم في كل تصويت؛ لأن لديها الأغلبية الضرورية. أضف إلى هذا أن الولايات المتحدة قد حازت لنفسها حق النقض (الفيتو)؛ أي أنها صارت قادرة على نقض كل قرار لا ينسجم ومصالحها الخاصة، وإن حصل هذا القرار على موافقة بلدان العالم الأخرى كافة.

وحتى عام 1973؛ أي قبل التحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى نظام أسعار الصرف المرنة، كانت المهام الأصلية لصندوق النقد الدولي تُركّز، في المقام الأول، على مراقبة تطور موازين المدفوعات ومنح القروض؛ لتمويل العجز الناشئة في هذه الموازين؛ بغية تحقيق التكيف والاستقرار المنشودين. إلا أن الصندوق يكاد يتحول، تدريجياً، إلى أداة تنفيذ السياسة الاقتصادية العالمية التي ترسم خطوطها العريضة الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك أمثلة كثيرة تبين بجلاء أن صندوق النقد الدولي قد أكره بعض الدول على انتهاج السلوك "القيوم" تنفيذاً لمصالح بعض الشركات الأمريكية، بمساعدة بعض الدوائر الحكومية الأمريكية (راجع بهذا الشأن: Wade, 2001 وللزيد راجع: Johnson, 2000). ومنذ بداية تراجع النمو على مستوى الاقتصاد العالمي في منتصف السبعينيات أمسى صندوق النقد الدولي وسيلة تنفيذية طيبة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الصناعية السائرة على نهج الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإكراه بلدان العالم الثالث على السير قدماً في انتهاج السياسة الليبرالية التي تتخدم مصالحها، لا مصالح الدول النامية. فإلى فترة وجيزة من اندلاع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا (1997)، كان صندوق النقد الدولي يضغط على كوريا الجنوبية وإندونيسيا، على سبيل المثال لا الحصر، للتخلي عن وضع القيود على سوق رأس المال عامة وعن تلك القيود، على وجه الخصوص، التي كانت تنظم استيراد رأس المال الأجنبي بما يتماشى وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب رؤوس الأموال هذه. وبفعل تخلي هذه الدول عن فرض القيود على أسواق رأس المال تدفقت رؤوس أموال قصيرة الأجل إلى هذه البلدان.\* وكان قد تم توظيف رؤوس الأموال

\* هموماً يعرف القرض الدولي قصير الأجل بأنه دين خارجي بأجل استحقاق عام واحد أو أقل. وحالياً هناك نظامان أو معياران لتحريف الدين القصير الأجل؛ فبناك التسويات الدولية يستخدم مفهوم "أجل الاستحقاق المتبقي"، الذي يعني أن جميع الديون الخارجية التي يمل استحقاقها خلال عام واحد تمتد ديوناً قصيرة الأجل، بصرف النظر عن أجل استحقاقها الأصلي. أما الدين الخارجي القصير الأجل بحسب تعريف الوارد في مطبوعة البنك الدولي التمويل والتنمية، عدد كانون الأول/ديسمبر 2000، فهو يشمل فقط الالتزامات الخارجية (بها فيها اعتادات التجارة الرسمية المقدمة إلى الدول النامية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بأجبال استحقاق أصلية مدتها عام واحد أو أقل. (المترجم)

هذه في مجالات تنصف بروح المضاربة وبأنها غير مجددة في الأمد الطويل.\* وهكذا، فبعد أن لاحت في الأفق بوادر تنم عن احتمال تعرض هذه الدول لأزمة في ميزان المدفوعات، سرعان ما أخذت رؤوس الأموال الأجنبية تنتقل إلى الخارج مسببة بذلك عجز هذه الدول عن تسديد ما في ذمتها من قروض أجنبية. وحتم هذا التطور على هذه البلدان الاقتراض من صندوق النقد الدولي؛\*\* الأمر الذي عزز، من جديد، تبعيتها لهذه المؤسسة المالية العالمية التي تحركها بعض الدوائر الحكومية الأمريكية على وجه

\* نجد الإشارة هنا إلى أن المصارف التجارية لم تكن المؤسسات الوحيدة الراحبة في إقراض ما لديها من رؤوس أموال لثقتها؛ فإلى جانب المصارف التجارية ظهرت على مسرح أسواق المال الدولية في الستينات الأخيرة، صناديق الاستثمار وصناديق معاشات التقاعد الأمريكية، التي تدبر موارد مالية عظيمة وتسمى لاستثمار هذه الموارد لتحقيق أعلى معدل ربحية في أقصر وقت ممكن؛ ولتحقيق هذا الهدف ما تفككت المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية تتميز، عادة، بمنع قروض قصيرة الأمد وتفصيل الاستثمار المالي القصير الأجل في محافظها. لقد أسست هذه المؤسسات نجوب العالم مفتحة عن أفرع ربح وأسرعه. وإذا ما قلقت ثمار هذا الفلاح سرعان ما مستحسب إلى بلد آخر بمنحها ربحاً أو فرب. وبفضل التطورات العظيمة في تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات صار في وسع هذه المؤسسات أن تحرك مئات الملايين، بل آلاف الملايين من الدولارات "بسرعة الضوء" حينما تكتشف أن الاختلافات الطبقية في معدلات الربحية، أو في التوقعات بشأن أسعار صرف عملات العالم أو بشأن تطور معدل التضخم ستحقق لها ربحاً أو فرب. (لترجم)

\*\* لأن صندوق النقد الدولي كان - وما يزال - المؤسسة الرئيسية التي ترجع إليها البلدان الراحبة في الاقتراض؛ لذا صار المرء يرى فيه الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية (international lender of last resort). وإذا كانت المحافظة على سلامة نظام بيرون وودز (نظام أسعار الصرف الثابتة) سوغاً معقولاً لإقيام الصندوق بمنع القروض الصغيرة الأجل لمساعدة بعض الدول للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات، فإن من حق المرء أن يسأل من جدوى هذه القروض في ظل نظام تقدي أسست فيه أسعار صرف العملات الرئيسية خاضعة للتعويم. فللمصلحة من بعض صندوق النقد الدولي بمهمة الملاذ الأخير إيمان الأزمة المالية في دول النمور، أو في البرازيل وتركيا والأرجنتين على سبيل المثال؟ أكان ذلك لمصلحة دول الأزمة أم لمصلحة المستثمرين الأجانب؟ وماذا ذي بده نؤكد أنه يصعب على المرء الاقتناع بالسوغ الذي يقدمه الصندوق بين الحين والآخر بأنه كان يراعي مصلحة هذه الدول حينما منحها - وما يزال يمنحها - قروضه بسخاء. فهذه القروض لم تحل أسباب الأزمة ولا انكسارها على اقتصادات هذه الدول؛ أمتي: المديونية الخارجية والارتفاع الحقيقي في قيمة هذه المديونية من جراء انهيار قيمة العملة أولاً، والأزمة المعرفية وارتفاع معدلات البطالة وتدور معدلات النمو الاقتصادي والمستويات المعيشية وما سوى ذلك من تمكسات داخلية ثانياً. من وجهة النظر هذه يمكن تلخيص دور صندوق النقد الدولي بعبارة واحدة موجزة مفادها: أن الصندوق ما كان يسعى لحل مشكلات هذه الدول؛ بل كان يهدف إلى تمكينها من استخدام قروضه لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة؛ أي أنه كان قد حل مكان الديانين الأجانب فبادراً بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم. بالنسبة إلى دول الأزمة لم يتغير حجم المديونية البتة. كل ما حصل هو تغيير اسم الديان فقط: فبدلاً من صناديق الادخار أو الاستثمار الأمريكية أو المصارف التجارية الأوربية أو اليابانية، أسس صندوق النقد الدولي هو الديان الآن. وهكذا فعل حين نجا المائتون الأجانب بأموالهم، تحمل مواطنو البلدان المئنة أميابه الأزمة كلياً. سياسات تقدي ومالية تقييدية صارمة يفرعها عليها صندوق النقد الدولي بقصد ما لديه من دين في خدمة هذه الدول ومليارات من الدولارات تتحملها هذه الحكومات في سياق إصلاح النظام المصرفي. (لترجم)

الخصوص (راجع تفاصيل ذلك عند: Hufschmid, 1999). فصندوق النقد الدولي انتهج - وما انفك يتجهج - سياسة تلبّي مصالح الدول الغنية المصدرة لرؤوس الأموال؛ ومن ثم، فهو لا يعير الظروف الاجتماعية والإنسانية في الدول المدينة أي أهمية تذكر (246, 2002, Stiglitz). ومن خلال القروض التي يمنحها لدول الأزمة في وسع صندوق النقد الدولي، عملياً، أن يحكم قبضته على هذه الدول، كلياً، فارعاً عليها تصوراتها السياسية (المفرطة في تطبيق النهج الليبرالي). ومن جديد أبانت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا على نحو واضح أن "المساعدات" التي يقدمها صندوق النقد الدولي والدول الصناعية قادرة، حقاً، على التخفيف من انعكاسات هذه الأزمات؛ أعني: قادرة، أولاً، على تلافي عجز الدول السائرة في طريق النمو عن تسديد ما في ذمتها من تعهدات مالية، وعلى تحييد ما يفرزه هذا العجز من انعكاسات سلبية على مصارف الدول الصناعية وشركتها ثانياً، إلا أن الأمر الواضح هو أن هذه "المساعدات" لن تقدم شيئاً ذا بال بالنسبة إلى ملايين المواطنين الذين يفقدون فرص عملهم ويتحولون إلى حياة الفاقة والحرمان في الدول المعنية.\*

وتكمن الخاصية الرئيسية "للعولة" السائدة في العصر الراهن في استجابتها لمتطلبات المصالح الاقتصادية (القصرية الأجل) الخاصة بالمشروعات الصناعية في الدول الغنية وإفراطها، خدمة لهذه المصالح، في تحرير الأسواق عامة، وأسواق المال على وجه الخصوص؛ الأمر الذي فتح الأبواب على مصراعيها أمام الإفراط في المضاربة.\*\* وكانت

\* لعل الظروف الاجتماعية والمالي الإنسانية التي صفت بالشعب الإندونيسي في أعقاب الأزمة مثال متواضع على الأعباء الجسام التي تحملها المواطنون في دول الأزمات المالية. فقد تجاوزت قيمة العملة با يزيد على 70٪، وتم إغراق 16٪ من مصارف البلد التجارية، كما تم كذلك تدمير ما يقرب من 7 ملايين فرصة عمل في الأشهر الأولى من الأزمة، أضف إلى هذا أن نسبة الفقر (مقدرة بدخل لا يزيد على دولار واحد في اليوم، بحسب تعريف البنك الدولي) كانت قد تضاعفت في غضون أشهر وجيز؛ فارتفعت إلى 22٪ من مجموع السكان، وأن النتائج القومي الإجمالي كان قد انخفض عام 1998 بنسبة بلغت 15.3٪. (الترجم)

\*\* تبدأ عملية المضاربة حينما تنجم على المتعاملين في الأسواق توقعات مفادها: أن تخفيض قيمة العملة قد أمسى أمراً حتمياً. فاعتاداً على هذه التوقعات يسعى المضارب على عملة أجنبية معينة لاقتراض مبلغ معين بهذه العملة وتحويله إلى عملته الوطنية للإنعاش؛ من ثم، في أحد بيوت المال الوطنية انتظاراً للحظة التي تنخفض بها قيمة العملة الأجنبية. فبعد هذا التخفيض سترتفع قيمة الوديعة مقومة بالعملة الأجنبية؛ ولن يكون المضارب بحاجة إلى تحويل الوديعة برمتها إلى العملة الأجنبية لتسديد ما في ذمته من قرض، بل سيحول جزءاً منها فقط ويحفظ الباقي منها، بوصفه ربحاً حققته له المضاربة. (الترجم)

العولمة، التي نشرت ظلها على العالم بفعل القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات، قد تركت آثاراً على توزيع الدخل ذات شقين: فأولاً تم "تحرير" استغلال قوى العمل في دول العالم الثالث (راجع بهذا الشأن: Klein, 2001)، فأمسى في وسع رأس المال المستدق من العالم الغني أن يصل ويحول في دول العالم الثالث من غير أن تكون هناك قيود تحد من تحركه حماية للمصالح الاقتصادية الوطنية الخاصة بهذه الدول المتطلعة إلى النمو. ثانياً عزز هذا المسرح العالمي إمكانيات "الرأسمالية العابرة للحدود" (Rothschild, 1999) في زيادة ضغطها على العاملين المستأجرين، وعلى نقاباتهم في الدول الصناعية نفسها. وكانت عملية اتخاذ مسرح رأس المال بعداً عالمياً قد بدأت منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم في منتصف سبعينيات القرن العشرين تقريباً. وكان منظرو العولمة قد أذاعوا على البشرية أسطورة مفادها: أن العولمة تكاد تكون تجسداً لتطور تحتمه قوانين الطبيعة، أي أنها بمنزلة قدر لا مندوحة منه، قدر لا يقف في وجهه إلا المغفلون. فإشاراً إليه توكفيل في مؤلفه المشهور حول الديمقراطية الأمريكية من عيب ينطوي عليه السلوك البشري عبر التاريخ يروق لدعاة أسطورة العولمة حقاً، فتوكفيل يؤكد أن: «من طبيعة الإنسان الاعتقاد بأن ذلك المرء الذي يقهره أكثر حكمة منه» (Tocqueville, 1985, 223). وتطبيقه هذه المقولة على الوضع السائد في أمريكا الشالية على وجه الخصوص، قال توكفيل بالحرف الواحد مستنتجاً:

في الولايات المتحدة تقوم الغالبية طوعية بتزويد الأفراد بالكثير من الآراء محيرة لياهم من الحاجة إلى تكوين رأي خاص بهم... ولانعدام التمايز بين أفكار الناس هناك، يميل المرء، أول وهلة، إلى القول: إن أفكار الجميع مستقلة من مصدر واحد (Tocqueville, 1955).

وخلافاً لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية في العصور الغابرة، التي اتصفت بتوازن صائب بين الحماية وحرية التجارة الخارجية، يتصف العصر الراهن بنمط مختلف اختلافاً شديداً؛ فالعصر الراهن يتميز بالإفراط في التحرير بنحو لا يعرف الحدود. إن الميل إلى هذا التحرير المطلق هو الخاصية المميزة "للعولمة"، من حيث إنها مشروع سياسي. وعلى خلفية الإرادة السياسية الساعية لتعميم النظام الرأسمالي على مستوى العالم أجمع يتحدث بدير

بورديو (Pierre Bourdieu) عن "مياسة العولة" (Pierre Bourdieu, 2002)، قاصداً بذلك أن الأمر ههنا لا علاقة له بتطور يعبر عن قوانين طبيعية، أو بقدر لا قدرة لبني البشر على رده والحيلولة دونه. فالدول الصناعية، التي تحوز تجارتها البينية نصيب الأسد أولاً، والتي تعود إليها، هي ذاتها في المقام الأول، مسؤولية ما طرأ على رأس المال من تشابك دولي ثانياً، قد أوقعت نفسها بنفسها في الورطة التي مكنت رأس المال الدولي من "ابتزازها"؛ وذلك حينما جعلته قادراً، بنحو مطلق، على المناورة والتحرك على مستوى العالم أجمع. فالتتائج واضحة وضوح الشمس: المنافسة للحصول على أرخص الأيدي العاملة، ودفع أدنى ما هو ممكن من الضرائب، وتخفيض مدفوعات الرعاية الاجتماعية، والحصول على أكبر ما يمكن الحصول عليه من منافع تخدم الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، وغير ذلك من منافع أخرى كثيرة تتنافس المشروعات ورؤوس الأموال على إحرازها. ومع تأكيدنا أن الإفراط في التحرير كان قد عبر عن إرادة سياسية اعترفت بالحكومات تحقيقه عن وعي وإصرار، إلا أن هذه الحقيقة، ذاتها، لا تشرح على نحو كاف حقيقة ما طرأ من تطورات. فالمرء يبقى يسأل نفسه عن السبب الذي دفع الحكومات والناخبين إلى أن يتخلوا، تدريجياً، عما كانت تقوم به الحكومات حتى سبعينيات القرن العشرين من تدخل بغية تحقيق متطلبات التكافل الاجتماعية، والسهر على خلق فرص العمل؛ ضامناً لبلوغ حالة التوظيف الكامل للأيدي العاملة.

وعلى ما نرى، هناك أربعة عناصر رئيسية كفيلة بالرد على هذا السؤال. فهناك أولاً العدوى الجديدة التي ينطوي عليها وباء توسع النظام الرأسمالي مادياً وأيديولوجياً، بمنأى عن القيود التي كانت الحكومات تفرضها عليه؛ أي على النظام الرأسمالي، أيام كانت تسهر على تحقيق متطلبات التكافل الاجتماعية عقب الحرب العالمية الثانية. وهناك ثانياً الأزمة التي نشأت بفعل التراجع المستمر في النمو الاقتصادي بعد عام 1974، فهذه الأزمة كانت قد حتمت على الحكومات إعادة النظر في مناهجها السياسية (الاقتصادية)، واتباع مناهج جديدة. وثمة ثالثاً شجع العلاقات السياسية - الاقتصادية بين الرأسمالية والفاشية والحرب العالمية الثانية الذي كان ما يزال عالقاً بالأذهان. ويكمن العنصر الرابع في أن آثار الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي كانت قد أخذت تتلاشى بالتدريج وأنها، عقب

عام 1989، لم تعد تلعب دوراً، البتة، بالنسبة إلى سياسة إدارة النظام الرأسمالي في الدول الصناعية. فآزمة النمو الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين نشرت ظلالها على هذه الدول في وقت لم تكن فيه القوى "اليسارية" مهياة؛ لمواجهة التطورات الجديدة في الدول الرأسمالية، لا من حيث المطلقات الأيديولوجية، ولا من حيث النظرية الاقتصادية، ولا من حيث القوة السياسية التي تمتعت بها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والنقابات العمالية في الديمقراطيات البرلمانية أيضاً. لقد عمل ذلك السم الأيديولوجي القاتل الذي نجره المرء عمله؛ بحجة مفادها: أن "عصر الأيديولوجيات قد بلغ نهايته" "وذهب من دون رجعة. وهكذا، وبدلاً من التعمق في فهم الأسباب الحقيقية للأزمة وإدراك أن علاجها لا يكمن في تخلي الحكومة عن سياسة خلق فرص العمل وعن السهر على تقديم الرعاية الاجتماعية، بل هو يكمن في التوسع في تدخل الحكومة خدمة لمصالح المستأجرين من المواطنين، نعم بدلاً من هذا وذاك، كانت القوى ذات التقاليد التقدمية قد منحت الليبرالية المحدثة، المتطرفة النزعة، الفرصة لأن تحشرها في الركن، وتجعلها في موقف من أسوأ يدافع عن نفسه فقط، ولا يمسك بزمام الأمور. وهكذا لم يسبق أمام هذه القوى اليسارية سوى الانصياع للنداء القاتل «سايرهم إن كنت غير قادر على التغلب عليهم»؛ أي اسبح مع التيار لا ضده إذا كنت تعتقد أنك غير قادر على مقاومته. وكان لزاماً أن تفشل محاولة إسباغ مسحة من الاشتراكية الديمقراطية على الليبرالية المحدثة، وتخفق، وأن تعد "طريقاً ثالثاً" تسلكها "قوى الوسط" المزعومة؛ فكما نرى بجلاء، كانت هذه المحاولة منذ البداية غياً وضلالاً لا طائل منها أبداً. ومن المحتمل جداً أن تكون قد لعبت في هذا التطور عوامل نفسية أيضاً. فالأجيال الجديدة في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وفي النقابات العمالية كانت قد شهدت ظهور شخصيات غير وثيقة الصلة بالتقاليد المتعارف عليها في هذه الأحزاب، فتسلمت زمام القيادة، وإن كانت قد مرت بتجارب اجتماعية تختلف اختلافاً بيناً عن تلك التجارب التي مرت بها الأجيال التي سبقتها، في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية والفاشية، والحرب العالمية الثانية، وأيام الزهد في متطلبات الحياة التي انصفت بها السنوات الأولى عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. فالتطلعات الشخصية إلى الارتقاء مهنيًا والصعود إلى المقامات العليا اكتسبت، عند الأجيال الجديدة، أهمية أكبر من النضال من أجل المبادئ، والقيم الإنسانية، وأفكار التقدم الاجتماعي. كما كانت الآثار

النفسية التي نجمت عن التحولات الاقتصادية والسياسية كذلك قد نشرت ظلّاتها على الرأي العام أيضاً. فانتشار البطالة عزز - تماماً كما حدث في ألمانيا في الحقبة التي سبقت عام 1933\* - الخوف من خبايا المستقبل. وكان أوسكار نيغت (Negt Oskar) قد أشار في مؤلفه الفلسفي *المعمل والكرامة الإنسانية* إلى استغلال الفئات المهيمنة مشاعر الخوف هذه لتعزيز مصالحها، فكتب قائلاً:

إن النظم الاجتماعية، التي توجد فيها تربة خصبة لتنامي الخوف من المخاطر التي تحف بالوجود الإنساني، والتي تسودها حالة تتم عن ضياع الآمال والتطلعات وعن فقدان الأمل في تحسن ظروف الحياة مستقبلاً، تفرز انتهازين يتصاعون لما تملّيه عليهم الفئات المهيمنة، وتميل إلى تحميل أطراف بريئين مسؤولية المأساة القائمة. وفي مرحلة معينة تدفع التوترات الداخلية المعلقة إلى التفشي عن أعداء أجنبيّ؛ ليكونوا كبش فداء، أو أن يُترك الميز الداخلي يتفاقم ويشدد، وإن كان ذلك غالباً ما ينطوي على مخاطر وخيمة بالنسبة إلى الوثاق الاجتماعي (Negt, 2002, 17).

نشأ الإفراط - كما سبق أن قلنا - في التحرير، الذي أمسى الخاصية المميزة للعولمة، بفعل الأزمة التي نشرت ظلّاتها في سبعينيات القرن العشرين. وفي المخطط البياني الموجود لاحقاً في *وسم القارئ* أن يطلع، على عجل من خلال رؤوس الأقلام، على نموذج العلاقة بين الأزمة والعولمة (للمزيد راجع بهذا الشأن: Zinn, 2000c).

---

\* عام 1933 وحصل هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا. (المترجم)



## العلاقة القائمة بين الأزمة الاقتصادية والعولة

أزمة/ تراجع النمو/ ركود  
في الكثير من أسواق السلم الرأسمالية



استناد المنافسة بين المتجعين للحصول على حصة كبرى في الأسواق



إعادة النظر في السياسة الاقتصادية وتوجيهها  
لتعزيز القوة التنافسية في الأسواق الدولية  
تحرير، تخفيف القيود الحكومية، خصخصة

استناد عملية التركيز: إنشاء المحادات بين  
المشروعات لتطبيق حصة كبرى في الأسواق  
أو بالأحرى بغية الحصول على قوة تنافسية أفضل



### تقليل السيامة الاقتصادية عن فعاليتها طوعية

ازدياد أهمية الشركات المتعددة الجنسيات  
بوصفها الوجه الآخر للعملة



تحرير أسواق المال يؤدي إلى  
توسع انفجاري في المضاربة على  
العملات والأوراق المالية، خلق  
بضائرمالية جديدة (المشتقات)

تزايد سلطان الشركات  
المتعددة الجنسيات



تزايد تحكم الاقتصاد  
في السياسة



## أزمات مالية



بطالة في الدول الصناعية وتفاقم  
الفقر في بلدان العالم الثالث

### إعادة التوزيع على المستويين: الوطني والعالمي

إن تفاقم التفاوت في توزيع الدخل القومي على الفئات المختلفة يعد من خصائص النظام الرأسمالي؛ ومن ثم، فلا يمكن الحد من هذا التفاقم إلا إذا كانت هناك قوى عكسية تخفف وطأته. ونجسد هذه القوى من خلال تدخل الدولة لمصلحة الرعايا الاجتماعية من

خلال ما تقوم به النقابات العمالية. ويشهد اختلاف إمكانيات التأثير، المرصود في الأزمنة المختلفة أو في البلدان المتعددة، على أن بالإمكان إجراء التغيير المطلوب في عملية التوزيع، وعلى أن الأوضاع التاريخية السائدة تقرر المدى الذي يمكن وفقه تحقيق التغيرات المرجوة. وحينها يقارن المرء بين تطور التوزيع إبان حقبة درجة التشغيل العالية نسبياً التي سادت حتى عام 1974 وبين التطور المرصود في السنوات التي تلت ذلك التاريخ، يلاحظ، بيسر، أن ثمة اختلافاً عظيماً بين كلتا الحقبتين. ففي الحقبة الأولى ارتفعت دخول العمال المستأجرين والدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة بنحو ملموس، وإن كانت الأخيرة؛ أي الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة، قد ارتفعت بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخل المكتسبة من العمل المأجور. أما في الحقبة الأحدث؛ أي في الحقبة الأخيرة، فقد كانت قد طرأت إعادة لتوزيع الدخل القومي من الأسفل إلى الأعلى؛ أي إن الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة كانت قد ارتفعت على حساب الدخل المكتسبة من خلال العمل المأجور. ولأنه ما كان بالإمكان زيادة معدلات الربحية من خلال النمو الاقتصادي؛ لذا فقد كان ارتفاعها على حساب دخول جمهور المواطنين. وكانت السياسة الحكومية الخاصة بإعادة التوزيع قد خففت أكثر فأكثر من فاعلية الضرائب التصاعدية متحيزة بذلك إلى مصلحة أصحاب الدخل العالية. ومع أن هذا التحول في سياسة إعادة التوزيع الحكومية اختلف من بلد إلى آخر، إلا أن الأمر البين هو أن هذا التحول يكاد يكون الصفة المميزة لسياسة إعادة التوزيع في البلدان الصناعية كافة. فتركز فائض القيمة في أيدي فئة من أصحاب رأس المال، ضئيلة العدد نسبياً، قد بلغ حالياً مستوى فريداً في التاريخ. وبحسب ما يُزعم، يُراد من المحاباة الضريبية، المسبغة على أصحاب الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة، أن تبشر المستثمرين بخير وفير سيحصلون عليه مستقبلاً، وأن تعزز لدى "أصحاب الأمر" بأن جهودهم مستثمر النتائج المرجوة ثانية، كما يُراد منها، وأن تروحي للرأي العام - أخيراً وليس آخراً - أن الأرباح المتحققة في اليوم الحاضر هي عائد الاستثمارات غداً، وأنها الضمانة لفرص العمل المتحققة بعد غيد. وعلى حين تُخفف العبء الضريبي النسبي، المفروض على العاملين لحسابهم الخاص في ألمانيا؛

أي على تلك الفئة التي ينتمي إليها المستثمرون، تخفيضاً عالياً، زاد عبء ما يدفعه العاملون المستأجرون من ضرائب وما سوى ذلك من مدفوعات تستقطعها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية من الدخل. ففي عام 1960 كان عبء الضرائب المباشرة والمدفوعات الأخرى المفروضة على دخول العاملين بأجر يبلغ 15.7٪، وفي عام 2000 ارتفع هذا العبء فبلغ 35.5٪. في الوقت ذاته انخفض العبء المفروض على الدخل المكتسبة من الأرباح ومن خلال ملكية الثروة من 23٪ إلى 9.7٪ (Schäfer, 2001, 662). ومع هذا كله لم يطرأ انتعاش على النشاط الاستثماري، ولم تتوقف البطالة الجماهيرية السائدة عن الارتفاع. وعلى خلفية التطور المذكور فقد واصلت نسبة الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة إلى مجموع دخل القطاع العائلي ارتفاعها باستمراراً؛ فانخفضت، تأسيساً على ذلك، نسبة الدخل المتاحة لعائلات العاملين بأجر (راجع الجدول الثاني لاحقاً). لقد أعيد توزيع الدخل القومي، نسبياً، لمصلحة الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة، وعلى حساب الدخل المكتسبة بالعمل المأجور. ومعنى هذا التطور أن مدفوعات الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي\* قد تم تحويلها، عملياً، من خلال الدخل المكتسبة بالعمل المأجور؛ أي أن "إعادة التوزيع تمت بين فئات طبقة واحدة".

ويؤكد ما نشرته الحكومة الألمانية من "تقرير حول الفقر والثراء" - وهو تقرير كنا قد استشهدنا به سابقاً - أن الخمس الغني؛ أي 20٪ من مجموع القطاع العائلي في ألمانيا، كان قد استحوذ عام 1998 على حوالي نصف (49.2٪) من مجمل الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة (راجع بهذا الشأن الجدول الأول لاحقاً). وكانت حصته من مجمل مدخرات القطاع العائلي قد بلغت 68.9٪. ولأن أغلب الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة تُخصص لتكوين الثروة ثانية؛ لذا فستولد من هذه الدخل دخول جديدة حقاً؛ فحيثما تكن هناك ثروات، تتولد ثروات بزيادة مستمر. ويجدث هذا كله، في وقت تراوح فيه دخول العائلات ذات القوة الشرائية الضعيفة في مكانها.

\* لاحظ أن المشروعات الأتية، مجرة بحكم القانون، على أن تدفع 50٪ من مدفوعات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، المستقطعة من دخول العاملين بأجر. (المترجم)

### حالة التوزيع من منظور القطاع العائلي في ألمانيا الغربية عام 1998

حصة الأ الخامس: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس من الدخل المتاح						
العائلات	100%	20%	20%	20%	20%	20%
الدخول	100%	6.8	11.7	16.8	23.6	41.0
صافي الثروة	100%	3.1	9.2	16.1	25.8	45.8
الدخول المتأتبة من الثروة	100%	1.9	7.6	15.2	26.1	49.2
المخزونات	100%	-2.8	2.6	9.7	21.7	68.9

المصدر: Lebcsingen, 2001.

### مصادر صافي الدخل المتاحة للقطاع العائلي في ألمانيا بنسبة مئوية

مصدر الدخل	1980*	1991	1995	2000
الأرباح الموزعة والدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة	25.5	27.7	28.6	29.7
دخول الجمهور العام	78.9	71.9	71.4	69.8
منها: - صافي أجور العاملين ومرتباتهم	52.7	49.4	46.5	43.8
- المدفوعات التقديرية	26.2	22.5	24.9	26.0

المصدر: Schäfer, 2000, 746; 2001, 661.

\* الأرقام الخاصة بهام 1980 تمجد الوضع الذي ساد في الشق الغربي من ألمانيا فقط.

إن إعادة التوزيع من الأسفل نحو الأعلى على المستوى العالمي عزز المشكل الذي كنا قد استنتجناه نظرياً فيما سبق؛ أعني أن مجموع الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة (على مستوى العالم ككل) قد نأ بنحو عظيم جداً؛ حيث إن هذا المجموع لم يعد يُنق كله، على الطلب السلمي. وتفسر لنا هذه الحقيقة سبب عدم تحقق استثمار يضمن تحقق حالة التوظيف الكامل، بالرغم من المعدلات العالية التي ينمو بها الاستهلاك الكمي الذي تحوزه النخب الاقتصادية لنفسها. فالأمر الواضح ييسر هو أن سياسة الإفراط في التحرير والخصخصة، التي تعرفنا على ملامحها العريضة سابقاً، قد أدت إلى اتساع رقعة الفارق بين إمكانيات الإنتاج (العرض السلمي) والقوة الشرائية المتاحة للجمهور العام (الطلب

السلمي). وتشهد كل الدلائل أن هذا التطور الضار يتفاقم باستمرار ومن دون انقطاع. فعلى المستوى العالمي ثمة تذبذب في رأس المال لا نظير له في التاريخ أبداً. فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق ما يقرب من نصف مخصصات العالم أجمع. فتنظرة سريعة على المعجزات العظيمة التي يسجلها ميزان الحساب الجاري الأمريكي من دون انقطاع تبين بجلاء أن أغنى دولة في العالم أجمع؛ أعني الولايات المتحدة الأمريكية، قد أمست أعظم مدين في العالم قاطبة، وأن العائلات والمشروعات الأمريكية أصبحت تمول جزءاً عظيماً من إنفاقها عن طريق الاقتراض.\*

ومن خلال الإفراط في التحرير تغيرت، بنحو ما، العلاقة السائدة بين الاقتصادات الصناعية والفقيرة أيضاً. فمع أن حجم التجارة الخارجية بين العالم المتطور والعالم الفقير ما يزال ثانوي الأهمية في المنظور العالمي، إلا أن دول الأجور المنخفضة، بما في ذلك الدول الاشتراكية سابقاً، قد أمست تؤدي دوراً مهماً في استراتيجية تركيع العاملين المستأجرين، والحيولة دون مطالبهم بالمشاركة في قطف ثمار التقدم الاقتصادي. فالخطاب الذي درج على ترديده دعاة العولة يؤكد من دون كلال أو ملل أن التكيف أمر لا مناص منه في عالم تسوده البطالة الجماهيرية أولاً، وظروف العمل المأساوية ثانياً؛ أي أن هذا الخطاب ينادي من دون انقطاع بضرورة تكيف مستوى الأجور في الدول المتطورة مع مستوى الأجور السائد في البلدان الفقيرة. ويوحى هذا الخطاب أن الخيار الوحيد يكمن في أن يخفف اقتصادنا أيضاً "تطلعاته"؛ قاصدين بذلك أن يرضخ العاملون المستأجرون لتخفيض مستوياتهم المعيشية. والواضح أن الكثيرين قد صاروا يصدقون زعم أن العولة أمر لا خيار فيه. وهذا ليس بالأمر الغريب. فهو يُرَدَّد ليلَ نهار، فأمرى يصك الأسباع من دون ريب.

في سياق عرضنا لشرح الأزمة من خلال التحليل النظري [الكينزي، المترجم] للركود كنا قد أشرنا إلى تبدد إمكانيات استخدام مجمل ادخار الاقتصادات المتطورة في

---

\* بلغ عام 2005 عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي 805 مليارات من الدولارات الأمريكية أي ما يساقل 76.4 من إجمالي الناتج القومي الأمريكي. راجع هذا الشأن: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, April 10, 2006. (المترجم)

تكوين رأس المال العيني انطلاقاً من معدل ربحية "مجزز" من وجهة نظر المستثمرين. فمقارنة بحالة مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج (وهو مستوى أمسى ذا معنى نظري فقط في يومنا الراهن) سيتفوق عرض رؤوس الأموال المدخنة على حجم القروض المخصصة للأغراض الاستثمارية تفوقاً عظيماً. والأمر الواضح هو أن هذا التفوق لا بد أن يؤدي إلى تراخي النشاط الاستثماري، وتراجع النمو الاقتصادي؛ أي أنه يحتم أن تتكيف النشاطات الاقتصادية في مجمل الاقتصاد المعني، وعلى المستوى العالمي أيضاً، مع الاستخدامات المتردية لرأس المال. وهذا هو ما حدث تماماً. فمع تراجع تكوين رأس المال العيني، تزايد، بنحو انفجاري، استخدام رأس المال في أغراض تتسم بروح المضاربة. إن هذه الظاهرة الجديدة في التاريخ الاقتصادي حقاً أعني ظاهرة صالة القرار الرأسمالية على المستوى العالمي، كانت قد سببت تفاقم تضخم أسعار الأسهم والسندات في أسواق المال، وخلق أدوات جديدة للمضاربة، صار يُطلق عليها مصطلح المشتقات المالية (Finanzderivate). \* والأمر الذي لا شك فيه أن هذه الظاهرة ما كانت لتتحقق لو لم تُتخذ خطوات التحرير المتطرفة. فالكثير من سبل التضخيم المطبقة في السنوات التي تلت انهيار بورصة نيويورك في يوم الخميس المصادف الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 1929؛ أعني الانهيار الذي أدى إلى اندلاع أزمة الركود الكبير، كان قد تم التراجع عنه، ثانية، في سياق سياسة التحرير الحديثة العهد. وهكذا زاد التحرير المفرط مخاطر انهيار أسواق المال الدولية. وكانت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في خريف عام 1997 قد أضافت اللثام عن هذه المخاطر بنحو واضح، كما يشهد على ذلك النقد الذي وجهه البنك الدولي نفسه:

على خلفية الأزمات المالية في آسيا وأمريكا علق رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون قائلاً لمجلة دير شبيغل الألمانية: «لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحصل المصارف على قروض عظيمة، أو أن تمنع قروضاً لتمويل مشروعات تتسم بالريبة من دون أن يقدم الأطراف المقترضون ضمانات مؤكدة تغطي هذه القروض». وأكد في حديثه أن المراه يمكنه أن يجرر السوق فقط، حينئذ يتخذ الخطورات الضرورية لمراقبته بنحو مكشوف.

\* المشتقات، أوراق مالية يتسم القاسم المشترك بينها في أن قيمتها مشتقة (derivative)؛ أي تقوم على أسعار سلع اليوم أو في وقت لاحق لقاء الحصول على الأوراق المالية الفعلية أو العملات الأجنبية. (الترجم)

وأضاف قائلاً: إن ضعف الرقابة كان أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة التي عصفت بأسعار صرف بعض العملات في آسيا (SZ 270/1997).

كانت عملية تحرير القطاع المالي؛ أي عملية إلغاء القيود على تنقل رؤوس الأموال بين دول العالم، قد بدأت في وقت سبق عملية التحرير الحديثة للتجارة الخارجية بكثير. ولم يدرك الرأي العام آنذاك حقيقة ما حدث إلا بصعوبة. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن عملية التحرير المالي كانت قد سارت بخطى أسرع من الجهود التي بُذلت لتحرير التجارة الخارجية عقب المفاوضات الأخيرة المضنية التي أسفرت عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) الموقع عليها في رحاب جولة أوجواي؛ فكما هو معروف لم تُختم هذه الجولة إلا بعد مضي ثلاث سنوات على المدة المقررة لها أصلاً. وتسم المفاوضات الدائرة في رحاب منظمة التجارة العالمية (WTO) منذ عام 2001 بتزاعات جذرية مشابهة (فلى جانب أمور أخرى عدة هناك مشكلات متعلقة بالسياسة الزراعية وبالمصالح المتناقضة بين دول الشمال ودول الجنوب).

وفي بادئ الأمر كانت المضاربة في أسواق الأوراق المالية والعملات على علاقة وثيقة نسبياً بالنشاطات الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الحقيقي. فحينما لاحت في الأفق، في مطلع سبعينيات القرن العشرين، بوادر انهيار نظام أسعار الصرف المتفق عليه في إطار اتفاقية بريتون وودز العائدة إلى عام 1944، وبعدما تحولت الدول الصناعية الكبرى إلى أسعار الصرف المرنة عام 1973، نشأت عندئذ حاجة متزايدة لدى الشركات الإنتاجية الناشطة في التجارة الدولية إلى إبرام اتفاقيات في الأسواق، تقيها من مغبة الأضرار التي قد تلحق بها تحصل عليه من عملات أجنبية في سياق التقلبات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المعنية. بناءً على هذا لم يكن ما يسمى المضاربة (على العملات) سوى النتيجة الحتمية التي أسفرت عنها الجهود الرامية إلى اتقاء أضرار تقلب أسعار صرف العملات. إلا أن الأمر الذي تنبغي ملاحظته هو أن هذه الجهود قد أسفرت في نهاية المطاف عن تزايد مستمر في تطوير أدوات معقدة، لا حصر لها، الغرض منها تلبية المتطلبات الخاصة بكل نشاطات تختم التعامل بالعملات الأجنبية. وفي بادئ الأمر كان المرء يتوقع أن يحقق التحول صوب أسعار الصرف المرنة الاستقرار الدائم في أسواق العملات؛ فمقارنة

بأسعار الصرف الثابتة فإن نظام أسعار الصرف المرنة هو النظام الأكثر انسجاماً ومتطلبات التحليل النظري الوارد في المؤلفات والدراسات الجامعية، المتناولة للطريقة التي تتكون بها الأسعار في سوق حرة. وفي الواقع العملي، شهدت التجارب أن هذا التوقع كان وهماً لا أساس له. فقد تحقق عكس ما كان يتوقعه دعاة أسعار الصرف المرنة. فالتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف سببت اتساع الحاجة إلى التدابير الرامية إلى مواجهة الأضرار المالية الناجمة عن هذه التقلبات؛ وهكذا عثرت المضاربة في هذه الحاجة المتزايدة على مجال أوسع مدى لنشاطاتها المربحة. ومع مرور الأيام بدأت المضاربة تستقل بنفسها وتفك، أكثر فأكثر، عرى ارتباطها بالعمليات الاقتصادية الحقيقية، أو العينية كما يقال أيضاً. فعلى مستوى العالم ككل، زاد حجم التعامل اليومي في أسواق العملات على ألفي مليار دولار أمريكي إبان سنوات ازدهار ما يسمى بالاقتصاد الجديد. وكان ما لا يقل عن 90٪ من حجم هذه المعاملات مخصصاً لصفقات يراد منها المضاربة أولاً وأخيراً، و10٪ منها فقط كانت له علاقة بتمويل التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة.\* ولملمس المرء عمق التوسع الانفجاري في المعاملات الهادفة إلى المضاربة من خلال الارتفاع العظيم في حجم "المشتقات"، أي من خلال التوسع الهائل الذي طرأ على الأدوات المالية الجديدة (أعني الخيارات\*\* على سبيل المثال) المتعامل بها في أسواق المال الدولية. وتجدر الإشارة ههنا إلى أن حجم الأدوات المتاجر بها خارج نطاق البورصات كان قد نما بنحو أسرع بكثير من

\* يميز الاقتصاديون بين الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية. فعل حين يعني الاستثمار المباشر الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي، يتعمد بالاستثمار في المحافظ المالية الاستثمار في أسواق المال؛ أي في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى. (المترجم)

\*\* يمكن تعريف الخيارات Options بأنها، عموماً، عقد بين طرفين يلتزم فيه بائع الخيار منح مشتري الخيار الحق في شراء أصل معين (خيار الشراء call option) أو بيع أصل معين (خيار البيع put option) بسعر معين وفي موعد محدد (الخيارات الأوروبية)، أو قبل حلول الموعد المحدد (الخيارات الأمريكية) في المستقبل. ويدفع مشتري الخيار إلى بائع الخيار مبلغاً من المال مكافئاً له عن تمهده ببيع الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه في سياق عمليات خيارات الشراء. أما في عمليات خيارات البيع فإن مشتري الخيار يدفع إلى بائع الخيار مبلغاً من المال مكافئاً له عن تمهده بشراء الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه. والأصل في خيارات الشراء هو اعتقاد مشتري الخيار أن سعر الأصل سيكون في الفترة للتعاقد عليها أعلى من السعر المتعاقد عليه مضافاً إليه طبعاً المبلغ الذي دفعه إلى بائع الخيار. أما خيارات البيع فإنها تكمن في تكهن بائع الخيار بأن السعر الحالي للأصل مضافاً إليه المبلغ الذي حصل عليه من مشتري الخيار أعلى من السعر المستقبلي. (المترجم)



النمو الذي طراً على حجم الأدوات المتاجر بها في رحاب البورصات الرسمية (انظر الجدول اللاحق).

أسواق عينة من الأدوات المالية المشتقة (بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنة	1991	1993	1995	1996	1998
الأدوات المتاجر بها في رحاب البورصات	3519,3	7771,1	9188,2	9884,6	13.549,2
الأدوات المتاجر بها خارج نطاق البورصات	4449,4	8474,6	17712,6	24292,0	50.997,0

المصدر: BIZ, 1997, 147; BIZ 1999

إن المخاطر التي يشير إليها بعض الناس في سياق الحديث عن موضوع العولة لم تعد تتأني، في المقام الأول، من الواردات السلعية التي تصدرها بلدان تصنف فعلاً أو زحماً بتدني الأجور، بل هي تتأني من نقل الإنتاج إلى تلك المناطق من العالم التي هي أزهـد من حيث كلفة الإنتاج، وأفضل من حيث التسهيلات الضريبية التي تمنحها. إن هذا التطور مثير للقلق فعلاً. ومن حيث المبدأ، فإن قيام المشروعات المحلية بالاستثمار في العالم الخارجي ليس ظاهرة جديدة ولا أمراً مثيراً للخوف والفرع. إن العكس هو الصحيح؛ فالاستثمار في العالم الخارجي يمنح المشروعات المحلية إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة، ويمكنها من رفع قدرتها على المنافسة في السوق العالمية وتعزيزها؛ أضف إلى هذا وذاك، أن بعض هذه المشروعات لا يتعين عليه، في عدد من الحالات، اختيار إما الاستثمار محلياً أو الاستثمار في العالم الخارجي. فـ شركة فنادق ألمانية - على سبيل المثال - لا خيار لها إلا الاستثمار في العالم الخارجي إذا ما أرادت أن توسع نشاطها عالمياً. والملاحظ أن الحديث عن التحديات الناشئة من جراء العولة غالباً ما تتبعه الشكوى من تردي قدرة الاقتصاد الوطني على حفز الصناعة على مواصلة الاستيطان في الوطن الأم. إلا أن النقاشات الدائرة حول صلاحية الاقتصاد الوطني بوصفه موقعاً صناعياً تكاد تعم البلدان الغنية كافة. من هنا، لا عجب أن تسود في هذه البلدان الحجج نفسها أيضاً. وفي الواقع، فإن هذا ليس بالأمـر المستغرب، فكل البلدان الغنية تعاني أزمة متشابهة الخصائص في المنظور العام، وتنتهج السبل نفسها للتعامل مع هذه الأزمة؛ فهي جميعاً ترى أن تعزيز قدرتها على المنافسة

في السوق العالمية يتوقف على مدى قدرتها على ردع الأجور عن الارتفاع، وعلى انتهاج سياسة تقشفية تحد من نفقات الرعاية الاجتماعية، ومن تقديم السلع والخدمات العامة إلى جمهور المواطنين. فأصحاب الأمر في هذه الدول على قناعة تامة بأن الأزمة الاقتصادية السائدة لا يمكن حلها إلا بالضغط، في كل مكان، على دخول الجمهور العام، وتخفيض الضرائب، وتقليص نفقات الرعاية الاجتماعية، وخصخصة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتركها عرضة لأهداف المؤسسات العاملة؛ من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن، وأما سوى ذلك من سياسات تقشفية وخطوات فيزعم أنه العلاج الناجع للتعامل مع الأزمة الاقتصادية. إن ما يجري انتهاجه عملياً ليس سوى صيغة لسياسة انكماشية معولة الأبعاد، تتجاهل كلياً حقيقة مشكلة الركود. فنحن هنا إزاء سياسة تحاول القضاء على ضعف الطلب السلعي من خلال تخفيض الطلب بنحو ما. وكما سنبين لاحقاً، فثمة أوجه شبه عدة بين الحالة السائدة في اليوم الراهن والركود الذي ساد في ثلاثينيات القرن العشرين. من هنا، لا تختلف كثيراً المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الناشئة ظلها حالياً، عن المخاطر التي سادت آنذاك.

إن مشكلات الاقتصاد الوطني، بوصفها موقعاً قادراً على استقطاب الصناعة وتوطينها، ليست بالأمر الجديد؛ فهذه المشكلات واجهت بعض الصناعات أو بعض القطاعات الصناعية دائماً وأبداً. وفي الواقع، فإن الهدف من تقسيم العمل الدولي يكمن، أساساً، في دفع الاقتصاد الوطني إلى إجراء تحولات هيكلية معينة؛ أعني أن يدفع الصناعات، السائرة على سبيل الطراز القديم من حيث التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج، إلى الانتقال إلى الاقتصادات الأقل تطوراً. وكما هو معروف، فإن هذا هو ما حدث فعلاً، وينحو واسع مع بعض الصناعات في الاقتصادات الصناعية؛ ودليلاً على هذه الحقيقة نذكر - على سبيل المثال - صناعات النسيج والملابس الجاهزة والصناعات المختصة بإنتاج السلع الجلدية. إلا أن الأمر البين هو أن الاقتصاد مادام ينمو بالمنظور العام؛ أي مادامت ظروف النمو الاقتصادي السائدة مواتية بالنحو الذي تحقق عقب الحرب العالمية الثانية، فسيكون الاقتصاد قادراً على خلق صناعات جديدة، قادرة على النمو، بديلاً من القطاعات الصناعية "الهزيلة نمواً والضعيفة هيكلية". إلا أن عملية

التحول الميكلي، المتحققة في ظل التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، تتعثر في يوم من الأيام من خلال المعوقات المتأتية من ضعف نمو الطلب السلعي، كما سبق أن بينا بإسهاب. وكان ضعف النمو هذا قد نشر ظلاله في سبعينيات القرن العشرين فعلاً. وكانت بضع دول فقط - من بينها السويد والنمسا على سبيل المثال - قد استطاعت الحيلولة دون ارتفاع معدلات البطالة طوال الثمانينيات؛ بفضل ما انتهجت من سياسة تدخلية تهدف إلى تعزيز استخدام الأيدي العاملة. وكان واضحاً أن سياسة التشغيل هذه لا يمكن أن تُنتهج على مدى مدة طويلة من الزمن. فالتبعية للاقتصاد العالمي، المتميز بعدائه الشديد لسياسة التدخل الحكومية، وبانتهاجه سياسة "دعه يعمل دعه يمر" استراتيجية جديدة تقوم على أسس المبدأ الليبرالي المحدث، كان لزاماً أن تكبل، أيضاً، أيادي آخر البلدان القليلة الساعية للمحافظة على التوظيف الكامل. ففي مطلع الثمانينيات ارتفعت معدلات البطالة على نحو متسارع في تلك الاقتصادات الصغيرة أيضاً، التي كانت تتميز، تقليدياً، برعاية اجتماعية فعالة وواسعة نسبياً.

وكان الانتهاء إلى الاتحاد الأوروبي وما تبعه من التزام بتطبيق السياسة الانكماشية التي تنطوي عليها اتفاقية ماستريخت قد لعب، في هذا السياق أيضاً، دوراً لا يستهان به. لقد أجبرت الدول المنضمة حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي على أن تلتزم بتضييق موازناتها الحكومية؛ أي أجبرت على انتهاج سياسة اقتصادية انكماشية. ومع هذا لا يجوز أن يغيب عن بالنا النجاح الذي حققته سياسة خلق فرص العمل عبر ما يقرب من خمسة عشر عاماً في الدول التي كانت تنتمي إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية\* (EFTA). فهذا

---

\* لأسباب سياسية أو اقتصادية امتنعت الفئارك وريبطا والترويج والنمسا والبرتغال والسويد وسويسرا عن الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وفضلت أن تغمي مصالحها الاقتصادية والسياسية من خلال تكاتفها وتشكيلها "منطقة تجارة حرة" لمنحها قوة أكبر في مفاوضاتها مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وانضمت، في وقت لاحق، كل من أيسلندا (1970)، وفنلندا (1985) وليشتشتاين (1991) أيضاً إلى منطقة التجارة الحرة. وكانت الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية قد دخلت حيز التنفيذ في أيار/مايو 1960. وتكمن أوجه التشابه بين منطقة التجارة الحرة وبين الاتحاد الجمركي، الذي هو بمثابة الجوهر الأساسي للجماعة الاقتصادية الأوروبية، في أن كلتا هاتين التكتلات الاقتصادية تلغى كل القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية. أما أوجه الاختلاف، فإنها تكمن في السياسة التجارية المنبئة إزاء الدول غير الأعضاء. فمثل حين توحد الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي سياساتها التجارية في مواجهة العالم الخارجي وتفرض تعرفة جمركية موحدة،

النجاح يؤكد لنا أنه، من حيث المبدأ، كان - وما يزال - بإمكان الحكومات اتخاذ التدابير للحيلولة دون تفاقم البطالة؛ ولعل فرنسا خير شاهد على ذلك، فهذه الدولة استطاعت، في الفترة الواقعة بين 1997 و2001، وقف تفاقم البطالة؛ من خلال تقليص ساعات العمل وتوزيعها على عدد أكبر من العاملين. وكانت هولندا قد انتهجت هذه السياسة بنجاح أيضاً. إلا أن الحضيض الجديد لهيمنة رأس المال وإرادته صار يثمن التغير بسياسة التوظيف السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والإشادة بها، هذه السياسة المثيرة للجدل والتي سببت خلق جيش جرار من أيادٍ عاملة تعمل بكفاءة متدنية في قطاع خدمات غالباً ما يحسد مواصفات العصر ما قبل الصناعي، وبأجور دون مستوى حد الكفاف (Thurow, 1996; Wacquant, 1997; Ehrenreich, 2001)؛ كذلك أمسى بعض المعلقين في وسائل الإعلام يفض الطرف عن النجاح الذي حققته السويد أو النمسا في سوق العمل ويستهجنان سياسات هذه البلدان في كثير من الأحيان.

### الابتكارات الجديدة: أي حقاً السلاح الفعال لمحاربة الأزمة الاقتصادية؟

حينما نكون أمة من أمم العالم قاب قوسين من الاندحار في إحدى معاركها أو حروبها، يزدهر بين أبنائها، عادة، الاعتقاد بالمعجزات. والاعتقاد بأن الابتكارات الحديثة هي الوسيلة الناجعة للانتصار على الأزمة الاقتصادية، وعلى البطالة الجاهريّة السائدة، ليس سوى صيغة من صيغ الإيمان بالمعجزات. وتطبق هذه الحقيقة على ذلك النوع من الابتكارات الذي يحلم به القائمون على أمور السياسة الاقتصادية ومن سواهم من المؤيدين. وكان التمييز "الكلاسيكي" بين الأنماط المختلفة للابتكارات قد تم في مطلع القرن العشرين (عام 1911 على وجه الدقة) على يد شومبيتر (Schumpeter, 1964).

---

تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بحريتها في اتخاذ السياسة التجارية التي تترتبها في مواجهة العالم الخارجي. وكانت بعض الدول المؤسسة قد ألغت عضويتها في "منطقة التجارة الحرة"، ففي عام 1972 انسحبت كل من بريطانيا والدينمارك لتضما إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ولحق بها البرتغال عام 1985. ومنذ انضمام فنلندا والنمسا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي عام 1995 انخفض عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة إلى أربع دول هي: أيسلندا وليشتنشتاين والنرويج وسويسرا. (المترجم)

ويتحقق النوعان الأكثر أهمية من أنواع الابتكارات بفعل التقدم التكنولوجي؛ أعني، أولاً بفعل طرائق الإنتاج الحديثة المتسمة بإنتاجية كبرى، وثانياً بفعل البضائع الجديدة ذات المنفعة الحديثة القادرة على إغراء المستهلك باقتنائها؛ لأنها أي منفعتها الحديثة، تفوق المنفعة الحديثة التي كان المستهلك يحصل عليها من السلع الدارجة. علاوة على هذا، كان شومبيتر قد أشار إلى الهيمنة على أسواق جديدة، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية، وإدخال تطورات مهمة على هيكل الأسواق من قبيل الحصول على مواقع احتكارية في الأسواق، أو القضاء على هذه المواقع.

وكانت كل هذه الأنواع الخمسة من أنواع الابتكارات والتجديدات قد حُفِّقَت بتوليفات مختلفة عبر التاريخ الاقتصادي. وكانت كل هذه الأنواع، وطرائق الإنتاج الحديثة والبضائع الجديدة على وجه الخصوص، قد حققت ازدهاراً عظيماً إبان الثورة الصناعية المتحققة قبل مائتي عام. إلا أن طرائق الإنتاج الجديدة كانت أهم هذه الابتكارات من حيث أثرها الإيجابي على معدلات نمو الإنتاجية. فهي كانت، كما سبق أن أشرنا، الأساس الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المكثف (intensive growth)؛ أي أنها كانت الأساس الضروري لارتفاع متوسط الدخل وما يترتب على هذا الارتفاع من ارتفاع في كل القوة الشرائية. ولكن - كما لاحظنا من العرض السابق - تؤدي الابتكارات الجديدة في طرائق الإنتاج إلى بلوغ مستوى الإشباع؛ بفعل ما قد ينجم عنها من تخفيض محتمل لكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج وثمنها. فكلما كانت موجات الابتكارات والتجديدات في طرائق الإنتاج أكثر وأسرع توالياً؛ أي كان التقدم التكنولوجي أكثر حفزاً لتطوير عملية الإنتاج، كان الركود والتحول الهيكلي الناجمان عن فعل قاعدة كوسن-كينز أسرع تحقّقاً. بهذا المعنى، فالمرء الذي يتوقع من نمو الإنتاجية أن يكون السبيل للخروج من الأزمة الراهنة، يخدع نفسه بنحو تام. وليس ثمة شك في أن التفوق في مستوى الإنتاجية، وفي مستوى تكاليف الإنتاج الناشئين عن الابتكارات والتجديدات في طرائق الإنتاج يعزز القوة التنافسية للمشرع الواحد، أو لقطاع صناعي معين أو حتى لبلد معين. إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن ارتفاع القوة التنافسية لن يقضي على الأزمة، ما لم تكن هناك أي علاقة تذكر بين الأسباب العميقة للأزمة السائدة على المستوى

العالمي، وبين (ضعف) القوة التنافسية. إن تباین القوة التنافسية بين دول العالم المختلفة ليس بالأمر الجديد؛ فهذا التباين كان محققاً في كل مراحل الثورة الصناعية، وما نشأ عنها من تقدم اقتصادي عظيم، وتشابك كثيف في العلاقات الاقتصادية الدولية. وكما هو معروف، وكما تشهد على ذلك فوائض التصدير العظيمة، فإن ألمانيا واحدة من أقوى دول العالم من حيث قدرة اقتصادها على المنافسة في السوق العالمية. من هنا، كان من المحتمل أن تعزز الابتكارات التكنولوجية هذه القوة التنافسية وتزيدها فاعلية، إلا أن الأمر الواضح هو أن تعزيز ألمانيا قدرتها التنافسية سيكون على حساب الآخرين ممن تتصف قوتهم التنافسي بالوهن والضعف نسبياً. بهذا المعنى، فإن السعي لتعزيز القوة التنافسية سيؤدي إلى أن يحاول كل بلد تحميل البلد الآخر أعباء أزمة النمو والتوظيف العالمية الأبعاد.

إن الأثر الكلي لارتفاع الإنتاجية يؤدي - في حال بقاء الأمور الأخرى على حالها من دون تغير يذكر - إلى تعزيز الأزمة وتفاقمها؛ أي إنه يؤدي، بفعل التطوير الذي يطرأ على عملية الإنتاج، إلى بطالة أكبر عدداً، وطلب سلعي أقل موازنة للشروط الضرورية لمواجهة الأزمة؛ لأن العامل العاطل عن العمل سيستهلك سلعاً أقل، أي إنه لن يستطيع اقتناء الكمية نفسها من السلع الصناعية والخدمات التي كان قادراً على اقتنائها حينما كانت لديه فرصة للعمل.

فانطلاقاً من متوسط نمو الإنتاجية المتحقق عبر سنوات طويلة - كما سبق أن بينا - تباطأت عملية تطوير الإنتاج في السنوات العشرين الأخيرة على نحو واضح مقارنة بال عقود الأولى من الزمن التالي على الحرب العالمية الثانية. ومع هذا، يتصور الرأي العام أن التقدم التكنولوجي أمسى أكثر تدميراً لفرص العمل في اليوم الراهن. وإزاء هذا التصور لا يسعنا هنا إلا أن نقول: كلا وألف كلا. فالبطالة السائلة لا يعود سببها إلى المستحدثات التكنولوجية الجديدة، بل هو يعود إلى قصور الطلب السلعي. وبسبب الركود المتأني من جراء الإشباع وما ينجم عن هذا الركود من حركة لولبية تؤدي إلى تفاقم التراجع الحاصل في مستوى القوة الشرائية المتاحة للجمهور العريض من المجتمع، لن يكون في الإمكان، عملياً، ازدهار الطلب السلعي ثانية. كذلك نجد أنه - إذا ما أخذنا متطلبات المحافظة على سلامة البيئة في الحسبان - فإن من الطيش حفر أصحاب الدخول العالية نسبياً على

استهلاك السلع الكمالية الزائدة على الحاجة. من هنا، فإن تحقق نمو مؤقت وواسع في الطلب الاستهلاكي أمر ممكن، ولا بد منه، فقط، إذا أتيت للفئات العريضة من المجتمع الفرصة لأن تلحق بمتوسط مستوى الاستهلاك ثانية؛ فالأزمة الاقتصادية السائدة خفضت، بنحو شنيع، مستوى هذه الفئات الاستهلاكي.

ولا تُركز بؤرة اتهامات المصلحين، المولعين بالتغني بالابتكار والتجديد، على الابتكارات الضرورية لتطوير عملية الإنتاج فحسب، بل هي تركز على الأهمية التي ينطوي عليها ابتكار البضائع الجديدة أيضاً. إن السياسيين لا يكونون من التغني بأهمية "الابتكارات الماهرة الذكية" وعظمتها، ولا يميلون عنها، فهم يريدون من هذه الابتكارات أن تؤدي إلى إنتاج بضائع وخدمات جديدة قادرة على إغراء الأفراد بالاستهلاك على نحو أكثر؛ أي قدرة على إغرائهم بإنفاق مبالغ أكبر على الأغراض الاستهلاكية (والمقصود هنا هم أصحاب الدخل العالية نسبياً، طبعاً). وربما كنا قد أيدناهم في منظورهم هذا، لو كان بالإمكان بهذه البساطة فعلاً إغراء أصحاب الدخل العالية نسبياً؛ أي أولئك الأفراد الذين بلغوا حد الإشباع الاستهلاكي، وصاروا التجسيد العملي لقاعدة كوسن-كينز، بإنفاق مبالغ أكبر على الاستهلاك؛ من خلال إنتاج بضائع جديدة. ولا مراء أن ثمة احتمالاً في أن يكون أصحاب الدخل العالية نسبياً قادين، من حيث قوتهم الشرائية، على التخلي عن سياراتهم ذات المحركات العاملة بأربع أسطوانات، والتحول إلى شراء سيارات ذات محركات تعمل بست أسطوانات أو ثمان، وربما باثنتي عشرة أسطوانة، ولكن، هل سيقوم هؤلاء، جميعاً، بشراء هذه السيارات الجديدة فعلاً؟ أليس الأمر الأكثر احتمالاً هو أن يشعر أصحاب الدخل العالية نسبياً بأنهم يستطيعون إلى مكانتهم الاجتماعية حينما يظهرون أمام الجمهور بهذه السيارات؛ لأنهم سيبدون وكأنهم يتباهون بثرائهم من خلال استخدام وسائل نقل من هذا القليل؟ كذلك، للأسف! لا بل وله الحمد! لا يكفي عدد حديثي الثراء ومستوى تطلعاتهم الاستهلاكية في أن يسببوا ارتفاع الاستهلاك الكلي إلى المستويات الضرورية لاتدلاع طلب سلعي يضمن تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. من هنا، نتساءل: لماذا، يا ترى، تستثمر الشركات الكبيرة رؤوس أموالها في توسيع طاقتها الإنتاجية وإنتاج بضائع كمالية تزيد، أكثر وأكثر،

العرض المفرط للبضائع المكدسة في الأسواق؟ (وربما كان تكدس السيارات الرفيعة المستوى في الأسواق خير دليل على هذا الإفراط). إن كل الأمور تشير إلى أن الاقتصادات المعنية تنقصها تلك السلع الجديرة بأن يصفها المرء بأنها ابتكارات جديدة فعلاً؛ لذا لن تكون هناك سوى منافسة تسمى المشروعات في سياقها إلى محاكاة بعضها بعضاً وتقليدها، ومبذرة بذلك رؤوس أموالها في مجالات محدودة النفع.

وإذا كان ابتكار البضائع الجديدة يمنحنا، نظرياً - بحسب ما تؤكده المؤلفات الاقتصادية الأكاديمية، دائماً وأبداً - الفرصة لتلافي مفعول الإشباع الاستهلاكي؛ فإن الواقع المعاش لا يسير على خطى ما ترسمه له المؤلفات الأكاديمية. فكما أن العجلة، بوصفها اختراعاً تاريخياً شكل ثورة عظيمة بالنسبة إلى عملية الإنتاج، فإنه لا يمكن اختراعها من جديد في كل حين نشاء، كذلك هو الأمر بالنسبة إلى البضائع الاستهلاكية. حقاً إنها عظيمة الفائدة، ولكن ما جدوى إعادة اختراعها من جديد، إذا كنا نتوفر على ما يشبع حاجتنا إليها فعلاً؟ فبالنسبة إلى أغلب الأفراد الذين ينشدون السعادة تنطوي الحياة، بمعناها البدائي فقط، على النهم الاستهلاكي؛ أي إنهم يعتقدون أن نيل السعادة الحقيقية لا يفترض بالضرورة أن يتركوا السلع الاستهلاكية تستعبدهم. والملاحظ أن وسائل الدعاية والإعلان التجارية قد أمتست تلاقي صعوبات حمة في العثور على خصائص تجديد حقيقية في السلع التي تسعى لترويجها على أنها أحدث مبتكرات العصر. فبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير بضائع استهلاكية جديدة، يشهد الواقع القائم أن النتائج المتحققة لم تكن بالمستوى المتوخى؛ فهي؛ أعني النتائج، كانت - وماتزال - غير كافية للتعامل بنجاح مع الركود الناجم بفعل ظاهرة طبيعية: ظاهرة الإشباع. كذلك، أخذ الإنفاق على البحوث والدراسات العلمية الخاصة بتطوير عملية الإنتاج وابتكار بضائع جديدة يسجل مستويات لا قدرة لغير الشركات الكبرى على تحمل أعبائها المادية في الحالات العامة؛ فحتى هذه الشركات نفسها - في الواقع - أمتست تتطلع إلى الحصول على الدعم الحكومي لتمويل هذا الإنفاق. كما أخذت مخاطر التسويق - ثانياً - تتفاقم باستمرار. ولا ريب في أن هذه التطورات علامات بينة تشهد على أن الاقتصادات الغنية قد بلغت، من حيث المبدأ، مستوى يسمح لها أن تتخطى كلياً العوز المادي لمتطلبات الحياة



اليومية. إن النظام الاقتصادي الرأسمالي المتحقق على أرض الواقع لا يعاني قصوراً في إمكانيات التطوير والابتكار (التكنولوجية)؛ فقدرته على تحقيق الرفاهية بلغت مستويات لا مثيل لها في التاريخ. إن ما يعانيه هذا النظام هو الإخفاق في تحويل الرفاهية الممكنة تحقّقها إلى رفاهية فعلية يتنعم بها كل أفراد المجتمع. ففي أغنى بلدان العالم قاطبة، في الولايات المتحدة الأمريكية، يعيش الجزء الأعظم من السكان حياة دون المستوى المعيشي الممكن تحقّقه فعلاً. وإذا كانت الإحصائيات الرسمية تعترف بوجود الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية وتشهد أن الفقر قد أسمى يثير الفزع حقاً، فإن ثمة احتمالاً في أن يكون الفقر الاجتماعي هناك قد بلغ مستويات تفوق بنحو عظيم الإحصائيات الرسمية. وكانت بربارا أهرينرايش (Barbara Ehrenreich) قد نشرت مؤلفاً تناولت فيه ما يعانيه "الكادحون الفقراء" في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا المؤلف قد حظي باهتمام على المستوى العالمي، وأقام الدليل على أن التحقيق الصحفي يمكن أن يكون أكثر قدرة من العلوم الاجتماعية الأكاديمية على كشف النقاب عن حقيقة الأوضاع الاجتماعية السائدة، على أرض الواقع. فقد كتبت تقول:

ومهما كانت الظروف التي تجمل الأجور [في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤلف متدنية... فإن الحقيقة التي لا يظالها الشك أبداً هي أن الكثير من المواطنين قد أمسوا يحصلون على أجر أدنى بكثير من الأجر الذي يعني متطلبات ما يحتاجون إليه لتلبية متطلبات الحياة. ولكن كم هو المبلغ الذي يحتاجون إليه فعلاً؟ لقد توصل معهد السياسة الاقتصادية (Economic Policy Institute) إلى نتيجة مفادها: أن العائلة (المكونة من شخص بالغ وطفلين) بحاجة إلى دخل سنوي يبلغ 30 ألف دولار؛ ويفترض هذا الدخل أن يبلغ أجر الساعة الواحدة 14 دولاراً... ويلمس المرء عظم المأساة حينها يأخذ في الحسبان أن أغلب الكادحين في الولايات المتحدة الأمريكية - أي حوالي 60٪ من حجم السكان - يحصلون على أجر يقل عن 14 دولاراً في الساعة الواحدة. وإذا كان الكثير منهم يسدون متطلبات الحياة اليومية، فإلا ذلك إلا لأنهم يتدججون مع كادحين آخرين؛ أعني مع عائلة أخرى، أو مع صبي يافع، لكي ينجفوا عن كاهلهم أهوال المعاناة المادية (Ehrenreich, 2001, S. 218).

لقد أُنجز الاقتصاد التنافسي الرأسمالي بنجاح الوظائف التاريخية العظيمة المراد منه تحقيقها. فهو استطاع، طوال أكثر من مائتي عام، أن يحقق معدلات نمو عظيمة على جبهة

التقدم التكنولوجي؛ أي إنه استطاع أن ينمي الابتكارات بخطوات متسارعة بنحو عظيم حقاً وحقيقة. وبأدائه العظيم هذا مكن هذا النظام الدول الصناعية من أن تحقق النتائج القرمي الذي أمست تحققه الآن. ومعنى هذا أن هذا النظام قد أدى الوظيفة المراد منه أداؤها، وأن الابتكار المطلوب حالياً، وفي المستقبل على وجه الخصوص، لا ينبغي له أن يكون، في المقام الأول، من فصيلة الابتكارات "الكلاسيكية" التي أشار إليها شومبيتر، بل صار ينبغي له أن يساعد على إصلاح الواقع الاجتماعي-الاقتصادي السائد؛ أي إصلاح النظام الرأسمالي ذاته. وبلهجة منبرية يمكن أن نقول أيضاً: إن المطلوب حالياً ومستقبلاً هو: تحقيق ابتكارات لمصلحة "العمل والكرامة الإنسانية" (Negt, 2000). فمن غير سياسة إصلاحية جذرية يبقى حتى ذلك القطاع، الذي ما يزال وحده قادراً على تسجيل نمو مناسب في اليوم الراهن؛ أعني القطاع المنتج للبضائع ذات الصلة بالمحافظة على سلامة البيئة، مجرد صناعة ثانوية تُستخدم للتظاهر والتباهي. كذلك نجد أنه لا مناص للابتكارات ذات الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية من طليعة تؤمن بها وتدافع عنها. وليس ثمة شك في أن هذه الطليعة لا وجود لها على الساحة في الوقت الراهن. ولكن - لأن التاريخ لما يشرف على نهايته بعد، ولن ينتهي أصلاً - لا يساورنا لذلك شك في أن العالم سيشهد، في يوم من الأيام، ولادة طليعة جديدة تكافح بوعي وإصرار من أجل تحقيق الابتكارات الاجتماعية - الاقتصادية المطلوبة. وكلنا أمل في أن تُولد هذه الطليعة قبل أن تندلع كارثة اقتصادية وبيئية مدمرة، تجعل من السلالة البشرية، أيضاً، فصيلة من فصائل المخلوقات المهددة بالانقراض.

#### خامساً: مرة أخرى: أي يمكن أن تكون العولمة نذيراً تاريخياً لثورة عالمية في القرن الحادي والعشرين؟

نود أن نتناول هنا إشكالية العولمة ثانية. ونجدد بنا الإشارة إلى أننا لا نعتمد التطرق إلى تفاصيل النقاش الدائر حالياً حول العولمة، بل نود أن نستعرض، في سياق جولة استطلاعية سريعة، الأهمية التاريخية لما تنطوي عليه ظاهرة العولمة من تناقض ملازم للدولاميكية المميزة للنظام الرأسمالي. وعموماً، يمكن أن نقول: إن العولمة ليست سوى

تطور عادي كان بالإمكان التنبؤ به قبل ما يزيد على قرن من الزمن. إلا أن التنبؤ المستخلص من التحليل النظري الدقيق بشأن توسع علاقات الإنتاج الرأسمالية لتشمل العالم برمته، وهو تنبؤ كان ماركس وإنجلز واثديه الأولين، يتجاوز، في واقع الحال، العصر الراهن (Negt, 2002). من هنا، فحينما نتناول هذه المسألة هنا، فنحن نكون على علم أننا لا نتجاوز بهذا الصنيع الحدود التي رسمناها لكتابنا هذا فحسب؛ أعني مناقشة مسائل العصر الراهن وموضوعات الزمن الغابر، بل نضفي على شرحنا شيئاً من الحدس المعيز للعلوم المختصة بدراسة مسائل المستقبل أيضاً. إننا نترك للقراء تقويم احتمال كون صنيعةنا هذا هو حصيلة فضول لاستطلاع المستقبل والتكهن بالصورة التي سيكون عليها المستقبل، أو أنه وسيلة يراد منها حفز خيال القراء على التأمل في ما يضمهر هذا المستقبل. ومن إشارتنا هذه استشف القارئ، غير الراغب في "المراهنة" على ما سيكون عليه المستقبل، أن في وسعه أن يعمل قراءة هذه الفقرة من دون أن يفقد شيئاً من صلة الوصل التي تربط بين الفصول السابقة والفصول اللاحقة من هذا الكتاب.

تنطوي العولة - كما لاحظنا - على كثير من الأمور القديمة، وعلى شيء من المظاهر الجديدة. والمقصود بالأمور "القديمة" تطور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعنى المتعارف عليه تقليدياً؛ أعني التجارة الخارجية وتصدير رأس المال. وكما يتبين لنا من مصطلح العولة - وهو مصطلح مشحون بالمغزى الأيديولوجي - أمست العلاقات الاقتصادية الدولية تبدو، على خلفية هذا المصطلح، كما لو كانت لغزاً محيراً ينطوي شرحه على غموض في غموض. من هنا لا عجب أن يشعر الكثير من الاقتصاديين المحافظين بالامتعاض من الغموض الذي يُسبغ على العلاقات الاقتصادية الدولية. إن أيديولوجية العولة أمست تشيح بوجهها عن طبيعة الوقائع المتحققة ونجافي الحقيقة البينة. ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت حصّة الصادرات من المجموع الكلي للنتائج المتحققة في العالم قاطبة حوالي 5٪. ومن ثم، بفعل ازدياد تقسيم العمل بين دول العالم عمقاً، ارتفعت، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، نسبة الصادرات إلى مجمل الناتج العالمي إلى حوالي 12٪. وفي الاقتصادية الريادية من حيث التصدير؛ أعني بريطانيا أو ألمانيا على سبيل المثال، كانت نسبة الصادرات إلى الناتج القومي قد فاقت هذا المتوسط بكثير؛ فنسبة صادراتها

كانت تتراوح ما بين 20٪ و30٪، إلا أن انهيار الاقتصاد العالمي إثر اندلاع أزمة الركود الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين كان قد سبب تراجع التجارة العالمية بحوالي 70٪ في الفترة الواقعة بين عام 1929 وعام 1932. ولم تبلغ التجارة العالمية مستوياتها السابقة إلا بعد مضي عقود عدة على نهاية الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال، لم تتفوق نسبة الصادرات الألمانية على المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى إلا في نهاية ستينيات القرن العشرين؛ أما بريطانيا العظمى، فإنها لم تستطع، ولا حتى في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، أن تحقق النسبة التي بلغتها في "عصرها الذهبي" أيام لم تغب الشمس عن إمبراطوريتها.

حُددت مسيرة التطور التاريخي للعالم في النصف الأول من القرن العشرين - في المقام الأول - من خلال الحريين العالميتين، والركود الكبير الذي عصفت بالاقتصاد العالمي في الثلاثينيات من القرن ذاته. وليس ثمة شك أبداً في أن هذه الكوارث كانت قد أوقفت النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية، وحالت دون أن يتحقق، في تلك الحقبة المبكرة، النمو الاقتصادي الذي استطاعت هذه الدول تحقيقه في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية؛ أي قبل أن يتراجع فيها النمو، ويخيم عليها الركود الاقتصادي، وتندلع فيها أزمة مستفحلة. فمن المحقق أن العلاقات الاقتصادية الدولية في النصف الأول من القرن العشرين كانت ستبلغ المستوى الذي بلغته في الوقت الراهن، لو لم تندلع "حرب الثلاثين عاماً العالمية" في الفترة الواقعة بين عام 1914 وعام 1946؛ فلو لا هذه الكارثة العظيمة، لكان النظام الرأسمالي يواصل توسعه على المستوى العالمي إلى اليوم الراهن. فإذا نظرنا إلى الوراء، فسوف يبدو لنا انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي عالمياً أمراً طبيعياً بتقويم اليوم الراهن؛ أي يبدو أنه عملية أملت لها الديناميكية التي يتطوي عليها النظام الرأسمالي ذاته. وإذا كان الاستعمار الأوروبي لما وراء البحار قد اندلع في القرن الخامس عشر، فإن النظام الاقتصادي الأوروبي - الأمريكي لم يُرس أسس "العولمة" إلا بعد مضي ما يقرب من 500 سنة على حركة الاستعمار هذه. بهذا المعنى فإن هذه العملية، المتسارعة في إعادة صوغ ملامح العالم وفق أسس النظام الرأسمالي، حديثة عهد نسبياً؛ فهي بدأت منذ ما يقرب من عقدين أو ثلاثة عقود.

وما خلا النظام الرأسمالي الحديث، لم يشهد التاريخ نظاماً اجتماعياً-اقتصادياً آخر استطاع، ولو على نحو تقريبي، أن يطور، من خلال قوانينه الذاتية، القوة الضرورية لتغلغله وانتشاره بفاعلية عظيمة على مستوى العالم أجمع. وليس ثمة داع يدعونا إلى أن نقيم الدليل على التوسع العظيم الذي أحرزه النظام الرأسمالي، فالشواهد التاريخية والحقائق الماثلة على أرض الواقع تبرهن، منذ أمد طويل، على ديناميكية النظام الرأسمالي. من هنا ينبغي لنا أن نذكر القارئ بأن بعض المفكرين قد استطاع أن يتنبأ، من خلال التحليل النظري، في وقت مبكر جداً، بما ستكتسبه الرأسمالية، فيما بعد، من ديناميكية توسعية ذات أبعاد عالمية. ففي وقت سابق على تحلي البلدان الصناعية الرئيسية عن الاستعمار بصيغته القديمة واتهاجها السياسة الإمبريالية على أبشع صورة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (وهي سياسة تسببت، بنحو مباشر، في اندلاع الحرب العالمية الأولى على أدنى تقدير)، تنبأ ماركس وإنجلز، من خلال تحليلها النظري لعلاقات الإنتاج، بالاتجاه العام الذي سيسلكه التطور التاريخي مستقبلاً. وكما هو الأمر دائماً بالنسبة إلى تلك الحالات التي يبرهن فيها التطور الفعلي على مصداقية التنبؤ (الطويل المدى) المستقنى من التحليل النظري، من حق المرء أن يرى في مصداقية التنبؤ دليلاً مؤكداً على صواب النظرية المستقنى منها هذا التنبؤ أيضاً.

وما نريد قوله هو أن العولة ليست سوى تطور نبع من صلب الرأسمالية، تطور حتمت تحفقه القوانين الاقتصادية المتحركة في النظام الرأسمالي. فمن خلال المظاهر التي بدا بها هذا النظام في حقبة الفتوة، كان في وسع المحلل الاقتصادي النابه أن يلاحظ في القرن التاسع عشر عمق التحولات العظيمة التي ستفرزها الرأسمالية في مراحل تطورها اللاحقة؛ أعني النتائج الخيرة والكوارث الوخيمة التي أفرزها هذا النظام فيما بعد. وبحسب التحليل النظري الذي انتهجه ماركس وإنجلز في الكثير من مؤلفاتهم، ومنها الأيديولوجية الألمانية المنشور عام 1844/1845، والبيان الشيوعي الصادر عام 1848، تؤدي التناقضات العميقة، النابعة من التطور المستمر الذي تمر به النظم الاقتصادية - الاجتماعية كافة، إلى انقلاب جذري، في يوم من الأيام، وإلى ثورة حتمية. وإذا صدقت هذه النظرية - الشائعة - والقاتلة: إن الرأسمالية أيضاً، بفعل ديناميكيتها العظيمة على وجه

الخصوص (وهي ديناميكية منظوية على إنتاج مستمر للتناقضات أيضاً) ستؤدي في نهاية المطاف إلى خلق الثورة، سيمكن، عندئذ، التنبؤ باحتمال أن يشهد القرن الحادي والعشرون تطوراً من هذا القبيل أيضاً. فالنظام الرأسمالي لن يعجز عن التخلص من التناقضات المتولدة من أزمة الركود الحالية فحسب، بل سيعجز أيضاً عن تلافي الكوارث المحدودة التأثير والكوارث الوخيمة العواقب التي يتنبأ بها علماء البيئة في اليوم الحاضر. ولا يتوقف الأمر ههنا على هذه الجزئيات أو تلك؛ فالسهو والخطأ من الصفات الملازمة لطبيعة بني البشر، وللعمل الذي يؤدونه؛ أي تنطوي عليها حتى تلك المعارف التي نسيخ عليها صفة الدقة العلمية. إن الأمر الأكثر أهمية يكمن في التطورات المبدئية الأساسية؛ أعني أنه يكمن في التطورات الرئيسية التي تم تحليلها، وكُشف النقاب عن اتجاهاتها المستقبلية بنحو تنبؤي. والأمر الواضح هو أننا نشهد حالياً توسعاً متسارعاً للنشاطات الرأسمالية، يشمل الكوكب الأرضي برمته. إن الإحياء المادي والأيدولوجي لأهمية الأسواق وفاعليتها، وما يرافق هذا الإحياء من تطرف في منح الأسواق الحرية المطلقة، يُفترض به - إذا ما انطلقنا من تحليل ماركس وإنجلز - أن يؤدي إلى تسريع كل العمليات التي ستفرز التناقضات الداخلية المقوضة لاستقرار النظام الرأسمالي؛ أي يُفترض به أن يقود إلى تسريع التطور صوب "ثورة عالمية الأبعاد". ولا ريب في أن هذا كله يبدو، أول وهلة، أمراً مستحيلاً مخالفاً للمنطق. ولكن، قبل أن نبدي هذا التحفظ، علينا أن نتذكر ما حل بالاقتصادات الاشتراكية. فقبل سنوات وجيزة سحقت عجلة التاريخ هذه الاقتصادات سحقاً تاماً، ورمتها في أحضان رأسمالية تنطوي في الكثير من جوانبها على ملامح المافيا الإيطالية. ولا ريب أن من حق المرء أن يقول متسائلاً: أليس هذا التطور تفصيلاً واضحاً لذلك التنبؤ الطويل المدى، الذي كان كلا المفكرين المعروفين على مستوى العالم أجمع، قد أعلنه على الملأ في منتصف القرن التاسع عشر؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال، يجدر بنا أن نمعن النظر في بعض الأمور:

بالنسبة إلى ماركس وإنجلز ما كان هناك شك أبداً في أن من الواجب أن يقتحم نمط الإنتاج الرأسمالي العالم برمته أولاً؛ أي أن الظروف الأساسية الضرورية لاندلاع التحول التاريخي لا يتم تحقيقها إلا بعد أن يعم النظام الرأسمالي العالم أجمع. والأمر الواضح هو أن

هذا التقويم لم ينسجم، بعد اندلاع ثورة أكتوبر [الشيوعية في روسيا، المترجم]، لا مع الأيديولوجية التي قامت عليها هيمنة السوفييت،\* ولا مع المقولة المعروفة القائلة بإمكانية تشييد الاشتراكية في بلد واحد فقط. وكان المؤلف الموسوم الأيديولوجية الألمانية، الذي سنقتبس منه فقرة طويلة لاحقاً، قد نُشر أول مرة عام 1931؛ أي بعد وفاة ماركس.\*\* من هنا - عملياً - لم يكن هذا المؤلف المهم في الفكر الماركسي معروفاً في عشرينيات القرن العشرين؛ ومن ثم، لم يطفُ على السطح، آنذاك، التناقض بين ما ورد في الأيديولوجية الألمانية والأيديولوجية الرسمية المميزة للحركة الشيوعية العالمية. ويعد نشر الأيديولوجية الألمانية حصّناً لحماية الأيديولوجية الستالينية أنفسهم؛ إما من خلال تفسيرهم ما ورد في مؤلف ماركس - إنجاز تفسيراً يتنافى مع المقصود به، أو من خلال قيامهم بتجاهل هذا المؤلف وعدم التطرق إليه أصلاً. ولكن دعنا أولاً نقرأ النص الأصلي، مقتبس من فقرة مطولة على ضوء النقاشات الدائرة حالياً بشأن العولة:

إن القوة الاجتماعية؛ أعني قوة الإنتاج المتصاعدة بفعل ما يجتمعه تقسيم العمل من تكاتف بين مختلف الأفراد، لا يرى فيها هؤلاء الأفراد قوة نابعة من جهدهم هم ذاتهم، قوة حصيلة تكاتفهم؛ بل يرون فيها قوة غريبة عنهم، قوة لا سيطرة لهم عليها، ولا علم لهم لا بمصدرها ولا بالاتجاه الذي تسلكه، قوة لا قدرة لهم على التحكم فيها، قوة أمست نمر بمراحل ودرجات تطور خاصة بها، ومستقلة عن إرادة البشر ونشاطاتهم، لا بل إن [هذه المراحل ودرجات التطور، المترجم] هي التي تتحكم في هذه الإرادة وفي تلك النشاطات. ويحدث هذا كله لا شيء إلا لأن التكاتف بين الأفراد هو ذاته، ليس عملاً اختيارياً، بل هو ناموس طبيعي.

إن هذا "الاغتراب"، بالمعنى الذي يستخلعه الفيلسوف، لا يمكن أن يُلغى إلا في ظل شرطين عمليين. فلكي تغدو هذه القوة أمراً "غير محتمل"؛ أي لكي تغدو قوة تحفز إلى الثورة عليها، يجب على هذه القوة، أولاً، أن تجعل جمهور بني البشر "لا

---

● السوفييت هي مجالس العمال والفلاحين والجنود، أو تلك الجهات التي كانت هذه المجالس تتولها ممارسة الحكم في الاتحاد السوفيتي سابقاً. وحقيقة الأمر هي أن هذه المجالس كانت مسيرة من الحزب الشيوعي والأطراف المهيمنة عليه، أي أن دورها كان شكلياً فقط. (لترجم)

● ألف ماركس وإنجاز كتاب الأيديولوجية الألمانية في الفترة 1845 - 1846، وكانت ترجمته الإنجليزية قد أصدرت أول مرة عام 1936. (لترجم)

يمتلك شيئاً من متاع الدنيا"، وثانياً، أن تخلق علماً آخر يتسم بالثراء ويتوفر فرص التعلم ونيل الثقافة، ولا مراء في أن هذه السجاياء المذكورة أخيراً تفترض تحقق ارتفاع عظيم في قوى الإنتاج، وفي درجة تطور هذه القوى. كذلك، فإن هذا التقدم في تطور قوى الإنتاج (وما يتولد منه من وجود إنساني فعلي بالمعنى التاريخي العالمي وليس بالمعنى المحلي) شرط عملي لا غنى عنه؛ لأن عدم تحقيقه سيعني عملياً، أولاً، أن العالم سيظل يتسم بعوز عام؛ أي أن الفاقة مستقودة، ثانية، إلى الصراع من أجل سد الرق، وأن الويال سيواصل نشر ظلاله، وثانياً؛ لأن هذا التطور العالمي لقوى الإنتاج سيؤدي إلى اندلاع تجارة عالمية الأبعاد بين بني البشر، وإلى جعل ظاهرة "الجمهور الذي لا يمتلك شيئاً من متاع الدنيا" سمة تتصف بها، في ذات الوقت، شعوب العالم كافة (عبر المنافسة بشكلها العام)، وإلى تحويل كل فرد من هذا الجمهور إلى تابع للتحولات التي يمر بها الآخرون، وأخيراً وليس آخراً، إلى خلق الأفراد الأعمى، القادرين على إحداث التغيرات التاريخية، محل الأفراد ذوي البعد المحلي. فمن غير هذا كله: 1. تظل الشيوعية نظاماً عملياً لا غير، 2. لن يكون في وسع القوى المتاجرة أن تتطور عالمياً؛ ومن ثم، فإنها لن تغدو قوى غير محتملة، بل ستظل "قوى محلية"، و3. يؤدي أي توسع في التجارة إلى إلغاء الشيوعية المحلية. فإن الشيوعية ممكنة التحقق، عملياً، فقط كعمل تنهض به، "فجأة" وفي وقت واحد، الشعوب المهيمنة؛ ولا ريب في أن هذا يشترط تطور لا قوى الإنتاج على مستوى العالم ككل فحسب، بل تطور التجارة العالمية المتحققة في ظلها؛ أي في ظل هذه الشيوعية العالمية الأبعاد... وإذا كانت التجارة العالمية ليست سوى تبادل بين منتجات مختلف الأفراد والبلدان، فلماذا نهيمن هذه التجارة، إذن، على مصير العالم ومقدراته، من خلال العلاقة القائمة بين العرض والطلب، هذه العلاقة التي هي، كما قال أحد الاقتصاديين الإنجليز، بمنزلة سيف مسلط على رقاب سكان المعمورة وتوزع، من خلف الستار ويبد خفية، الخير والشوم على بني البشر، وتؤسس إمبراطوريات وت سحق أخرى، وتعلم من شأن بعض الشعوب وتذل شعوباً أخرى، فلماذا - أيضاً - يؤدي إلغاء الأساس الذي تقوم عليه؛ أعني إلغاء الملكية الخاصة، وإقامة نمط الإنتاج الشيوعي وما يعنيه هذا النمط من قضاء تام على "الاغتراب" الذي يتميز به الموقف الذي يتخله بنو البشر حيال منتجاتهم؟ نعم لماذا يؤدي إلغاء الملكية الخاصة إلى تبديد القوة التي تنطوي عليها العلاقة القائمة بين العرض والطلب، وإلى إعادة سيطرة بني البشر على التبادل السلمي وعلى الإنتاج وعلى النمط الذي يميز العلاقات القائمة بينهم؟

بالنسبة إلينا لا تعني الشيوعية حالة ينبغي تحقيقها، إنها ليست وضعاً مثالياً، ينبغي في الواقع القاء أن يتحول صوبها. إن الشيوعية هي الحركة الفعلية التي تُلغى الوضع



القائم حالياً. إن الظرف القائم حالياً هو الذي يفرض الشروط الضرورية لهذه الحركة. علماً أن وجود جمهور مكون من أغلبية عالية - أي وجود قوة عمل لا تتوفر على رأس المال ولا تشبع حاجاتها إلا بصعوبة - وتحقق المنافسة التي تسبب فقدان هذا العمل فقداناً غير مرتبط بوقت، يفترض، أساساً، تحقق السوق العالمية. بهذا المعنى، فإن البروليتاريا لا وجود لها إلا في المنظور التاريخي العالمي، مثلها في ذلك مثل الشيوعية، وحركتها، فيها، أيضاً، لا يمكن وجودها إلا بالمنظور "التاريخي العالمي" فقط؛ إن الوجود التاريخي العالمي للأفراد يعني وجود الأفراد وجوداً مرتبطاً مباشرة بتاريخ العالم (Marx/Engels, 1960, S. 31/33).

إن الفقرة المقتبسة سابقاً تحفز للقيام بشرح مسهب لها، إذا ما أراد المرء سبر غور المشكلات الواردة فيها؛ إلا أن من يقرأ النص بتمعن، سيدرك، من دون هذا الشرح، لا فعوى الأفكار الرئيسية فحسب، بل سيتمكن أيضاً من النظر إلى هذه الأفكار على خلفية الحالة السائدة في اليوم الراهن. ويجدر بنا، مع هذا، الإشارة إلى الموضوعين الآتيين: فمن الفقرة المقتبسة يتبين بجملاء، أولاً، أن ماركس وإنجلز كانا - كما سبق أن أشرنا - على ثقة تامة بأن تشييد "الاشتراكية، أو بالأحرى الشيوعية، في بلد واحد" لن يُكتب له النجاح عبر المسيرة التاريخية، وثانياً، أن "عولة" النظام الرأسمالي شرط لأن يحل مكانه، عالمياً، نظام جديد في التاريخ. وكما سبق أن قلنا، فقد سببت الحربان العالميتان وأزمة الركود الكبير الحيلولة دون تعميق العولة، أو بالأحرى دون استمرار توسع السوق الرأسمالية؛ لتشمل الكوكب الأرضي برمته. بهذا المعنى، يجدر بنا أن نرى في التطورات الحديثة العهد عودة إلى تطور كانت مسيرته قد أقيمت حيناً من الزمن. والأمر الواضح هو أن هذه المعوقات كانت حصيلة العمليات النابعة من صلب النظام الرأسمالي ذاته. فالديناميكية التي يولدها النظام الرأسمالي عبر التاريخ لا تُحقق بنهج مستقيم، بل هي تتصف بالتراجع والتدهور والارتقاء والركود والنمو السريع؛ أي إنها لا تتطور نحو الأعلى بنحو دائم، بل هي تتطور بصور عدة. ولذا - مقارنة بالتطور الدائم - فإن إدراك تطورها والإحاطة به يثيران مصاعب أكثر. ويطلق المرء على هذا التطور مصطلح التطور الديالكتيكي، أو، بتعبير أبسط، التطور المنظوي على التناقضات. ولا توقف مصاعب التنبؤ بالعمليات التاريخية؛ أي العمليات الناجمة عن فعل بني البشر، على الكفاءة العلمية التي يتمتع بها المتنبئ فقط، بل هي توقف، أيضاً، على الظروف التاريخية المحيطة بالتنبؤات المعنية.

«...فصفئها، ومغزى ططققها، وإمكاناتها واحتمال مصداقئها لا تتوقف على كفاءة عالم الاجتماع وحكمته فقط، بل تتوقف أيضاً على هكل العلاقات الاجتماعية السائدة في الظرف التاريخي المعني» (Horkheimer, 1933, 151).

وحئنا تثبت إحدى النظريات الاقتصادية كفاءتها في التنبؤ بالملامح العامة لتطور أمسى متحققاً منذ ما يزيد على قرن من الزمن، تحوز النظرية المعنية، عندئذ، قيمة علمية عظيمة حقاً. ولا مرأ في أن كفاءتها العلمية هذه ستقوم تقوياً أعلى، وخاصة حئنا تعجز النظرية أو النظريات المنافسة لها عن صوغ تنبؤ طويل المدى ينطوي، ولو على شيء من الصواب والدقة في تنبئها. إن هذا التمايز في الكفاءة على التنبؤ يبدو جلياً حئنا نقارن بين نظريات الأزمة عامة، أو حئنا نقارن بين تحليل ماركس وإنجلز للنظام الرأسمالي، والنظرية الكلاسيكية المحدثه؛ أعني النظرية المسيطرة على الساحة في الوقت الراهن، والزاعمة بتحقق التوازن في الأسواق ويتطور النظام الرأسمالي بنحو متناسق. إننا سستناول في أحد الفصول اللاحقة السبب الأيديولوجي لهذه الحالة المتناقضة؛ أعني أن يفرض المرء النظرية العلمية المقترية من الحقيقة بنحو كبير، لا بل أن يحاربها بضراوة، وأن يؤمن بنظرية بينة عيوبها، ومشكوك في كفاءتها العلمية؛ فيجعلها "تتيمن على الساحة من دون منازع". ومع هذا، فلكي يزداد منظورنا وضوحاً، نود ههنا أن نذكر القارئ، ثانية، ببعض التنبؤات الجوهرية المستخلصة من تحليل ماركس وإنجلز؛ فهذا التحليل توصل - إلى جانب أمور أخرى - إلى التنبؤات الآتية التي أثبت الواقع العملي مصداقئها بكل وضوح:

- من خلال المنافسة التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي فإنه سيؤدي إلى تعميق التقدم التكنولوجي وتعزيزه أولاً، وإلى نمو الإنتاج والإنتاجية ثانياً.
- إن إنتاج الخيرات والثروة يتم في ظل ظروف لاتوازنية بنحو عظيم؛ فالأزمات المتكررة، لا بل المتفاقمة، أمور مألوفة. كذلك، يندو توزيع الرفاهية أقل تساوياً، ولاسيما حئنا لا يأخذ المرء بالنظر الوضع القائم في الدول الرأسمالية فحسب، بل حئنا يسلط الضوء على الوضع القائم في العالم أجمع أيضاً.

- إن النظام الرأسمالي يتجه، "بحتمية" معينة؛ أي بناءً على القوانين المتحركة في مسيرته، إلى التوسع عالمياً. وهنا أيضاً، تتخلل مراحل نموه فترات تنسم لا بالركود فحسب، بل بتراجع التوسع على المستوى العالمي أيضاً.

وبما أن كل مسيرة التطور لا تسير بنحو مستقيم ومتواصل الارتفاع عبر المراحل المختلفة؛ لذا فإنها تنطوي؛ أي هذه المسيرة، على حقب "حسنة" من حين إلى آخر، وعلى حقب "رديئة" في بعض الأحيان. ومهما كانت الحال، فإن الأمر المؤكد هو أن التقلبات هي من نتائج البشر. ولهذا السبب نحمد الحقب "الحسنة" - كالمرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال؛ حيث عملت الحكومات عن وعي وقصد على خلق مجتمعات الرفاهية - حقياً استطاعت مجتمعات النمو الرأسمالية في سياقها نقادي تدمير نفسها بنفسها (Zinn, 1980). وإذا كان في وسعنا أن نستخلص من النص السابق شيئاً بشأن الخيارات المتاحة للسياسة الاقتصادية العملية، فلا ريب في أن ذلك سيكون في ضرورة العودة ثانية إلى السياسة الحكومية الملتزمة بخلق فرص العمل والتدخل لتحقيق الرفاهية والرعاية الاجتماعية؛ لأن هذه السياسة هي، كما تشهد على ذلك تجارب الزمن الماضي، أفضل السبل المطروحة لا نظرياً فحسب، بل الناجعة، أيضاً، عملياً، لبلوغ حالة التوظيف الكامل ثانية وتحقيق توزيع للدخل القومي، مقبول بمقاييس العدالة الاجتماعية. إن سياسة التدخل الحكومي هي النقيض المبدئي لسياسة "دعه يعمل، دعه يمر"، وللتصور الزاعم بأن نظام السوق "الحر" ينطوي على قوى خفية كفيلة بتحقيق الانسجام الاجتماعي والتوازن الاقتصادي المنشودين بعفوية ما بعدها من عفوية. إن هذه العقيدة المتحجرة لن تصفي، أبداً، إلى نداء المنطق العقلاني السليم؛ ومن ثم، لا عجب أن تحارب بضراوة فكرة قيام الحكومة بتوجيه الاقتصاد بنحو واعٍ وتخطيط عقلاني. وخلافاً لهذا الموقف السلبي، تنطلق السياسة الحكومية التدخلية المنشودة من النظر المتعمق في الآليات المتحركة في النشاط الاقتصادي محاولةً المقارنة بين منافع عفوية السوق ومضارها، وأخذةً ما هو نافع فيها، ونابذةً ما هو ضار منها. وسواء تعلق الأمر بالمشروع الواحد أو بالاقتصاد الكلي، فإن النشاط المدروس؛ أي البعيد النظر، يقلل كثيراً من المخاطر ويتيح الفرصة لصوغ تنبؤات يمكن الاعتماد عليها. إن سياسة العولمة؛ أي سياسة الإفراط في التحرير، المطبقة في السنوات العشرين المنصرمة، ألحقت أضراراً فادحةً بالسياسة الاقتصادية

المرسومة بناءً على التخطيط العقلائي المدروس والتنبؤات المستقبلية. فعلى سبيل المثال دفع الإيذان بأن سياسة "دعه يعمل، دعه يمر" تتحول، عبر الزمن من خلال تدمير نفسها بنفسها وقضاؤها؛ ومن ثم، على المنافسة الحرة، وتطورها إلى النقيض؛ أي إلى الاحتكار وتركز القوة الاقتصادية (والسياسية أيضاً) بيد فئة ضئيلة العدد، نعم دفع هذا الاعتقاد الدول الصناعية الديمقراطية إلى تطبيق سياسة، شاملة نسبياً، سياسة ترمي إلى تعزيز المنافسة على المستوى الوطني. ففي ألمانيا كانت المدرسة الأوردوليبرالية، أو مدرسة فرايبورغ كما تسمى أيضاً، قد أكدت، عقب الحرب العالمية الثانية، ضرورة تعزيز المنافسة في الأسواق ومنع الاحتكار منعاً تاماً. وكان فالتر أويكن (Walter Eucken)، أستاذ الاقتصاد في جامعة فرايبورغ، هو قطب هذه المدرسة وزعيمها الروحي. من هنا، فإنه لأمر يدعو إلى العجب فعلاً، أن يدعي المطالبون بمنح اقتصاد السوق "الحرية الكاملة" أن أفكارهم امتداد لأفكاره؛ إن في هذا الزعم ما يشكل ظلياً لفالتر أويكن نفسه. فآراء أويكن بشأن النظام الاقتصادي المنشود لا تنسجم لا مع تطبيق سياسة "دعه يعمل، دعه يمر" تطبيقاً حقيقياً على اقتصاد السوق "الحرية"، ولا مع انتهاج الاقتصاد الذي يديره الجهاز البيروقراطي. وإذا كان الأمر على ما نقول، فإن من الأولى ألا تنسجم آراؤه مع أحدث توليفة متداولة في اليوم الراهن؛ أعني هيمنة الشركات الاحتكارية أولاً، وانتهاج الحكومة سياسة اقتصادية تدعم جانب العرض السلعي ثانياً؛ أي تدعم مصالح هذه الشركات الاحتكارية فقط. وكان أويكن قد أشار مرات متكررة إلى خطورة أن تخضع السلطة السياسية؛ أي السلطة الحاكمة، لإرادة المتسلطين على الحياة الاقتصادية، فقد كتب قائلاً:

أنتطوي مشكلة التسلط الاقتصادي، فعلاً، على هذه الأهمية؟ ما الأمر الذي يحدونا لأن نضعها في أعلى السلم؟ إن فحوى الجواب هو: أن القوة المتسلطة تترك الناس والسياسة في مأزق خرج مربك. فالتاريخ عامة يبرز بأحداث لا تعد ولا تحصى تدل على سوء استخدام القوة أو بالأحرى السلطة. فامتلاك السلطة يحفز على اتخاذ الإجراءات التمسكية، وعلى الانتقاص من حرية الآخرين، وعلى تدمير النظم الجيدة التي درج الناس على العيش في كتفها... ومع هذا، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أنه لا يمكن أي دولة مواصلة وجودها من غير سلطة. إن ثلاثي هذا المأزق يمكن أن يشكل المهمة الأساسية لمجمل السياسة، بما في ذلك السياسة الاقتصادية (Eucken, 2001).

وبالرغم من هذا كله، يستغني الاقتصاد المعولم، السائد في اليوم الراهن، عن الرقابة والتضيق المناسيين، فضلاً عن أن تقوم المؤسسات الديمقراطية بفرض رقابة صارمة على الاحتكار والتسلط. فهو؛ أعني الاقتصاد المعولم، يكاد يجسد بهذا الاستغناء عودة إلى مراحل التطور المبكرة التي مرت بها الرأسمالية؛ أي حينما كانت السياسة الاقتصادية تطبق شعار "دعه يعمل، دعه يمر" عازفةً بذلك، إلى حد بعيد، عن التدخل من أجل تحقيق أهداف اجتماعية معينة. فمنذ ما يقرب من عقدين من الزمن، صرنا نشهد، على المستوى الدولي، تسريعاً عظيماً في تركيز الإنتاج بأيدي شركات ضئيلة العدد. فقيام الشركات العابرة للحدود بتوحيد صفوفها وتكوين اتحادات تشمل كوكبتنا الأرضي يرمته، وتشكيل كارتلات دولية، خفية عن الأنظار لا تكتشفها السلطات إلا نادراً، وتغلغل المنظمات الإجرامية في الاقتصاد العالمي، إن هذا كله أضفى على رأسمالية اليوم الراهن نوعية جديدة بشكل مؤكد. إن التخلي عن سيادة المجتمع المدني والتحول إلى جبروت تعسفي - ينبع من سلوكيات الشركات الاحتكارية والكارتلات - يتطوian على تدهور مؤكد؛ إنه بنطوي على تدهور المؤسسات الديمقراطية والبنى الاجتماعية والرعاية العامة التي ينشدها المواطنون من المؤسسات الحكومية. كذلك أخذت تنمو في الأقاليم الواقعة في أطراف الاقتصاد التشابك عالمياً مظاهر الممجة منذ أمد طويل (راجع بهذا الشأن: Eppler, 2002; Maull, 2002). والواضح أن هناك احتمال أن يرد المجتمع المدني، في هذه الأقاليم، الصاع صاعين تنفيساً عن حنقه وتعبيراً عن غضبه وانتقاماً لنفسه من الظلم المسلط عليه.\* وإذا تحققت ردود الفعل هذه فعلاً، فلا مراء في أنها ستُحقق بصورة تختلف عن الصورة التي ستُحقق فيها ردود الفعل في دول المركز. فإذا كانت ردود فعل الأقاليم الواقعة في الأطراف مجرد "أعمال" فردية تثير الضوضاء فقط، فإن دول المركز تتوفر على القدرة لشن حروب طويلة المدى.

ومع علمنا أن العودة إلى انتهاج سياسة تدخلية توجيهية، تطبق، انسجاماً مع المتطلبات الجديدة، السائدة على المستوى الدولي، وليس على مستوى الاقتصادات الوطنية

---

\* لعل العصيان (الذي هم فرنسا في خريف عام 2005 وما رلقه من تلعب لعشرات الآلاف من السيارات ليلاً دليل يدهم آراء المؤلف). (لترجم)

فحسب، لن نلغي الاتجاهات الطويلة المدى التي سيتخذها تطور النظام الرأسمالي، إلا أننا نرى فيها، مع هذا، وسيلة تقي هذا النظام من مغبة التشوهات الخطيرة وتعزز احتمال إصلاح المجتمع العالمي سلمياً. ويجدر بنا أن ننظر إلى السياسة التدخلية على ضوء قدرتها على تحقيق تأثير ثنائي الأبعاد. فهي قادرة، أولاً، على إضفاء الاستقرار على المسيرة الاقتصادية إلى حين من الزمن، وكذلك، على القيام بالإصلاحات الضرورية لتطوير النظام إلى صيغة أفضل. بهذا المعنى تجعل هذه الثنائية من السياسة التدخلية "عوناً غير موثوق فيه"؛ أعني أنها يمكن أن تكون حجة يحتج بها المحافظون المتطعمون إلى إضفاء الاستقرار على النظام ويقائه على صيغته الراهنة في الأمد الطويل، ويمكن أن تكون عوناً للراغبين في إصلاح النظام برمته.

وكما تبين لنا بجلاء من التنبؤات القليلة التي أوردناها سابقاً، يمكن، عن حق، أن نقول: إن التطور التاريخي للنظام الرأسمالي يتسم "بالتناقض"؛ أي إنه، وبالمعنى الدارج في الفلسفة، هو تطور ديكالكتيكي (Zinn, 1992b; 1994). من هنا، فإنه لأمر يدعو إلى الدهشة فعلاً أن تحدث النظرية الاقتصادية المهيمنة، في أفضل الحالات، عن وجود "حالات لا توازن"، وأن تتفادى كلياً الحديث عن وجود "تناقضات"، فضلاً عن أن هذه النظرية تستخدم مصطلح "الديالكتيك؛ فالنظرية الاقتصادية التقليدية تستهزئ بمصطلح "تناقضات" ومصطلح "ديالكتيك" وترفضها رفضاً قاطعاً. وليس ثمة شك في أن هذا الموقف ليس سوى انعكاس لمشكلة التحيز الأيديولوجي المهيمن على طرائق التفكير، بما في ذلك التفكير العلمي أيضاً.

ويتضح لنا المسار التاريخي الديالكتيكي بجلاء من خلال تتبع تاريخ الحضارة الإنسانية منذ الثورة التي حققها الإنسان في العصر الحجري (أي قبل فترة من حوالي اثني عشر ألف عام إلى خمسة عشر ألف عام) حتى يومنا الراهن. ففي سياق هذه الحقبة الطويلة من الزمن لم يكتب الخلود لنظام اجتماعي معين ولا لأي إمبراطورية سادت العالم في يوم من الأيام. بهذا المعنى، يبدو التحول التاريخي قاعدة لا مفر منها، وعلى خلفية هذه القاعدة فإن المرء لن يخالف المنطق إذا ما آمن بنظرية تزعم أن هذه القاعدة سيسري مفعولها مستقبلاً أيضاً. ومع أن التوقعات المنطقية ذاتها، ليست دليلاً مادياً في وسع المرء أن يركن

إليه، إلا أنها، مع هذا، تتفق والعقل. ولن يضير العلوم الاجتماعية شيئاً أن تشغل نفسها بتوقعات، منطقية أولاً، ولكن لما يُبرهن صوابها بعد ذلك؛ فالرياضيات، أيضاً، تشغل نفسها بتوقعات كثيرة، مقبولة منطقياً، ولكن لما يبرهن عليها بالدليل القاطع (إلى الآن). وحينما يفكر المرء في المستقبل، فإن عليه أن يتخلى كلياً عن التصور الزاعم بمركزية أوروبا. إن "تاريخ العالم" يسير على نهج نمط التطور الأوربي؛ أي على نمط عملية التحديث التي تميزت بها الحضارة في هذا الإقليم من العالم؛ أعني ارتقاء المذهب العقلي. \* وكان تشارلز تايلور (Charles Taylor) قد انتقد هذا التصور لمركزية أوروبا معتبراً إياه نظرية في التاريخ مناهضة للثقافة لأنه؛ أي هذا التصور، يتجاهل أن التاريخ (الفكري) الأوربي قد انطوى على خصائص فريدة قادت إلى الحدادة الأوربية - الأمريكية (Taylor, 1989). فعملية التحديث لدى الشعوب والثقافات الأخرى تتبع، هي الأخرى أيضاً، معاييرها الثقافية الخاصة بها. إلا أن هذا لا يمنع، طبعاً، من أن يحدث استيراد انتقائي لبعض العناصر الثقافية، والتقنية على وجه الخصوص؛ أي أن تأخذ الشعوب والثقافات الأخرى ببعض عناصر الحدادة الأوربية والمذهب العقلاني الأوربي مطعمة بها ثقافتها وحضارتها الوطنية. لكن هذا لا يقود، بنحو حتمي، إلى أمركة العالم وأوربته. كما أنه لا ينفي بالضرورة احتمال أن تُخضع أوروبا وأمريكا نفسيهما لمؤثرات ثقافية تتبع من خارج المحيط الأوربي؛ أعني من المحيط الصيني - الآسيوي على سبيل المثال.

لقد وزعت مكاسب العولمة، بنحو غير متكافئ حتى الآن. فأغلب المكاسب كان من نصيب مشروعات الدول الرأسمالية الغنية. وقبل فترة وجيزة انتقد جوزيف ستيفلست (Joseph Stiglitz)، الاقتصادي الأمريكي الذي كان سابقاً كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، والحاصل على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام 2001، الإنخفاق الذي منيت به العولمة بصيغتها السياسية الراهنة:

---

\* المذهب العقلي هو التقيض للمذهب التجريبي القائل: إن التجربة هي أساس ضروري لمعرفة كل شيء. وفي الواقع ليس لأي من هذين المصطلحين معنى دقيق. ولكن مهما كانت الحال، فإنه يمكن عموماً أن نقول: إن الفيلسوف العقلي هو من يزعم أنه يعرف حقيقة العالم معرفة كلية أو جزئية عن طريق العقل الخالص وحده. وفي السياق السابق يستخدم المؤلف مصطلح العقلي بمعنى أن الحضارة الأوربية عدلت العقل الحكيم أو الفتيقّل في تضادها الفكر والمعتقد أو السلوك. (المترجم)

إن العولة، بصيغتها الرائنة، لا تتطوي على نجاح كبير. فهي لم تخفف من وطأة العوز والحرمان اللذين تعانيهما الأغلبية الفقيرة في العالم. كما أنها مدعاة للقلق من حيث آثارها البيئية. إنها لم تزد إلى استقرار الاقتصاد العالمي البتة. ولأن أخطاء كبيرة قد ارتكبت في سياق عملية تحول الاقتصادات للقادة مركزياً إلى اقتصاد السوق؛ لذا - باستثناء الصين وفيتنام وبضعة بلدان في أوروبا الشرقية - ارتفع الفقر ارتفاعاً عظيماً وتراجعت دخول المواطنين تراجعاً كبيراً (Stiglitz, 2002, 246).

وتاريخياً، ليس من المنطق أن تواصل سياسة العولة مسيرتها بالنهج الذي سارت عليه حتى الآن. فحينما تترك عمليات العولة آثارها السلبية على قرابة أربعة أخماس سكان العالم، فمستعين عندئذ إحداث تغيير جذري؛ فالتضررون لن يطأطأوا الرؤوس ولن يتقبلوا المصائب صاغرين. بهذا المعنى، فإن اندلاع "تحول ديكالتيكي" في مسيرة التطور ليس أمراً محتملاً فحسب، بل هو أمر ممكن أيضاً، ولا سيما إذا ما فقدت القوة العظمى المهيمنة على مقدرات العالم حالياً؛ أعني الولايات المتحدة الأمريكية، نفوذها، ولم تعد الدولة التي تملئ إرادتها في السياسة الدولية.

وفي وقت لن يتجاوز القرن الحادي والعشرين سترتقي الصين، هذا البلد الذي يتوفر حالياً على أكبر نصيب من سكان العالم، والذي يتوفر على أطول استمرارية في تراثه العرقي والثقافي وفي سيادة دولته القومية، إلى قوة عظمى على أرجح الظن. فالقدرات التي تتوفر عليها الصين بينة لا مجال للشك فيهما. من هنا، لا ينطوي الأمر على مبالغة، حينما يُطلق على القرن الحادي والعشرين مصطلح "القرن الصيني" (Brahm, 2001). ويجدر بنا أن نكون على بينة من أن الصين تشكل، بنحو ما، النموذج النقيض لروسيا. فمنذ عام 1979 يطبق الحزب الشيوعي الصيني الإصلاحات الاقتصادية الضرورية بنجاح عظيم. إن القيادة الصينية نفسها تحارب الرشوة والارتشاء اللذين استفحلا في سياق الإصلاحات الاقتصادية من جديد؛ ويحدث هذا كله في وقت أمست الرشوة فيه، في الكثير من البلدان النامية، التي تخضع منذ أمد طويل للحماية "الغريبة"، الصفة المميزة لقياداتها السياسية على وجه الخصوص. كذلك، لا تنفي الحكومة الصينية المشكلات الاجتماعية والبيئية العظيمة، ولا تبون منها (والارتفاع العظيم في معدلات البطالة على وجه الخصوص)، التي أمست الصين تواجهها في سياق عمليات الإصلاح الاقتصادي، بل هي ترى أن كل هذه



المشكلات تتطلب حلولاً، وإن كانت في غاية المشقة، إلا أنها ليست بالشيء المستحيل في الأمد الطويل. وكان جوزيف نيدهم (Joseph Needham) قد ناشد الغرب، في زمن سابق على بدء الصين بتطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية، أن يمعن النظر فيما إذا كانت النظرية الاجتماعية الصينية، هذه النظرية التي نطلق عليها نحن الغربيين خطأً مصطلح "Konfuzianismus"،\* أكثر من الرأسمالية الأوروبية - الأمريكية انسجاماً مع متطلبات المستقبل. وكان هذا الحبير في المسائل الصينية قد أكد، في مؤلف ضمنه الخبرة العلمية التي اكتسبها طوال حياته، أن تصورات الغرب عن الصين خاطئة وأن الصين، بالمستوى العلمي - التقني الذي توفرت عليه في قديم الزمن، قد توفرت في الواقع على واحدة من أرقى الحضارات. وكتب نيدهم في سياق مقارنته بين الثقافة الصينية والثقافة الغربية قائلاً:

إبان سيطرة البيروقراطية الصينية في العصور الوسطى، ربما ضمت الصلّة الصينية في أحشائها جنين عدالة لا وجود لها حتى في الاشتراكية نفسها. ومقارنة بالآراء الأساسية الأوروبية ثمة احتمال أن يتمتع الصينيون بقدرات أفضل على خلق الائتلاف بين تراثهم المجيد، ومجتمع دولي يقوم على المعطيات العلمية والمبادئ التعاونية في آن واحد (Needham, 1993, S. 70).

**سادساً: الاستخدام التام للعمل أمر ممكن، لكنه يتطلب إعادة النظر في القوى المهيمنة على السلطة**

تعود أسباب البطالة الجاهيرية إلى النمط الذي يعمل وفقه النظام الاقتصادي ذاته. فكما عجزت اقتصادات التخطيط المركزي الصارم، بفعل تحجرها، عن تنظيم الإنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية بنحو يتسم بكفاءة عالية، وتخلفت عن مواكبة مستوى الابتكارات والتجديدات التقنية المتصاعد عبر مسيرة التاريخ، عجزت الاقتصادات الرأسمالية أيضاً عن تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وعن التطور من دون أزمات

---

\* إذا كان مصطلح الكونفوشيوسية، وهو مصطلح ابتكره الأوروبيون أصلاً، يعني شيئاً، فله، على أدنى تقدير، أوسع معنى من المعنى الذي تنطوي عليه شخصية هذا الحكيم العظيم (راجع علماً الشأن: 83, S. 1983, Gernet).

اقتصادية، وعن تحويل ثرائها المتزايد إلى رفاهية يتمتع بها المجتمع ككل. وليس ثمة شك في أن هذه الاقتصادات مازال قادرة على الوصول إلى حالة تقترب من حالة التوظيف الكامل، إذا ما عقدت العزم وحققت إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة. إلا أن الأمر الواضح هو أن الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية المطلوبة؛ أعني الإصلاحات من قبيل تخفيض ساعات العمل الأسبوعي وانتهاج سياسة ترمي إلى إدارة الطلب، وإعادة توزيع الدخل القومي، بين أفراد القطاع الخاص ذاته أولاً، وبين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ثانياً، تلقى اعتراضات سياسية وأيديولوجية أقوى شراسة مقارنة بالاعتراضات التي خيمت على الساحة إبان الركود الذي عم في سبعينيات القرن العشرين. إن سياسة التوظيف الكامل كانت - وما تزال - مسألة توقف على طبيعة القوى السياسية المهيمنة. فالنخب السياسية تتخذ الإجراءات المطلوبة لتحقيق حالة تقترب من حالة التوظيف الكامل فقط حينما تلوح في الأفق حالات تنذر بتهديد النظام القائم برمته. ففي مثل هذه الحالات، وحرصاً منها على حماية مصالحها، لا تتوانى النخب السياسية عندئذ عن اتخاذ إجراءات صارمة، إجراءات من قبيل فرض رقابة على الأسعار والدخول، وتوجيه الاستثمارات وما سوى ذلك من إجراءات أخرى كثيرة يراد منها تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة والتوظيف الكامل للأيدي العاملة. وكانت الحكومات تنتهج هذه الإجراءات دوماً إبان الحروب. إن اقتصادات الحرب - كما هو معروف - كانت تتصف بحالة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج دائماً.

#### المحافظة على سلامة البيئة بوصفها قطاعاً اقتصادياً نامياً

إن من حق المرء أن يسأل عن السبب الذي يحول دون قيام الدولة، في أيام السلم أيضاً، بالتدخل لتحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً. إن السؤال عن هذا الأمر ليس بالشيء الجديد. فعقب الحروب النابوليونية سأل عدد، من ذوي البصيرة المعاصرين، عن السبب الذي جعل في الإمكان بلوغ حالة التوظيف الكامل وازدهار الصناعة اليدوية والعمل الحرفي إبان الحرب، وانتشار حالة الركود الاقتصادي عقب التوقيع على معاهدة السلام. ومهما كانت الحال، فإننا نجد

أن الحالة السائدة في البلدان الغنية إذا كانت تصنف حالياً بعدم وجود حاجة كبيرة إلى نمو الطلب الاستهلاكي، فإن هذا الأمر لا يعني طبعاً أن هذه البلدان لم تعد تتوفر على إمكانيات للنمو. فلو قضى المرء على العجز، الناشئ في الموازنات الحكومية بفعل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها هذه البلدان، لكان بمقدور الحكومات أن تقوم بإصلاح الأضرار البيئية؛ مانحة بذلك النمو الاقتصادي زخماً جديداً. فالأمر المؤكد هو أن عملية الإصلاح هذه يمكن أن تشكل، على مدى مراحل زمنية طويلة، قطاعاً اقتصادياً جديداً متنامياً بقوة. ففي سياق النمو الاقتصادي العظيم الذي تحقق في الأعوام المائتين المنصرمة شُنت، بالمعنى المجازي، حربٌ ضروريةٌ على البيئة؛ وليس ثمة شك في أن الدمار الذي خلفته هذه "الحرب" يوجب على مَنْ يريد إصهاره أن يبذل جهداً عظيماً حقاً. إن النهوض بهذه المهام يتيح فرصة معقولة لارتفاع الطلب السلمي، وتحقيق نمو اقتصادي مناسب وارتفاع كبير في درجة تشغيل الأيدي العاملة، بهذا أيضاً. بناءً على ذلك كله، يشكل إصلاح البيئة وسيلة مناسبة لا للتخلص من الكارثة البيئية فحسب، بل للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والبطالة الجماهيرية أيضاً؛ إنه سيكون "الدرب القويم"، إذا ما أزعج المرء عنه العوائق السياسية والأيدولوجية والنفسية الحائلة دون انتهائه في الوقت الحاضر. فإذا كانت الاعترافات التي يمارها ذوو النيات الحسنة والتصريحات المنمقة التي يعرب عنها السياسيون، ومثلو المصالح الاقتصادية الخاصة، والأكاديميون الاقتصاديون، والمعلقون على الشؤون الاقتصادية في وسائل الإعلام تزعم، جميعاً، أنه لا يوجد "دواء ناجع"؛ أي أن "الدرب القويم" مجرد وهم وضلال، إلا أن هذا الزعم ليس، في الواقع، سوى صدى لدوافع اقتصادية من مصلحتها الحيلولة دون تحقيق الإصلاحات المطلوبة. وفي الحقيقة لا يتوقف الأمر هنا على تعبيرات: من قبيل "الدرب القويم" و"الدواء الناجع"، إنما يتوقف على الأساس الصحيح الذي يستند إليه المرء في تحليله للأزمة وما يستتجه من هذا التحليل من برامج فعالة تصلح للتعامل مع البطالة والفقر الاجتماعي والتراجع المستمر في المكاسب الديمقراطية والاجتماعية.

فالمعارضون للإصلاحات يرتابون من أن تتسع السياسة الإصلاحية فتطرح الوضع القائم على بساط النقاش وتغير شيئاً من الإطار العام للنظام. من هنا فإنهم يسخرون من

المطالبة بالإصلاحات المنشودة معتبرين إياها مجرد وهم وخيال. انطلاقاً من العلاقات السائدة حالياً تبدو العودة إلى حالة التوظيف الكامل وإلى متطلبات العدالة الاجتماعية هدفاً خيالياً فعلاً. إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن المرء قد خطا بعض الخطوات على الدرب المتجه صوب هذا الهدف فيما مضى من الزمن فعلاً. بهذا فإن هذا الهدف ممكن التحقق من دون أدنى شك. فكما هي الحال مع كل التصورات، التي بدت خيالياً فقط أول وهلة، إلا أنها تحولت إلى واقع حقيقي فيما بعد، لا تتحقق التصورات المذكورة آنفاً من دون دعم من سلطة سياسية مناسبة.

#### اقتصاد الخدمات، سمات الجيد منه والرديء

في سياق الحديث عن التنبؤ الخاص بالتحويلات الهيكلية الطويلة المدى، كنا قد أشرنا إلى توقع مغالٍ أبداه جان فوراستي مفاده: أنه يمكن أن تتحقق حالة تجمع بين الركود والتوظيف الكامل. ولكن دعنا ننظر في بادئ الأمر إلى الشروط الضرورية التي تعين على فوراستي أن يفترض تحققها؛ لكي تسود فعلاً هذه الحالة غير المثلّ؛ فمن خلال التمعّن في هذه الشروط سنستطيع تخمين مستوى الرفاهية الذي سيتحقق حينها يتزامن التوظيف الكامل مع الركود الاقتصادي.

إن تطوير عملية الإنتاج في قطاع الخدمات يؤدي إلى تراجع الحاجة إلى جزء من العاملين في هذا القطاع الذي يسمى، إلى جانب القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، القطاع الثالث. وسواء تعلق الأمر بالشركات التجارية والمصارف وشركات التأمين، أو بالدوائر الحكومية وشبه الحكومية، أو بالخدمات التي تقدمها بنوك المعلومات، أو بالأعمال الاستشارية الأخرى، نعم سواء تعلق الأمر بهذا العمل الخدمي أو ذلك، فإن الأمر البين هو أننا لا نستطيع التكهن بعدد الذين سيتم التخلي عن خدماتهم في سياق عملية التطوير هذه. إلا أن تجارب الماضي توضح أن الكثير من عمليات التطوير تُحقق، فقط، حينها يزداد سوء الخدمات المعنية. وتندرج في هذا السياق الخدمات التي تسبب، بناءً على ما تستخدمه من تقنيات حديثة، صعوبات متزايدة للكثير من الزبائن، وكبار السن منهم على وجه الخصوص.

كذلك هناك خدمات لا يمكن الاستغناء عنها أبداً. ولعل الخدمات الاجتماعية والطبية والثقافية خير دليل على هذا النوع من الخدمات. إن التوسع في تقديم هذه الخدمات يمكن أن يشكل مكسباً عظيماً لأغلب أفراد المجتمع. إن هذه الخدمات تنطوي على الصفات التي قصدتها فوراستي؛ لأنها تتميز بكثافة عمل عالية وإمكانيات للتطوير ضئيلة نسبياً، أضف إلى ذلك أنها عظيمة القيمة بالنسبة إلى المجتمع المدني ولا يمكن أن يقدمها إلا أولئك الأفراد الذين حصلوا على تعلم وتدريب مناسبين. وإذا ما افترضنا أن العاملين في قطاع الخدمات يحصلون على أجر مجزٍ؛ أي أن أجورهم يُحدد بناءً على متوسط الدخول المتعارف عليها في البلد المعني، عندئذ ستبدو هذه الخدمات غالية مقارنة بأسعار الخدمات ذات الإنتاجية العالية، وأسعار منتجات القطاعين الزراعي والصناعي اللذين تخضع فيهما عملية الإنتاج للتطوير والأخذ بالتكارات العصر الحديث. من هنا يدور السؤال عن صفة أولئك الأفراد الذين سينشدون الحصول على هذه الخدمات ذات الكفاءة والمؤهلات العالية. ويمكن أن يطفو على السطح عائقان لا يستهان بهما. فأولاً، يعجز الكثير من الأفراد عن الحصول على هذه الخدمات؛ لأنهم يفتقرون إلى القوة الشرائية الضرورية. وثانياً، من المحتمل أن تكون لدى الأفراد القوة الشرائية الضرورية، إلا أن بعض هذه الخدمات، برغم المنافع الاجتماعية التي تنطوي عليها، ربما لا تقري الأفراد بزيادة الطلب عليها (مرونة طلب داخلية متدنية نسبياً). وينطبق هذا على السلع والخدمات العامة (Public Goods) على وجه الخصوص؛ أعني السلع والخدمات المتصصة بخاصتي "عدم المنافسة في الاستهلاك" و"عدم الاستئثار".\* واستطاعت مؤسسات الرعاية

---

\* تعني خاصية "عدم المنافسة في الاستهلاك" (Non-Rivalry in Consumption, Nichtrivalität) أن السلة المعنية شائعة المنافع عند كل المستهلكين، أو عند الكثير منهم على أدنى تقدير. والدلالة على السلع العامة يمكن للمرء أن يستشهد لا بالأمن والاستقرار اللذين "تنتجها" قوات الشرطة والأمن والمحاكم فحسب، بل يمكنه أن يستشهد، أيضاً، بمجمل النظامين الصحي والتعليمي، وما سوى ذلك من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ترعى القيم الأخلاقية في المجتمع المعني. أيضاً، أما الخاصية الثانية؛ أعني خاصية "عدم الاستئثار" (Non-Exclusion Principle, Nichtausschließbarkeit)، فإن المقصود بها أن السلع أو الخدمات المعنية لا يمكن قصر الاستفادة منها، أو يملكها، على مجموعة معينة من الأفراد؛ وذلك لأنه سيستفيد من هذه السلع والخدمات العامة أولئك الأفراد أيضاً، الذين لا يدفعون - أو لا يريدون أن يدفعوا - مقابلاً نقدياً نظير ما يستفيدون منه. من هنا؛ ولكي يدلف "متنزه الغرس" أيضاً تمويناً نقدياً، عن استغاثتهم من هذه السلع والخدمات العامة بتعيين، انطلاقاً من خاصيتي "عدم المنافسة في الاستهلاك" و"عدم الاستئثار"، عميل التفقات التي تكبلها المؤسسات العامة في

الحكومية، فيما مضى من الزمن، أن تمد المجتمع ليس بجزء عظيم من الخدمات الضرورية (كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات) فحسب، بل أن تسد حاجته إلى هذه الخدمات أيضاً. فعلى سبيل المثال، لو لم يكن هناك تأمين صحي إجباري بحكم القانون، لما أتاحت للأطباء هذه الإمكانيات الواسعة لمزاولة مهنتهم. وتبين الأوضاع السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بجملاء أن ترك النهوض بمتطلبات النظام الصحي إلى القطاع الخاص يمكن أن يكون أكثر كلفة وأسوأ كفاءة من النظام الصحي المرتكز على التأمين الاجتماعي؛ حقاً تزيد في الولايات المتحدة الأمريكية حصة النفقات على أغراض الصحة المستقطعة من الناتج القومي على مثلتها في ألمانيا، إلا أن الرعاية الطبية في أمريكا أسوأ من الرعاية في ألمانيا؛ فلأسباب مادية بحث، لا تحصل الفئات الفقيرة على الرعاية الطبية إلا في أقصى الحالات ضرورة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة إلى عملية الإنتاج في قطاع الخدمات فإن الأمر الواضح هو أن نمو تقديم الخدمات في المجالات العسيرة التطوير (Rationalization)، أو بالأحرى غير الممكنة التطوير أصلاً، بحاجة ماسة إلى المبادرة الحكومية، وإلى انتهاج سياسة تعيد توزيع الدخل القومي بنحو مناسب. فتطور المجتمع المدني عبر التاريخ؛ أعني تزايد أهمية "الأغراض الثقافية والتطلعات للرعاية الاجتماعية" في مجتمع معين بحسب التعبير الذي استخدمه أدولف فاغنر، منظر المالية العامة الألمانية السابق الذكر، سيظل شأنًا خاصاً بأغنياء القوم، إذا ترك أمره للبرواكت الفردية والمسؤولية الخاصة فقط؛ أي إذا ترك أمره، فقط، للقوة الشرائية التي يتوفر عليها الفرد. فكما أنه لا وجود للنظام القانوني والأمني من دون دولة

---

سياق تقديمها هذه السلع والخدمات من خلال فرض الضرائب والرسوم على أفراد المجتمع. ولعله يجدر بنا أن نشير ههنا إلى سلع أخرى لا تطبق عليها خاصيتها "عدم المنافسة في الاستهلاك" و"عدم الاستنثار"، إلا أنها من الأهمية بالنسبة إلى المجتمع بحيث لا يمكن ترك تقديمها بخضف لطلبات الاستفادة الفردية أو الطلب الخاص؛ أي أن تركها للقرارات الفردية أو الخاصة سيؤدي إلى الضرر للمجتمع إلى هذه السلع والخدمات. ولهذا السبب يجب تمويل النفقات المترتبة على هذه السلع، أيضاً، من خلال الضرائب وما سوى ذلك من رسوم حكومية. ولعل للتعليم المدرسي، خير شاهد على هذه السلع. فمن حيث المبدأ في وسع الحكومة أن تترك القطاع الخاص يتنفس بتقديمه يحمل النظام التعليمي؛ أي أن في وسع المرء أن يتصور قيام الحكومة بخصخصة النظام التعليمي كله. إلا أن نتائج هذا الترجه؛ أعني الخصخصة، ستكون وخيمة حقاً: انتشار الأمية، لدى الفئات الفقيرة على وجه الخصوص، وتدنّي رواتب المعلمين، وغير ذلك كثير.

ومن دون نظام ضريبي، فكذا لا وجود، لا للدولة الراعية للمتطلبات الاجتماعية، ولا للدولة المشجعة على الثقافة، حينما تؤدي سياسات "دعه يعمل" والخصخصة وإلغاء التوجيه الحكومي إلى تمزق شمل المجتمع الواحد، وإلى القضاء على التآخي والتكافل بين المواطنين، فضلاً عن توفر المجتمع، عندئذ، على إمكانيات التطور والتقدم عبر الزمن.

إن السياسة المشجعة لتوظيف الأيدي العاملة انطلاقاً من تشجيع الخدمات الاجتماعية تنطوي على مكاسب بيئية لا يستهان بها. فإنتاج هذه الخدمات يصون الموارد الطبيعية؛ لأن كثافة حاجته إلى المواد الطبيعية وموارد الطاقة متدنية نسبياً. أضف إلى هذا أن الخدمات يمكن أن توجه توجيهاً يخدم هدف المحافظة على سلامة البيئة بنحو جيد. فعلى سبيل المثال تتطلب السياسة الرامية إلى تشجيع القطاع الصناعي على إنتاج البضائع الاستهلاكية بمتانة أكبر؛ أي إنتاج بضائع تعمر فترات زمنية أطول نسبياً، نعم إن سياسة من هذا القبيل تتطلب إنتاج بضائع قابلة للتصليح والترميم، وتؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة لصيانة هذه البضائع أو لإصلاح أجزائها المعطلة أو تبديلها على سبيل المثال لا الحصر. بيد أن تحقق مجتمع الخدمات "الجيد" ليس تطوراً عفوياً يرافقه اقتصاد السوق، بل هو تطور لا يُحقق إلا بمساعدة الدولة ودعمها. ويختلف الأمر حينها نمعن النظر في اقتصاد الخدمات "الرديء". فهذا الاقتصاد يزداد اتساعاً في كل المناحي التي تفتقد إلى التنظيم الحكومي ذي التوجهات الاجتماعية، أو التي يتراجع فيها هذا التنظيم.

وكانت الولايات المتحدة قد انتهجت سياسة قادتها إلى أزمة واضحة في قطاع الخدمات. فالتنو في فرص التشغيل الذي سجلته الولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف التسعينيات تأتي من نمو فرص العمل المتدنية الأجر في المقام الأول، كذلك، يثير نمو فرص العمل الكبير في "الاقتصاد الجديد" بعد عام 1995، وما صاحب هذا النمو من نمو في الإنتاجية مُرصد إحصائياً، بالكثير من الأسئلة. فالآن أسوأ وضوحاً أن جزءاً معتبراً من فرص العمل "الجيدة"؛ أي ذات الأجر المرتفع نسبياً، لم يكن في واقع الحال بالجوذة المعلن عنها. فأغلب المديرين الشباب في "الاقتصاد الجديد" كانوا عظمي الكفاءة وشديدي التفاؤل بالحصول على الثروة الكبيرة؛ كما كانوا قد تحملوا جهداً

مرهقاً؛ إذ كانت ساعات عملهم تصل إلى ستين ساعة وأكثر في الأسبوع؛ ومع هذا لم يحصل أغلبهم على أجر يناسب كفاءتهم وتطلعاتهم والجهود التي بذلوها. وحقيقة ما حدث أن هؤلاء الشبان الجامعيين الطموحين كانوا قد حصلوا من أرباب عملهم على عقود خيارات بالأسهم (Stock Option) كانت قد فقدت معظم قيمتها بعد انهيار أسعار الأسهم في البورصات.

وعلى ما يبدو انتصفت عملية احتساب إنتاجية العمل في "الاقتصاد الجديد" بتشوهات عظيمة؛ لأن الحسابات التقديرية لم تأخذ في الحسبان ساعات العمل الإضافي الكثيرة والمرهقة ذهنياً وفكرياً، من تلك التي كان هؤلاء "المستأجرون الكادحون" ينفقونها من دون تعويض نقدي سواء في داخل مواقع عملهم أو في منازلهم. وتسم الطريقة التي احتسب وفقها الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية في الماضي القريب بمنزى ظريف، إن دل على شيء، فإننا يدل على أن ثمة رغبة في تجميل الصورة وتزويق المعطيات. فقيام طريقة التقدير هذه باستبعاد معدلات التضخم من خلال ما يسمى الرقم القياسي للأسعار القائم على مذهب الغبطة (Hedonic Price Indexing)،\* يفضي إلى معدلات تضخم، إحصائياً، أدنى؛ أي إنه يؤدي بذلك إلى معدلات نمو حقيقي أعلى مما هو متحقق فعلاً.\*\*

\* Hedonic، كلمة يونانية تعني الغبطة. واستخدمت في هذا السياق للدلالة على أن هذه الطريقة في احتساب الرقم القياسي للأسعار، تأخذ بالنظر الخصائص الناعمة التي تنطوي عليها السلع المختلفة. (المترجم)

\*\* Hedonic Price Indexing طريقة إحصائية تحاول أخذ التغيرات التي تطرأ على جودة السلع بالنظر عند احتساب تطور مستوى الأسعار؛ وذلك على أساس أن التحسن في جودة السلع يعكس انخفاضاً في الأسعار. ويمكن توضيح مغزى هذه الطريقة من خلال المثال الآتي: لنفترض أنه تم التخلي عن جهاز كمبيوتر عادي كان قد كلف عام 1997 ألف دولار أمريكي ليحل مكانه عام 2000 جهاز كمبيوتر حديث يبلغ سعره 1100 دولار أمريكي، وتزيد كفاءته على كفاءة الجهاز القديم بنسبة تبلغ 20٪. إن الإحصائيات التقليدية الخاصة بالأسعار ستوضح في هذه الحالة أن السعر المنخفض قد ارتفع بمعدل يبلغ 10٪. أما الطريقة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أعني الطريقة الإحصائية المسماة Hedonic Price Indexing، فإنها مستحسب ارتفاع الكفاءة بمقدار يبلغ عشرين في المائة كما لو كان يعكس انخفاضاً في السعر بمقدار يبلغ عشرين في المائة. بهذا فهي المحصلة النهائية لن يكون هناك ارتفاع في السعر بمعدل يبلغ 10٪، بل سينطوي الرقم القياسي للأسعار على انخفاض بمقدار هذا المعدل. وكما هو بين فمن خلال هذه الطريقة الإحصائية سيبدو معدل التضخم أدنى، ومعدل النمو الحقيقي أعلى مما هو متحقق على أرض الواقع. وبما أن النمو الحقيقي يشكل الأساس الذي يقوم عليه احتساب تطور الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني، أيضاً؛ لذا فسيجري، عندئذ تقدير الإنتاجية بأعلى من قيمتها المحسوبة وفق الطريقة التقليدية لاحتساب



وكانت التطورات التي خيمت على سوق العمل الأمريكية في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته قد تخففت عن ظهور فئة "الكادحين الفقراء"؛ (أي بالمعنى العام: فئة أولئك العمال المستأجرين المتميزين بدخل يقل كثيراً عن مستوى حد الكفاف المتعارف عليه في المجتمع). فهو لاء "الكادحون الفقراء" يحصلون على دخول متدنية لا تسد متطلبات الحد الأدنى للمعيشة في الحالات العامة؛ أي يتميزون بكل الملامح المشيرة إلى وجود ميز اجتماعي.

حينما يحالفك الحظ فتدخل في زمرة المستأجرين من ذوي الأجور التئنية - وهذا ينطبق، أيضاً، على الكثير من الأعمال التي يدفع عنها أرباب العمل أجوراً لا تبعد كثيراً عن المتوسط المتعارف عليه - ستكون قد استودعت البواب الواقف عند مدخل مكان العمل حقوقك المدنية، ستكون - أيضاً - قد خلقت وراءك الولايات المتحدة الأمريكية، وكل القيم التي يُزعم بأن هذه البلاد تلتمز بها وتلتف عنها، كما ستعلم تكميم الفيه إلى أن تنتهي ورفية العمل (Ehrenreich, 2001, 214).

وهناك احتمال أن يبين المستقبل أن بالإمكان ضم الكثير من أولئك الأفراد الذين عملوا في قطاع المعلومات والاتصالات إلى مجموعة "الكادحين الفقراء"، ولاسيما حينما يأخذ المرء بالنظر أن حصيلة عملهم في "الاقتصاد الجديد" لم تسفر عن تراكم ثروتهم في أسهم الشركات، بل كانت قد أسفرت عن تراكم الديون عليهم. ويجدر بنا أن نمنع النظر في نمو قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن أبواب الدعاية، المدعية الليبرالية الاقتصادية، لا تكل في كيل المديح "للاعجوبة الأمريكية في خلق فرص العمل"، ولا تمل. فلأي مدى تتمتع هذه الأعجوبة بالمصادقية يا ترى؟

---

الرقم القياسي للأسعار. ومن حيث المبدأ يتطوي أخذ التغيرات التي تطرأ على جودة البضائع بالنظر عند احتساب الرقم القياسي للأسعار على عمل سليم لا غير عليه أبداً؛ إلا أن الأمر الذي يجدر ملاحظته هو أن قياس التغيرات النوعية من خلال الأسعار يكون عملاً صعباً واحتياطياً دائماً وأبداً في الواقع العمل. من هنا لا قدرة للمرء على استبعاد سبل التليس المتعددة أو الأخطاء الدارجة في هذا المجال. وإذا كانت بعض الشركات الكبرى قد قامت - لا في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب - بالتلاعب بحساباتها الختامية في السنوات الأخيرة، فلا مراء في أن هناك أكثر من سبب يحفز على التلاعب بالإحصائيات الرسمية أيضاً، ولاسيما حينما نحتم "للمصلحة الوطنية" أن تصف الأرقام والبيانات بالبهرجة والتضيق وليس بالتعبير عن الواقع الحقيقي السائد.

## أيمكن فعلاً استيراد التقدم من الولايات المتحدة الأمريكية؟

كان هناك إيمان قوي حتى عام 2000 بأن "الاقتصاد الجديد" هو الخيار الذي ما من خيار آخر بعده. وكان الحذرون المتحفظون على هذا الخيار الجديد يوصمون بالتشاؤم وإشاعة التذمر. وكما هو بين، فإن السنوات الخمس الواقعة بين عامي 1995 و2000 كانت مرحلة ازدهار اقتصادي عظيم، مرحلة ازدهار لم يعد لها وجود فيها بعد. وفي المقام الأول كان تفسير الإيمان العظيم بـ "الاقتصاد الجديد"، والاعتقاد بأن أسس المسار الطويل المدى للتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية قد تغيرت تغيراً جوهرياً، يكمن في التباين الكبير بين الضعف الذي انتاب الاقتصاد الأمريكي منذ أزمة الدولار، في مطلع سبعينيات القرن العشرين والازدهار القصير الذي عم البلاد حتى نهاية الألفية الثانية.

وكان قادة الشركات الألمانية قد رأوا في السياسة الاقتصادية الأمريكية قدوة يُحتذى بها؛ ولم تعزز لديهم هذه الرؤية منذ الازدهار الذي حققه "الاقتصاد الجديد"، بل كانت قد تبلورت في ثمانينيات القرن المنصرم؛ أي حتى بعدما بلغت الديون المتراكمة في ذمة الحكومة الأمريكية مستويات عظيمة لا مثيل لها في أزمنة السلم، وبعدها غدت البلاد، بسبب العجز الدائم في حسابها الجاري أكبر مدين في العالم قاطبة. فحتى عام 2000 كان صافي ما للعالم من ديون في ذمة الولايات المتحدة الأمريكية قد زاد على 1500 مليار دولار (BIZ, 2001, 95). وتشهد الوقائع على أن هذه المديونية في تفاقم مستمر. وتبعاً لارتفاع مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء العالم الخارجي، ارتفعت نسبة مديونية العائلات والشركات الأمريكية ارتفاعاً عظيماً أيضاً. ففي الخمسينيات والستينيات تم تمويل حوالي 30٪ من استثمارات القطاع الخاص من خلال القروض، وفي عام 1986 زادت نسبة التمويل هذه إلى ما يزيد على 52٪. كذلك، كانت نسبة مديونية القطاع العقاري الأمريكي (أي نسبة الديون إلى الدخل المتاح) تبلغ عام 1960 حوالي 60٪، أما في عام 1999 فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 104.8٪\* (Niggle, 1988; OECD, 2001/1,325). وكان هذا الارتفاع في المديونية قد أدى إلى توسع القطاع المالي توسعاً انفجارياً، وإلى ارتفاع النسبة

\* في الربع الثاني من عام 2004 واصلت هذه المديونية ارتفاعها فبلغت نسبتها 118٪. (الترجم)

القائمة بين الدخل المكتسبة من خلال القوائد والدخل القومي؛ أي إنها أدت إلى ارتفاع نسبة الدخل التي يحصل عليها "المتطلون عن العمل". وتبعاً لهذا التطور ارتفع عبء القوائد الواجب على الشركات الأمريكية - غير التابعة للقطاع المالي - دفعها.

كذلك، تعاضمت أيضاً العائدات المالية التي تحصل عليها هذه الشركات. فالمشروعات الإنتاجية كانت قد جنت، هي نفسها، عائدات مالية متزايدة تأتت من القوائد؛ لأن هذه المشروعات كانت قد استثمرت جزءاً معتبراً من مواردها المالية في الأصول المالية، وليس في رأس المال العيني. من هنا - ويقدّر تعلق الأمر بالمشروعات غير التابعة للقطاع المالي - ارتفعت نسبة العائدات المالية إلى الربح الكلي من 14.9٪ عام 1963 إلى 93.3٪ عام 1983 (هذه المعلومات كافة مستقاة من: Niggle, 1988). وحدث تطور مشابه في باقي البلدان الصناعية أيضاً: فقد ارتفعت المديونية الحكومية ومديونية القطاع الخاص في كل هذه البلدان. من هنا، فقد توسع القطاع المالي توسعاً أدى إلى ارتفاع نسبة الدخل المكتسبة من القوائد إلى الدخل القومي؛ أي نسبة الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروة وليس من خلال العمل المأجور. ويعكس هذا التطور الظاهرة التي كنا قد تحدثنا عنها آنفاً؛ أعني رأسمالية صالة القمار: فالاستثمار المالي فاق الاستثمار في رأس المال العيني. وكان التراجع المفاجئ في إنفاق العائلات الأمريكية على الأغراض الاستهلاكية في خريف عام 2001 يعود إلى تزامن المديونية العالية والانهيار الذي عصفت بقيمة الثروة في سياق تدهور أسعار الأسهم في البورصات (HB, 2001/230). وليس ثمة شك في أن الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد لعب دوراً مهماً في اندلاع ردود فعل تتسم بالفرع والذعر؛ إلا أن الأمر الواضح هو أن مؤشرات الأزمة الناتجة من إفراط العائلات بالمديونية، ومن إفراط الاستثمار في صناعة المعلومات كانت قد لاحت في أفق الاقتصاد الأمريكي في وقت سابق على هذا التاريخ.

إن الزعم الذي يهيمن على النقاشات السياسية - الاقتصادية منذ أمد طويل؛ أعني الزعم القائل: إن الولايات المتحدة الأمريكية هي النموذج الذي ينبغي الاقتداء به، لم يكن من دون صدى. فلم يتجه المحافظون البريطانيون، فحسب، المبادئ التي تتبناها

الولايات المتحدة الأمريكية - وهي مبادئ تدعو إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تركز على تعزيز جانب العرض [أي تركز على تلبية متطلبات شركات القطاع الخاص بالدرجة الأولى، ولا تحاول زيادة الطلب السلعي من خلال تعزيز القوة الشرائية لدى الأفراد أو التوسع في الإنفاق الحكومي، المترجم] - بل انتهجتها، أيضاً، حكومات بلدان أوروبية أخرى، ومفوضية الاتحاد الأوروبي. فبالنسبة إلى هؤلاء جميعاً أمسى النشيد الوطني الذي يتغنون به في مسائل السياسة الاقتصادية هو: التحرير والخصخصة وإلغاء القيود الحكومية. لقد صارت هذه المبادئ لبّ خطابهم السياسي - الاقتصادي. بهذا المعنى غدت السياسة الحكومية التدخلية الرامية إلى تعزيز جانب الطلب السلعي أمراً مرفوضاً ومستهجناً. وكان التحول الأساسي في مسار السياسة الاقتصادية؛ أعني التضحية بدولة الرعاية الاجتماعية وتحرير الأسواق تحريراً متطرف الشدة، قد عزز، أيضاً، ذلك التطور في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ فأدى إلى ظهور وضع جديد في الاقتصاد العالمي، وضع صار يسمى عولة كما سبق أن بينّا.

وكانت الحرب الفيتنامية، وما تمخض عنها من صدمة عنيفة هزت المجتمع الأمريكي، قد تركا بصماتهما على التطور الاقتصادي - الاجتماعي الذي مرت به الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين الماضيين؛ فكما هو معروف كانت هذه الحرب قد انتهت بانسحاب القوة العظمى في العالم. ومع أنه ما يزال يصعب علينا التنبؤ بالتداعيات السيكولوجية والآثار السياسية التي ستتركها هجيات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في الأمد الطويل، إلا أن ثمة مؤشرات توحى أننا ههنا إزاء تصعيد للعنف بنحو صار ينذر بالتخلي عن المعاني الإنسانية، وروح الحكمة والتبصر اللذين يتميز بهما المجتمع المدني عادة.

في سياق ما يتجه من سياسات عمالية، يجهد الغرب للتصرف بنحو إنساني يراعي حقوق الإنسان والمعاني العقلانية. إلا أن الأخلاقية الرسمية لا تعكس المعاني الأخلاقية دائماً وأبداً. فالغرب، الذي يدهي لنفسه هذه الأخلاقية، يلتزم بها، فقط، مادامت هيمنة لا تتعرض للتهديد. بهذا المعنى فهي أخلاقية تصلح للأيام التي يكون فيها الغرب آمناً على مصالحه مطمئناً لانصباع الآخرين لطلبه. فحينما يلوح في الأفق خطر يتقصص شيئاً من مصالحه ويعترض على هيمنته، يطبق الغرب القيم والمبادئ

الأخلاقية ذاتها التي تطبقها الثقافات الأخرى: مبدأ التعامل بالمثل، وتفضيل الثقافة الوطنية على باقي الثقافات، والتضامن والتحالف مع مَنْ يجلسون في القارب نفسه، وأخيراً وليس آخراً تجميل الصورة الناتجة من خلال التفاضل والسكوت عن كل الذنوب التي اقترفتها هو ذاته (Hondrich, 2001).

لقد اختفت الفرحة التي رافقت ظهور "الاقتصاد الجديد" على الساحة. وسلطت هذه الصحوّة الضوء على التطور الذي سيسلكه الاقتصاد الأمريكي في المنظور الطويل المدى. ففي نهاية ستينيات القرن العشرين - كما سبق أن قلنا - عصفت بعملة أقوى اقتصاد في العالم قاطبة مشكلات لا يستهان بها. فآنذاك لم تتدهور قيمة الدولار فحسب، بل انهار، أيضاً، النظام النقدي الدولي القائم على نظام أسعار الصرف الثابتة والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قد وضعت أسسه العامة كما هو معروف. وكانت الصدمة المفزعة التي خلفتها الحرب الفيتنامية في سبعينيات القرن العشرين قد سببت انبهار الروح المعنوية في البلاد، واندلاع تداعيات فاق تأثيرها التأثير الذي تمخض عن السبب المباشر؛ أعني الاندحار في إحدى جبهات المواجهات الخارجية. وكان قد تزامن وأزمة الدولار، والحرب الفيتنامية، وفضيحة ووترجيت التوقف عن مواصلة العمل بالإصلاحات السياسية التي كانت الإدارتان الجمهوريتان برئاسة كينيدي وجونسون قد شرعنا في تطبيقها؛ أملاً في خلق "المجتمع العظيم"، ورغبة في تخفيض الفقر الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية تخفيضاً ملموساً. وإلى حين من الزمن رأت الإمبريالية الأمريكية نفسها في موقف الطرف المنحدر المهزوم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن أن تتدخل، فضلاً عن أن تشن حرباً؛ لوقف الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط عام 1973، عقب السياسة التي طبقها كارتل الدول المصدرة للبترول (أوبك). وبغض النظر عن مخاطر اندلاع صراع دولي واسع النطاق - فحلف وارسو كان ما يزال يقف بكل عدته في مواجهة الغرب - ما كانت الإدارة الأمريكية مستحصلة على تأييد شركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لو كانت قد قامت بعمل عسكري لوقف ارتفاع سعر النفط.

## ازدهار الاستثمارات الأمريكية وتدهورها في الفترة 1995 - 2001

(معدلات التغير السنوي محسوبة بنسبة مئوية)

القطاع	الربع الأول من عام 1995 / الربع الثاني من عام 2000	الربع الثالث من عام 2000 / الربع الثاني من عام 2001	تراجع الاستثمارات
الاستثمار في المعدات بما في ذلك الاستثمار ببرامج الكمبيوتر	12.37	-4.00	-16.37
التجهيزات المعلوماتية والفنية	20.32	-2.08	-22.39
الاستثمار في المعدات الصناعية	4.76	-1.43	-3.32
الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات	8.06	-12.80	-20.86
استثمارات أخرى	6.59	-4.23	-10.81
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.94	1.32	-2.62

المصدر: McCarthy, 2001, 2.

وكانت الحالة الميئنة سابقاً بإيجاز؛ أعني الحالة التي أبانت فقدان الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً من هيمتها، قد حُفقت قبل ثلاثة عقود من الزمن. وإذا أمعن المرء النظر في تطور العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك العقود الثلاثة، فسيكتشف أن الحالة لم تتحسن على نحو جوهري. إلا أن الأمر اليئس هو أن انبهار الاتحاد السوفيتي قد شكل منعطفاً كبيراً؛ فقد نشر هذا المنعطف تفاؤلاً انطوى على نتائج اقتصادية أيضاً. وكان من أكثر ظواهر هذا التفاؤل وضوحاً للعيان، كل من: ارتفاع أسعار أسهم الشركات في البورصات التقليدية، وازدهار الاستهلاك، وتوجه رؤوس الأموال إلى البورصات الجديدة التي يتم فيها التعامل بأسهم شركات المعلومات والاتصالات الحديثة؛ رغبة في المضاربة على الأصول المتداولة فيها. وبالنظر إلى هذا التفاؤل الكبير، كانت النهاية المفاجئة للإفراط في الاستثمار عام 2000 قد تركت آثاراً مفرقة. فقد «...خابت ظنون كل أولئك الذين منوا بالنفس بأن "الاقتصاد الجديد" القائم على تكنولوجيا المعلومات قد جعل التقلبات الدورية الشديدة في الحزين السلمي وفي النشاط الاستثماري من مخلفات الماضي المسحوق» (BIZ, 2001, 3). فانبهار الاستثمار في المعدات،

الذي عصف باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية منذ الربع الثالث من عام 2000 حتى الربع الثاني من عام 2001؛ أي في غضون تسعة أشهر (راجع هذا الشأن الجدول السابق)، لم يقصر قط، على قطاع تكنولوجيا المعلومات فقط؛ أعني على ذلك القطاع الذي كانت استثماراته قد سجلت معدل نمو كبيراً نسبياً في السنوات السابقة على هذه الفترة، بل كان قد عمَّ جمل قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع النقل والمواصلات أيضاً.

لقد كانت سبعينيات القرن العشرين بمنزلة الحد التاريخي الفاصل بين حقبتين الازدهار والانهار الطويلتي المدى، اللتين مر بكلتيهما العالم المصنَّع عقب الحرب العالمية الثانية. وكان التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة مؤشراً على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت هيمنتها الاقتصادية. فمن خلال النظرة السريعة في التطور الاقتصادي الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية منذ التحول الذي تحدثنا عنه حتى منتصف التسعينيات، يتبين لنا بجلاء أن "الحلم الأمريكي" الذي حلم به جمهور عريض كان أسراً مبالغاً فيه (راجع هذا الشأن: Mishel et al., 1996). حقاً أشاع ظهور "الاقتصاد الجديد" الاعتقاد بأن الاقتصاد قد اتخذ المسار السليم، القمين به أن يحقق ازدهاراً لا يُعرف له مدى. إلا أن هذا الوهم لم يدم أكثر من خمس سنين؛ أعني أنه لم يتعد الفترة الواقعة بين عام 1995 وعام 2000؛ إذ سرعان ما طفت على السطح، ثانية، الأزمة الدورية المعهودة في النظم الرأسمالية. وكان بنك التسويات الدولية المقيم في مدينة بازل السويسرية - في إشارة منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية - قد أكد في مطلع الصيف؛ أي قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الإرهابية، أن:

رصيد المشتريات من السلع الاستهلاكية والتجهيزات الاستهلاكية المتحقق في الأونة الأخيرة على وجه الموموم، وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص، يمكن أن يسبب إرجاء القيام باتفاق جديد. وإذا ما خيم الضعف على الطلب السلمي فعلاً، فسيحدث، على خلفية النمو المتسارع في الإنتاجية، تقليص في ساعات العمل، وارتفاع في معدل البطالة؛ وعندئذ سترك هذه التطورات، هي نفسها، آثارها على سلوك المستهلكين (BIZ, 2001, 164)؛ راجع أيضاً: Galbraith, 2001.

ومنذ مطلع السبعينيات لم يطرأ تغير يذكر على الدخول الحقيقية لجمهور عريض من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. وعانى جزء كبير من أبناء الطبقة الوسطى الأمريكية الانخفاض الكبير الذي عصف بمستوياتهم المعيشية. ففي الفترة 1970 - 1993 انخفض متوسط الأجر الحقيقي من 8 دولارات إلى 7.37 (Gaß/Schmid, 1994, 294). إلا أن متوسط القيم لا يكشف عن الوضع المعيشي الذي تعيشه المجموعات والفئات المختلفة فعلاً. ففي الفترة الواقعة بين عام 1973 وعام 1993، على سبيل المثال، كانت أجور الساعة التي يحصل عليها الرجال الذين باسروا العمل، عقب انتهائهم من التعلم في المدارس الثانوية، قد انخفض انخفاضاً حقيقياً، بحوالي 20٪. كذلك، كان خريجو الجامعات قد سجلوا، في هذه الفترة الزمنية - بحسب اختلاف أقاليمهم - ارتفاعات متواضعة نسبياً في دخولهم، فقد تراوح هذا الارتفاع ما بين 3٪ و 13٪. بهذا المعنى، ستنعم فئة ضئيلة العدد من جيل الشباب بشار الحلم الأمريكي (Kister, 1996).

وبما أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الشبيبة الأمريكية تفتش (أو يتعين عليها أن تفتش) عن فرصة عمل عقب حصولها على شهادة المرحلة الثانوية، بينما ريعهم فقط يواصل دراسته الجامعية؛ لذا يمكن أن نقول: إن الغالبية العظمى من الشباب الأمريكي تنتمي إلى فئة ذوي الدخول المتزايدة الانخفاض انخفاضاً حقيقياً. وكانت بريارا أهرنرايش قد أشارت إلى هذا الأفق المعتم، في فقرة كنا قد استشهدنا بها سابقاً. وإذا كانت الفئات الوسطى ما تزال تسجل زيادة متواصلة نسبياً في دخولها الحقيقية، فإن الأمر البئس هو أن معدل الارتفاع الحقيقي لهذه الدخول يبقى أدنى كثيراً من معدل الارتفاع الذي يطرأ على متوسط الدخل في الاقتصاد الوطني. ويعكس هذا التطور حقيقة مفادها: أن الأغنياء في الولايات المتحدة الأمريكية يزدادون غنى، لا في المنظور المطلق فحسب، بل في المنظور النسبي أيضاً. وإعتاداً على ما تذكره بيانات المصرف المركزي الأمريكي يستحوذ واحد في المائة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 40٪ من مجموع الثروة الخاصة، وأن الخمس الغني يمتلك ما يزيد على 80٪ من هذه الثروة. (De Thier, 1995). وإلى حد ما يقترب هذا التوزيع من التوزيع السائد على مستوى المعمورة: فأقل من خمس سكان العالم يحصل على ما يقرب من أربعة أخماس الناتج العالمي.



كذلك تطلب في البلاد أجزاء معتبرة من البنى التحتية المادية والمعنوية وتتهار؛ جراء تخلي الدولة عن التزامها بتحقيق الخير العام وتركها هذه المسؤولية في عهدلة الخصخصة، وجراء امتناعها عن وضع قيود توجه المشروعات وتفضيلها انتهاج سياسة تحرير تنطوع إلى تعزيز المنافسة بين المشروعات. وفي النظام التعليمي الأمريكي على وجه الخصوص؛ أي في النظام الذي توقف على مستواه، في الأمد الطويل، القدرة على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع، نعم في هذا النظام ذاته يعثر المرء، ثانية، على الظروف التي سادت إبان الحقبة التي لما توجد فيها بعد الدولة المتكفلة بتحقيق الخير العام للجميع؛ أولاً، هناك معاهد التعليم الراقية لأبناء الصفوة الغنية، وهناك ثانياً المستويات التعليمية التسارعة التدني في نظام التعليم والتأهيل المتاح للعامة من المواطنين (Kister, 1996). وعلى نحو ما، يمكن أن يأنلف تدني المستوى التعليمي المخصص لفئات عريضة من أبناء مجتمع معين، وارتفاع متوسط المستوى التعليمي في ذلك المجتمع.

وتكشف هذه الحقيقة عن الميز المتفاقم شدة على وجه الخصوص: ففي أسفل السلم يزداد عدد من هم أميون، في المنظور العملي، وفي أعلى السلم يزداد عدد من قد حصل على أرقى تعليم وتدريب، فصار مؤهلاً للنهوض بالمهام الموكلة إليه بكفاءة عالية جداً. وبما أن تطور الدخل المجتد، بنحو كبير، من خلال مستوى التأهيل المهني؛ لذا يعني ارتفاع عدد الفئات غير المؤهلة وغير المتعلمة في المجتمع أن هؤلاء الأفراد سيكونون أسوأ حظاً في الحصول على فرصة عمل أو دخل مناسب؛ بهذا المعنى سيستمر انزلاقهم إلى مستويات أدنى في السلم الاقتصادي والاجتماعي. وحتى إذا افترضنا أن بالإمكان خلق فرص عمل مناسبة لظروف هذه الفئة من المواطنين، فلا مراء في أن فرص العمل هذه لن تكون سوى فرص لا تناسب، لا اقتصادياً ولا اجتماعياً، ظروف مجتمع متقدم حديث. إن انططاط التعليم يؤدي إلى حزمة تشوهات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تؤدي، هي نفسها أيضاً، إلى تدهور التعليم.

وكانت هذه الحلقة المفرغة قد نشرت ظلها في الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة السبعينيات، فدار في فلكها عدد متزايد من المواطنين. وعلى خلفية الصبغة الرجعية، التي تنطوي عليها السياسة الاقتصادية ذات التوجهات الرامية إلى تعزيز جانب العرض السلعي، ازداد التفاوت في توزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر: فقد

اعتقد المرء أن تخفيض أجور العمال غير المؤهلين، واتساع التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي والفئات الواقعة في أعلى هذا السلم سيؤديان إلى تشجيع توظيف العاملين الأقل تأهيلاً.

إلا أن المقارنات الدولية الخاصة بنسبة توظيف العاملين الأقل تأهيلاً تكشف بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد كانت، مقارنة بدول أخرى، في وضع أسوأ. «إن نسبة توظيف العاملين ذوي التأهيل المتدني تفصح ... عن ديناميكية مختلفة كلياً عن الديناميكية التي تتنبأ بها النظرية الاقتصادية ذات الصيغة الليبرالية المحدثة» ( Bosch, 1997a, 5). فعلى حين تحسن تشغيل العمال الأقل تأهيلاً في ألمانيا في الفترة 1989 - 1994، نلاحظ أن ظروف تشغيل قوى العمل الأقل تأهيلاً قد ازدادت سوءاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ أي في البلدين اللذين كانا قد قطعاً شوطاً أبعد، من حيث تحرير الاقتصاد والتخلي عن القيود الحكومية (راجع هذا الشأن الجدول الآتي).

نسبة العاملين القليلي التأهيل في العامين 1989 و 1994

الدولة	الرجال			النساء		
	1989	1994	التغير	1989	1994	التغير
ألمانيا	68.7	73.0	4.3+	33.1	42.0	8.9+
بريطانيا	71.7	61.0	10.7-	55.2	52.0	3.2-
الولايات المتحدة	68.9	62.4	6.5-	41.9	39.2	2.7-

المصدر: 5 : Bosch, 1997؛ ملحقاً بأن معلوماته مستقاة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ويشكل انتشار الفقر إحدى أهم المشكلات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. فعدد الأفراد الذين يتمتعون، بحسب التعريف الأمريكي،<sup>١٠</sup> إلى فئة الفقراء،

١٠ في الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق تقديرات الفقر من سلة سلع ثابتة المحتوى منذ عام 1950. وتعتبر القيمة الغذائية لهذه السلة (أي قيمتها المحتبة بالدولار) من خلال أخذ التضخم الغذائي، فقط، بالنظر. أما في أوروبا وفي باقي الإحصائيات الدولية فينطلق المرء في تقدير الفقر من "الفقر الاجتماعي"، الذي يُعرف على أنه ذلك الدخل الذي يقلّ خسين في المائة من متوسط الدخل (لوعن الدخل الأوسط في سلسلة الدخل "Mediano") (بنديا سلم الفقر). انطلاقاً من هذا التعريف للفقر تبلغ نسبة الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية 19.1٪ في الفترة 1989 - 1994 (لاحظ أن هذه النسبة كانت قد بلغت في ألمانيا: 5.9٪ فقط). بناءً على هذا التقدير كانت نسبة الفقر أصل كثيراً ما تذكره الإحصائيات الأمريكية (HEDR, 1999, 149).

انخفض من حوالي 40 مليون عام 1959 إلى ما يقل عن 25 مليوناً عام 1975. إلا أن عدد الفقراء ارتفع ثانية. ففي عام 1997 كان عدد الفقراء يبلغ 35.6 مليوناً. وبالتناظر مع هذا التطور تغيرت نسبة الفقر أيضاً. فهي كانت قد انخفضت من 22٪ عام 1959 إلى 11٪ عام 1975؛ إلا أن هذه النسبة عادت فارتفعت ثانية فيها بعد (Mangum et al., 2000, 98). كما أن كل هذه الإحصائيات الخاصة بالفقر تبقى دون التقديرات التي توردها برنار أهرينرايش؛ فبحسب هذه التقديرات تبلغ نسبة الفقر الاجتماعي 60٪ (Ehrenreich, 2002, 218). وفي أفضل الأحوال، حال "الاقتصاد الجديد" دون مواصلة نسبة الفقر ارتفاعها المعهود منذ عام 1975؛ إلا أنه لم يستطع، في واقع الحال، أن يُحدث تحولاً يذكر في هذا الشأن (Mangum et al., 2000). وتؤكد البيانات الدولية الخاصة بمقارنة الفقر في الدول الصناعية أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتمي إلى تلك المجموعة من الدول الصناعية التي تسم بأعلى نسبة فقر (HDR, 1999, 149). وانطلاقاً من 17 دولة صناعية، تتوفر عنها بيانات بشأن الفقر، أسفرت هذه البيانات عن السُّلم الآتي بشأن حالة الفقر في هذه الدول عام 1997 (مرتبة عالية في هذا السُّلم = مؤشراً منخفضاً للفقر):

1. السويد	6. فنلندا	11. بلجيكا	16. أيرلندا
2. هولندا	7. فرنسا	12. أستراليا	17. الولايات المتحدة الأمريكية
3. ألمانيا	8. اليابان	13. نيوزيلندا	
4. النرويج	9. كندا	14. إسبانيا	
5. إيطاليا	10. الدنمارك	15. بريطانيا	

ويأخذ مؤشر الفقر المعايير الآتية بالنظر: النسبة القائمة بين عدد الأفراد الذين يقل عمرهم المتوقع عن 60 عاماً، والمجموع الكلي لسكان البلد المعني، ونسبة من هم في عداد الأُميين عملياً (عن تتراوح أعمارهم ما بين 15 عاماً و60)؛ والبطالة الطويلة المدى؛ وتوزيع الدخل القومي، وكذلك النسبة القائمة بين عدد من هم فقراء اجتماعياً والمجموع الكلي للسكان (HDR, 1999, 149).

ولوصف الوضع الاجتماعي والسيكولوجي في مجتمع معين، يمكن المرء أن يسوق عدداً لا حصر له من المعايير. وتكتسب البيانات الخاصة بالعنف السائد في مجتمع معين

أهمية متميزة في هذا السياق، ولا سيما ذلك العنف الذي يمارسه الأطفال أو الناشئة أنفسهم، أو الذي يكونون هم أنفسهم ضحاياه. وكان مركز الأمراض والوقاية في أنلاتا/ الولايات المتحدة الأمريكية قد نشر في مطلع عام 1997 دراسة مقارنة حول عدد الأطفال الذين قُتلوا أو انتحروا في 26 دولة صناعية في عمر دون الخامسة عشرة (SZ 32/97). فمن بين كل 100 ألف طفل دون الخامسة عشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، قُتل من الأطفال 2.57 في الفترة 1990 - 1995؛ وبالمقارنة، بلغ معدل جرائم القتل في باقي البلدان الصناعية، في المتوسط، 0.51. ومعنى هذا أن نسبة الأطفال الذين لقوا مصرعهم قتلاً قد بلغ في الولايات المتحدة 500٪ مقارنة بالمتوسط السائد في الدول الصناعية الأخرى.

#### بيانات إحصائية بشأن الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993

بالمليون	بنسبة مئوية	
69.60	100	عدد العاملين من الذكور
1.35	1.93	- في السجون
3.51	5.04	- المحكومين مع وقف التنفيذ
4.86	7.00	- المجموع الكلي للملاحقين قضائياً
		موزعين على:
	10.00	من يتراوح سنهم ما بين 25 عاماً إلى 34
	4.00	نسبة تكاليف الإجراء إلى ناتج القومي الإجمالي
	0.55	الإلتحاق المرتبط بسياسة تشجيع التوظيف من حيث هو نسبة مئوية إلى الناتج القومي الإجمالي

المصدر: (Booth, 1997a, 19)؛ علماً بأن هذه البيانات مستقاة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن (Freeman, 1996).

وتبلغ نسبة المتحررين في عمر ما دون سن الرشد 0.55٪ في الولايات المتحدة الأمريكية (علماً بأن المتوسط الدولي يبلغ 0.27٪)، ومن بين كل 100 ألف طفل في الولايات المتحدة الأمريكية يلقى 1.66 من الأطفال مصرعهم؛ أي ما يساوي حوالي 12 ضعفاً مقارنة بالمتوسط السائد على المستوى الدولي البالغ 0.14. إن البعد الاجتماعي لوباء جرائم

قتل الأطفال، (وهي جرائم مرصودة إحصائياً) تؤكد مصداقيته التاريخية والمستقبلية من خلال تفاقمه المستمر أيضاً: ففي الفترة الواقعة بين عام 1950 وعام 1993 ارتفعت نسبة جرائم قتل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الزمن السابق على هذه الفترة الزمنية، أما نسبة عمليات الانتحار فقد بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه في السابق (SZ 32/97). من هنا لا عجب أن تضيق السجون بساكنيها في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1993 بلغت نسبة المسجونين 1.93٪ من عدد العمال الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان عددهم قد بلغ 1.35 مليون رجل؛ وبلغت النسبة الكلية لمجموع العاملين من الذكور، الذين كانوا ملاحقين قضائياً بسبب جرائم عقوبتها الحبس 7/ (4.86 ملايين ذكر كما هو مبين في الجدول السابق). وعلى خلفية كل هذه الحقائق، أيمكننا حقاً استيراد التقدم من الولايات المتحدة الأمريكية؟

وعند إمعان النظر، يسفر الحساب الحتماني، للنتائج الاقتصادية بالمعنى الدقيق، عن صورة تدعو إلى التشاؤم وتحالف مخالفة تامة للصورة التي ترسمها أبرواق الدعاية المتغنية بالتطور الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ ثمانينيات القرن العشرين تبدي الصحافة الأوروبية المتخصصة بالشؤون الاقتصادية حماسة شديدة للنجاح الباهر الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في معدل تشغيل الأيدي العاملة، مشيرة إلى أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكية قد فاقت المعدلات السائدة في أوروبا. وظاهرياً استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنجح في تحقيق المعادلة التقليدية القائلة: إن النمو الأكبر يؤدي إلى معدل تشغيل أعلى. وكان الرئيس الأمريكي قد بدا محقاً حينما أرشد العالم قاطبة، في اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى المعقود في حزيران/ يونيو 1997، إلى فعالية الدواء الأمريكي. إلا أن الحقيقة الينة تشهد أن المذاق المر لهذا الدواء لم يتأت، فقط، من الأجور المتدنية، وما يسمى بسياسة إضفاء المرونة على سوق العمل - والتي هي في واقع الحال سياسة تسمح لأرباب العمل المتجربين أن يستأجروا العامل ويفصلوه من العمل بحسب حاجتهم الآنية (hire and fire) - كما لم يتأت هذا المذاق المرّ لا من المصير المجهول الذي رزح تحت وطأته العمال في الحقبة المبكرة للرأسمالية، ولا من استغلال الأغنياء للفقراء فحسب، بل كان قد تأتى أيضاً - بحسب الصورة

المجازية الخاصة بعر مذاق الدواء - من الفصام الاجتماعي - الاقتصادي الناجم بوصفه مرضاً جانبياً سببه تناول هذا الدواء: فلم يُعزز ذلك تمزق المجتمع إلى فئة ضئيلة العدد من الأغنياء وأغنى الأغنياء أولاً، وجمهور واسع من الفقراء ثانياً، وإلى فئة قليلة من المحظوظين المتسلقين أعلى مراتب السُّلَم الاجتماعي، وجمهور عريض ينحدر باتجاه الهاوية، وإلى نخبة متعلمة تعلّياً راقياً تسيطر على مصائر الأمور، وأغلبية مسلوية الإرادة، نعم لم يُعزز تمزق المجتمع فحسب، بل تم تشطير الاقتصاد ذاته أيضاً. فقد أمسى الاقتصاد ثنائي البنية: فهنا، أولاً، قطاع اقتصادي مزدهر يخضع لعملية تطوير مستمرة ويتصف بإنتاجية ترتفع باستمرار ولا يوظف إلا مَنْ توفر على تأهيل مهني متقدم؛ أي بعبارة مختصرة، اقتصاد يحقق للناشطين فيه من أرباب العمل والمستخدمين دخولاً عالية المستوى تمنحهم البقعة والرفاهية، وهناك، ثانياً، قطاع اقتصادي يزداد اتساعاً ويعاني أزمة في توظيف الأيدي العاملة شديدة الوطأة ومن تدني الإنتاجية ولا يستخدم أي تكنولوجيا، وإن استخدمها فيحدود متدنية لا تستحق الذكر، من هنا، فإن العاملين فيه لا يجنون من عملهم لا الدخل الضروري لسد المتطلبات الحياتية الضرورية، ولا المنزلة الاجتماعية اللائقة. \* وكان قد كُيِّب الكثير عن فرص العمل الرديئة وتزايد عدد الفقراء الكادحين في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن الصحافة، الجماهيرية فعلاً، لا تتحدث عن هذه الظواهر إلا نادراً، وأن الأدبيات المحدودة الانتشار فقط هي التي تتناول هذه المسائل، وتسلط الضوء عليها من وجهة نظر نقدية، نعم مع هذا، أمست هذه الحقائق معروفة معرفة جيدة لدى المهتمين بهذه المسائل على أدنى تقدير. كما بات معروفاً أن الإحصائيات الخاصة بالبطالة قابلة للتجميل والتزييق؛ ففرصة العمل لبضع سويعات في اليوم يمكن

• انطلاقاً من المتوسط المتحقق عبر فترة زمنية امتدت من خمسينيات القرن العشرين حتى منتصف تسعينياته كان نمو إنتاجية الساعة الواحدة من العمل قد تنخفض إلى حوالي ثلث المستوى الذي كان عليه من قبل. ففي الفترة 1959 - 1973 كان نمو إنتاجية الساعة الواحدة قد بلغ، في المتوسط المتحقق خلال هذه الفترة الزمنية، 2.0٪ سنوياً، إلا أن هذا النمو تنخفض في الفترة 1973 - 1989 إلى ما هو دون 1٪، أما في الفترة 1989 - 1995، فإنه كان قد بلغ 0.0٪ (Misbel et al., 1996, 36). من هنا، فإن من حق المرء أن يشك في كون الازدهار القصير المدى المتحقق بين عامي 1996 و2000 قد استطاع فعلاً أن يغير شيئاً من المسار المرصود في الأمد الطويل (Hagemann/Schreyer/Seiter, 2001). وتود، في هذا السياق أن نذكر القارئ بما سبق لنا أن قلناه بشأن المشكلات المنهجية المرتبطة بطريقة احتساب الرقم القياسي للأسعار بناءً على الطريقة المسماة Hedonischen Preisindex واحتيال أن يكون المرء قد انطلق من معدل تضخم أدنى من المعدل المتحقق فعلاً ومن نمو في الإنتاجية أعلى من النمو الفعلي.

أن تُحتسب في الإحصائيات على أنها فرصة عمل عادية؛ أي على أنها فرصة عمل ليوم كامل؛ هذا النحو ستحتسب الإحصائيات ثلاث فرص عمل أو أربعاً، يقضي العامل في أداء كل واحدة منها بضع سويعات من اليوم، على أنها أربع فرص عمل عادية؛ أي كما لو كانت تتيح للعامل العمل يوماً كاملاً، وإن كان الدخل الذي يحصل عليه العامل من فرص العمل الأربع هذه لا يتجاوز المستوى الذي يضمن العيش لفرد واحد فقط (De Their, 1996b). وبحسب ما يذكر لستر ثرو، الاقتصادي الأمريكي المعروف عالمياً من خلال دراساته وتعليقاته النقدية، وأستاذ الاقتصاد في معهد مساشوسيتس للتكنولوجيا، فإن معدل البطالة المعلن رسمياً يمثل - في أفضل الحالات - نصف معدل البطالة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً، وربما أقل:

إن البطالة الأمريكية أشبه ما تكون بجبل جليد؛ أعني أن أغلبها عائم تحت سطح الماء: فمعدل بطالة يزيد بعض الشيء على 5٪ يعادل ما يزيد على سبعة ملايين عامل عاطل عن العمل. ويحصل ثلث هؤلاء الأفراد فقط على مساعدات مالية بصيغة ما. ويعني المستفيدون من هذه المساعدات 187 دولاراً في الأسبوع؛ بهذا المعنى هناك ضغط شديد على هؤلاء الأفراد يجبرهم على قبول فرص العمل الجديدة، وإن كانت فرص العمل هذه تدر عليهم أجوراً متدنية جداً، أو أنها تجبرهم على العمل في قطاعات اقتصادية أو أقاليم لا يستسيغونها. إلا أن الأمر الواضح هو أن هناك، علاوة على الملايين السبعة من العمال أو أكثر، من المسجلين، رسمياً، عاطلين عن العمل، ستة ملايين عامل سيعدون أنفسهم أيضاً عاطلين عن العمل لو سألهم أحد عن صفة عملهم. بيد أن هؤلاء لا يُعدون عاطلين عن العمل رسمياً؛ لأن هذا الشرط أو ذاك لا يطبقان عليهم، كأن يشيخوا أنهم بذلوا، في الأسبوع السابق، فعلاً قيمة يئنه، جهداً للحصول على فرصة عمل. بالإضافة إلى هذا وذاك، هناك 4.5 ملايين عامل يتطلعون إلى العمل يوماً كاملاً، وليس بضع سويعات من النهار فقط. وكما هو معروف، فإن من يعمل ساعة واحدة في الأسبوع لا يُعد عاطلاً عن العمل.

كما أن هناك مليون أمريكي يحملون فترة مؤقتة فقط. بالإضافة إلى هذا يوجد مليونان يحملون فقط حيناً يطلبهم أرباب عملهم؛ أي يكونون موجودين تحت الطلب فقط. وهناك مواطنون آخرون، يبلغ تعدادهم ثمانية ملايين، صاروا يعملون حالياً لحسابهم الخاص أو استشاريين. والكثير من هؤلاء هم من ذوي المهارات العالية، بمن يأبى عليهم كبرياؤهم أن يصفوا أنفسهم بالعاقلين عن العمل... ومن ثم، لا أحد من هؤلاء يدرج

في قائمة العاطلين عن العمل... وهكذا، فحتى وإن لم يعدوا عاطلين، فإنهم حقاً شبه عاطلين عن العمل؛ لأنهم لا يشتغلون إلاحياتاً من الزمن فحسب (Thurrow, 1996).

ولكن، ما معنى هذا الوضع بالنسبة إلى اقتصاد صناعي متطور؟ إن معناه أن الخلل التالي يكرر نفسه في سياق عملية النمو أيضاً؛ أعني، أولاً، أن ينمو القطاع الاقتصادي الحديث بإنتاجية متزايدة الارتفاع (من خلال التطوير الذي يطرأ على عملية الإنتاج ويبتكر، أيضاً، بضائع جديدة جذابة أو نافعة بنحو ما، وأن يتصف هذا النمو، ثانياً، بملامح العصر ما قبل الصناعي. ونود هنا أن نذكر القارئ أن نمو ما قبل العصر الصناعي، أو النمو الموسع\* كما يقال أيضاً، يتميز بأنه يخلق فرص عمل إضافية تتصف إنتاجيتها لا بالثبات فحسب، بل ريباً بالانخفاض أيضاً. فالإنتاج يرتفع، فقط، من خلال الاستخدام المتزايد للأيدي العاملة، أو - إذا ما دعت الحال - من خلال استخدام عناصر الإنتاج المكملة للوظائف التي يؤديها العاملون (أي من خلال استخدام أجهزة كمبيوتر أكثر عدداً تماشياً والارتفاع الذي يطرأ على عدد الاستشاريين ومكاتب المحامين والأجراء المعهود إليهم بالسهر على تنظيف المكاتب والمهارات على سبيل المثال). ويمكن التوسع الانفجاري، الذي يطرأ على قطاع الخدمات، ألا يخلق فرص عمل ذات أجور ورواتب يفوق مستواها المستوى المتوسط؛ (أعني فرص عمل للاستشاريين في الاستثمارات المالية وللمحامين على سبيل المثال) فحسب، بل أن يؤدي، أيضاً، إلى تزايد فرص العمل ذات الأهمية الدنيا إلى حد ما. ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن الأجور المتحققة في القطاع الصناعي غالباً ما تكون أعلى من الأجور المتحققة في قطاع الخدمات، من هنا، لأن عدد فرص العمل في القطاع الصناعي في تراجع متواصل، ولأن هذا التراجع يتزامن والتوسع في حجم قطاع الخدمات، كان هذا التطور وما يزال وسيبقى، في المستقبل أيضاً، من الأسباب المؤكدة للانخفاض الشديد الذي طرأ على متوسط دخل المستأجرين، أو سيطر عليها: فحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين، على أدنى تقدير، كان العاملون في قطاع الخدمات الأمريكي يحصلون على أجور تقل بنسبة تبلغ 30%، في المتوسط، عن الأجور التي يحصل عليها نظراًؤهم من العاملين في القطاع الصناعي (De Their,

\* خلافاً للنمو للكثف الذي يعني زيادة في متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان في إشباع حاجاته المتعددة من الشاتج القومي، يمثل النمو الموسع في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج القومي ومعدل الزيادة في عدد السكان. (الترجم)



(1996b). كذلك انخفضت الأجور، بين عامي 1980 - 1993، في أغلب المجالات التابعة لقطاع الخدمات (راجع الجدول اللاحق). وبما أن نمو درجة التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية قد أُمسى، منذ أمد طويل نسبياً، يعود إلى التوسع الحاصل في قطاع الخدمات فقط، ولما كانت مجالات واسعة من هذا القطاع تخلق فرص عمل تصلح لتوظيف العمال غير الماهرين فقط، ولأن الأجور الحقيقية في هذه المجالات في انخفاض متواصل، ولأن التحسن المؤقت الذي طرأ في الفترة 1995 - 2000 لم يؤد إلى تحول جوهري في المسار الاقتصادي العام؛ لذا سينخفض متوسط التأييل المهني المطلوب لتأدية فرص العمل المختلفة في الأمد المتوسط. ولا مراء في أن تطوراً من هذا القبيل سيمحوّل دون نمو القوة الشرائية لدى الجمهور العريض من المواطنين.

متوسط الأجر الحقيقي المدفوع عن الساعة الواحدة في مختلف مجالات قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية محسبة بالدولار

السنة	القطاع المالي	تجارة التجزئة	تجارة الجملة	قطاع النقل	باقي الخدمات
1980	6.76	5.70	8.13	10.37	6.83
1993	7.68	4.97	7.96	9.31	7.36

المصدر: Gaß/Schmid, 1994, 295.

يجبرنا هذا كله - من حيث المبدأ - على التساؤل عما إذا كان توسع قطاع الخدمات في خلق فرص العمل الإضافية يزيد، فعلاً، قدرات الاقتصاد على الإنتاج وعلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية. للإجابة على هذا السؤال دعنا نفترض - على سبيل المثال - أن الأضرار البيئية المتزايدة قد سببت زيادة الأمراض بين المواطنين، وأن الحاجة إلى الخدمات الطبية المختلفة؛ أي الحاجة إلى لعاملين المتخصصين قد ارتفعت إثر ذلك. إن إشباع هذه الحاجة يتوقف، في المقام الأول، على توزيع الدخل، أو بالأحرى على توزيع القوة الشرائية بين فئات المجتمع المختلفة. وانطلاقاً من توزيع معين، لا مراء في أن ارتفاع الحاجة سيؤدي إلى خلق فرص عمل تتطلب مهارة وتخصصاً معينين. ولكن، أيؤدي هذا الارتفاع في درجة التشغيل، حقاً، إلى ارتفاع رفاهية المجتمع؟ للإجابة على هذا السؤال دعنا نمنع النظر في الخيار المتاح؛ أعني القيام بتخفيض الأضرار الطارئة على البيئة، بوصف ذلك إجراء وقائياً

يهدف إلى الحد من انتشار الأمراض بين أفراد المجتمع. إن الأمر المؤكد هو أن وقاية عدد كبير من الأفراد من الإصابة بالأمراض لن يحول دون ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية فحسب، بل سيؤدي، في أرجح الظن، إلى انتفاء الحاجة إلى كثير من فرص العمل القديمة أيضاً، إذا ما تزامنت السبل الأنجع للمحافظة على سلامة البيئة وتراجع الإنتاج. بهذا المعنى، فإن التوسع الانفجاري في قطاع الخدمات، وما يصاحب هذا التوسع من ازدياد في فرص العمل المختلفة؛ أي تلك التي تتطلب، أولاً، توظيف مستخدمين ماهرين يحصلون بتخصصاتهم المتقدمة على أجور معتبرة، وثانياً، تشغيل عاملين يحصلون على أجور متدنية تناسب ما يؤدون من أعمال هينة، لا يعينان بالضرورة أن الاقتصاد المعني قد أمسى أكثر تقدماً، وأعظم قدرة على التجديد والابتكار، وأكثر قابلية في زيادة الإنتاج وتعظيم رفاهية المجتمع. فالهم هنا هو أن نعمن النظر في السبب الذي أدى إلى توسع الخدمات، وفي ماهية هذه الخدمات. فالتطور صوب مجتمع الخدمات يمكن أن يقود إلى ظروف العصر ما قبل الصناعي: فبدلاً من السير قدماً صوب العصر ما بعد الصناعي سيرجع المجتمع - عندئذ - إلى الوراء صوب العصر ما قبل الصناعي.

إن سعي الاقتصاد المتقدم بخطى حثيثة لحل مشكلاته المتعلقة بتوظيف الأيدي العاملة من خلال التوسع في الخدمات المتعارف عليها في العصر ما قبل الصناعي، لا ينطوي على هدر قوى العمل البشرية؛ أعني القوى العضلية عامة والفكرية منها على وجه الخصوص، فحسب، بل هو يقود بالضرورة إلى صيغة جديدة من صيغ المجتمع الإقطاعي أيضاً. ويمحيط المرء علماً بعمق انشطار الاقتصاد الأمريكي إلى قطاع اقتصادي حديث، وقطاع ينطوي على ملامح العصر ما قبل الصناعي من خلال تطور الإنتاجية في مجمل الاقتصاد أيضاً. فعند سبعينيات القرن العشرين تنمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى لا يضاهي المستوى السائد في أوروبا، ودون المستوى المتعارف عليه في اليابان بكثير. وإذا كان هذا المسار قد غير اتجاهه في الفترة 1995 - 2000، فإن هذا لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا أن حقيقة هذا المسار لما ثبتت بعد بنحو مؤكد، فمن المحتمل أن يعود الارتفاع الكبير الذي طرأ على الإنتاجية، إبان ازدهار "الاقتصاد الجديد" في السنوات الخمس المذكورة، إلى نشوءات عظيمة نشأت جراء الطريقة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية لاحتساب الإنتاجية. ومهما كانت الحال، فقبل عام 1995، أي طوال عقدين من الزمن اتصفا بتدني

الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع، هناك، متوسط دخل الفرد الواحد أيضاً بمعدلات متباعدة جداً مقارنة بالمعدلات التي تحققت في أوروبا واليابان.

والى الآن كان بالإمكان التغطية على تدهور الاقتصاد الأمريكي نسبياً. فعلى خلفية حجم السكان البالغ تعدادهم 230 مليون نسمة يظل حجم إنتاج القطاع الاقتصادي الحديث عظيم الشأن، وإن أمسى حجم هذا القطاع يشكل نصف مجمل الاقتصاد أو ما هو أدنى من ذلك. ويتوارى التدهور النسبي عن الأنظار أكثر فأكثر؛ لأن وسائل الإعلام - الحرة زعماً - دأبت بانتظام على توجيه أنظار الرأي العام صوب الجوانب المضيئة في المقام الأول، أما المناحي المعتمدة فإنها لا تسلط الأضواء عليها إلا نادراً. ويؤدي هذا التحيز في نقل المعلومات إلى عدم إحاطة المواطن بحقيقة الوضع الاقتصادي. ولا يمكن النظر إلى هذه الصيغة الإعلامية على أنها محض مصادفة. فالإكتفاء بنقل المعلومات الإيجابية وحدها يمكن أن يثير الريبة لدى المواطن؛ من هنا لابد من نقل الأخبار المفزعة أيضاً من حين إلى آخر، ولا سيما أن هذه الأخبار؛ أعني المفزعة، سرعان ما تملح من أذهان المواطنين، أضف إلى هذا أن نقلها من حين إلى آخر يضيف على وسائل الإعلام شيئاً من المصداقية، ويعطي المواطن العادي الانطباع بأن وسائل الإعلام تنقل له الأخبار على حقيقتها.

#### السياسة المنتهجة لتحديد ساعات العمل

لقد أمنت المكتبات تعج بأدبيات تناقش أهمية تخفيض ساعات العمل وجدوى توزيع هذه الساعات على عدد أكبر من العاملين. من هنا لا نفع من الحديث أيضاً، عما هو بئس ولكنه، مع هذا، يُقاوم مقاومة عنيفة. إن ما نسعى له ههنا هو أن نطرح في حلبة النقاش بضع أفكار نظرية أساسية.

وقبل الخوض في الموضوع، نود أن نذكر القارئ بما قلناه في سياق شرحنا لأسباب الركود الاقتصادي؛ أي أن نذكره بقولنا: إن الإشباع الاستهلاكي كان، في بادئ الأمر، السبب في تراجع النمو الاقتصادي وإن هذا التراجع قد تقادم من ثم، بتأثير ردود الفعل الناجمة عن تراجع القوة الشرائية المتاحة لجمهور المواطنين أولاً، ويفعل السياسة المالية الانكماشية التي طبقتها الحكومات في سياق تخفيضها للإنفاق العام ثانياً. وإذا كان منظورنا

هذا يتسم بالصواب والمصادقية، فسيكون من حقنا أن نستخلص من هذا المنظور نتيجة واضحة مفادها: أن تدهور الوضع الاقتصادي بشكل لولي، وما رافق هذا التدهور من بطالة جماهيرية الأبعاد إنها يكمنان في قصور الطلب السلعي. إن أي سياسة تسعى لتخفيض ساعات العمل من غير أخذ هذه الحقيقة بالنظر، لن تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى توزيع البطالة بنحو أكثر مساواة فقط. فما يطالب به أرباب العمل من تخفيض ساعات العمل من دون تعويض تقدي لن يغير شيئاً من أن توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة ليس غير عادل فحسب، بل هو غير مناسب للطلب السلعي المنشود أيضاً. ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً أن معدل البطالة قد ينخفض إحصائياً حينئذ. فكل ما سيحدث إثر ذلك هو أن فرص العمل والدخول سيعاد توزيعها بنحو أكثر تساوياً بين أفراد "الطبقة" المعنية؛ أعني طبقة العمال المستأجرين.

وفي الواقع، فإن هذا هو الدرب الرئيسي الذي سلكته هولندا في سعيها الحثيث للحد من وطأة البطالة، من خلال التوسع في العمل بضع ساعات في النهار. وفي الواقع، لم يرتفع عدد فرص العمل المعروضة بالنحو الكبير الذي توحى به الإحصائيات الرسمية الدالة على تراجع عدد العاطلين عن العمل. ففي هولندا أمسى من الأمور العادية أن تقوم المشروعات باستخدام الحريميين الجامعين، أيضاً، حوالي 24 ساعة في الأسبوع، لقاء راتب منخفض تناظراً وساعات العمل المنخفضة. إلا أن هذا التطور لا يمنعنا من الإشارة إلى حسنة انطوى عليها النموذج الهولندي القائم على إعادة توزيع ساعات العمل؛ فخلافاً لما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، تم في هولندا دعم هذه السياسة من خلال رعاية اجتماعية سخية نسبياً (Schettkat, 2001). أضف إلى هذا أن إعادة توزيع ساعات العمل ارتبطت في هولندا، بنحو ما، بإعادة توزيع الدخل أيضاً. وكانت حصة العمل بضع ساعات في اليوم قد تضاعفت في هولندا خلال الفترة 1980 - 1995؛ أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه الحصة لم تتغير إلا بصعوبة خلال الفترة المذكورة. والملاحظ أن دخل ذلك العشر من العائلات التي تعد من أفقر العائلات في هولندا كان قد بلغ 62٪ من متوسط الدخل الذي تحصل عليه العائلات هناك؛ مقارنة بهذا، كان ذلك العشر من العائلات الأمريكية الذي يعد من أفقر العائلات قد حصل على 35٪، فقط، من متوسط دخول العائلات. وإذا كان عدد العاملين قد ارتفع في هولندا بنسبة بلغت 34٪ في

الفترة 1980 - 1995؛ فإن هذه النسبة لم تزد في الولايات المتحدة الأمريكية على 26٪ (Bosch, 1997a, 1997b). ونستخلص من هذا كله، أن بالإمكان إعادة توزيع فرص العمل والدخل [مع تشديد المؤلف على الدخل، المترجم]، والحصول، إثر ذلك، على نتائج إيجابية بخصوص درجة توظيف الأيدي العاملة (Meißner/Zinn, 1984, 101 ff.).

إن القيمة الأخلاقية "للعمل بضع ساعات من اليوم بروح تضامنية" - أي إذا ما رافقته إعادة توزيع الدخل القومي على الفئات الاجتماعية المختلفة - أمر مفروغ منه، ولا مجال لمناقشته والتشكيك فيه. إلا أن الأمر الذي يجدر بنا ملاحظته أننا ههنا لسنا حيال سياسة توظف بالمعنى المتعارف عليه. والأمر الجوهري ههنا هو أن تطبيق نموذج العمل بضع ساعات من اليوم في الاقتصاد عامة لا يغير شيئاً البتة من حقيقة، كنا قد ذكرناها سابقاً مفادها: أن أصحاب الدخل المكتسبة من خلال ملكية الثروات الكبيرة يجمعون عن إنفاق جزء معتبر من فائض القيمة الذي يحصلون عليه، في حال بلوغ الاقتصاد وضع التوظيف الكامل الافتراضي. ويكمن سبب هذا في أن القصور المخيم على الطلب السلعي لا يغيرهم بالشروع فعلاً في الاستثمارات العينية المحتملة وما ينجم عنها من ارتفاع في مستوى التوظيف. بهذا المعنى يتعين أن تُستكمل سياسة العمل بضع ساعات من اليوم بسياسة ترمي إلى حفز الطلب السلعي (تماماً كما حدث في فرنسا بعد عام 1997 على سبيل المثال). إلا أن هذا النهج لا مناص له من إعادة توزيع الدخل من الأعلى إلى الأدنى؛ أي أنه يفترض القيام برفع دخول الفئات ذات القوة الشرائية المتدنية على حساب أصحاب الدخل الكبيرة نسبياً. وعلى خلفية هذه الحقيقة فلننا ههنا إزاء طريق مسدودة تعترضها عقبات تتعلق، أيضاً، بطبيعة القوى المهيمنة على الساحة السياسية.

وتؤكد مصداقية الموقف المتشائم الذي تتخذه نظرية الركود حيال النمو الاقتصادي، من خلال النقاش الدائر حول الحدود التي تفرضها الأوضاع البيئية على النمو الاقتصادي. فحتى "النمو السليم" القائم على إصلاح الأضرار البيئية لن يكون في الأمد الطويل مشروعاً سديداً؛ لأن أضراره البيئية ستفوق منافعه في يوم من الأيام. إن المنهج السليم للمحافظة على سلامة البيئة يكمن في المنظور الطويل المدى، فقط، في التخلي عن النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من هذه الحقيقة يتبين لنا بجلاء أن تخفيض ساعات العمل

اليومي هو الخيار الوحيد المتاح في الأمد الطويل؛ للجمع بين حالتي التوظيف الكامل والركود الاقتصادي. وينطبق هذا التسويغ؛ أعني تأكيد أن الأوضاع البيئية تحتم التخلي عن النمو الاقتصادي، وتفرض علينا تخفيض ساعات العمل اليومي، على البلدان الفقيرة على وجه الخصوص. فمن المستحيل أن يحقق مليارات من سكان هذه البلدان ولو ما يقرب بعض الشيء من مستوى الدخول والرفاهية الذي حققته البلدان الصناعية قبل ثلاثين عاماً أو أربعين. ففي أفضل الحالات لا يمكن المرء أن يعني نفسه بأكثر من سد الحاجات الضرورية لدى سكان العالم والقبول بشيء معقول من التفاوت في مستويات الرفاهية بوصفها وسيلة لشحذ المهمة.

إن أي حل آخر لن يكون وهماً، بل سيكون، أيضاً، غير إنساني بنحو متطرف. ولهذا السبب أيضاً لا مناص للغالبية العظمى من سكان المعمورة من أن ترضخ في يوم ما من أيام القرن الحادي والعشرين لأن تكسب الوسائل المادية الضرورية لسد متطلباتها من الحياة، في خلال ساعات عمل منخفضة نسبياً، ولا سيما أن من المتوقع أن تفلح البلدان الفقيرة، أيضاً، في تحقيق التطور التكنولوجي ذي الآثار الإيجابية على الإنتاجية؛ أي أن يكون بمقدور هذه البلدان، أيضاً، إنتاج البضائع بكمية عمل أدنى بكثير من الكمية التي تنفقا حالياً. كذلك لا تتوفر البشرية، لا على الموارد الطبيعية الضرورية ولا على الإمكانيات البيئية المناسبة؛ لأن يعمل كل عامل أربعين ساعة، أو حتى ثلاثين فقط، في الأسبوع. فالعمل على مدار ساعات اليوم المعتادة يتطلب استخدام الموارد الطبيعية بكميات عظيمة، وبشكل أعباء تُثقل كاهل البيئة. ونحن - حينما نؤكد هذه الحقائق - لا ننكر أبداً أن النتائج المنطقية والموضوعية، التي استنبطناها من الوضع القائم، لا تُريح الضمير، ولا يحلو مذاقها أيديولوجياً. ولكن، ما الحيلة، إذا كان التطور الفعلي لا يتم بما يناسب تطلعاتنا العقلانية والمنطقية، بل يسير - كما يحدث في التاريخ في أغلب الأحيان - صوب كارثة قد تدفع الناجين منها إلى أن يأخذوا على عاتقهم، في لحظة تأمل تاريخية، إجراء الإصلاحات المنقذة؛ وقد تأتي هذه الإصلاحات بعد فوات الأوان من وجهة نظر ضحايا الكارثة التي تلوح في الأفق، إلا أنها ربما لا تكون متأخرة بالنسبة إلى الأجيال القادمة.

### الفصل الثالث

## الأصولية والخارجون على الرأي العام وصعود الفاشية

لم يستطع أحد إلى الآن أن يجزم فيما إذا كانت البشرية تتعلم فعلاً من دروس التاريخ البليغة. ومع هذا، فإن الأمر البين هو أن أزمة الاقتصاد العالمي الراهنة تسائلنا بإلحاح عما إذا كانت هناك أوجه شبه بين الأزمة الراهنة والركود الكبير الذي خيم على الاقتصاد العالمي عقب عام 1929؛ أعني ذلك الركود الذي كان أول أزمة اقتصادية عالمية تنشر ظلها في القرن العشرين. ويعثر المهتم على أدبيات كثيرة، نسيئاً، تتناول هذه الأزمة بالشرح والتفسير. وبالنسبة إلى ما نحن في صدد الحديث عنه، ليس بالإمكان ولا بالأمر المهم أن نسهب في الحديث ههنا حول القرائن القائمة بين الأزميتين. ولذا فإننا سنركز حديثنا على جانب مهم من جوانب هذه الأزمة، وذلك هو النقاش الذي دار حول الجوانب الاقتصادية، النظرية منها والسياسية، في الأيام الأخيرة من عمر جمهورية فايمار القصير. ففي تلك الحقبة من الزمن كانت هناك مقترحات كثيرة لكيفية التعامل بنجاح مع البطالة التي عانتها جموع غفيرة من المواطنين آنذاك. وإذا ما غضضنا النظر عن التصورات التي تقدم بها الشيوعيون الألمان، فإنه يمكننا أن نقول إنه كان هناك اتجاهان: اتجاه مثله "الإصلاحيون" الذين كانوا أقلية ليست ذات تأثير كبير على الرأي العام، واتجاه آخر أصولي (Orthodoxie) تبنته الغالبية العظمى من أساتذة الاقتصاد في الجامعات الألمانية وقادة المشروعات الاقتصادية الكبرى. وكان الأصوليون قد دعموا بنحو عظيم السياسة الانكماشية التي دأب على تطبيقها [المستشار، المترجم] بروننج (Brüning). وبالنظر إلى أهمية هذه النقاشات، يجدر بنا أن نختار بعض أهم الآراء والمقترحات الإصلاحية لنستعرضها في الصفحات التالية بشيء من الإسهاب. ونود أن نشير هنا إلى أن سردنا الآتي يستند إلى المؤلف الذي أشرف على نشره [الاقتصادي المرموق، المترجم] بومباخ (G. Bombach)؛ فقد تناول هذا

المؤلف، ذو الأجزاء الكثيرة، النقاشات التي دارت في الحقبة الأخيرة من عمر جمهورية فايمار بشأن السياسة الاقتصادية الناجمة؛ لمواجهة الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الألماني آنذاك (G. Bombach et al., 1976 ff.).

### أولاً: البطالة الواسعة مهدت الطريق للغاشية

في الواقع، لا يوجد شرح دقيق يحيط بجميع مناحي الكارثة التي نشرت ظلالها مع انهيار جمهورية فايمار. ومع هذا، فإن الأمر الذي لا يطوله الشك هو أن البطالة الجماهيرية وما أفرزته هذه البطالة، من بؤس مادي وشقاء نفسي خبيثاً على قطاعات واسعة من الشعب الألماني، كانا قد دفعا "جموعاً غفيرة من الناجحين الناقمين" إلى أحضان الاشتراكيين القوميين؛\* الأمر الذي مهد أمام هؤلاء الطريق لتقلد زمام الحكم في ألمانيا. ولا تعود المصادقية التي حظي بها "الاشتراكيون القوميون" إلى موهبتهم الكبيرة في دغدغة مشاعر المواطنين البسطاء المذعورين من فرط ما يعانونه من إهانة نفسية وإذلال مادي فحسب، بل كانت تعود أيضاً إلى "البرنامج" الذي كانوا يذيعونه على الملأ بشأن السياسة الاقتصادية التي يتطلعون إلى تنفيذها. ولم يتطلب الأمر الإعلان عن برنامج دقيق ومفصل بالمعنى المتعارف عليه في مثل هذه الأحوال، بل كان يكفيهم؛ لكسب الجماهير الغفيرة إلى صفوفهم، أن يركزوا هجومهم على السياسة الاقتصادية الفاشلة التي تنتهجها حكومة جمهورية فايمار معلنين أنهم يتعهدون بالتخلي تماماً عن السياسة المحابية للنظام [الرأسمالي، المترجم] القائم، وأنهم سيتجهون بسياسة "فعالة" تهدف إلى خلق فرص العمل لكل العاطلين عن العمل، سياسة سديلة - أشبعها مفكرون آخرون بحثاً وتمحيصاً - ومؤكدة النجاح بناءً على نتائج الماضي الغابر. وكانت هذه المقترحات قد قدمها في النصف الثاني من القرن العشرين عدد من مؤلفين مايزالون في نظر المؤرخين للفكر الاقتصادي "خوارج" أو خارجين على النظرية الاقتصادية التي اعترف بها القسم

\* "الاشتراكيون القوميون" هم أعضاء الحزب النازي الذي كان متر بترأسه. علماً أن مصطلح نازي (Nazi) منحوت من الحروف الأربعة الواردة في مصطلح "اشتراكي قومي" (Nationalsozialist). وكان هذا المصطلح يُستخدم مرادفاً لاسم الحزب الذي كان يُدعى: حزب العمال الاشتراكي القومي الألماني (Nationalsozialistische Deutsche Arbeiter Partei, NSDAP). (المترجم)



الأعظم من الاقتصاديين. إلا أن "النظرية المهيمنة على الساحة"، هذه النظرية التي تعتقد بأن لديها الكفاءة على التمييز بين المفكرين الاقتصاديين "الشاذين عن الخط العام"، والمفكرين الاقتصاديين "غير الشاذين" عنه، ظلت محفورة في أدمغة السياسيين الديمقراطيين القائمين على أمور السياسة الاقتصادية في الجمهورية القصيرة العمر. لقد ضيع هؤلاء فرصتهم المواتية لأن يتحولوا في الوقت المناسب إلى ما فيه الخير للأمة جمعاء.

وكان النهج السياسي المخفق الذي قدمته النظرية الاقتصادية الأصولية وتأكيدها أن نهجها هذا هو الأسلوب القويم لمواجهة الأزمة القائمة بمنزلة العامل الأساسي لاندلاع الكارثة التي حلت بألمانيا فيما بعد.\* فكما هو بين من تجارب بلدان أخرى، وكما برهنت على ذلك، وللأسف، السياسة الاقتصادية التي انتهجها النازيون، فقد كان بالإمكان، من حيث المبدأ، مواجهة البطالة المتفاقمة منذ عام 1929 مواجهة ناجحة، أو كان في الإمكان بالأحرى إعطاء المواطن الأمل الصادق بقرب حدوث تحسن في وضعه المعيشي. ولو كانت السياسة الاقتصادية قد أفلحت في تحقيق هذا أو ذاك، لما كانت الفاشية قد حققت ما حققت من نجاح، وربما كان التاريخ الألماني قد اتخذ منحى آخر غير المنحى الذي اتخذته في القرن العشرين. وينبغي لمن يرى في هذه الآراء استنتاجات نظرية صرفاً أن يتحلى أساساً عن استنباط الدروس والعبر من التاريخ؛ أي عليه أن ينصرف تماماً عن التفكير في الخيارات التي كانت متاحة.

### ثانياً: أكرر السياسة الاقتصادية أخطاء الماضي؟

كمثال بليغ نود أولاً أن نستعرض بعض الآراء التحليلية المهمة بشأن الوضع الاقتصادي الذي قام آنذاك، وأن نبرز بعض البرامج التي كانت متاحة للسياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة من عمر جمهورية فايمار. ونود أن نقوم بهذا لسببين. السبب الأول يكمن في أننا نريد أن نقيم الدليل على مصداقية ما أكدناه سابقاً من أن بعض المفكرين الاقتصاديين كانوا قد صاغوا فعلاً، وفي الوقت المناسب برامج كانت تخالف

---

\* يقصد المؤلف بالكارثة تقلد النازيين مقاليد الحكم في ألمانيا وما تلا ذلك من حرب عالمية ثانية. (للترجم)

مخالفة كلية البرامج المخففة التي انتهجتها الساسة الرسمية التي سببت في نهاية المطاف خلق الكارثة العظيمة التي حلت بألمانيا، ويمكن السبب الثاني في أن هذه الآراء التحليلية والمقترحات العملية قد اشتملت فعلاً على مناح كثيرة ما تزال عظيمة الأهمية بالنسبة إلى مشكلات عصرنا الراهن. وليس ثمة شك في أن هناك اختلافات بين الأزمة الحاضرة والركود الكبير الذي عصف بالاقتصاد العالمي عام 1929. فإذا كانت الأزمة المخيمة على الاقتصاد العالمي في اليوم الراهن تتميز في أنها نشأت رويداً رويداً، وأن البطالة الجماهيرية في تزايد مستمر منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، فإن الأمر البين هو أن أزمة الركود الكبير الذي خيم على الاقتصاد العالمي عقب عام 1929 قد تميزت بارتفاع البطالة الجماهيرية بنحو متسارع، وأن عرى العلاقات الاقتصادية الدولية كادت تنفصم ونهار تماماً آنذاك. ولكن، وبالرغم من هذه الاختلافات ثمة أوجه شبه كثيرة بين كلتا الأزمتين؛ وربما كان في مقدمة أوجه الشبه أن القوى الساسة كانت، في كلتا الأزمتين، تؤمن إيماناً راسخاً بالساسة الاقتصادية الأصولية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة رافضة بذلك حتى محاولة اختبار المقترحات البديلة. وفي المؤلف المذكور سابقاً "الكينزية" يعثر القارئ في المقدمة التي مهد بها كورش (A. Korsch) لجزئه الثاني المنشور عام 1976 على السطور المهمة الآتية:

وأحد الأهداف الجوهرية لإمعاننا النظر في الأحداث الواقعة قبل بضعة عقود من الزمن هو أننا نريد من السياسيين ومستشاريهم، المنوط بهم جميعاً إيجاد الحلول الناجمة لمشكلات اليوم الراهن، أن يمتروا بالأخطاء التي ارتكبتها السياسيون والاقتصاديون في الزمن الغابر وألا يكرروها ثانية، ولأسيا أنهم أمسوا أكثر إدراكاً لحقيقة الأمر. والأمر المفرج والمهم هنا هو أن أغلب رجال الدولة وقيادات المؤسسات الدولية والمنظمات المسؤولة عن إدارة الساسة النقدية قد صاروا يدركون أن الأزمات العميقة والواسعة الأبعاد لا يمكن معالجتها في إطار الحدود الوطنية، بل هي تتطلب مشاركة جميع الجالسين في قارب واحد؛ حيث يكون كل واحد بحاجة ماسة إلى عون الآخرين.

وخلافاً للزمن الماضي أمسى المرء في اليوم الراهن يدرك، على نحو جيد إلى حد ما، أن مواجهة العقبات الاقتصادية والتوترات الساسية تتطلب مشاركة الجميع...

من ناحية أخرى يبدو لنا أن التجارب... المستقاة من سنوات الحرب عظيمة النفع عند مناقشة التحول الساسي الذي تم على يد الاشتراكيين القومييين وما أفرزه هذا التحول

من إلغاء للمبادئ الديمقراطية التي انتهجتها ألمانيا آنذاك، ومن اعتداء على حقوق الإنسان وارتكاب جرائم بحق الإنسانية كان ختامها انبهاراً عظيماً عم شعباً بأكمله مهتماً فاقداً للأمل يتزف دماً. فالأمر الواضح هو أنه كان بالإمكان تفادي هذا التحول لو كانت القوى المسؤولة عن إدارة شؤون الحكم قد أخذت بما ينصح به "الخوارج" وليس بما يقوله الاقتصاديون التقليديون أنصار النظرية المهيمنة غير المناسبة لشرح واقع الحال القائم (Korsch, 1976, 11f.).

ومع أن الأحداث الفعلية التي جرت على ساحة السياسة الاقتصادية في عقود السنين اللاحقة قد انسجمت إلى حد ما مع فحوى هذه الملاحظات المتفائلة المدونة قبل ما يزيد على ربع قرن من الزمن؛ أي في بداية اندلاع البطالة الجاهيرية التي سائرال تزداد تضاعفاً حتى اليوم الراهن، إلا أن الملاحظ هو، أولاً، أن التعاون الدولي واتخاذ الإجراءات المنسقة - من قبيل قيام المصارف المركزية بتنسيق الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة انبهار البورصات في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 - قد أسبى، في الآونة الأخيرة، يُطبّقان بنحو أكثر تكراراً، مما كان سائداً عقب عام 1929، وثانياً، أن هذه التدخلات ظلت تُقصر على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنقاذ الآليات التي يعمل وفقها النظام الرأسمالي. وكان هذا التدخل قد انطوى على آثار جانبية بالنسبة إلى درجة التوظيف أيضاً؛ فما أعظم الارتفاع الذي كان سيطراً على البطالة الجاهيرية، لو لم تُتخذ هذه الإجراءات ولو تُركت الأزمت المالية، التي تعصف بنحو متكرر بـ "صالة القمار الرأسمالية"، تنشر ظلالها على الاقتصادات الحقيقية؛ أي على قطاعات الإنتاج العيني أيضاً؛ إلا أن تفادي انتشار النار المندلعة في إحدى الغابات لا يعني بالضرورة أن المرء قد أطفأ فتيل هذه النار تماماً.

ومن جملة مؤلفي عصر جمهورية فايمار ثمة أربعة مؤلفين جديرين بأن نخصهم بالذكر؛ وهؤلاء هم: روبرت فريدلندر برشتل (Robert Friedlaender-Prechtel, 1847-1950) وهاینرش درغر (Heinrich Dräger, 1898-1986) وفلهلم لاوتنباخ (Wilhelm Lautenbach, 1885-1948)، المسمى "كيتز الألماني" (Bucken, 2001, 40) وفلاديمير فويتنسكي (Wladimir Woytinsky, 1885-1960)، الملهم الروحي لبرنامج خلق فرص العمل المسمى خطة "WTB" والذي شارك في إعداده علاوة على فلاديمير فويتنسكي كل من فريتس تارنوف (Fritz Tamow, 1880-1951) وفريتس باده (Fritz Baade 1893-1974)،

وهو برنامج كان الاتحاد العام لنقابات العمال الألمانية قد أقره في مؤتمره الذي عقد في نيسان/ إبريل 1932. ويعتبر القارئ في دراساتهم التحليلية وبراغمهم العملية على الأفكار الجوهرية التي كان يطرحها كتاب آخرون يناهضون، أيضاً، السياسة الاقتصادية المتهجة رسمياً (راجع العرض المسهب عند: Bombach et al., 1976). من هنا، وبالنظر إلى هذا كله، سنسهب في الصفحات الآتية في العرض والمناقشة لمؤلفات هؤلاء الكتاب الأربعة، أو بالأحرى مقترحاتهم.

### ثالثاً: فريدلندر برشتل: البطالة المزمنة: أسبابها وسبل مكافحتها

في عام 1926؛ أي قبل اندلاع الركود الكبير بثلاث سنوات، كان فريدلندر برشتل قد نشر مؤلفاً عنوانه: البطالة المزمنة: أسبابها وسبل مكافحتها. وكان قد كتب في السطر الأول من هذا المؤلف قائلاً: «تعاين ألمانيا في اليوم الراهن أزمة بطالة تدعو للقلق فعلاً. وليس الحجم المطلق لهذه البطالة فقط هو الأمر الذي يشير القلق والضرع، بل أيضاً ارتفاعها المتواصل وشمولها مختلف الفئات الاجتماعية وتوقيت اندلاعها» (Friedlaender, 1976, 66). وبعدما عدد المؤلف العناصر الإيجابية المختلفة مشيراً إلى أن حفز الصادرات كان ينبغي له أن يساعد على التخفيف من حدة البطالة، استنتج المؤلف من ثم أن الأمر يبدو له كما لو لم يكن هناك أحد يحيط علماً دقيقاً بأسباب الأزمة المأساوية:

إلا أن الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن أسباب هذه الأزمة لم يُعط اللثام عنها إلى الآن. فإذا ما سأل المرء عقلاء القوم ذوي العلاقة بالاقتصاد، سواء من الناحية العملية أو من الناحية النظرية، فإنه لن يحصل على أجوبة مشبعة للعزيمة فحسب، بل سيحصل على أجوبة متناقضة أيضاً؛ فمرة يُقال: إن الصادرات هي الأمر الذي ينقصنا، ومرة يُقال: إن مشكلتنا تكمن في قصور القروض أو رأس المال أو السيولة النقدية؛ وهناك من يطالب برفع معدل الفائدة، وآخرون يطالبون بعكس هذا مشيرين إلى ضرورة خفض هذا المعدل؛ ويشير بعض آخر إلى ضرورة رفع الأجور لكي تكون لدى جماهير الشعب الغنية قوة شرائية أكبر، ويرفض بعض غيرهم بشدة هذا الاقتراح مؤكدين أن الأمر يقتضي خفض معدلات الأجور؛ وذلك لأننا ننتج البضائع بكلفة عالية نسبياً. وإلى جانب جمل هذه الآراء هناك آخرون يؤكدون أن تعويضات (الحرب) التي فرضها

الأعداء قد أُمست حملاً ثقيلًا ينهك كامل اقتصادنا، على حين يشتكي بعض آخر من عدم وصول الإمدادات من المواد الأولية بالنحو المطلوب مؤكدين أن هذا يبيح الاقتصاد من الإنتاج ومن خلق فرص العمل المطلوبة. وإلى جانب هذه الآراء كلها هناك مَنْ لا يبيد قيد شعرة عن الاعتقاد بأن سبب المأساة كلها يعود إلى اليهود والاشتراكيين (Friedlaender-Precht, 1976, 66f.).

وللإحاطة بالأسباب الفعلية لازمة التوظيف في ذلك الزمن، يميز فريدلندر برشتل بوضوح بين المظاهر التي تبدو بها الأزمة (والمتمثلة، إلى جانب أمور أخرى، بنقص رأس المال وبنقص القروض وقصور القوة الشرائية ومشكلات تصريف البضائع) والأسباب الهيكلية الخفية عن الأنظار، والتي لا تطفو على السطح إلا من خلال تحليل نظري يأخذ الاقتصاد الكلي في الحسبان. ولوفاء بمتطلبات هذا التحليل يقسم فريدلندر برشتل السكان، بحسب دورهم الاقتصادي، إلى ثلاث فئات خارجاً بذلك على التقسيم الهيكلي المعتاد في النظرية الاقتصادية التقليدية: فئة المنتجين والفئة المساعدة وفئة المستهلكين. وتشتمل فئة المنتجين على جميع العاملين في القطاعات الإنتاجية بالمعنى التقليدي (أي على العاملين في الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والمستأجرين في قطاع الخدمات والعاملين في الإدارات الحكومية وأصحاب المهن الحرة). وتشتمل هذه الفئة للمجتمع متطلبات الحياة الضرورية وفائض الإنتاج مما تقتات منه باقي الفئات. وتضم الفئة المساعدة عناصر القوات المسلحة والحخدم بالدرجة الأولى. وتقوم هذه الفئة بأداء:

أعمال يمكن الاستغناء عنها تماماً، كما هي الحال بالنسبة إلى العسكريين والساخرين على خدمة الأرستقراطيين، أو تؤدي أعمالاً يمكن أن ينهض بها أفراد الأسرة المعنية. ومن وجهة النظر الاقتصادية تدخل هذه الفئة في عداد فئة المستهلكين وذلك لأنها، هي أيضاً، تقتات مما يتجه العاملون في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ويعد "عيال الأمر" المختلفة من أعضاء "فئة المستهلكين" الصرف ... أضف إلى هذا المرضى والمشلولين ونزلاء السجون وتَمَن سواهم من أفراد غير قادرين على المشاركة في العملية الإنتاجية؛ ولذا يتعين على المجتمع أن يصومهم. وينطبق الأمر ذاته على "المتقاعدین" الذين لا مفر للمجتمع من أن يعولهم مكافأة لهم على العمل الذي بذلوه في الزمن الماضي.

ويشكل المقتانون من الريع [أي أصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، المؤلف] فئة لها خصائصها المميزة ...، فهذه الفئة تترك ثروها تعمل لخدمتها (Friedlaender-Prechtel, 1976, 69 f.).

ويفترض أن تتصف النسب التي تكون عليها الفئات المختلفة في مجتمع ما بالتوازن والمعقولة، وأن تنماشى، إلى جانب أمور أخرى، مع مستوى التطور الاقتصادي - التكنولوجي، إذا ما أريد أن يتحقق الوضع "الأمثل"؛ أي إذا ما أريد أن يتحقق توازن اجتماعي - اقتصادي معين. فحينها تكون فئة المستهلكين أقل مما هو مطلوب، فسيتمتع تصريف البضائع المنتجة وسيؤدي الإفراط في الإنتاج إلى انتشار البطالة. أما إذا انصف المجتمع بتضخم حجم هذه الفئة؛ فسيشكل تضخم حجمها ثقلًا كبيراً على كاهل الفئة المنتجة، وإن انطوى تطور من هذا القبيل على جانب إيجابي؛ ذلك أن المجتمع سيحقق عندئذ حالة التوظيف الكامل. وبحسب رأي فريدلندر برشتل يكمن سبب "البطالة المزمنة" في ألمانيا في التشوهات الهيكلية الناجمة عن الحرب وفي الأخطاء التي ارتكبتها المحاولات السياسية المبذولة للتعامل مع هذه النتائج. فراجع معدلات الولادة، أولاً، وعودة عناصر القوات المسلحة إلى الحياة المدنية على وجه الخصوص، وما صاحب ذلك من ارتفاع في عدد الجماهير العاملة، ثانياً، أدى إلى تشويه النسبة القائمة بين الفئات المنتجة والفئات المستهلكة، وأفرز نقصاً في الطلب السلعي الضروري لتحقيق حالة التوظيف الكامل. «فالقوات المسلحة (ومعها الصناعة الحربية) كانت، من وجهة النظر الاقتصادية البحث، في زمن السلم أيضاً، جيشاً جراراً من العاطلين عن العمل، وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى وإن أشار بعض الناس إلى القيمة الأخلاقية والتربوية والصحية والقيمة الاقتصادية غير المباشرة التي ينطوي عليها أداء الخدمة العسكرية» (Friedlaender-Prechtel, 1976, 75). أضف إلى هذا أن التوسع الكبير الذي طرأ على الطاقة الإنتاجية إبان الحرب - وهو توسع كان جزء منه في خدمة الإنتاج السلمي أيضاً - أعاق النشاط الاستثنائي عقب انتهاء الحرب؛ الأمر الذي أدى إلى أن يبقى جزء من «قوى العمل المنوط بها إنتاج السلع الرأسمالية ... من دون عمل مستقبلاً». كما أدى الإنهاك الاقتصادي الذي عانته الطبقة المتوسطة أيضاً، إلى تراجع عدد العاملين الذين كانت هذه الطبقة تستخدمهم خدماً وحشياً؛ بهذا فقد تحول الكثير من قوى العمل من «الفئة

المساعدة" إلى "الفئة المنتجة". وبحسب رأي فريدلندر برشتل فإن التباين القائم بين الإمكانيات الإنتاجية المتاحة، بناءً على ما لدى المجتمع من قوى عمل، والقصور الحاصل في الطلب السلمي أو بالأحرى القصور في طلب الأيدي العاملة هو أولاً وأخيراً مشكلة تنشأ من سوء الإدارة الاقتصادية؛ أي إنه يعود أصلاً إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة على أرض الواقع. وتحليل مسهب ينقض فريدلندر برشتل الرأي الواسع الانتشار الزاعم أن الحرب وما أعقبها من تعويضات ألزمت ألمانيا بدفعها للمتضررين في الحرب قد جعلاً من ألمانيا "بلداً فقيراً" ويرفض بهذا رفضاً قاطعاً المزاعم القائلة: إن سبب البطالة يعود إلى فقر الاقتصاد الوطني.

إننا مانزال ... شعباً غنياً، أو لنقل بنحو أكثر دقة: إننا يمكن أن نكون شعباً غنياً، فيما لو أفلحنا في السيطرة على المشكلة التي تواجهنا بهيئة بطالة مزمنة. وهذه المشكلة ظاهرة جديدة كلها في عالم الاقتصاد. إنها مشكلة لا يحلها المرء بالطرائق القديمة والأساليب البالية ... وتكمن العقدة المأساوية في مشكلة التوظيف في أن الاقتصاد لا يشكو، في المظهر العام، من عدم وجود العمل الكافي لتوظيف العاطلين، بل تكمن في أننا نواجه في الواقع حالة استدلع فيها قوى الخلاص من العلة بعفوية ونحو تلقائي، فيما لو توافرت الظروف الاقتصادية المناسبة. إن الحالة السائدة حالياً تنصف في أن عوامل الرفاهية الاقتصادية بور لا يستفيد منها المجتمع إلا بصعوبة. والأمر البين هو أن الجسم الاقتصادي يمكن أن يواصل وجوده من غير وجود جيش جرار من المسكوك، ومن دون ما يستهلكه الأغنياء المتعمون، ومن دون الاستثمارات، التي يرغب بعض الناس في تحقيقها أولاً، لكنها غير ضرورية (من وجهة نظر المجتمع ككل، المترجم) ثانياً ... فمن الناحية المادية، لا فرق، بالنسبة إلى الجسم الاقتصادي، بين أن يعمل مليونان من السكان في إنتاج الفيلات الراقية ومعاطف القرو الثمينة وفي مناجم الملح والحدائق العامة، أو أن يظلوا عاطلين عن العمل يقتاتون من إنتاج المجتمع. ولا ريب في أن من نافلة القول الإشارة هنا إلى الأضرار الأخلاقية والاجتماعية التي سيفرزها بقاء جزء معتبر من أفراد الشعب عاطلاً عن العمل، يتن تحت وطأة مستوى معيشي متدن. ولا يجوز لنا أن نخدع بالمغزى الغامض الذي يحف بمصطلح "الثقود". ففي عالم الاقتصاد هناك قيمة حقيقية واحدة فقط... هي العمل. فالتقدير ليس سوى قسيمة [كوبون، المترجم] عن العمل، لا أكثر ولا أقل (Friedlaender-Precht, 1976, 88f.).

بهذا المعنى يؤدي عدم استيعاب الفائض المتحقق في الاقتصاد بفعل القصور الحاصل في الطلب السلعي (نتيجة "لدأب أبناء الفئات الغنية على الادخار أو بالأحرى جراء خفضهم لاستهلاكهم السلعي") إلى ألا يجري، أصلاً، إنتاج جزء من المنتج الفائض المحتمل التحقق. وينعكس تقليص الإنتاج بفعل قصور الطلب في انتشار البطالة. من هنا، تنشأ أزمة التشغيل من جراء الأزمة الحاصلة في الطلب السلعي - أو بحسب المصطلح الماركسي: من جراء عجز المنتجين عن تحويل العمل الفائض المتبلور في البضائع إلى ربح (Realization crisis) - أي إن مسيئها لا يكمن في تخلف الاقتصاد المعنى أو في قصور كفاءته، بل هو يتأتى مما ينطوي عليه النظام [الرأسمالي، المترجم] من تناقض بين الإمكانيات العظيمة المتاحة لخلق الرفاهية أولاً، والاستفادة الفعلية من هذه الإمكانيات لما فيه رفاهية المجتمع ثانياً. بهذا التحليل للأزمة يوعز فريدلندر برشتل سر البطالة إلى جانب الطلب السلعي، تماماً كما فعل، قبله بقرن من الزمن، البريطاني ديفيد ريكاردو، المنظر الرائد للاقتصاد السياسي الكلاسيكي. فريكاردو، أيضاً رأى أن أسباب البطالة الناشئة إثر عمليات التطوير والابتكار لا تكمن في جانب العرض السلعي، كما يوحي بذلك مصطلح "البطالة التكنولوجية"، بل هي تكمن في جانب الطلب السلعي: أي أنها تكمن في القصور المخيم على طلب الفئات التي لديها القوة الشرائية ( Zinn, 2000a, 242 ff.).

وبين لنا تفسير الأزمة انطلاقاً من جانب الطلب السلعي أن على السياسة الاقتصادية أن تأخذ العنة للتغلب على قصور الطلب السلعي: «السؤال المهم هنا هو: كيف يمكن خلق منافذ تصريف إضافية للعمل ومنتجات العمل؟» (Friedlaender-Prechtel, 1976, 80). إن التعامل مع الأزمة يجب أن يتم على محاور عدة. فأولاً، ليس بالإمكان زيادة الصادرات فحسب، بل يستحسن من وجهة النظر التنموية أيضاً تعزيز قدرة البلدان (النامية) على الاستيراد، وذلك من خلال تصدير رؤوس الأموال الطويلة المدى إلى هذه البلدان (أي منحها قروصاً طويلة المدى لتمويل وارداتها السلعية). ولما كانت ألمانيا ليست البلد الوحيد الذي يعاني قصوراً في الطلب السلعي؛ لذا يتعين على البلدان الغنية كافة أن تنسق سياساتها بغية إنعاش التصدير على المستوى العالمي. وينطبق هذا على الولايات المتحدة الأمريكية



واليابان على وجه الخصوص؛ وذلك لأن هذين البلدين كانا، آنذاك أيضاً، المنافسين الرئيسيين لألمانيا. وثانياً، لا بد من تنفيذ مشروعات ضخمة، تمول من خلال القروض، وتهدف إلى إصلاح التربة وتطوير طرائق الإنتاج. الأمر يدور ههنا، إذن، حول مناحٍ تنطوي على إمكانيات توسعية عظيمة؛ أي إنه يدور حول تلك المناحي التي أطلق عليها الكييزيون فيما بعد مصطلح "الرافق العامة" والتي لا يمكن تنفيذها إلا من خلال السياسة الحكومية التدخلية.

في ألمانيا هناك الكثير من المشكلات الاقتصادية العويصة التي تتطلب حلاً ناجماً، وإذا كانت هذه المشكلات لم تُحل بنجاح إلى الآن، فما ذلك إلا لأن التعامل معها يتعدى كثيراً إمكانيات القطاع الخاص، ولأنها من الشدة بحيث أمست تتعدى بنحو عظيم المنهج الفكري المتحكم حالياً بالسياسة الاقتصادية الحكومية (Friedlaender-Prechtel, 1976, 91).

وليس من الصعب التمعن في الوضع السائد في يومنا الراهن على ضوء الملاحظات الواردة سابقاً: فالشرق الشرقي، من ألمانيا الموحدة ثانية، والاتحاد الأوروبي برتمه بعنانيان، هما أيضاً، «الكثير من المشكلات الاقتصادية العويصة التي... يتعدى (حلها) كثيراً إمكانيات القطاع الخاص...» وكان الرئيس الأسبق للمفوضية الأوروبية جاك ديلور (Jacques Delors) قد نشر في خريف عام 1993 "كتاباً أبيض" احتوى على برنامج أوروبي يرمي إلى إصلاح البنى التحتية وتوسيعها وذلك من خلال الشروع بمشروعات تختص بالموصلات والطرق وشبكات الاتصالات الحديثة وما سوى ذلك من مشروعات أخرى تهم المجتمع الأوروبي عامة. وكان "الكتاب الأبيض" قد ارتأى أن تمول هذه المشروعات من خلال القروض (Weißbuch, 1993, 39 ff.). ومع أن هذه المبادرة كانت تستجيب بشكل جيد لطبيعة المشكلة القائمة حالياً، إلا أن مصيرها كان الإخفاق؛ وذلك لأن الحكومة الألمانية، على وجه الخصوص، كانت قد حالت آنذاك دون تطبيقها. وكان المصرف المركزي الألماني قد أعرب، من ناحيته، عن تأييده للموقف الحكومي الألماني. وكما يبدو أمست مبادرة ديلور نسبياً منسياً في اليوم الراهن، فلم يعد يتذكرها أحد حالياً. وكما هي الحال بالنسبة إلى يومنا الحاضر، ففي حقبة أول جمهورية ديمقراطية ألمانية كان

المناوئون للتدخل الحكومي يتساءلون بسخرية، أيضاً، ما ماهية المصادر التي ستمول الإنفاق على هذه المشروعات؟

وكثيراً ما نسمع أننا لا تتوفر على المال الكافي، ولا سيما أن تنفيذ البرامج الضرورية لإصلاح التربة وتحقيق التطور المطلوب في طرائق الإنتاج "تكلف" الكثير من المليارات.

ألا ما أغبى هذا السؤال من وجهة النظر الاقتصادية! فهناك أولاً جيش جرار من قوى عمل تفتش عن فرصة العمل المناسبة، وهناك ثانياً مجالات ووسائل للعمل تكفي لاستيعابهم وإنتاج السلع النافعة: إنتاج سلع من قبيل مواد البناء والأنابيب والحفارات والمحارث والآلات والمعدات على سبيل المثال لا الحصر! فالبلاء تملكك الإمكانات الضرورية للانتفاع بنحو واسع من العمل ومنتجات العمل! إلا أن محيط الدائرة يجمع عن التكامل، وذلك لعدم توافر "الموارد المالية"... إلا أن الأمر البين هو أن مهام من قبيل المهام المذكورة سابقاً لا تصلح أبداً، من حيث طبيعتها، للميادين التي ينشط فيها رأس المال الخاص. فهذا أعني رأس المال الخاص، ينشط، فقط، في المجالات الاستثمارية المؤكدة النتائج إلى قدر ما، والتي تضمن دوران رأس المال المستمر بأسرع زمن ممكن وتحقيق معدل فائدة مغر. بهذا المعنى فهو، من دون ريب، لا يصلح للمجالات الاستثمارية التي يتحقق مردودها في أمد طويل، نسبياً، والتي يكون عائدها الاقتصادي عاماً لا يمكن جني ربح منه على نحو مباشر، ومخاطرها التقنية أو الاقتصادية كبيرة نسبياً (Friedlaender-Precht, 1976, 92f.).

ولا يعجز مؤلفنا عن عرض شواهد عملية تثبت صواب السياسة التي يقرحها لخلق فرص العمل. فإلى جانب خطط أخرى، يستعين المؤلف بالخطوة التي انتهجتها مقاطعة بافاريا الألمانية لتوسيع الشبكة الكهربائية. فانطلاقاً من هذه الخطوة يمكن الإحاطة بنحو جيد بالفكرة العامة التي تسترشد بها السياسة التدخلية الرامية إلى خلق فرص العمل:

فحينما وقعت قوى العمل المعالدة من جهات القتال عقب توقيع اتفاقية السلام على أبواب المصانع التي كانت تعمل بها في السابق، تبنت بافاريا المبادرة الذكية التي أشار بها ميلر، شرعت في تنفيذ مشروعات واسعة تخدم المصلحة العامة: فقد أقامت سدداً على بحيرة فالغن (Walchensee) وعشرات من مصانع توليد القوة الكهربائية بقوة الماء، أضف إلى هذا أنها كانت قد حولت مجرى بعض الأنهار لتقيم عليها السدود المانعة لتبديد الثروة المائية وللاستفادة من هذه السدود في توليد القوة الكهربائية. فنشأت، بهذا الصنيع، شبكة كهربائية ذات ضغوط عال تربط بمجمّل البلاد بالمصانع المختلفة لتوليد

الطاقة. بهذا كانت بافاريا قد شيدت نظاماً يضمن الاستفادة القصوى من الموارد المائية في البلاد. وهكذا، وبدلاً من إطعام آلاف لا حصر لهم من مواطنين عاطلين عن العمل لا يؤدون عملاً منتجاً، منحت البلاد هؤلاء المواطنين قرص العمل المنتج. ولا مراء في أنه ليس بالإمكان الجزم، بنحو مؤكد، فيها إذا كانت - وما تزال وستبقى - هذه المشروعات، مستقبلاً أيضاً، ميادين استثمارية مربحة بالنسبة إلى القطاع الخاص. إلا أن طرح السؤال على هذا النحو خطأ بين أصلاً: فرأس المال، المخير بين تمويل مختلف الميادين، يميل، لا يل ينغي له أن يميل، إلى تمويل تلك الميادين التي تدر أكبر مردود اقتصادي. أما بالنسبة إلى العمال الفاقضين؛ أي بالنسبة إلى رأس المال البور، العاطل عن العمل، فإن الأمر الواضح هو أن الخيار الوحيد المتاح لهم هو أن يُستخدموا في تلك الميادين التي تدر نفعاً نسبياً، والتي هي أفضل الميادين في منظور المصلحة الاقتصادية العامة، من حيث الخبز العام (Friedlaender-Prechtel, 1976, 93 f.)... ولننوهض بأعباء هذه المهمة العظيمة والجسيمة وتلليلها بنجاح، ينبغي لنا، جميعاً، أن نتعلم [ثانية، المؤلف، وينحو يختلف تماماً عما درجتنا عليه حتى الآن، أهمية الوظائف الاقتصادية الجسام الملقاة على عاتق الدولة (Friedlaender-Prechtel, 1976, 95).

وإذا ما نظر المرء إلى رأس المال على أنه وسيلة من وسائل الإنتاج؛ أي إذا ما أهمل العلاقات الاجتماعية والسلطوية المرتبطة بملكية وسيلة الإنتاج، فعندئذ سيوضح لنا أن العاطلين عن العمل يحسدون "رأس مال خامداً معطلاً". ولتعبئة "رأس المال" هذا وحشده، ينبغي للتدخلات [الحكومية، المترجم] أن تتناسب، من حيث الحجم والفاعلية، مع حجم البطالة أو بالأحرى مع حجم الناتج الوطني غير المنتج بفعل هذه البطالة. وفي ألمانيا، وحدها، يتراوح العجز الكلي الحاصل في فرص العمل، المسمى عادة "البطالة الجبرهية" والذي يشتمل على العاطلين عن العمل بحسب الإحصائيات الرسمية والاحتياطي الخامداً؛ أي يشتمل على أولئك الأفراد المستفيدين حالياً من البرامج الحكومية الرامية إلى خلق فرص العمل، وأولئك الذين أحيوا على المعاش مبكراً لعدم حاجة المشروعات إلى عملهم، ما بين 6.5 ملايين و7. وكما قلنا، تجسد البطالة حجم الناتج المُضحى به. وبطالة جماهير بحجم يتراوح ما بين 6.5 و7 ملايين تعني التضحية بإنتاج وطني يبلغ 250 مليار يورو كل عام. من هنا، ينبغي لكل برنامج، ينوي دعم الطلب السلمي بهدف الوصول إلى حالة التوظيف الكامل، أن يكون متناسباً لحجم الهدر الحاصل في مستوى الإنتاج الممكن التحقق. وليس ثمة شك في أن الإنفاق المرتبط بهذه البرامج

سيستخدم أبعاداً "جنونية" إذا ما فكر المرء في حجمها الضروري على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن هذا الإنفاق سيكون موظفاً توظيفاً رشيداً بكل تأكيد. إن التوسع في "خلق القروض الإنتاجية" الذي طالب به الإصلاحيون في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، والذي كان كينز، أيضاً، قد نصح بتطبيقه، ما يزال، في يومنا الراهن أيضاً، النهج الفعال لتمويل السياسة الرامية إلى خلق فرص العمل. إلا أن دعاة الخصخصة ومنظري عدم تدخل الدولة يصلون ويجولون في الساحة هذه الأيام، دافعين سياسة تعزيز الطلب السلعي بتشجيعها على التضخم النقدي وهمد الأساس المالي الحكومي. وإبان الركود الكبير بثت النظرية الاقتصادية الأصولية الذعر والفرع من شيع اسمه التضخم. وما حدث في الزمن الغابر، يحدث في يومنا الحاضر أيضاً: فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية تدور في زماننا الراهن أيضاً في دوامة تتسارع من يوم إلى آخر من دون نهاية تلوح في الأفق. وليس ثمة شك في أن التحول سيحدث ذات يوم، ولكن لا تسئل، أيها القارئ، عن حجم التضخمات الاجتماعية، وعمق المعاناة الإنسانية على وجه الخصوص، التي ستراكم حتى ذلك الحين!

رابعاً: هاينرش درغر: تخطي الأزمة من خلال التوسع في خلق القروض الإنتاجية

بادئ ذي بدء، دعنا نتصور حالة تتسم بإفراط الإنتاج: أي حالة تتسم بتكدس البضائع في مخازن المؤسسات، ويوهن إمكانيات تصريف هذه البضائع. ومن نافلة القول تأكيد أن هذه الحالة متدفع المشروعات إلى خفض الإنتاج والاستغناء عن جزء من العاملين لديها. ولا مراء في أن تسريح جزء من العاملين سيؤدي، هو نفسه، إلى تفاقم الأزمة المخيمة على تصريف البضائع. بهذا ستتصف الأزمة المخيمة على الوضع الاقتصادي بوجود آلات ومعدات معطلة عن العمل وبارتفاع عدد الأفراد العاطلين عن العمل. ولنتصور الآن أن مزوراً ماهراً للنقد قد أخذ، في هذا الوقت ذاته، يطبع النقود ويقتني بها ليس البضائع التكدسة في مخازن المؤسسات فحسب، بل أرسل إلى المؤسسات يطلب منها تزويده ببضائع أخرى إضافية، دافعاً بذلك المشروعات الإنتاجية إلى توظيف الأيدي العاملة وتشغيل آلاتها ومعداتنا بدرجة عليا. والسؤال الذي سيطرح نفسه هنا هو: من ذلك الذي سيتضرر بهذا

الصنيع؟ الأمر الين هو أنه لا ضرر منه أبداً لا على المشروعات ولا على العاملين الذين استعادوا فرص عملهم القديمة، ولا على الاقتصاد الوطني أيضاً. سيضج بالشكوى من هذا الصنيع، فقط، أولئك الذين يدينون كل توسع بالكمية النقدية ويرون فيه خطراً يؤدي إلى التضخم دائماً وأبداً؛ أي بغض النظر عن الطريقة التي تحقق بها هذا التوسع. ويمكننا أن نستعير عن مزور النقود بآلية رسمية تتكفل بالتوسع في الكمية النقدية المتداولة، أو بالأحرى في التوسع بحجم القروض الممنوحة: أعني زيادة الكمية النقدية المتداولة من خلال قيام المصارف التجارية بالتوسع في خلق النقود الائتمانية أو من خلال انتهاج المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية؛ وذلك لأن في هذا وذاك نفعاً كبيراً للاقتصاد الوطني. إن الوضع، المرسومة خطوطه العريضة سابقاً - أعني التوسع بالمعروض النقدي بغية تمويل الطلب السلعي الضروري لتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة - هو الفكرة الجوهريّة التي تقف خلف فكرة "خلق النقود الائتمانية لتمويل الأغراض الإنتاجية" التي طالبت بها أطراف مختلفة وباستمرار في الحقبة الأخيرة من حياة جمهورية فايمار. وكان هاينرش دوغر قد أسهب عام 1932 في تبيان مغزى هذه الفكرة (Dräger, 1976) وراح، من دون وهن، يطالب بضرورة قيام المصرف المركزي بالتوسع في خلق القروض الإنتاجية؛ وذلك لأن سياسته، أي سياسة المصرف المركزي، تختلف تماماً عن السياسة التي يتتبعها النظام المصرفي التجاري المسترشد بمتطلبات الربح. فسياسته تسترشد بمتطلبات الاقتصاد الوطني ككل، ومن ثم فإن في وسعه أن يمنح القروض من دون تقاضي فائدة عليها إن تطلب ذلك الوضع الاقتصادي القائم:

لما كان القيام بخلق قروض إضافية بمقدار يبلغ ملياري مارك ألماني، على سبيل المثال، يناظر قيام المصرف المركزي بمنح قروض يمولها من كنز يحتوي على ملياري مارك نعباً منّت بها السباه عليه كما لو كانتا غيثاً هطل عليه فجأة؛ لذا فستكون هناك، بكل تأكيد، الإمكانية في أن يمنح المصرف المركزي هذه القروض من دون فائدة، ولأسباب أن المصرف المركزي لا يدفع لأي طرف فوائد على هذا "الكنز النعبي". وبمجي إمكانية منح القروض من دون فائدة ضرورية حتمية حينما يتعلق الأمر بالمشروعات الضخمة ذات الأهمية لجعل الاقتصاد الوطني؛ وذلك لأن تنفيذ هذه المشروعات لا ينطوي، انطلاقاً من الظروف السائدة حالياً، على ذلك المعنى الدقيق للربحية الذي ينطلق منه القطاع الخاص عند شروعه في تنفيذ مشروع معين (Dräger, 1976, 126).

وتفصح الجملة الأخيرة من السطور المقتبسة سابقاً عن الفكرة ذاتها التي وجدناها عند فريدلندر برشتل: هناك مشروعات استثمارية عظيمة النفع بالنسبة إلى مجمل الاقتصاد الوطني، لكنها، ولأسباب مختلفة، لا تغري رأس المال الخاص. من هنا، لن تُنفذ هذه المشروعات، إذا ما عرفت عنها المبادرة الحكومية. وفي الواقع فإن الاقتصاديين المحافظين، أنفسهم، لا يشككون في هذه الحقيقة من حيث المبدأ، إلا أنهم، مع هذا، يتخذون منها مواقف مترددة حينما يتطلب الأمر تنفيذها عملياً. ويكثر الجدل حول نوعية الاستثمارات الحكومية وحجمها في المقام الأول. والتحذير من مغبة التضخم هو الحجة التي تساق ضد توسع الدولة بالاستثمارات. إلا أن واقع الحال يشهد أن هذه الحجة تستر خلف المقت الأيديولوجي المبدئي الذي يكمن، عادة، هؤلاء المحافظون حيال التدخل الحكومي.

وينحو مشابه للوضع السائد حالياً، كان المعادون لقيام الدولة بتنفيذ مشروعات تخلق فرص عمل للعاطلين قد احتجوا إبان الركود الكبير أيضاً بما ينطوي عليه هذا التدخل من مخاطر تضخمية مزعومة. وكما كانت الحال في جمهورية فايمار، ينطلي الخوف، الذي يثيره هذا الزعم، على جمهور واسع من المواطنين في يومنا الراهن أيضاً. وكان درغر قد ناقش بإسهاب هذا "الوهم أو الاختلال الذهني حيال التضخم" (*Inflations-Psychose*) والحجج الخاطئة التي ينطلق منها المحذرون من مغبة التضخم مؤكداً أن اندلاع التضخم أمر غير ممكن؛ بناءً على ما لدى الاقتصاد الوطني من أيد عاملة عاطلة عن العمل، وطاقات إنتاجية متاحة بشكل كبير نسبياً، وإمكانيات معتبرة قادرة على تنفيذ الاستثمارات الضرورية؛ لتوسيع الطاقة الإنتاجية في ظرف زمني قصير المدى، نسبياً. وقد تطرأ ارتفاعات على مستوى الأسعار في بادئ الأمر، إلا أن الأمر البين هو أن المشروعات ستكف بعد حين من الزمن عن رفع الأسعار، لا بل قد تنخفض أسعار منتجاتها، في سياق التوسع الحاصل في الإنتاج وما سيصاحب هذا التوسع من خفض في كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج (وفورات الحجم، أو ارتفاع الإنتاجية بالمعنى الذي يشير إليه قانون فيردورن)\*. ومهما كان الأمر، فحينما تتصف الحالة الاقتصادية الكلية بالإفراط في الإنتاج

\* فحوى قانون فيردورن، أو قانون كالدور - فيردورن (*Kaldor-Verdoorn*) كما يسمى أيضاً، هو أن التوسع في طلب السلع، وما يتبعه من إنتاج واسع للسلع المطلوبة يؤديان إلى ارتفاع كبير في الإنتاجية. (المترجم)

فعلاً (أو بالميل إلى الإفراط في الإنتاج)، فليس ثمة خطر في أن تتدخل عملية تضخمية متسارعة. وكانت هذه الحالة متحققة، فعلاً منذ البداية، إبان الركود الكبير. وهي متحققة، بنحو ما، حالياً أيضاً. وبالنسبة إلى اليابان على وجه الخصوص، يحتم كسر طوق الحالة الانكماشية التي تعانيها البلاد منذ عقد من الزمن أن تقوم الحكومة بتنفيذ برامج توسعية مولة من خلال خلق القروض الإنتاجية.\*

وكان جوزيف شوميتز، هذا الاقتصادي الذي يُشيد به الاقتصاديون المحافظون، قد أشار بكل وضوح إلى أن "التضخم المصاحب للازدهار" أمر ليس لابد منه فحسب، بل إنه لا ينطوي على مضار تذكر أيضاً. وتضخم من هذا القبيل يظل مقبولاً حتى وإن كان سببه يكمن في ارتفاع الطلب السلعي بنحو يتعدى الطاقات الإنتاجية المتاحة؛ فالهم هنا هو أن يركز الارتفاع الحاصل في الطلب السلعي على السلع الاستثمارية، وأن يفضي إلى تحقيق التطورات والابتكارات المنشودة في عملية الإنتاج. فتحول عناصر الإنتاج من استخداماتها الراحنة إلى استخدامات تنطوي على فرص أكبر للتطور والابتكار يؤدي، من دون مراء، إلى ارتفاع الإنتاجية؛ إلا أن هذا التحول الميكلي بحاجة إلى شيء من التضخم في أغلب الأحيان. ومن الشواهد التي تدلنا على نفاق الكثير من الحجج الاقتصادية التي يسوقها بعض الباحثين في هذا السياق هو أن هؤلاء يشيدون إشادة عظيمة بنظرية شوميتز في النمو والتطور، أولاً، معتبرين إياها رمزاً لبزوغ "عصر شوميتز" الذي أنهى، بحسب زعمهم، العصر الكينزي، إلا أنهم، ثانياً، يرفضون تطبيق نظرية شوميتز على أرض الواقع. إنهم يستخدمونها لذر الرماد في العيون فقط ولتسويف بقاء الوضع القائم على ما هو عليه.

إننا لا نشك أبداً في أن ارتفاع مستوى الأسعار بمقدار محدود أمر يحفز على اندلاع حقب الازدهار الاقتصادي، وأنه ظاهرة ملازمة لهذه الحقب؛ إن الخوف المبالغ فيه من التضخم قد تسبب، دائماً وأبداً، في تراجع النمو الاقتصادي وضياع فرص العمل.

---

\* طبقت اليابان هذه السياسة فعلاً في السنوات الأخيرة، فقد توسع المصرف المركزي الياباني في منح القروض فكاد معدل الفائدة يبلغ العفر. (المترجم)

ولأن حقب الازدهار الاقتصادي هي حقب رخاء، وبما أن شيئاً من الإفراط أمر لا يمكن تفاديه أصلاً، لذا تنطوي حقب الازدهار، في حياة الشعوب أيضاً، على البذرة التي سيتولد عنها الركود القادم. ويمكن الإشارة هنا إلى حقبة الازدهار الطويلة التي دامت من مطلع القرن حتى اندلاع الحرب [العالمية الأولى، المترجم]؛ فهذه الحقبة كانت قد اتصفت بارتفاع الأسعار على نحو متواصل في المنظور العام وانطوت، لهذا السبب من دون أدنى شك، على بذرة نجم عنها التدهور الاقتصادي اللاحق... ومن وجهة النظر الاقتصادية الكلية لم تشكل الارتفاعات التي طرأت على مستوى الأسعار خطراً يهدد الاقتصاد ويضره... من هنا، فإن الأفراد، الذين يشيرون الفزع والرعب بين الناس محللين من عفريت اسمه "التضخم"، إنما يتصرفون في الواقع تصرف ذلك المرء الذي شبت النار في داره ذات يوم قدمرته تدميراً كاملاً؛ ولذا فقد منع، بدءاً من ذلك اليوم، منعاً باتاً وشاملاً، استخدام أي نار في داره الجديدة لأي غرض كان (Dräger, 1976, 130 f.).

إن أشد الحكومات تطرفاً في التمسك بالسلوك المحافظ أيضاً، لا تجرد ما يمنعها من تقديم العون الحكومي، حينها يتعلق الأمر بالمصالح المهمة لأصحاب رأس المال. وللدلالة على ذلك يكفي أن نعيد إلى الأذهان ما قامت به المصارف المركزية، في الدول الكبرى اقتصادياً، من خطوات أرادت بها مواجهة تدهور البورصات الدولية في خريف عام 1987؛ فلمواجهة هذه الأزمة وأزمات أخرى اندلعت لاحقاً، دأبت المصارف المركزية في هذه الدول - لحسن الحظ! - على التوسع بالمعروض النقدي توسعاً هائلاً؛ تفادياً لاندلاع أزمة في السيولة النقدية لدى المصارف التجارية. وفيما مضى من زمن، وفي عام 1931 على وجه التحديد، كانت ألمانيا أيضاً قد قدمت الدعم الكافي للمصارف وصناديق الادخار المنهارة:

وكانت حكومة بروننج (Brüning) والسيد محافظ المصرف المركزي قد أقاموا، بأنفسهم وينحو علي، الدليل على أن أسلوب "خلق القروض"، من دون وجود أساس ذهبي وملمعي، شيء يمكن تطبيقه في حالة تحقق شروط معينة. من هنا فإنه تصرف غير مسؤول ألا يُنتهج هذا الأسلوب إلا حينها يتعلق الأمر بالمصارف الكبيرة، وأن يعد جريمة لا تُغتفر حينها يتعلق الأمر بضرورة استعادة ألمانيا مما لديها من قوى عمل متعطشة لفرص العمل (Dräger, 1976, 133).



وتفادياً لكل التباس، يجدر بنا أن نؤكد هنا ثانية أن المقصود ههنا هو أن يخصص خلق النقود والقروض [أو بتعبير أكثر دقة: التوسع في المعروض النقدي وفي خلق النقود الائتمانية، المترجم] للأغراض الإنتاجية؛ بمعنى أن الاستدانة لا يجوز أن تستخدم لتمويل الإنفاق الاستهلاكي. إلا أن هذا؛ أعني تمويل الإنفاق الاستهلاكي، سيكون، إن عاجلاً أو آجلاً، أمراً لا مفر منه، ما لم تُتخذ في الوقت المناسب التدابير الضرورية لمعالجة البطالة السائدة وتخفيف ضغط المدفوعات التحويلية غير الإنتاجية عن كاهل الميزانية الحكومية. أضف إلى هذا أن رفع درجة التوظيف يتيح الفرصة لأن ترتفع الإيرادات الحكومية؛ وذلك لأن درجة التوظيف الكبرى تعني ارتفاع الضرائب والتأمينات الاجتماعية التي يدفعها العاملون للدولة. ويقدر تعلق الأمر بألمانيا، فلا مراء في أن الأمر كان ينطوي على خير وفير لعموم الاقتصاد لو كانت قد طبقت قبل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً برامج فعالة لإنعاش الطلب السلعي. إلا أن الفرصة لذلك كانت قد ذهبت سُدى. وهكذا، لم تعد الحكومة قادرة على تمويل إنفاقها من دون قروض في الوقت الراهن. بهذا فقد أصبحت ألمانيا تواجه ذلك الوضع الذي كان درغر قد حذر منه في وقت مبكر؛ أعني عام 1932، حينما كتب قائلاً: «إذا لم يتخذ المرء، في القريب العاجل، قراراً حازماً يتعهد فيه بالتوسع في خلق القروض الإنتاجية، فسيجبر قريباً على الرضوخ للتوسع في خلق القروض المخصصة للأغراض الاستهلاكية؛ أي سيجبر، صاغراً، على انتهاج هذا السبيل لتحقيق التوازن في الميزانية الحكومية» (Dräger, 1976, 133).

#### خامساً: لاوتنباخ وأراؤه بشأن الإفراط في الادخار وقصور الاستثمارات

كان فلهم لاوتنباخ، أحد كبار موظفي وزارة الاقتصاد الألمانية في العهد القيصري وأبرز المنظرين الداعين إلى ضرورة إجراء تحول جذري في السياسة الاقتصادية المنتهجة إبان سنوات الأزمة. وكان أوليفر لاندمان (Oliver Landmann) قد وصف لاوتنباخ قائلاً عنه: إنه «أهم الممهدين الألمان للنظرية الكينزية» (Landmann, 1981, 253) مؤكداً بذلك ما قام به لاوتنباخ من إنجاز نظري عظيم عند صوغ البرامج الرامية إلى خلق فرص العمل. وكان فالتز أويكن، الاقتصادي الليبرالي الذي لا يمكن أحداً أن

يشكك في رفضه الأكيد لكل السياسات التضخمية، قد أمعن النظر في الأخطاء التي ارتكبتها السياسة الاقتصادية، التي طبقتها حكومات الحقبة الأخيرة من حياة جمهورية فايمار، فقال عام 1950:

إن لاوتنباخ، الموظف الكبير في وزارة الاقتصاد، والذي وُصف عن حق بكنز الألماني، هو الذي صاغ الخطط التي كان يراد منها كسر طوق السياسة الانكماشية السائدة آنذاك. ولو كانت حكومة تلك الحقبة قد أخذت فعلاً بهذه المقترحات، لربما كان بمستطاع ألمانيا أن تتفادى الثورة النازية. إلا أنها أحجمت عن الأخذ بهذه المقترحات؛ وذلك لأنها كانت تتهيب من أن يندلع تضخم شبيه بذلك التضخم الذي كان قد ترك، قبل عشر سنرات، آثاراً وخيمة في ألمانيا. ومهما كانت الحال: فبعد ثورة عام 1933 رجعت الحكومة الجديدة إلى هذه الخطط ثانية، وراحت تطبق سياسة لا تحيد أبداً عن خلق فرص العمل. وكان محور هذه السياسة يكمن في قيام الحكومة بمنح عقود لتشييد الطرق، على سبيل المثال، وقيام الدولة بقبول كمبيالات كان المصرف المركزي قد أحاد خصصها (Bucken, 2001, 40).

وانطلق المنهج التحليلي الذي استند إليه لاوتنباخ من التباين القائم بين حجم مدخرات العائلات، وجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى (= تكوين رأس المال النقدي أو تراكمه)، أولاً، وحجم الاستثمارات (= تكوين رأس المال العيني أو تراكمه) المنتفق فعلاً ثانياً؛ أي كان قد اتبع منهجاً يتطابق مع التحليل الكينزي للأزمة. فكما فعل كينز، أشار لاوتنباخ، أيضاً، إلى أن التفاوت السائد بين مستوى الادخار الكلي، الذي يتحدد حجمه من خلال ملايين القرارات الفردية التي يتخذها القطاع العائلي، ومستوى الاستثمارات، التي تنفذها المشروعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، إنما يكمن في قصور الحوافز للاستثمار. ويلعب معدل الفائدة ومستوى التكاليف دوراً ثانوياً في هذا السياق. فالأمر الجوهرى هنا يكمن في المشكلات التي تواجهها المشروعات عند تصريف البضائع التي تنتجها، فهذه المشكلات تسبب الفرع للمستثمرين وتحول دون شروعاتهم في الاستثمارات، وإن بلغت معدلات الفائدة أدنى مستوياتها وأخذت تكاليف (العمل) تنخفض، ولعل اليابان خير شاهد على هذه الحقيقة، فالأزمة التي نشرت ظلالها هناك في الماضي القريب تعكس هذه المشكلات بنحو تام. من هنا، يكمن العلاج الشافي في ارتفاع

الطلب السلعي. فإذا تعمقت الأزمة وبلغت أشدها، فإن الدولة، بصفتهها المؤسسة الوحيدة التي يوسعها التأثير على مجمل الاقتصاد الوطني، هي الطرف الوحيد القادر على معالجة الأزمة القائمة.

وكما فعل مصلحون آخرون، واجه لاوتباخ أيضاً الأوهام، التي تخيم على خصومه من المؤمنين بكفاءة الأسواق في حل الأزمة، براهين كثيرة كان يُفترض بها أن تقنع كل من لديه اطلاع على المنطق الاقتصادي القاتل: إن التوسع في خلق القروض بغية تنشيط الطلب السلعي لن يؤدي إلى اندلاع التضخم إذا انتصفت الحالة السائدة بانكماش شديد في النشاطات الاقتصادية وانخفاض الأسعار. لا بل العكس هو المتوقع؛ أي المتوقع هو أن يطرأ انخفاض معتبر في تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج؛ وذلك إثر التوسع في الطاقة الإنتاجية أولاً، ومن خلال ما ستفرزه الاستثمارات الجديدة من تطوير لعملية الإنتاج ثانياً. إلا أن الأصوليين المتزمتين في إيمانهم بالفكر الاقتصادي التقليدي ظلوا متمسكين بكل عناد بعلاجهم الاقتصادي القاتل. فلودفيك فون ميسس (Ludwig von Mises)، هذا الاقتصادي الذي نال شهرة عالمية الأبعاد فيما بعد، ظل يردد، من دون كلال أو ملل، العقائد المستقاة، زيفاً، من النظرية الليبرالية الرافعة شعار "دعه يعمل"؛ أعني أنه ظل يردد بكل إصرار أن العلاج الناجع يكمن في ترك قوى السوق تعمل بنحو تلقائي، وفي ضرورة خفض الأجور إلى أدنى مستوى ممكن، وأخيراً وليس آخراً في إلغاء كل ما يستطاع إلغاؤه من مدفوعات اجتماعية يحصل عليها الفقراء والعاطلون عن العمل. ففي عام 1931؛ أي حينما كان معدل البطالة قد بلغ في ألمانيا 23.2٪، وهو معدل كان يتفوق بشكل واضح على معدلات البطالة السائدة في الدول الصناعية الأخرى، واظب فون ميسس على تلقين الرأي العام والحكومة الألمانية من دون هوادة أن إصلاح الوضع الاقتصادي يحتم خفض الأجور على أشد نحو ممكن:

بهذا يتبين لنا أن البطالة المستفحلة منذ أمد طويل ليست سوى النتيجة التي أفرزتها السياسة التي تتبعها النقابات العالية والمهادنة إلى مواصلة الارتفاع في معدلات الأجور. ولو لم تكن هناك المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل، لكانت

هذه السياسة قد منيت بالحنية وأصبحت بالإخفاق الذريع. فخلافاً للأفكار الحاططة التي يرددعا الرأي العام، لم تكن المدفوعات التقذية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل وسيلة لتخفيف الشقاء الناجم عن البطالة. إن العكس هو الصحيح، فإلى جانب عواصل أخرى، فإن هذه المدفوعات هي التي تخلق البطالة وهي التي تجعل منها، أصلاً، ظاهرة جماهيرية طويلة الأمد (Mises, 1931, 18).

وبما أن هذه الآراء كانت تصدر عن اقتصاديين مشهود لهم بالكفاءة العلمية؛ لذا راحت القوى الرافضة لإجراء الإصلاحات المطلوبة تستشهد بها فيما تنشر من دوريات ومؤلفات مادامت شهادة صادرة عن خبراء لا قدرة لأحد على التشكيك في سداد حكمهم على الأمور. ومهما كانت الحال، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه الآراء العلمية الحاططة لم يكن لها دور مهم في نشأة الأزمة. إن كل ما في الأمر هو أن التحيز الأيديولوجي في عملية انتقاء الأفكار الاقتصادية - وهو تحيز كان يهدف إلى دعم مواقع القوى المهيمنة على المجتمع - كان قد شكل النواة الرئيسية للتفسيرات التي كانت تقدمها الطلائع المتسلطة على مقدرات المجتمع لتسويق ما اتخذته من تدابير وما لم تتخذ. بهذا ما كانت هذه القوى تهدف إلى معرفة الحقيقة، بل كانت تهدف إلى ما يحقق مصالحها. ومن المحتمل أن تكون هذه القوى قد هدفت إلى معرفة كلا الأمرين، الإحاطة بالحقيقة ومعرفة ما يحقق مصلحتها الخاصة، لكنها جانبت الحقيقة؛ وذلك لأنها لم تحط علماً بالنهج الذي يحقق مصالحها الخاصة على أفضل نحو في الأمد الطويل.

في سياق النقاشات التي دارت بعد عام 1929؛ أي في حقبة الركود الكبير، كانت آثار التضخم المفرغة تشكل، من دون ريب، الموضوع الأساسي الذي كان معارضو الإصلاح يستخدمونه لدعم مواقفهم بشأن السياسة الاقتصادية التي ينصحون بها. وليس ثمة شك في أنهم كانوا على حق، حينما رأوا أن إشاعة الفرع من التضخم سيدفع الرأي العام لأن يؤيدهم ويقف إلى جانبهم، ولا سيما أن التضخم الجامح عام 1923 كان قد ترك تداعيات مفرغة وخيمة بين المواطنين. إلا أن الفرع من التضخم لم يكن الحجة الوحيدة التي احتج بها هؤلاء الأطراف. فهم كانوا قد ساقوا حججاً أخرى. فكما هي الحال في يومنا الراهن، كانت ترسانة الأصوليين الخطائية لا تخل ولا تكل عن ترديد ما في

جعلتها من حجج للاعتراض على قيام الدولة بتنفيذ برامج لتشغيل العاطلين عن العمل. فبحسب ما رددته هذه الأوساط، ليس بمستطاع "الجهاز البيروقراطي" التعرف على المشروعات النافعة فعلاً؛ ومن ثم فإن مساعيه مستسبب تخصيص رأس المال تخصيصاً مخففاً إخفاً ذريعاً، وفي تبذير عظيم للموارد الاقتصادية. أضف إلى هذا أن تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية يحول، بحسب زعمهم، النظام الاقتصادي القائم إلى نظام مسير مركزياً [أي إلى نظام يسيره الجهاز البيروقراطي على غرار النظام السوفيتي سابقاً، المترجماً]. وعلى خلفية الإخفاق الذريع الذي أسفر عنه النظام الاشتراكي الذي طبقته الدول الشرقية في الزمن المنصرم، لا مراء في أنه لم يعد هناك مجال في اليوم الراهن لاهتمام أحد السياسيين بأنه يتطلع لتحقيق نظام تسيره خطط اقتصادية يعدها الجهاز البيروقراطي. ومهما كانت الحال، فإن الاعتراض على تدخل الدولة والوقوف ضد تنفيذها سياسة ترمي إلى خلق فرص للعمل واتهامها بأنها، بصنيعها هذا، تهدم آلية الأسواق في توجيه النشاطات الاقتصادية وتخلق أسس نظام مخطط مركزياً، إنما هو ترويج لادعاءات عارية عن الصحة ومزاعم تحاكي الحقيقة تماماً. وعموماً لم تنأ هذه الاتهامات من ضحالة في التفكير، أو من عدم وضوح الرؤية، أو من حرص على صون كفاءة الاقتصاد الوطني، بل كانت تنأى من رغبة في الافتراء على الخصوم. وكانت الكينزية قد تعرضت لمثل هذه الافتراءات منذ بزوغ فجرها. كما راح الخصوم يشنعون على سياسة العمل التي طبقها الرئيس الأمريكي روزفلت بعد عام 1933؛ أعني ما جرت العادة على تسميته "النيو ديل" (New Deal) [أي البرنامج الحكومي الجديد، المترجماً]، بأنها تقتضي خطئ "الاشتراكية". وكان المراد من هذه التسمية هو الطعن بهذه البرامج وتشويه سمعتها، واسمياً أنها استخدمت في بلد لا يكاد تفقه أغلبية مواطنيه شيئاً عن ماهية الاشتراكية. وكيفما اتفق، فقد راح درغر يضع الحد الفاصل بين آرائه بشأن سياسة التدخل الحكومي لخلق فرص العمل وبين الاقتراحات المقدمة من إصلاحيين آخرين؛ وذلك لأنه رأى أن هذه المقترحات تنطوي على قيود ومعوقات تحد، من دون جدوى أو ضرورة، من العمل والفاعلية والاقتصاد القائم على نظام السوق:

وهناك مشكلات تنظيمية تحتم، أصلاً ويادئ ذي بدء، إخفاق مثل هذه التوجهات [أي ميل بعض الأفراد إلى الأخذ بصيغ الاقتصاد المخطط، المؤلف]؛ ولكن، بغض النظر عن هذه المشكلات التنظيمية التي غالباً ما يستهين بها بعض الناس، يبدو لي، بدهية،\* أن المرء سيزيد وطأة الأمراض التي تفت في عضد الاقتصاد الرأسمالي وتوهن قواه، فسيألو جرب عليه خصائص الاقتصاد المخطط؛ فصنع من هذا القليل سيكون محفوفاً بأوخم العواقب بالنسبة إلى تعافي النظام الرأسمالي وعودته إلى الأزدهار ثانية ( Dräger, 1981d, 290).

وهذه الآراء بشأن الجوانب النظرية الخاصة بالنظام الرأسمالي، يقيم درغر الدليل على أنه "كينزياني" حقاً وحقيقة: فهو، ومن حيث المبدأ، لا يعترض على الآلية القائمة على قوى السوق؛ إنه يعترض على التصور الخاطئ القائل: إن آلية السوق تستطيع، من دون تدخل الدولة، أن تصل بالاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل للأيدي العاملة وأن تضمن تحقق الرفاهية الاقتصادية. وكان درغر، مثله في ذلك مثل باقي الإصلاحيين الآخرين، على ثقة بأن الحجج المنطقية ستدلل الطريق لمقترحاته؛ لكنه كان، هو وأنصاره، قد فاتهم أن الأمر لا علاقة له بمعرفة "الحقيقة"، بل كان يدور حول الهيمنة على المجتمع. فمقارنة بسنوات الأزدهار، أتاحت الأزمة لأصحاب رأس المال القدرة على أن ينفذوا بنجاح أكبر تصوراتهم بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي دأبوا على المطالبة بانتهاجها. وكانت البطالة الجماهيرية قد أضعفت موقف النقابات العمالية وسببت تراجع معدلات الأجور وخفض المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل بنحو كبير. ومن وجهة النظر الأيديولوجية المخيمة على أصحاب رأس المال والنظرية الاقتصادية الأصولية لم تكن الأزمة سوى تصحيح لتطورات غير سليمة عكست أخطاء الزمن الماضي. من هنا، رأى هؤلاء الأطراف في الأزمة أمراً لا بد منه، أمراً أفرزته آلية الأسواق. بناءً على هذا المنظور، كان من السهولة الزعم أن عمق الأزمة يعكس ثقل "الأعباء" التي يشن تحت وطأتها كاهل المشروعات وأصحاب رأس المال. ومن زعمهم هذا استخلص هؤلاء نتيجة تفيد أن: الأزمة السائدة ليست سوى نوع من أنواع عملية الشفاء الذاتي التي يتميز بها النظام القائم على اقتصاد السوق؛ أي النظام الرأسمالي. وكان هذا المنظور، الذي ينطلق منه

\* استخدم الكاتب هنا المصطلح الفلسفي: *la priorie* أي للمرة المسبقة من التجربة. إلا أننا فضلنا اختيار عبارة "بدهية" اصطفاً منا بأنها تعبر بنحو أكثر دقة عما عناه. (للترجم)

بعضهم في اليوم الراهن أيضاً، قد انسجم تماماً مع منطق الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية. فدعاة المدرسة الكلاسيكية المؤمنون بالقياسات الاقتصادية كانوا على ثقة في أن النظام الرأسمالي يمتلك القوى الذاتية التي تمكنه من تحقيق الوضع الأمثل تلقائياً. وكما سبق أن قلنا، كان مروج الآراء الكلاسيكية بشأن الانسجام الذي ينطوي عليه اقتصاد المنافسة؛ أعني الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي (1767 - 1832)، قد نفى إمكانية حدوث أزمات عامة في تصريف المنتجات؛ وذلك لأن كل عرض يخلق الطلب عليه بصورة تلقائية بحسب زعمه. ويعكس "قانون ساي" هذا تصوراً يُمَازي الحقيقة مفاده أن المشروعات الرأسمالية تنتج كما لو كانت في اقتصاد يقوم على المقايضة السلعية؛ أي أنها تنتج كما لو كانت ترغب في استبدال بضاعة أخرى ببضاعة. إلا أن الواقع العملي يشهد أن البضاعة تُباع مقابل مبلغ نقدي، وأن البائع لا يتفق المبلغ الذي يحصل عليه في الحال، وربما لا ينفقه أصلاً، بل يفضل ادخاره أمداً طويلاً. وإذا ما حدث هذا الاحتمال الأخير فعلاً، فلا ريب في أن الاقتصاد سيكون معرضاً لفجوة في الطلب إذا لم يتم تعويض هذه الفجوة من خلال الاستثمارات. ويمجد هذا الاحتمال المشكل الأساسي في الاقتصاد النقدي؛ أي في الاقتصاد الذي يستخدم النقد في معاملاته.

#### سادساً: برنامج الاتحاد العام للتقابات العمالية الألمانية خلق فرص العمل عام 1932

كما سبق أن قلنا في بداية هذا الفصل، كان فويتنسكي (Woytinsky) وتارنوف (Tarnow) وباده (Baade) قد قاموا بإعداد برنامج يهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل. وكان الاتحاد العام للتقابات العمالية في ألمانيا قد تبنى هذا البرنامج كاملاً. وتشير كل الدلائل إلى أن فويتنسكي، مدير شعبة الدراسات لدى الاتحاد العام للتقابات العمالية، هو صاحب الفضل الأول في صوغ العناصر الأساسية في البرنامج. وكان هذا البرنامج قد انطوى، حقاً وحقيقة، على خصائص البرامج التوسعية "الكينزية" كافة. وبحسب تصورات فويتنسكي، كان يُستحسن أن يكون هناك تنسيق دولي المهدف منه حفز الدول الصناعية كافة لانتهاج سياسة تحارب الانكماش الاقتصادي. ولكن، ولعدم وجود فرصة واقعية لانتهاج سياسة منسقة دولياً، تم صوغ خطة فويتنسكي - تارنوف - باديه على

أساس أنها برنامج يدعم الطلب السلعي على مستوى الاقتصاد الوطني فقط. وكان البرنامج يفترض أن تقوم الدولة (مثلة بمصلحة السكك الحديدية والبريد وإدارات الحكم المحلي) بمنح عطاءات لتنفيذ مشروعات عمومية ممولة من خلال القروض. وكانت الأنظار قد اتجهت، في المقام الأول، إلى مشروعات كان قد أزمع تنفيذها في الماضي، إلا أن المشكلات المالية، التي أفرزتها الأزمة، كانت قد حالت دون تنفيذها. وكان المفروض أن يتم إنعاش توظيف الأيدي العاملة تدريجياً؛ وذلك منعاً لحدوث ما يمكن أن يسببه الارتفاع المفاجئ وغير المناسب في الكمية النقدية المتداولة من ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ فمما لا شك فيه أن الارتفاع المفاجئ والسريع في الكمية النقدية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مادام القطاع الإنتاجي ما يزال لم يصل بعد إلى مستوى التوسع المطلوب.

وكان فويتنسكي قد قام بإجراء حسابات دقيقة تبين منها أن جزءاً من الأموال المنفقة على إنعاش الاقتصاد "ستمول نفسها بنفسها". فالتراجع في المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون وتزايد الإيرادات الضريبية وارتفاع المخصصات التي يدفعها العاملون لأغراض التأمين الاجتماعي ستخفف، جميعها، مع مرور الأيام، من ثقل الأعباء الملقة على كاهل الخزينة الحكومية. وكما هي الحال بالنسبة إلى دعاة الإصلاح كافة، كان فويتنسكي، أيضاً، ينطلق من منظور الاقتصاد الكلي. فهذه الحسابات كان فويتنسكي قد أبرز التدفقات السلعية والنقدية الدورية في الاقتصاد الوطني بغية مواجهة الانغلاق الفكري التابع - تماماً كما هي الحال في يومنا الراهن - من منطق المشروع الواحد؛ أي بغية مواجهة المنطق الذي يظل، من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، خاطئاً، وإن انطلق، بحكم بساطته، على الجمهور غير المطلع على ما يتصف به المنظور الجزئي، منظور المشروع الواحد، من نواحي قصور حيناً يتعلق الأمر بموضوعات تخص، أولاً، مجمل الاقتصاد الوطني. كما يجنزل المنظور الجزئي، ثانياً، مشكلة التضخم إلى مسألة نقدية بحث؛ أي إلى مسألة توحى أن التوسع في المعروض النقدي وفي منح القروض يؤدي إلى توسع في الطلب السلعي فقط، وليس إلى توسع في المعروض السلعي أيضاً. ولتنفيذ هذا كله، كان فويتنسكي قد أشار إلى أهمية التطورات الاقتصادية الحقيقية؛ أي إلى أهمية التطورات التي



ستطرأ على القطاع الإنتاجي ذاته. ففي نقله للسياسة الانكماشية التي دأبت على تطبيقها حكومة بروننج أبان فويتسكي بكل جلاء أن كفاءة الاقتصاد الوطني تتحدد، في المقام الأول، من خلال العمليات الاقتصادية الحقيقية؛ أي العمليات الإنتاجية، وأن التدفقات النقدية ليست سوى ظاهرة من ظواهر العمليات الاقتصادية الحقيقية. وكانت سياسة بروننج الانكماشية قد قامت على تسويق مفاده أن "الاقتصاد في الإنفاق الحكومي" وسيلة لا غنى عنها للوفاء بتعويضات الحرب الملزمة لألمانيا بدفعها إلى دول الحلفاء وأنه؛ أي الاقتصاد في النفقات، برهان للعالم الخارجي على رغبة ألمانيا الأكيدة في الوفاء بهذه الالتزامات النقدية. إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن التعويضات عن الحرب ليست مشكلة نقدية في نهاية المطاف، فهذه التعويضات تُسد في الواقع من خلال الإنتاج المتحقق في الاقتصاد الوطني؛ أي تُستقطع من الإنتاج الحقيقي المتحقق في الاقتصاد الوطني. بهذا كان فويتسكي على حق حيناً أكد أن ما تفرزه برامج التوظيف من ارتفاع في الناتج القومي يتيح لألمانيا فرصة أفضل للوفاء بتعويضات الحرب (Landmann, 1981, 391). ومع أن الإصلاحيين كانوا قد أقاموا، انطلاقاً من براهين تقوم على التحليل الحديث للتدفقات الدورية التي يمر بها الناتج والدخل القوميان، الدليل على أن مخاوف خصوم برامج التوظيف غير مسوغة (Grotkopp, 1976, 222 ff.)، إلا أن براهينهم الصائبة لم تلق صدًى عند جمهور المواطنين. لقد كان من سوء الطالع أن تمجّم حكومات أول جمهورية ديمقراطية في ألمانيا (جمهورية فايمار) عن تنفيذ برامج التوظيف تاركة بذلك للنازيين الفرصة لأن يطبقوا على أرض الواقع المقترحات الجوهريّة التي اشتمل عليها هذا البرنامج؛ فبحسب ما تنقله الرواية، فقد علق عضو النقابات العمالية وممثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان، النائب فريتس تارنوف (Fritz Tarnow)، على خطاب غريغور شتراسر\* (1892 - 1934) في العاشر من أيار/ مايو من عام 1932 قائلاً له بالحرف الواحد: «إننا أولى منك بسر د ما تحدثت به أماننا» (Landmann, 1981, 383).

\* كان غريغور شتراسر (Gregor Strasser) مسؤول التنظيم الداخلي في الحزب النازي، لكنه اختلف مع هتلر لمحاول شق الحزب. وكان هتلر قد استشر من نوابه خوفاً عظيماً؛ ولما قد أس، بعد تسلّمه مقاليد الحكم، الشرطة بالقضاء القبض على شتراسر ورفاق آخرين كانوا قد مهّدوا لخطر الطريق للارتقاء إلى سدة الحكم. واختالت أجهزة البوليس شتراسر ورفاقه في السجن من دون محاكمة في منتصف عام 1934. (الترجم)

ومن منظور اليوم، فإنه لأمر يدعو إلى الدهشة فعلاً أن يقر الاتحاد العام للنقابات العمالية الألمانية برنامج التوظيف في وقت متأخر نسبياً، في نيسان/ إبريل 1932؛ أي بعدما بلغ مستوى البطالة أبعاداً مأساوية، وحينما اتخذت الأوضاع السياسية مسارات تنذر بأوخم العواقب. ويكمن سبب هذا التأخير، أولاً، في المشكلات الأيديولوجية التي نشرت ظلها ليس على النقابات العمالية نفسها فحسب، بل على الحزب الاشتراكي الديمقراطي [الحاكم، المترجم] أيضاً، وكذلك، في ما خيم ثانياً، على النقابيين عامة، وعلى قيادة الاتحاد العام للنقابات العمالية على وجه الخصوص، من قصور كبير في فهم المناحي الاقتصادية النظرية. وكانت التحفظات الأيديولوجية تتردد على لسان أولئك الذين كانوا يؤكدون أنه ليس هناك مسوغ يدعو إلى اتخاذ برامج إصلاحية "صغيرة" قد تؤخر الانهيار المحتوم للنظام الرأسمالي بعض الشيء، بحسب زعمهم، بل المطلوب هو العمل على تغيير النظام برمته؛ أي العمل على تحويل النظام القائم إلى اقتصاد تسيره خطط حكومية. وكان رودولف هيلفردنك في طليعة الداعين إلى هذا الموقف في المجموعة البرلمانية التابعة للحزب الاشتراكي الديمقراطي. \* ولم يفلح قادة الاتحاد العام للنقابات العمالية في إغراء مجموعة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان بتبني برنامج التوظيف. وبحسب ما تقوله الرواية، فقد اعترض هيلفردنك على خطة فويتنسكي - تارنوف - باده قائلًا: "إذا كان كولم \*\* وفويتنسكي يعتقدان أن في وسعهما مواجهة تفاقم الأزمة بشيء من الأعمال

---

\* رودولف هيلفردنك (Rudolf Hilferding) أحد أشهر الاشتراكيين الألمان. وكان هيلفردنك يتمتع باحترام الفكريين الماركسيين؛ فهو لاء كانوا يرون في كتابه رأس المال التصويلي (*Finanzkapital*) مرجعهم الثاني بعد كتاب رأس المال لكارل ماركس. وكان هيلفردنك قد بنى أفكاره بشأن ضرورة انتهاز اقتصاد غلط على أفكار تروكان - بارنوفسكي (Tugan-Brenovsky)، فهما كان قد عزا أسباب الأزمة إلى اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، وألغى بذلك نظرية تقص الاستهلاك ومقولة ميل معدل الربحية للانخفاض. وكان قد استنتج من تحليله هذا وأياً يفيد أنه لو أمكن تخطيط الإنتاج، لما فاض العرض على الطلب ولما استم طلب المجتمع للانخفاض في النظام الرأسمالي؛ أي لا تعرض النظام الرأسمالي للأزمة. وهذا يعني أن الأزمة ستبقى أمراً ملازماً للنظام الرأسمالي ولا يمكن تفاديه إلا من خلال تحويل الرأسمالية من رأسمالية تنافسية إلى رأسمالية موجهة أو مخططة. والواضح هو أن هذه النظرية تنسف المادية الجدلية الماركسية وتقتد دعوى الماركسيين بأن تطور المجتمعات البشرية من مرحلة إلى أخرى أصل يتم من خلال التناقضات الجدلية التي تسود العلاقات الإنتاجية. وأمله تجدد الإشارة إلى أن الماركسيين المرتدين كانوا قد تبنا هذه النظرية عواulin من خلالها تنفيذ آراء ماركس المتعلقة بمستقبل الرأسمالية. (المترجم)

\*\* المقصود هو جيه هارد كولم (Gerhard Colm) (1897 - 1968)، أستاذ الاقتصاد في جامعة كليل الألمانية. وكان كولم قد هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933. ومهما كانت الحال، فقد كان كولم أحد الاقتصاديين الأكاديميين القلائل الذين أعربوا عن تأييدهم النمام لبرنامج التوظيف المقترح لدى الاتحاد العام للنقابات العمالية الألمانية (Landmann, 1976, 385).

والمشروعات العامة، فإنها يقيمان بذلك الدليل على أنها ليسا ماركسيين أبداً (Landmann, 1981, 385). وكان فريتس نافطالي (Fritz Naphtali) (1888 - 1961) مؤلف البحث المشهور حول الديمقراطية الاقتصادية، أحد منظري الاتجاه المعاكس لخطة فويتنسكي - تارنوف - باده في الحركة النقابية وفي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. فانسجاماً مع هذا الاتجاه، كان النفايون قد أخذوا بالرأي المحافظ الزاعم أن الإنفاق الحكومي الممول بالعجز يؤدي، لا محالة، إلى التضخم. ومع أن فويتنسكي كان على ثقة تامة في أنه قد أقام، من خلال بياناته الإحصائية الواسعة، الدليل القاطع على أن شيئاً ضئيلاً من التضخم يخلق لدى المستثمرين توقعات إيجابية، ويعزز بهذا نشأة الازدهار الاقتصادي، نعم مع هذا، لم يلق فويتنسكي تأييداً واسعاً لرأيه هذا. إن المنظور الموضوعي غير التحيز، القائل: إن شيئاً ضئيلاً من التضخم يوقد فتيل الازدهار الاقتصادي ولا يؤدي بالضرورة إلى تضخم جامح يحرق بنيرانه الأخضر واليابس من النشاطات الاقتصادية البناءة، لم يُقنع، لا آنذاك ولا في الماضي القريب، أصحاب القرار السياسي المؤمنين بالفكر الاقتصادي السافج.

وإذا كان الرأي العام لم يستطع الوقوف على كنه البرامج الكثيرة ومغزى الخطط المتنوعة الرامية إلى إنعاش الوضع الاقتصادي ثانية، فإن الأمر البين هو أن السؤال كان حول إمكان الازدهار الاقتصادي التحقق ثانية من خلال المبادرات والبرامج الحكومية أصلاً أو لا، أو ضرورة ترك ذلك للمبادرة الفردية؛ أي تركه للمشروعات الرأسمالية، وقد لعب، تماماً كما هي الحال في يومنا الراهن، دوراً في غاية الأهمية آنذاك أيضاً. أولاً، وكانت هناك خطة بابن (Papen-Plan)،\* الرامية إلى تزويد المشروعات الإنتاجية بالسيولة النقدية المطلوبة ثانياً؛ وذلك من خلال تسهيلات ضريبية تقدمها لها الحكومة. بهذا المعنى، كان القطاع الخاص المحور الرئيسي في خطة بابن. وكان دعاء الإصلاح قد عارضوا هذه الخطة من دون هواده. فهم كانوا على يقين بأن المشكل الأساسي يكمن في جانب الطلب

\* نسبة إلى المستشار الألماني فرانس فون بابن (1879-1969) الذي كان قد انتخب لتسلم مقاليد الحكم في مطلع حزيران/ يونيو 1932؛ أي عقب تنحي هاينرش برونتنج عن سدة الحكم. ولم يتم حكم فون بابن طويلاً، فقد نُحي عن الحكم في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1932.

السلمي، أو بالأحرى، في تصريف البضائع المنتجة؛ أي كانوا على يقين بأن المشكل الأساسي لا يتأتى من أزمة في السيولة النقدية أو من أزمة بالتزود برأس المال المطلوب، وبأن تردي سيولة المشروعات ليس سوى المحصلة الحتمية للأزمة المخيمة على القطاع الحقيقي في الاقتصاد الوطني. وكان فريتس تارنوف قد أبان بوضوح، في سياق النقاشات التي سبقت إقرار خطة يابن، أنه لا أمل يُرْتَمَى من ترك إصلاح الأزمة القائمة لجباذرات مشروعات القطاع الخاص ونشاطاتها. ففي تحليل مقتضب للعلاقات الاقتصادية الكلية السائدة في النظام الرأسمالي أبان تارنوف بجلاء أن هذا النظام بحاجة ماسة إلى طلب متواصل على السلع الاستهائية إذا ما أُريد له أن يحافظ على استقراره. إنه بحاجة ماسة إلى هذا الطلب السلمي حتى إذا لم تكن هناك حاجة ماسة إلى التوسع في الطاقات الإنتاجية المتاحة. ويسمى هذا الوضع في نظرية النمو الاقتصادي القائمة على أسس النظرية الكينزية "تناقض هارود" (Harrod-Paradoxen): فلكي يُحقق تعادل دائم بين المدخرات والاستثمارات عند مستوى التوظيف الكامل، يجب أن يبقى حجم الاستثمار الصافي [أي الزيادة في الاستثمار بعد طرح الاستثمار المراد منه التعويض عن الاندثار المتحقق بالسلع الإنتاجية، المترجم] بمستوى التراكم الحاصل في المدخرات. إلا أن الأمر الذي تعمين ملاحظته هو أن الاستثمار الصافي يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية و/ أو إلى رفع الإنتاجية. بهذا ستكون هناك حاجة ضرورية إلى زيادة الطلب السلمي بمقدار يناسب الزيادة الحاصلة في الطاقات الإنتاجية. وتحتم هذه الزيادة في الطلب السلمي زيادة الطلب على السلع الاستهائية؛ أي الإنتاجية، أيضاً، إذا ما أُريد توظيف الطاقات الإنتاجية المتاحة توظيفاً كاملاً. وحتى وإن ظل حجم الاستثمار ثابتاً؛ أي لم ينخفض حجم الاستثمار، فستكون هناك طاقات إنتاجية غير موظفة توظيفاً كاملاً؛ وذلك لأن كل استثمار صاف سيؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية. ويكمن التناقض ههنا في أن وجود الطاقات الإنتاجية العاطلة يتأتى من عدم قيام المنتجين بتنفيذ الاستثمار الضروري لتحقيق توسع جديد في الطاقات الإنتاجية.

يتم النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي، دائماً وأبداً، تخصيص كمية عمل معتبرة لإنتاج السلع الرأسمالية؛ أي لإنتاج الآلات والمعدات ووسائل النقل وما سوى ذلك من سلع إنتاجية لا يُراد استهلاكها، بل يُراد منها أن تحقق عائداً معيناً. وليس ثمة شك في أنه

يتعين على كل النظم الاقتصادية أن تخصص جزءاً من العمل الاجتماعي لإنتاج السلع الإنتاجية. وفي اقتصاد يفي بالمتطلبات العقلانية لن يُخصص لإنتاج هذه السلع ما يزيد على ما يُشبع الحاجة لها. فـما جدوى توسيع الطاقات الإنتاجية إذا كان المتاح منها غير مستخدم كله. إلا أن الأمر يختلف حيناً يتعلق الأمر بالنظام الرأسمالي؛ ففي هذا النظام يشكل إنتاج السلع الرأسمالية ضرورة لا غنى عنها؛ أي يظل شرطاً ضرورياً لاستمرار توازن مجمل الاقتصاد، حتى وإن لم يطرأ أي ارتفاع على حاجة المشروعات للسلع الإنتاجية.

وتكمن مأساة الاقتصاد الرأسمالي في أنه يمتلك قدرة كبيرة على زيادة المنتج من السلع الرأسمالية. وحين تفرط المشروعات وتقوم بتوسيع الطاقات الإنتاجية بما يفوق القدرة على الانتفاع منها، فلن يكون بالإمكان، عندئذ، تنفيذ استثمارات جديدة وذلك لفقدان الأمل بتحقيق الربحية المطلوبة مستقبلاً. وكما هو بين، فإن هذا الوضع هو الأمر الذي يعانيه الاقتصاد في الوقت الراهن. إن العالم متخفم بالسلع الإنتاجية العاطلة عن العمل، ويكثر بمصادر السلع الغذائية والموارد الأولية، إلا أن مداخل مصادر الرخاء هذه مغلقة بنحو مصطنع، وإن كانت الشعوب تعاني الفاقة والجوع، وعوزاً رهيباً في التزود بالسلع الغذائية. بناءً على القوانين المتحكمة في مسيرته، يعجز النظام الرأسمالي تماماً عن توظيف العمل بنحو مباشر لإنتاج السلع الغذائية، فالتوسع في توظيف الأيدي العاملة لإنتاج السلع الغذائية لا يتحقق إلا بعد أن تسبقه نشاطات استثمارية؛ وذلك لأن توظيف أيدٍ عاملة لتنفيذ هذه الاستثمارات يعني أن المشروعات قد قامت بخلق القوة الشرائية الإضافية التي يتعين وجودها مسبقاً، أي قبل أن يكون باستطاع التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية (Tarrow, 1981, 414).

وينسجم تحليل تارنوف للأزمة، انطلاقاً من جانب الطلب السلعي، مع المقولة الماركسية الأساسية، هذه المقولة المؤكدة أن استخدام قوة العمل محدود، في ظل الشروط السائدة في النظام الرأسمالي، من خلال مقدار ما تضيفه قوة العمل إلى فائض القيمة. وكما سبق أن قلنا، يحول أصحاب رأس المال فائض القيمة [إلى أرباح نقدية يمنونها فعلاً، المترجمًا]، فقط، في حالة إنفاقهم مبالغ مناسبة على الطلبيين الاستهلاكي والاستثماري. أما إذا انخفض الطلب الاستثماري إلى ما دون ذلك المستوى الضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ أي إذا خفض أصحاب رأس المال طلبهم الكلي، فستنشأ عندئذ، بحسب ما أوضح تارنوف، بطالة في الأيدي العاملة وستنخفض فائض الإنتاج وبهذا

أيضاً سينخفض فائض القيمة أو بالأحرى الأرباح. ومفسر المشروعات هذا الانخفاض على أنه أزمة عصفت بمعدلات الربحية. وانطلاقاً من منظورها الجزئي؛ أي من منظورها القائم على متطلبات المشروع الواحد، سترى المشروعات أن العلاج الناجع لهذه الأزمة يكمن في خفض التكاليف عامة وتكاليف العمل على وجه الخصوص، وفي تخفيف الأعباء الضريبية عن كاهلها. وحينها تقوم إحدى الحكومات - كحكومة المستشار الألماني بروننج على سبيل المثال أو حكومات اليوم الراهن المطبقة سياسات اقتصادية تراعي جانب العرض - بإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي بالوسائل والتدابير الاقتصادية المذكورة سابقاً، أي التي تطالب المشروعات بتطبيقها انطلاقاً من منظورها الجزئي، فإنها تنتهج، عملياً، سياسة انكماشية، أي ستكون هذه الوسائل والتدابير ذات نتائج انكماشية سواء انخفضت الأسعار فعلاً أو ارتفعت بمعدلات دون المعدلات التي كان يمكن أن ترتفع بها لو كان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل.

وكما ما يبدو لم يكن فون بابن نفسه على ثقة في أن برنامجه المسمى خطة-بابن، كفيل بإنعاش النشاط الاستثماري الخاص. فعلى نحو مشابه لما نسمعه في اليوم الراهن، أسهب، آنذاك المستشار الألماني فون بابن، أيضاً، في توجيه النصائح الأخلاقية إلى أصحاب المشروعات، متجاهلاً أن هدف هذه المشروعات يكمن في تحقيق الربح الاقتصادي، وليس في التصرف بما يخدم الأهداف الاقتصادية الكلية أو وفق ما هو ضروري من وجهة نظر الاقتصاد الوطني. فقد كان فون بابن قد حذر أصحاب المشروعات قائلاً:

الويل لرجال الأعمال إذا ما فكروا في ما يخدم مصلحتهم الخاصة فقط وليس بالمصلحة العامة، الويل لهم إذا ما تجاهلوا الفرصة الكبيرة المتاحة حالياً ولم يغتنموها...  
إذا ما لم يميزوا، فظلوا حللين مترددين يقبلون التمهّل والانتظار (نقلًا عن:  
(Landmann, 1981, 396).

وحينها تتضح للعيان بجلاء النتائج الإيجابية التي تسفر عنها السياسة الحكومية لإدارة الطلب - أعني سياسة إدارة الطلب التي أقرتها حكومة الائتلاف الاشتراكي الليبرالي عام 1978 في ألمانيا على سبيل المثال - يلتبس خصوم هذه السياسة العذر بحجج

واهية تزعم أن الأمر ليس سوى "قش يلتهب سريعاً ويخمد بعد جهد"، ناسين أن طيب القش يمكن أن يتحول إلى نار يتدفأ بها الإنسان، إذا ما تم إمدادها، في الوقت المناسب، بكمية كافية من الحطب. وعلى حين كان النقاويون وأنصار الإصلاح الاقتصادي يروجون برنامج التوظيف مستخدمين المنطق والحجج العقلانية، راح النازيون يكتسحون الساحة السياسية بأساليب دعائية تخاطب الجمهور بعبارات رنانة ذات تأثير نفسي عظيم.





## الفصل الرابع

# الواقع الحقيقي وتزييف الحقيقة ملاحظات على إشكالية المواقف الأيديولوجية في الاقتصاد السياسي

هناك أباطيل مقنعة تنمص الحقيقة ببراءة توحى لمن لا يشق بها أنه قاصر عن اتخاذ الموقف الصائب.

لاروش فوكو (La Rochefoucauld)

أفكارنا ليست سوى النتائج الحتمية للمجموعات التي نحيا في كنفها.

هلفيتيوس (Hévetius)

في العرض السابق كنا قد أشرنا، في مواضع عدة، إلى أهمية المنظور الأيديولوجي وإلى البعد "العقائدي" الخفي في الاقتصاد السياسي (Ristow, 2001). ومادام علماً يسعى إلى تفسير مناحي الحياة الاقتصادية - الاجتماعية أخذ الاقتصاد السياسي على عاتقه شرح أمور كانت في الزمن البعيد من اختصاص علم اللاهوت فقط. وفي هذا السياق، يمكن المرء أن يشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى ما استخلصه علم اللاهوت من أن الله (جلّ وعَلا) هو خالق هذا الكون، وأن العالم الذي خلقه الله (تعالى) هو أفضل كل الاحتمالات الأخرى؛ فمن هذه الحقيقة استخلص علم اللاهوت [المسيحي، المترجم] رأياً مفاده أن اتصاف العالم بأقصى أنواع الظلم وأندح أساليب الجور ينطوي على عدالة "علوية". وترغم الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية ومعها وليدها الجديد المتمثل بالليبرالية المحدث أن نظام السوق يتصف بأعلى كفاءة محتملة، وأنه يفي بمتطلبات العدالة، ويتمتع بقدرة عظيمة على تحقيق الوضع التوازني الأمثل بنحو تلقائي؛ أي بمنأى عن إدراك الأفراد، الناشطين اقتصادياً، أن نشاطهم الاقتصادي يعزز تحقق هذا الوضع التوازني الأمثل. وإذا كان الاقتصاد السياسي لم يعد يستخدم الخطاب اللاهوتي عند الحديث عن هذا الانسجام

الغيبى القائم بين المصالح الفردية، فإن الأمر الواضح هو أن هذا الانسجام المزعوم قد أمسى ديانة قائمة بحد ذاتها؛ أو لنقل بتعبير أكثر دقة: إنه أصبح بديلاً من الدين. فالإيمان بالسوق الرأسمالية أمسى يوحى، مجازاً على أدنى تقدير، أن هذه السوق من صنّع الخالق (تعالى).

ولن يكون في الإمكان تجريد الاقتصاد السيامي، أو علم الاقتصاد بحسب التسمية التي أمسى المرء يطلقها عليه في الوقت الحاضر، من محتواه الأيديولوجي حتى وإن اتخذ علم الاقتصاد، حيال الموضوعات التي يريد شرحها، مواقف مجردة عن الغرض تماماً؛ أي حينما ينصرف حيال الظواهر التي يريد تفسيرها "بموضوعية تُغالي وتفرض في موضوعيتها"، لكنه يميل نقد التدايعات الناجمة عن هذه "الظواهر"، ويتفاضى، على سبيل المثال، عن التطرق إلى الوضع الذي يعيشه بنو البشر في ظل الظروف السائدة وبغض الطرف عن الآثار التي تركها هذه الظروف على الفكر والثقافة. فعند تحليله للواقع القائم فعلاً يجمجم الموقف المدعي لنفسه الموضوعية عن نقد الأوضاع القائمة؛ بحجة يرددها صراحة مفادها أن نقداً من هذا القبيل يتعارض مع موقفه العلمي غير المتحيز. وفي الواقع، فإن السكوت عن العلاقات القائمة والاستسلام لها ينطوي، بحد ذاته، على موقف متحيز، ولا سيما أن هذا السكوت، المسوغ من خلال الواجب العلمي المزعوم، يُظهر الواقع القائم على أنه أمر بدهي مسلم به. ويؤكد علم الاقتصاد، المجرد عن الغرض زعماً، أنه يسير على هدى المناهج المتبعة في العلوم الطبيعية وأنه يريد؛ من ثم، رسم صورة للواقع القائم وشرح تفاصيل ما يسود هذا الواقع فقط؛ أي أنه ينأى بنفسه عن الحديث عما ينبغي وعما لا ينبغي أن يكون عليه الواقع القائم. إلا أن الأمر البين هو أن هذا النهج يؤيد [شاء أو أبى وعن قصد أو من دون قصد، المترجم]، كل أنواع الظلم والعوز والاستغلال التي تسود الواقع القائم، حينما لا يدين هذا الواقع، بل يكتفي بتصويره علمياً؛ أي بأسلوب فكري نظري، مشيراً إلى أنه الوضع الواقعي. فعلى هذا النحو يصير الوضع القائم وضعاً معيارياً، وضعاً طبيعياً مألوفاً؛ أو بتعبير آخر، يُجث بنو البشر على الرضوخ إلى الوضع القائم. «... بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة لأن ينال [الجميع، المترجم] السعادة المنشودة، حقاً لم يعد بنو البشر يرون في الوضع الذي يهدد كل يوم باندلاع كارثة هوجاء أمراً نظرياً لا غير،

... لكنهم، مع هذا، يستسلمون، باسم الواقعية، لما هو مفروض عليهم (Adorno/Dirks, 1956, 179). إن السكوت عن الجور، وغض الطرف عن الظلم الناجم عن البنية الاجتماعية يعينان المشاركة في هذا كله وإن جرى تسويق هذا السكوت بالحياد العلمي.

إن حيازة قوة عمل الآخرين تفرز هيمنة بيئة؛ ونحن يدعي أن البطالة الجماهيرية لا علاقة لها بأساليب الهيمنة المتحكممة بالمجتمع، يريد، في الواقع، المغالطة والتدليس والخداع. من هنا، فإن هناك أكثر من سبب يحتم علينا أن نناقش، في إطار النظرية النقدية للمجتمع، ما ينطوي عليه العمل وما تمنحه البطالة من أبعاد منسية أو يُنكر وجودها عن قصد، وأن نسلط الضوء، ويتركز أشد مما كنا نفعل إلى الآن، على سبل صون حقوق الفرد واحترام الكرامة الإنسانية (Negt, 2001, S. 18).

إن التفسيرات التي يقدمها الاقتصاد السياسي بشأن العالم ليست سوى جزء من العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية المعنية. ففي التفسيرات والشروح التي يقدمها علم الاقتصاد لا يتم رسم صورة لبنى الهيمنة (الاقتصادية). فالتفسيرات والشروح، التي تتوصل إليها "النظرية الهيمنة" بشأن الواقع القائم، تغدو، هي ذاتها، جزءاً من الحقيقة القائمة معززة بذلك أركان الواقع القائم ومحافظة على استمراره. وكان ماركس وإنجلز قد أشارا إلى هذا الموضوع بعبارات واضحة جلية في مؤلفهما الموسوم الأيديولوجية الألمانية، فقد كانا قد أكدنا أن:

أفكار الطبقة المهيمنة هي الأفكار المهيمنة في حقبة التاريخ المختلفة؛ أي أن القوة المسيطرة على المجتمع مادياً، تسيطر، في الوقت ذاته، على أفكار هذا المجتمع أيضاً (Marx/Engels, 1960, 44).

وكمثال ساطع على مصداقية التفسير الأيديولوجي الذي يقدمه الاقتصاد السياسي لحقيقة الوضع القائم والفاعلية السياسية التي يكتسبها هذا التفسير، نختار ههنا ما يدعي الكلاسيكيون أنه "الحقيقة بعينها"؛ أعني زعمهم أن الاقتصاد الرأسمالي المسير عفواً من خلال قوى السوق لا يسبب، هو ذاته، خلق الأزمات عامة والأزمات الدورية على وجه الخصوص. وليس ثمة شك في أن ما يزعمه النقديون (Monetarists)، من رأي مفاده أن الاقتصاد القائم على آلية الأسواق يتوفر على قوى ذاتية تحميه من مغبة الأزمات، إنها هو عقيدة نظرية مضطربة الفحوى مشوشة المغزى. فهم يزعمهم هذا يتجاهلون تماماً أن

الاقتصاد الرأسمالي لم يتطور في الماضي ولن يتطور مستقبلاً، خلواً من التقلبات الدورية في مستوى النشاطات الاقتصادية، وخلواً من تعاقب دوري بين التضخم والتوسع في النشاطات الاقتصادية أولاً، والانكماش وتراجع مستوى الأداء الاقتصادي ثانياً.

في نهاية الستينيات من القرن العشرين؛ أي إبان اندلاع أزمة الدولار الأمريكي وعقب بزوغ المؤشرات المنذرة بنهاية مرحلة الازدهار التي كانت قد سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقدت النظرية الكينزية مكانتها الريادية في التحليل الاقتصادي وتحولت إلى موقف الدفاع عن النفس. وكانت التهمة الرئيسية الموجهة إلى النظرية الكينزية تقول: إن هذه النظرية لا تصلح لمكافحة التضخم، وإنما تسبب، من خلال ما تنصح به من سياسة اقتصادية كلية تدخلية، إشاعة عدم الاستقرار في التطور الاقتصادي الكلي. وبثوبها الجديد؛ أعني بزي "المدرسة النقدية"، فجرت الأصولية ثورتها المضادة وعززت موقفها تمزيقاً مكن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من أن تنبأ المكانة الأولى من جديد. وتسيطر على المدرسة النقدية فكرة غاية في البساطة مفادها: أن التغيرات في المعروض النقدي لا تؤدي إلى تغير القيم الاقتصادية الحقيقية في الأمد الطويل، بل هي تؤدي، فقط، إلى تغيرات في المستويات العامة للأسعار وإلى إرباك آلية نظام السوق لخلق التوازن بنحو عضوي. من هنا، ويسبب "حيادية" النقود من حيث التأثير على القيم الاقتصادية الحقيقية تزعم المدرسة النقدية أن التدابير التي تتخذها السياسة النقدية لإحداث التغيرات المطلوبة في درجة التوظيف، وفي التعامل مع التقلبات الدورية في النشاطات الاقتصادية لن تسفر عن تأثير يذكر؛ أي أن هذه التدابير لن تكون أكثر من "صدّات" تزعم استقرار الاقتصاد الوطني بنحو شديد. وهكذا ودحضاً للنظرية الكينزية رُد الاعتبار إلى النظرية الزاعمة أن النقود حيادية التأثير. فبناءً على مقولة حيادية النقود ليس هناك تناقض بين الأهداف الاقتصادية الكلية؛ أعني النمو الاقتصادي ودرجة التوظيف أولاً، والاستقرار التام في مستوى الأسعار ثانياً. وتأسيساً على هذه النتيجة صار في وسع المصارف المركزية أن تزعم، بضمير مرتاح، أن محاربة التضخم خير سياسة لتحقيق التوظيف المطلوب والنمو الاقتصادي المنشود. وكانت الدعاية للأصولية الجديدة أشبه ما تكون بهجوم فكري كاسح يُنفذ وفق خطة استراتيجية شاملة. فليس من قبيل المصادفة أن يقرر المصرف المركزي

السويدي عام 1968 وبعد الاتفاق مع الأكاديمية السويدية للعلوم تخصيص جائزة ثمينة للعلماء المتخصصين في الشؤون الاقتصادية؛ أعني تلك الجائزة التي تحمل اسم "جائزة نوبل للاقتصاد". بهذا المعنى فإن هذه الجائزة ليست واحدة من "جوائز نوبل الأصلية"؛ أي ليست واحدة من الجوائز المخصصة، أصلاً، للسلام العالمي والأدب والطب والفيزياء والكيمياء، إنما هي محسوبة على "جوائز نوبل".

والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن الرأي العام يكاد يجهل هذه الحقيقة. وتشير الوقائع إلى أن الكثير من الصحفيين يجهلون هذه الحقيقة أيضاً. والملاحظ أن أغلب الاقتصاديين الذين كُرموا بهذه الجائزة الثمينة مادياً ومعنوياً قد كانوا، إلى الآن على أدنى تقدير، من دعاة الفكر الاقتصادي المحافظ. ويحظى الفكر الاقتصادي المحافظ بدعم الكثير من المؤسسات العلمية ذات التأثير الواسع، والتي يمولها القطاع الصناعي من التسهيلات الضريبية التي يحصل عليها في سياق قيامه بالترفع للأعمال الخيرية. وفي مجتمع شديد الإيمان بأهمية العلوم تنطوي هذه "الأعمال الخيرية" المقدمة "جاً" في الخير العام وليس من أجل تحقيق ربح اقتصادي خاص "على أهمية عظيمة بالنسبة إلى الدراسات والأبحاث الأيديولوجية المراد دعم موقف الطبقة المسيطرة على المجتمع. وكما هو معروف، تتوفر صناديق الاستثمار المالي على ما يشبه القوة المغناطيسية؛ فهي لا تجذب الأفراد والأموال فحسب، بل هي تقوم أيضاً بحشد مدافعها البعيدة المدى في مواقع تناسب خطوط القتال؛ أو بتعبير أصح: تناسب خطوط الجبهة المالية. وفي الواقع، فإن تأثير المصالح الرأسمالية على البحث العلمي ليس بالشيء الجديد. إن كل ما في الأمر هو أن هذا التأثير قد ازداد انتشاراً في الآونة الأخيرة. فعلى خلفية السياسة الحكومية الرامية إلى الاقتصاد في الإنفاق وبالنظر إلى انتشار العقيدة الليبرالية المحدثة، الزاعمة أن النجاح يكمن في ما هو خاص وأن الإخفاق من صفات ما هو حكومي، يتزايد باستمرار عدد المؤسسات العلمية والتعليمية التي ترى نفسها مجبرة على قبول الهبات التي تسبرح بها المؤسسات الخاصة. من هنا أمسى التقرب إلى المتبرعين بالمال وتملقهم أمرين لا مناص منها. وإذا كان هناك مَنْ لا قدرة له على التملق والمداينة، فلإن معاقبته موكلة إلى المؤسسات الحكومية؛ فالقصاص منهم يتم عندئذ من خلال حجب الأموال التي

تخصّصها الحكومة ليزانياتهم أو خفضها. وساذج هو كل مَنْ يعتقد أن المترعين يتبرعون بالهلم حباً في تطوير العلوم ومعرفة الحقيقة وليس رغبة في تحقيق مصلحة خاصة. فللرّشوة وجوه كثيرة وصيغ متعددة.

ويتبين لنا من هذا كله أن المدرسة الاقتصادية والاجتماعية، الأصولية من حيث التحليل ومن حيث المنظور، مدينة بجزء عظيم من النجاح الذي أحرزته للدعم المالي، أيضاً، الذي مَنْ به عليها الرابحون من الثورة المضادة التي تم شنها على الكينزية.

وانطلاقاً من النتائج النظرية المستخلصة من المنظور النقدي صيغت، بدءاً من نهاية سبعينيات القرن العشرين، سياسة دعم جانب العرض، هذه السياسة التي قامت - وما تزال تقوم - بتنفيذ حملات متواصلة تطالب بالحد من قيام الحكومة بتوجيه النشاطات الاقتصادية، وتهدف إلى تخصيصه المشروعات الحكومية، وإلى تقليص مسؤولية الدولة في دعم توظيف الأيدي العاملة، والنهوض بمتطلبات الرعاية الاجتماعية. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن سياسة دعم جانب العرض هذه ذات خصوصية متميزة؛ أعني أنها ضيقة الأفق مقارنة بما نعينه عادة بضرورة دعم جانب العرض السلمي. فهي تتهدي، أيديولوجياً بهدي الليبرالية المحدثة؛ أي أن يدعم جانب العرض ويُطبق عملياً على أنه دعم متواصل لمصالح أصحاب رأس المال، ويراد منه ذلك أيضاً، والملاحظ هو أن تنظير هذه السياسة وتطبيقها يتّان إما صراحة وجهاً أو بنحو مبطن يستتر خلف حجج تتحدث عن المصلحة العامة. وهكذا غدا الهجوم على سياسة التوظيف الكينزية وعلى دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية من الخصائص الجوهرية التي يتميز بها، التطور الاقتصادي - الاجتماعي الراهن؛ «فمطالبة بعض الاقتصاديين بضرورة إلغاء دولة الرعاية الاجتماعية أسست تشكل، هي ذاتها، جزءاً من السياسة المطبقة؛ إننا لم نعد نواجه سياسيين، فحسب، نسيجهم من نسيج النظام القائم، بل أمسينا نواجه مجموعة من العلماء الاقتصاديين نسيجها، أيضاً، من نسيج النظام السائد [أي إن تفكيرها يتحيز للنظام القائم أيضاً؛ ومن ثم فإنها لا تتحرى الحقيقة بالموضوعية التي يُفترض برجل العلم أن يتحل بها، المترجم]، ولا ريب في أن هؤلاء الرجال من أهل العلم قد أخذوا يسلكون مسلكاً يصعب تفسيره» (Atkinson, 1999, 187). وبحسب ما نراه، يكمن تفسير هذا السلوك فيما نحددنا عنه

قبل برهة وجيزة؛ أعني في التأثير الذي تمارسه المصالح الفردية الرامية إلى تحقيق الربح الاقتصادي على قطاع التعليم والبحث العلمي. وحتى الحركة الجديدة المسماة "التعلم مدى الحياة" لم تستطع التأني بنفسها، إلى الآن على أدنى تقدير، عن التأثير المتزايد الذي تمارسه عليها المصالح الفردية المتطلعة إلى تحقيق أكبر ربح اقتصادي ممكن. فلم تعد المثل العليا المطالبة باستقلال الشخصية والداعية إلى الشجاعة المدنية وإلى ضرورة تعميق الوعي الفردي بالتحويلات التاريخية التي تمر بها الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والمنادية بتوسيع الكفاءة الأخلاقية الضرورية لتطبيق "الحياة الحرة" بالمعنى الفلسفي لهذا المصطلح، نعم لم تعد هذه المثل العليا تشكل أحد العناصر الجوهرية للمحتوى المنشود من التعلم على مدى الحياة، بل أمسى مركز الثقل يكمن في الأداء الاقتصادي لقوة العمل.

### أولاً: ظروف متكررة: مصلحون مناوئون للأصولية

والمحزن، والمدهش في الوقت ذاته، هو أنه كان في وسع ألمانيا أن تتجنب الكارثة التي حلت بها، فيما لو كانت حكومات جمهورية فايمار قد طبقت، في الوقت المناسب؛ أي بدءاً من عام 1929، سياسة اقتصادية تهتدي بها اقتراحه الاقتصاديون الراغبون في إجراء الإصلاحات المناسبة. والأمر البين هو أن حكام ذلك الزمن لم يعوا بنحو كافٍ عظم المخاطر التي تحف بالبلاد، ولم يتوفروا على الكفاءة التي تمكنهم من إدراك أهمية المقترحات الإصلاحية بالنسبة إلى المشكلات التي يعانيها الاقتصاد الوطني. ولأن هذه الحكومات كانت أسيرة للأصولية الاقتصادية وغارقة في انتهازية تنظر للأجل القصير لا غير؛ لذا فإنها واصلت مسيرتها على درب الهاوية متفاخرة بأنها شديدة التمسك بالقيم العقائدية. إلا أن ما خيم على تلك الحكومات من عجز سياسي وتعام تاريخي حيال نتائج الأزمة وإمكانية وضرورة إصلاحها يفسر جانباً واحداً من جوانب التطور الوخيم الذي عصف بالبلاد. وحتى إن غض المرء الطرف عن أن اختيار السياسيين الذين ارتقوا إلى سدة الحكم لم يتم بنحو مستقل عن طبيعة الظروف الاقتصادية - الاجتماعية، فإن الأمر الواضح هو أنه كان يتعين على كل سياسة إصلاحية أن تقدم تنازلات واسعة لأصحاب رأس المال، إذا أريد ألا يكتب عليها الإخفاق منذ البداية. وفي الوقت الراهن أيضاً، يقف الأصوليون

والإصلاحيون وجهاً لوجه ثانية؛ وعلى حين تقف الحركة الإصلاحية متفرقة الكلمة مشتتة إلى متتديات فكرية، يقف في الطرف الثاني من خط المواجهة حماة الوضع القائم موحيدي الصفوف والكلمة. ومن الناحية السياسية يمتلك الرأي العام الأهمية القصوى. من هنا، تتساءل: ما رأي جمهور الناخبين في شأن الاقتصاد؟ وما السبل المتاحة لهذا الجمهور لكي يكون لنفسه رأياً حول ما هو "صائب" وما هو "خطأ" بين؟ إننا نطرح ههنا السؤال عن العلاقة القائمة بين الأيديولوجية والحقيقة من وجهة نظر الجمهور العريض. والواضح أن هناك الكثير من المؤسسات المنوط بها أن تشكل حلقة وصل بين النقاشات العلمية الدائرة في المجال الأكاديمي وتكوين الرأي عند جمهور المواطنين. وليس ثمة شك أبداً في أن لوسائل الإعلام الإلكترونية أعظم تأثير في الزمن المعاصر. وبما أن وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص مشروعات رأسمالية؛ لذا فإنها ليست الوسيط المناسب، في الواقع، حينما يتعلق الأمر بالمسائل الجوهرية التي يتوصل إليها الاقتصاد السياسي بشأن النظام الاقتصادي؛ فحينما يدور الأمر حول هذه المسائل لا تنصرف وسائل الإعلام هذه بموضوعية ومن دون تحيز، فضلاً عن قولها الحقيقة. وإذا كانت هناك حالات استثنائية، فما ذلك إلا الدليل على أن لكل قاعدة شواذ.

وإذا أمعن المرء النظر في النقاش النظري الدائر في المحيط الأكاديمي؛ أي في محيط بعيد نسبياً عن أنظار الرأي العام، فستثير التدابير المخففة التي تتخذها الدوائر السياسية للتعامل مع الأزمة والبطالة الجماهيرية الدهشة والاستغراب. وإن دل هذا على شيء، فإننا يدل على أن المضامين الأيديولوجية في الاقتصاد السياسي ليست ذات أهمية، مادامت تظل حبيسة في أذهان ذوي الاختصاص. فالأيديولوجية يكون لها تأثير سياسي حينما تصبح جزءاً من نسج الآراء التي يؤمن بها الجمهور العريض. ومن نافلة القول ههنا تأكيد أن الأيديولوجية المخيمة على أفكار أغلب أفراد المجتمع تؤثر، أيضاً، على البرامج الحكومية، أي أن أفكار الجمهور تتأثر بالأيديولوجية السائدة وتؤثر فيها (راجع بهذا الشأن: Blendon, 1997). ويتعين على الأحزاب الجماهيرية أن تراعي تلك الأيديولوجيات المخيمة على تفكير العامة؛ وينطبق هذا حتى على النقابات العمالية نفسها، فهذه أيضاً مهتمة بأن تعكس برامجها، إلى حد ما، الأيديولوجية المهيمنة على الساحة. ومع أن هذا الوضع ليس



بالأمر الجديد، فهو ساد دائماً وأبداً، إلا أن الملاحظ هو أن تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية في تصاعد تواصل، وأن تأثيرها الأيديولوجي على الجمهور - سواء كان هذا الجمهور من الناضجين أو من الأطفال - قد تغير تغيراً جذرياً مقارنة بالتأثير الذي خضعت له الأجيال السابقة؛ ومن ثم، فقد ازداد أكثر وأكثر عدد السياسيين الذين يأخذون دروساً خصوصية يتعلمون فيها كيف يتركون انطباعاً إيجابياً لدى الجمهور المشاهد لوسائل الإعلام المرئية؛ أي صاروا يستخدمون ما يسمى بالإنجليزية: Coaching. إن هيمنة وسائل الإعلام الإلكترونية على مناحي الحياة أمست تشكل وسيلة "مادية" جديدة للتأهيل الاجتماعي، وسيلة لم يُدرك عمق تأثيرها على المجتمع بنحو كافٍ إلى الآن.

ولعل من نافلة القول ههنا تأكيد أنه ليس بمستطاعنا التطرق في هذا الفصل إلى إشكالية الأيديولوجية في الاقتصاد السياسي بتفصيل أكثر، فهذهنا يكمن، فقط، في دفع القارئ إلى أن يستزيد معرفة بهذه الإشكالية؛ أي أن هدفنا يكمن في إبراز بعض الجوانب المهمة للإحاطة بالمواقف الأيديولوجية وبالسبل الرامية إلى حيك تصورات يراد منها إما التأكيد على محاسن سياسة متهجئة أو تسويغ هذه السياسة.

### ثانياً: المنظور الذاتي للعالم

إن معرفتنا بالعالم والكيفية التي نفهم بها هذا العالم أمران محفوران في أدمغتنا ومجسدان، جزئياً، في وعينا. إلا أن معرفتنا بشأن العالم لا تتأني من باطننا، بل هي معرفة تنطبع في ذهننا؛ أي نكتسبها، من المحيط الخارجي. ومعنى هذا أن الأشياء والعلاقات المحيطة بنا هي التي تفرز ما سينطبع في وعينا. وأنه لأمر مفروغ منه أننا نستقبل في ذهننا المعلومات التي تردنا من الخارج وهو ليس خلواً من معارف سابقة ومن دون تمييز ومن دون أنماط تفكير لم ندرج عليها في السابق. فلنختار بنحو انتقائي؛ أي إنه يختار، بتفضيل وتمييز، كل ما يتفق والآراء التي اعتقناها مسبقاً وكل ما ينسجم مع المعرفة التي كونها عن العالم الذي يحيط بنا؛ أما ما عدا ذلك؛ أي ما لا يتفق مع هذا ولا ينسجم مع ذلك، فإن ذهننا ينزع إلى رفضه، فضلاً عن أنه يجيل التفكير به أو أن يتقبله كله. من هنا فإن أنماط التفكير المعتادة والرؤى الذاتية للعالم المحيط بنا لا تتزعزع أو تنهار، عادة، إلا بعد

مواجهتنا براهين مفعجة وعميقة التأثير. فتناظر المعارف ظاهرة مشخصة في هذا السياق. وربما كانت هذه الحقيقة أحد الأسباب الجوهرية حتى لا تنفلج سياسة الإصلاح في تغيير مجرى التطورات السلبية في الوقت المناسب؛ أي قبل أن تندلع أحداث مأساوية، إلا ما ندر. فمن جملة القواعد المستخلصة من التطور التاريخي ثمة قاعدة تبين بجلاء أن المجتمع لا يقوم بالتحويلات الجذرية المطلوبة، ولا يبدأ عصراً جديداً من حيث الشكل على أدنى تقدير، إلا بعد أن تندلع أحداث مأساوية عظيمة.

وتكمن الملامح الجوهرية لكل الأيديولوجيات في أنها تلقننا تفسير العالم بالنحو الذي ينسجم مع المصلحة الخاصة وتعلمنا ادعاء قيم عقائدية زائفة واصطناع الأعداء؛ ويحدث هذا كله ادعاءً بالحقيقة، وإن كان ما تزعمه الأيديولوجيات من أمور ذهنية هو ما تهدف هذه الأيديولوجيات إلى تحقيقه على أرض الواقع أصلاً. فعلى سبيل المثال، يؤكد دعاة الأيديولوجية الليبرالية زيفاً، أنهم يطالبون بتحقيق الحرية لجميع بني البشر؛ إلا أن هذا المطلب يعني، من الناحية العملية، الحرية الاقتصادية لاستثمار رأس المال فقط، ومن الناحية الشكلية فقط، الحرية لكل أولئك الجياع العراة الذين لا مأوى لهم.\* وتستخدم الأيديولوجيات خطاباً يذغدغ مشاعر الجمهور وتوقعاته وطموحاته. ولكي تظهر بمظهر الرسالة الصادقة، تجهد الأيديولوجيات في أن تتسق مع الواقع؛ وذلك من خلال مراعاتها للمعارف المتاحة لبني البشر وانسجامها مع عقليتهم ومنظورهم وفهمهم للعالم المحيط بهم. فخدمة للأهداف المرجوة، فإن المهم في هذا السياق هو أن «يشبك ما هو صادق وما هو زائف شبكاً بحيث لا تبدو الحصلة صادقة كلها، ولا زائفة جملة وتفصيلاً» (Adorno/Dirks, 1956, 168). فبناء على الشروط التاريخية التي أحاطت بتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، كونت في وعي الجمهور هناك صيغة متميزة من صيغ الحرية الفردية والباحث الشخصي والتفاخر الذاتي بالريادة، صيغة من الممكن أن

---

\* تأكيداً لما يقوله المؤلف نرد الإشارة إلى أن فكرة الحرية الاقتصادية، والأفكار التي ترتبط بها، مثل العدالة الاقتصادية والمحرور الفردية، لا يمكن أن يكون لها حرياً أي معنى إلا حيث توجد فكرة الملكية الخاصة؛ أي لا معنى لها في المجتمعات البدائية، وما سوى ذلك من مجتمعات لا تعرف للملكية الخاصة. وعلى هذا فإن المذهب أي الأيديولوجيات التي تتضمن تلك المفاهيم المتغيرة تاريخياً، لا تستطيع أن تميز عن حقائق لازامية أو قيم خالدة. (لترجم)

تكون قد انسجمت مع الظروف التي عمت البلاد في ذلك الزمن الغابر، إلا أن الدهر أكل عليها وشرب، فلم يعد لها وجود إلا بصعوبة في المجتمع الحالي المعقد التنظيم والمترابط الأجزاء والمتشابك العلاقات. ومع هذا فالملاحظ هو أن صيغة الروح الفردية هذه ما تزال تواصل وجودها في وعي الجمهور وتوجه طرائق التفكير والسلوك هناك وفق تعليقات تخطاها الزمن موضوعياً وتغيرت بيئتها تماماً. إلا أن هذه الظاهرة لا تنفي حقيقة أن "الوجود الاجتماعي يحدد الوعي"، فهذا التحديد لا يتم بالضرورة في الحال، بل غالباً ما يتم بتأخير زمني طويل نسبياً.

لقد بلغت المواهب الأيديولوجية الذروة في المجتمع البورجوازي. فقد كان التسوينغ العلمي الزائف قد أصبح ضرورة حتمية لا غنى عنها مع بزوغ فجر المجتمع البورجوازي.

فالموضوعات الفكرية الخاصة بحقيقة ما قبل عصر الأيديولوجية تنتمي تماماً إلى عالم ما كان يوجد فيه مجتمع صناعي متقدم وما كانت تحوم فيه إلا بصعوبة شكوك حول ما إذا كان تحقيق المساواة الشكلية بين مواطني الدولة يعني فعلاً تحقيق الحرية أيضاً أو لا. ومادامت قضية الارتقاء بالمستوى المادي لحياة المجتمع لما تطرح بعدد على بساط البحث، فسيكون الاهتمام بالأيديولوجية منطقياً على أهمية متميزة في هذه المفائد التنويرية: لقد كان المرء على ثقة في أن إصلاح وعي [الجمهور، المترجم] ضمانة لإصلاح المجتمع. وفي الواقع، فليس هذا الاعتقاد فقط ذا طابع بورجوازي، بل ينطوي جوهر كل ما هو أيديولوجي على طابع بورجوازي أصلاً... فالأيديولوجية ليست سوى تسوينغ للواقع الاجتماعي معين، المترجم؛ فهي تفترض وجود واقع اجتماعي تحجم عليه المشكلات وتسوده التعقيدات، فتأخذ على عاتقها الدفاع عن هذا الواقع الاجتماعي؛ كما تفترض الأيديولوجية وجود فكرة معينة بشأن العدالة؛ فلم تكن هذه الفكرة موجودة، لما كانت هناك ضرورة تحتم الدفاع والتسوينغ؛ علماً بأن فكرة العدالة ليست سوى تصور يسترشد بنموذج ينطوي على بدائل متشابهة يمكن استبدال بعضها الآخر ببعضها الراهن (Adorno/Dirks, 1956, 168).

وكما بين كورت لينك (Kurt Lenk)، يتوقف تأثير الأيديولوجيات في الحياة السياسية على عاملين. فأولاً، يجب أن يتوفر منظرو الأيديولوجية على القوة أو بالأحرى على الوسيلة الضرورية للترويج لأيديولوجيتهم ولخلق مؤسسات تسترشد بها. ثانياً، لا تنجح الأيديولوجيات «في تحديد النشاط والسلوك الاجتماعيين بنحو دائم إلا إذا كانت

مناسبة للمصالح والمطالبات لشرجة أو بعض شرائح المجتمع على أدنى تقدير» ( Lenk, 1994, 32 ).

### ثالثاً: أنماط الأيديولوجيات

وبعدما خلخلت العلوم الطبيعية التفسيرات الأسطورية للعالم والوجود الإنساني وأحلت مكانها تفسيرات تقوم على منطق العقل ومستمدة من التجارب العلمية، نعم بعدما تحقق هذا وذاك، طرأ، أيضاً، تحول في تفسير تلك المناحي من الحياة الإنسانية التي لم تكن بنحو مباشر أو غير مباشر محوراً للعلوم الطبيعية. وينطبق هذا على مناحي الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والشؤون السياسية بنحو خاص. فالنظريات السائدة في المجتمع بشأن العالم وبشأن كنه الواقع الاجتماعي - الاقتصادي السائد ومغزى النظام السياسي القائم كان لا بد أن تتكيف مع أسلوب التفكير العلمي؛ أي كان قد أصبح لازماً عليها أن تثبت مصداقيتها من خلال التحليل القائم على منطق العقل وعلى أسس التحليل التجريبي. وكان التحول التاريخي صوب المنظور العلمي - التكنولوجي في تفسير كنه العالم قد اقترن بظهور الأيديولوجيات.

وفي الواقع، فإن الأيديولوجيات ليست نصباً وخداعاً، بل هي غش النفس للنفس. ومع أن كل أيديولوجية تسعى للإيهام بأن تحقيق مصالح فئة أو شريحة أو طبقة اجتماعية معينة يخدم المصلحة العامة، إلا أن الأمر الواضح هو أن منظري الأيديولوجية المعنية ليسوا على وعي بحقيقة تفكيرهم الأيديولوجي. وفي هذه الحقيقة يكمن في الواقع الفرق الأساسي بين الأيديولوجية وبين ما تدعيه على الملأ أبواق الدعاية الرافضة في إعادة تشكيل عقول الناس بسبل التجذيل والتضليل والخداع. ويُمكن المنظور الأيديولوجي أن يُقصر على جانب واحد من جوانب الشؤون السياسية أو الحياة الاجتماعية - الاقتصادية أو المناحي الثقافية، أو أن يتسع تأثيره ليشمل جوانب الحياة الإنسانية كافة. من هنا يمكن التمييز بين أنماط مختلفة من الأيديولوجيات؛ وذلك بحسب مدى تأثيرها وبحسب كنه الدور المراد منها النهوض به. وفي هذا السياق فإننا على اتفاق تام مع كورت لينك واقتراحه في تقسيم الأيديولوجيات (Lenk, 1981) إلى أيديولوجيات تسويغية

وايديولوجيات متممة وايديولوجيات عمومة (تحول الأنظار عن المشكل الحقيقي) وايديولوجيات شعورية (نابعة عن تصورات متخيلة). والأيديولوجيات المذكورة أخيراً هي تلك الأيديولوجيات التي تتخذ، في أغلب الحالات، هيئة الأساطير وترفض، عن وعي وإرادة، التستر خلف المظاهر العقلانية؛ مفضلة الأخذ بالتفسيرات اللامعقولة النابعة من الانفعال النفسي أو المشاعر الوجدانية. بهذا المعنى ثمة اختلاف واضح بين الأيديولوجيات التصورية والأنماط الأخرى للأيديولوجيات.

### الأيديولوجية التسويغية

يتركز محور الأيديولوجيات التسويغية على مجمل العلاقات الاجتماعية؛ ومن ثم، فإنها تحاول أن تنسق هذه العلاقات في إطار نموذج منطقي أو يدعي المنطقية، على أدنى تقدير، عند تصويرها هذه العلاقات. بهذا المعنى فإننا هننا إزاء تفسير للوجود عقلائي نسبياً؛ إزاء تفسير يدعي لنفسه الأخذ بسبل التحليل العلمي. إلا أن الأمر الواضح هو أن هذا النمط من الأيديولوجية متحيز؛ وذلك لأنه يحاول تفسير العالم القائم على أنه، بالمنظور المتفائل في أغلب الحالات وبالمناظر المتشائم في بعض الأحيان، أفضل العوالم الممكنة جميعاً. والليبرالية (الاقتصادية) الكلاسيكية مثال ناصع على هذه الأيديولوجية الشاملة التأثير. فبالنسبة إليها يجسد المجتمع التنافسي القائم على أسس الرأسمالية أعلى مراحل التطور التاريخي وآخر درجات الارتقاء القابلة للتحقيق في سياق مسيرة التاريخ التقدمية الطابع بحسب اعتقاد منطري هذه الأيديولوجية. فهم يصورون نظام السوق على أنه ظاهرة "طبيعية" قاصدين بذلك الإشارة إلى الأمرين الآتيين. فأولاً، يجتزل دعاة هذا النظام الروابط الاجتماعية إلى تبادل تجاري بحث مؤكدين أن اقتصاد المنافسة، وما ينطوي عليه هذا الاقتصاد من روابط، طبيعي بالمعنى الأنثروبولوجي؛ وذلك لأن الإنسان مجبور على الروح الأثانية وعلى النظر إلى بني جنسه على أنهم وسيلة يحقق له استخدامها مصلحته الخاصة. بهذا المعنى فإن ما هو "طبيعي" يتطابق، بحسب رأيهم، و"قوانين الطبيعة" تماماً. ثانياً، تستعير الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية مفهومها لما هو طبيعي من الفلسفة الميتافيزيقية [فلسفة ما وراء الطبيعة، المترجم]. فهذه الفلسفة تؤكد أن الطبيعة وقوانينها

ليست سوى تعبير عن الإرادة الإلهية وتجسيد لما تنطوي عليه هذه الإرادة من خير وتقدم. بهذا المعنى يرى هذا المنظور للعالم أن الطبيعة وقوانينها موجهة نحو غاية معينة. وكان آدم سمث قد انطلق، في سياق حديثه عن الاقتصاد الكلي، من نظرية الغائية هذه ومن نظرية لايبنتز\* (Leibniz)، القائلة: إن "الانسجام المقدر" (Pre-established harmony) [بين الجواهر أو بين المونادات كما سبها لايبنتز، المترجم] هو الذي يتحكم في العالم، [وأن خالق الكون شاء أن تسير كل الجواهر على نحو مستقل في مساراتها الخاصة، ولكن في إطار نظام هائل من مسارات متناصفة بارة التصميم، المترجم]. وكما هو معروف مازال النظرية الكلاسيكية المحدثة تنطلق، في تحليلها للاقتصاد، من عقيدة مفادها أن كل شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة، وأن الانسجام من صفات هذه الطبيعة. فالنظرية الكلاسيكية المحدثة على قناعة تامة بأن نظام السوق يتغلب على كل الأزمات ويحقق الحالة المثلى وأن التوازن في ظل حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج تجسد وضعه الطبيعي، وأن هذا التوازن يتحقق بصورة عفوية إذا ما لم تتدخل قوى "خارجية" في آلية الأسواق. وهكذا تسترشد نظرية التوازن الاقتصادي بنظرية التوازن الميتافيزيقية مقيمة بذلك الدليل على أن بعض المقولات العلمية تنطوي على وعي أيديولوجي عميق. فالنتيجة المراد تأكيدها واضحة لا يطولها الشك: اقتصاد السوق التنافسية أفضل نظام اقتصادي واجتماعي من دون منازع.

#### أيديولوجيات متممة

تختلف الأيديولوجيات المتممة عن الأيديولوجيات التسويغية من حيث إنها تعترف بقسوة العالم السائد وتستنكر فظائعه بنحو ما. ومع هذا لا تدعو الأيديولوجيات المتممة إلى التمرد على هذا العالم. إنها تكتفي بمواساة المظلومين وتهذبة خواطرهم من خلال إيقاف الأمل لديهم بحياة أفضل في المستقبل، أو بإمكانية الارتقاء من عامل يفصل الصحو في أحد المطاعم إلى مليونير يسهر على راحته عشرات الخدم والحشم، أو من

\* غوتفريد فلهلم فون لايبنتز (1646-1716) فيلسوف ورياضي ألماني قال بعدم التصارض بين الإيمان والعقل، واكتشف بنحو مستقل عن نيوتن حساب التفاضل والتكامل. (لترجم)

خلال إقناعهم بأن الصبر على الظلم مفتاح الفرج، وأن النصر قادم لا محالة، وما سوى ذلك من آمال تخدر المشاعر وتداوي الغضب الكامن في الصدور. «إن الأيديولوجيات المتممة ضرورية لا يمكن أن يستغني عنها أي مجتمع يتطلع لأن يفرض على أغلب مواطنيه الرضوخ للأمر الواقع، والتخلي عن التمرد إلى أبعد قدر ممكن؛ ضلالتنا لإعادة الإنتاج في المجتمع المعني...» (Lenk, 1981, 34). والأمر الواضح هو أن بحث الأمل بغد مشرق ستبدد شمس، في يوم ما، القسوة وفظائع الوضع القائم، سينطلي على عدد أكبر من الأفراد، كلما كان الوجود القائم أكثر إجحافاً وأشدّ عبثاً». وتعمل الموازنة، التي تقدمها الأيديولوجية المتممة، على استتباب العلاقات القائمة بنحو ثنائي: فأولاً، يهدئ التبشير بالمستقبل المشرق الحواطر ويمتص روح العصيان والتمرد؛ أي إنه يتنزع من المقهورين إرادتهم في الدفاع عن مصالحهم والكفاح من أجل حقوقهم ويضمن خضوعهم لإرادة القوى المهيمنة عليهم. ثانياً، حينما تؤكد الأيديولوجية المتممة أن العالم يبعث الحزن والأسى فإنها تحظى بمصداقية تمكنها من تمرير رسالة أخرى مفادها أن الإرادة البشرية غير قادرة على تغيير هذا الواقع المحزن، وأن المهيمنين على مقادير الأمور، ذاتهم، عاجزون عن تغيير "المكتوب على بني البشر"؛ من هنا فإن من غير المعقول، لا بل من الجور، أن يطلب المرء منهم تغيير الأوضاع السائدة. ولعل النقاشات الدائرة حول العولمة خير مثال على هذا النهج الأيديولوجي؛ فالعولمة تبدو ههنا كما لو كانت قضاءً محتوماً على البشرية. وكان جورج لوكاش يرى أن هذا النمط من الأيديولوجيات ليس سوى "تسويق غير مباشر" للعلاقات الاجتماعية السائدة في الظرف والمجتمع المعنيين.

### أيديولوجيات تمويه (أيديولوجيات تحول الأنظار عن المشكلة الحقيقي)

إن تحويل الأنظار عن المشكلة القائمة وظيفته تنهض بها الأيديولوجيات كافة. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن هذه الوظيفة كثيراً ما تبدو مستقلة بذاتها. وتكمن هذه الوظيفة في خلق عدو مزعوم يصب عليه المتضررون جام غضبهم، وإن لم تكن له علاقة بوضعهم البائس. بهذا المعنى فإن من جوهر الأيديولوجيات المموهة أن تقوم لا بخلق أعداء مزعومين فحسب، بل تظهرهم على أنهم يشكلون أعظم خطر. فبدلاً من الاعتراف

صراحة بأن سبب البطالة يعود إلى قصور ينطوي عليه النظام الاقتصادي السائد، يذيع أنصار هذه الأيديولوجية على المواطنين أسباباً واهية لا علاقة لها بالأمر. فمرة يزعمون أن سبب البطالة يكمن في ارتفاع عدد المهاجرين الأجانب وما ينتج من ذلك من إغراق لأسواق العمل، ومرة أخرى يؤكدون أن الأجور المرتفعة هي السبب الجوهرى للبطالة السائدة (أي يرون أن البطالة السائدة هي بطالة "اختيارية" بمفهوم النظرية الليبرالية المحدثة). وهكذا يحول هؤلاء المنظرون ضحايا البطالة إلى جناة عليهم أن يتحملوا وزر صنعهم. كما يتجاهل أنصار هذه الأيديولوجية كذلك أن البطالة الجماهيرية هي السبب الحقيقي للمشكلات المالية التي تعانيها صناديق التأمين الصحي والضمان الاجتماعي؛ فيزعمون أن بؤرة هذه المشكلات المالية تكمن في أن المتفعين من هذه الصناديق قد "أفراطوا في مطالبهم" وأمسوا "يسيتون" استخدام نظام الرعاية الاجتماعية القائم ويستغلونه "استغلالاً بشعاً". إن تحويل الغضب المشروع والحق المسوخ باتجاه آخر غير اتجاه الأسباب الفعلية كان - وما يزال - الصفة المميزة لكل الأيديولوجيات التي استغلت، في كل مراحل التاريخ، الاستياء الاجتماعي لاكتساب النفوذ السيامي (demagogy)؛ إن منظري هذه الأيديولوجيات يستغلون مشاعر المواطنين بكفاءة عالية، ويدفعون المتضررين دفعاً قوياً إلى أن يفتشوا عن كبش فداء يصبون عليه جام غضبهم.

#### أيديولوجيات شعورية (خلق الأساطير)

تفرض الأيديولوجيات الشعورية؛ أي النابغة - كما سبق أن أشرنا - من تصورات مُتَخَيَّلَة، المنظور العقلاني وتراهن على ردود الفعل الانفعالية أصلاً. ولكي يحالفها النجاح يجب على الأيديولوجيات الشعورية أن تصل إلى أعماق مشاعر المواطنين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تركز النظريات الشعورية على مشاعر الأنا وعلى التعصب الأعمى وما ينشأ عنه من إحساس بأن الآخر لا يمكن أن يكون إلا صديقاً أو عدواً فقط، وتركز كذلك على غريزة حب الاستعلاء والتقدم على الآخرين، وعلى الانتهاء إلى الأمة والانصياع التام لقائد قومي (Canetti, 1994). بهذا المعنى فإن المنهج القائم على هذه التصورات لا يريد تحليل الواقع تحليلاً موضوعياً، بل ينطلق من إيمان أعمى متعصب يعكس مشاعر ذاتية. ولهذا



السبب يلجأ أنصار الأيديولوجيات الشعورية إلى الأساطير - إلى أسطورة القائد التاريخي، أسطورة القدر المكتوب، أسطورة الانتفاء إلى أمة هي فوق الأمم، أسطورة الشعب المختار، أسطورة القدرة على الانتصار دائماً وأبداً وما سوى ذلك من أساطير خادعة - "فمن لا يكون معنا فهو علينا" \* أي إنه عدونا. ونحن لا نجافي الحقيقة كثيراً إذا قلنا إن مصطلح "المعجزة الاقتصادية" يندرج أيضاً في عداد الأساطير، ولا سيما حينما يرى فيه بعض الناس أنه، على وجه الخصوص، "معجزة ألمانية".

وكقاعدة عامة يمكن أن نقول: إن الطبيعة اللاعقلانية الملازمة للأيديولوجيات الشعورية تزدهر ازدهاراً عظيماً حينما تخيم على الجمهور اضطرابات نفسية. فالأفراد الذين تخيم عليهم مشاعر الرهبة من المستقبل المجهول، أو من عدو مزعوم، أو من تدهور حالتهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، أو ما سوى ذلك من حالات تُفقددهم الصواب والاستقرار يكونون على أتم الاستعداد لتقبل الأيديولوجيات الشعورية؛ وذلك لأن هذه الأيديولوجيات تحرر طاقاتهم من عقال الخوف وتوجهها صوب الأهداف التي يشير بها عليهم "القائد". وفي هذه الحقيقة يكمن زخم الثورات السياسية التي تقوم بها الجماهير الخاضعة للأيديولوجيات الشعورية. فمع أن تنظيم الجماهير وحشدها من خلال المسيرات والمظاهرات والتطرف في الاعتزاز بالرموز تشكل، في الحالات العامة، وسائل ناجحة لحشد الجماهير، إلا أن الأيديولوجيات الشعورية تستخدم هذه الوسائل بنحو أعم وينهج طقوسي أكثر عمقاً؛ ولهذا السبب نلاحظ أن هذه الأيديولوجيات تستطيع، بالرغم من مظهرها العجيب، لا بل بسبب مظهرها العجيب، أن تدفع محدودي التفكير إلى الانخراط في صفوف "حركاتها أو تنظيمها".

حينما يشعر المواطن بأن محتكري السلطة في المجتمع لم يعودوا قادرين على تلبية تطلعاته، يترك هذا المواطن، المحبط اقتصادياً والمذلل اجتماعياً، لشخص أعلى مرتبة، للشعب وقائمه، أو للامة وزعيمها، أن يحددوا تصورات الشخصية كما يحلو لهم. فالتجارب الاجتماعية

---

\* هذه هي الجملة التي رددها الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب هجوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وكان بوش قد قلب هذه العبارة قولاً مأثوراً عن السيد المسيح عليه السلام رأساً على عقب: فبحسب ما يتقله إنجيل مرقس (9: 49) كان عليه السلام قد قال: فمن لا يكون معنا فهو معنا. (للترجم)

عامة، ومشاعر الإحباط الناجمة عن أسباب سياسية واجتماعية على وجه الخصوص، [وهي مشاعر يتولد منها الخوف والفرع دائياً وأبداً، للمؤلف] تدفع الناس إلى اللجوء إلى شخص أعلى مرتبة؛ فالانتهاه إلى جمهور أوسع أو إلى شخص أعلى مرتبة لا يخفف من وطأة مشاعر الإحباط فحسب، بل ربما يؤدي إلى إلغائها تماماً (36، 1981، Lenk).

إن الأيديولوجيات الشعورية تلغي كل قدرة على النقد وتبيح اتخاذ أقصى الإجراءات التعسفية مع المنشقين والأعداء؛ علاوة على هذا وذلك فإنها تعطل مبادئ دولة القانون والقيم الإنسانية وتؤدي إلى ذوبان الفرد في مجموع فاقد الرشد محموم. وفي القرن العشرين، جسدت الفاشية والنازية الأيديولوجية الشعورية على خير وجه. وما تزال الأيديولوجيات الشعورية صفة من صفات العصر الراهن. فالحركات المتطرفة، التي تخلق أعداء مزعومين قادمين من "إمبراطورية الشر"، والتي تجاري ما دأب عليه المرء في كل الحروب تقريباً؛ أعني أن يعد العدو من فصيلة أخرى غير فصيلة البشر، تتجنب، عن وعي وإصرار، ما تقدمه الأنماط الأيديولوجية الأخرى من مسوغات لمخاطب العقل. ففي الأيديولوجيات الشعورية يدور الأمر حول توظيف الانفعالات النفسية وحشدها؛ أي تلك الانفعالات التي يشكل العقل كاجها لجموحها وحصناً منيعاً في طريق انتشارها.

#### رابعاً: هل الإنسان مجبول على اتخاذ المواقف الأيديولوجية؟

إن حب الاستطلاع أمر في غاية الأهمية في حياة الإنسان. فحب الاستطلاع ينصب على اختبار العالم؛ أي على فهم العالم وإدراك كنهه. فمعرفة كنه العالم أمر ضروري للتصرف تصرفاً ناجحاً سليماً. ومع أهمية هذه المعرفة، إلا أن التطلع لمعرفة كنه العالم ينطوي على أمر آخر لا يقل أهمية في حياة البشر؛ فهو يلبي حاجة إنسانية أخرى؛ أعني حاجة عقلية أو - كما سماها شوبنهاور - "حاجة إلى الميتافيزيقا". إن هذه الغريزة البشرية تجعل الإنسان يتطلع إلى معرفة الحقيقة، أولاً، ومؤهلاً للتفكير الأيديولوجي ثانياً. فعملياً يكاد يصعب على الإنسان التمييز دائماً وأبداً بين الحقيقة والأيديولوجية، بين الصادق والمتوهم، بين ما هو صائب وما هو زائف. وتكون القدرة على التمييز أكثر صعوبة، كلما كانت تجارب الحياة أقل غزارة والقدرات الذهنية أكثر تواضعاً. ولهذا السبب لا يكون الأطفال أكثر بني البشر سهولة لتقبل ما يُلقنون من فكرة أو مبدأ أو وجهة نظر متحيزة

فحسب، بل يكونون، أيضاً، أكثر بني البشر تأثراً بما يُلقنون. ولعله تجدر الإشارة ههنا إلى أن المناهج التربوية الحديثة تتجه بنحو متزايد إلى ترك وسائل الإعلام والاتصالات الإلكترونية تحدد للشبيبة تصوراتها بشأن الحياة الاجتماعية، متجاهلة ما ينشأ عن هذه التصورات من بلادة فكرية وانحرافات سلوكية في الأمد الطويل.

ومهما كانت الحال، فالأمر المؤكد هو أن بني البشر يشعرون بحاجة ماسة إلى أن يمنحوا وجودهم مغزى معقولاً. فالتجارب المحزنة المؤلمة التي يمرون بها في حياتهم اليومية، وهي تجارب قد تكون هينة وقد تكون بالغة التأثير، تدفعهم إلى أن يروا في عنت الحياة تعبيراً عن مغزى عميق. وتفرض محاولة إدراك هذا المغزى التصور بأن البشرية ستتعلم في يوم ما بعالم السعادة القصوى والعدالة التامة، وأن الأنا أيضاً ستشارك بشار هذا العالم السعيد العادل. وقد استطاعت بعض العقائد المبشرة بتحقيق السعادة القصوى في الحياة المستقبلية، أن تدفع البائسين المحرومين إلى أن يتقبلوا قسوة حياتهم الحالية وعتتها أملاً في حياة سعيدة مستقبلاً. وإذا كان لهذا النمط من "المعرفة بمغزى الوجود" تأثير بالغ في توجيه الحياة وتهمة المشاعر، فلا مراء في أنه لن تكون هناك حدود واضحة بين ما هو معرفة، وما هو علم، وما هو تعبير عن تفكير عقائدي. فلاحتمال الأكثر توقعاً هو أننا سنحصل على جزء معتبر، لا بل على أعظم جزء من علمنا، عن طريق التفكير العقائدي. وهذا ليس بالأمر الغريب؛ إنه ضرورة حتمية ملازمة للتطور البيولوجي. فلكي يتغلب الإنسان على مشكلات الحياة، عليه أن يتعلم ما لا يُحصى؛ أي عليه أن يتشرب بمعارف مستقاة من الآخرين وليست نتاج تفكيره وتأمله الخاص. فالحصول على كل المعارف التي يحتاج إليها الإنسان عن طريق التجربة الذاتية أمر يستغرق أمداً يتعدى بكل تأكيد العمر المعتاد للإنسان. بهذا المعنى أمست هناك حاجة ماسة إلى أن "يؤمن" الأطفال بما يقوله لهم آبائهم ومن يسهرون على تنشئتهم بشأن ظواهر الوجود. أضف إلى هذا أن من المستحيل أن يقوم شخص ما، وحده، باختبار هذه المعارف بالسبل العلمية البحت، ومن قبل أن تصقل فهمه للحياة والعالم المحيط به. وكما هو ثابت تسم المعارف، التي يُلقنها الإنسان في الطفولة، بالصلاية، والقوة على الصمود، حيال تفنيدها من خلال المعارف المكتسبة عن طريق التجارب العلمية. علاوة على هذا لا تكاد تفقد مناعة المعارف المكتسبة عن طريق

الإيمان أي شيء من قوتها في السنوات التي يعيشها جيل واحد من أجيال بني الإنسان؛ فالتحول عنها يستغرق أجيالاً كثيرة في محيط دائم التغير. إن الإنسان الذي لم يُلقَّن في طفولته أو صباه، إلا بصعوبة، أفكاراً أو مبادئ أو وجهات نظر متحيزة، هو، فقط، ذلك الذي يمتلك القدرة على تصويب معارفه المكتسبة عن طريق الإيمان وعلى تغيير معتقداته وآرائه وتوجيه النقد للتفسيرات السائدة في العالم المحيط به بشأن ماهية الوجود.

إن حاجة الإنسان إلى الميتافيزيقيا وقدرته على اكتساب "المعرفة"، لا بل ضرورة اكتسابه هذه المعرفة من خلال الاعتقاد؛ أي الإيمان غير القائم على أصول البحث التجريبي، أمور تولد عند الإنسان الاستعداد لتقبل الفكر الأيديولوجي. فالغالبية العظمى من بني البشر غير قادرين على إثبات ما إذا كانت الأرض كروية أو منبسطة، وغير مؤهلين لأن تستخدم أساليب البحث العلمي لاختبار ما إذا كانت البطالة، مثلاً، تنشأ بفعل الأجور المرتفعة أو أنها النتيجة الحتمية لانخفاض الأجور وما يتبع هذا الانخفاض من تدني في مستوى القوة الشرائية عند جمهور المواطنين.

إن صعوبة التمييز بين المعارف "الصائبة" والمعارف "الزائفة"، وما يتبع ذلك من عواقب تحول دون انتقاء "الرأي الصحيح" يمتحان التفتيش عن حلول وقواعد سلوك عملية. وعلى ما يبدو زود التطور الطبيعي الإنسان بأساليب معينة: محاكاة الآباء ومَنْ سواهم من مربيه، وتقليد مَنْ يعتقد أنهم القدوة الحسنة، وتصديق ما يقوله له المهيمنون على مقدراته، والركون إلى نعتهم هذه الظاهرة بالصواب وتلك بالخطأ. فعموماً ثمة ميل بشري إلى السير مع التيار. فمَنْ سيسخر من الإيمان بالشعوذة والسحر، إذا كان النبلاء ورجال الدين وتسعة وتسعون في المائة من المجتمع يؤمنون بهذه المعجزات؟ إن محاكاة سلوك الأغلبية والأخذ بتصوراتها والتكيف مع سلوكها ومعتقداتها؛ أي السير في ركاب الأغلبية، ليس سوى أساليب للتعليم برمجتها التطور البيولوجي. ولا ينبغي لنا أن نتعجب من سهولة استدراج بني البشر للتجاوب مع الأوضاع القائمة، وتصديق نظريات الطليعة المهيمنة المسوغة لهم شرعية بقاء الأمور على حالها. فوقائع التاريخ تشهد أن بني البشر يستسلمون في أغلب الحالات إلى التدرج الاجتماعي، ويتقبلون صاغرين الاستغلال والقمع وتحجيدهم لحروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل (Canetti, 1994). كما تشهد قراءة

التاريخ أن بني البشر يصدقون، في أغلب الأحيان، النظريات المسوغة للمآسي والعنف مادام ثمة "مغزى يستغل على فهم بني البشر": بوصفه قدرأ مكتوباً، وأنه تعبير عن قوانين طبيعية وما شابه ذلك من مسوغات. من هنا فإن التمرد والثورة على الظلم الواقع ليسا سوى حالات استثنائية. «إن تعظيم السادة للمهيمنين على مصير العالم الدنيوي لا يمكن أن يلغى بيسر؛ فحاجة الإنسان إلى تعظيم بعض بني البشر أمر لا حده» ( Canetti, 1994, 523).

### خامساً: التنظير الأيديولوجي والتحول السياسي

ليس ثمة شك في أن التخلي عن سياسة التدخل الحكومي في المسيرة الاقتصادية والأخذ بمنهج يقوم على إيمان متطرف بكفاءة الأسواق قد تم بفعل قرارات سياسية. إلا أن هذه الحقيقة لا تعفينا من التساؤل عن الأسباب التي دفعت السياسة إلى أن تسير في هذا الاتجاه. ومع أن الجواب على هذا التساؤل ليس بالأمر الهين، إلا أن تمحيص الأمر وسبر غوره يظان جديرين بالاهتمام، ولا سيما أن تفسيره من خلال التمييز بين المواقف اليسارية والمواقف اليمينية يسطر الأمر بشكل لا ينسجم مع الحقيقة. فسواء تعلق الأمر بالمحافظين أو بالمحافظين الليبراليين، أو بالليبراليين ذوي الميول الاجتماعية أو بالأحزاب اليسارية تقليدياً؛ كالحزب الاشتراكي الألماني، وحزب العمال البريطاني، أو الاشتراكيين الإسبان، والاشتراكيين النمساويين، نعم سواء تعلق الأمر بهذا الحزب أو ذاك، فلقد تحول الجميع صوب المنهج المتطرف الإيمان بكفاءة السوق. من هنا، فلا يكاد يوجد من بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، في أوروبا حالياً، أي بديل حقيقي للمنهج المهيمن على الساحة في الوقت الراهن؛ أعني المنهج المتطرف الإيمان بكفاءة الأسواق. أضف إلى هذا أن المنهج الذي طبقته فرنسا عام 1997 من حيث هو بديل تواجه به هيمنة الليبرالية المحدثة قد بلغ نهايته كما يبدو. وسيتق في علم الغيب ما إذا كان سيطبق هذا المنهج في مكان آخر من أوروبا مستقبلاً أو لا. ويزيح التطور الذي تحقق في رحاب الاقتصاد السياسي الستار عن عمق الثورة الثقافية التي اندلعت في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية عقب أزمة سبعينيات القرن العشرين.

فعل خلفية الأزمة الاقتصادية البريطانية في العقدين الأولين من القرن العشرين وأزمة الركود الكبير التي عصفت بالاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن ذاته أحدث كينز تحولاً جذرياً في التحليل الاقتصادي النظري وفي السياسة الاقتصادية العملية. وفي العقود الأولى من الزمن التالي على الحرب العالمية انضوت الغالبية العظمى من الاقتصاديين تحت لواء الثورة الكينزية الداعية إلى انتهاج نظام رأسمالي تنافسي، مستنير، يخضع للتوجيه الحكومي. وكان المسؤولون عن إدارة السياسة الاقتصادية العملية قد سبقوا الاقتصاديين الجامعيين في الأخذ بمغزى النظرية الاقتصادية الجديدة. إلا أن هيمنة الكينزية بلغت نهايتها، بغتة، في سياق الأزمة التي عصفت بالاقتصادات الغربية في الربع الأخير من القرن العشرين. فقد كان قد بزغ في الأفق فجر الثورة المضادة. فمن جامعة شيكاغو، وبصيغة جديدة أعني بصيغة الكلاسيكية المحدثة القائمة على أسس النظرية النقدية (Monetarism)، شعت، ثانية، على أقسام الاقتصاد في جامعات العالم الغربي، النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وما تزعمه بشأن التوازن وما تدعيه بخصوص تحقيق الوضع الاقتصادي الأمثل وما تنسبه إلى المنافسة الحرة من قوى ذاتية تعيد الاقتصاد دائماً وأبداً إلى الحالة التوازنية. وكان عدد كبير من جيل الشبيبة الذي درس الاقتصاد في هذه الجامعة أعني الجيل الذي صار يُعرف بـ"صبيان شيكاغو"، قد أمسوا، بعد عام 1982، خبراء اقتصاديين يقومون بتقديم النصيح والإرشاد لما يسمى بالاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في أوروبا الشرقية. وإلى جانب تقديم الإرشادات العملية المختلفة، كان من صلب مهمة هؤلاء الخبراء العمل على تحويل الاقتصاد الروسي من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد نسيره قوى السوق الحرة في أمد لا يتعدى ثلاثمائة يوم. وكما تشهد الوقائع لم تكن إرشاداتهم من دون مفعول: فالاقتصاد الروسي انهار على مدى عقد من الزمن انهاراً كاملاً؛ ولم يستطع حتى الآن الخروج من آثار هذه الأزمة بنحو مؤكد؛ فبدلاً من خلق اقتصاد السوق، تورع اقتصاد المافيا ونها. وهناك دلائل كثيرة تؤكد، انطلاقاً من الوضع القائم حالياً، أن الجمهور العريض من سكان روسيا لن يحقق، في الأمد المنظور، ولا حتى ذلك المستوى المعيشي المتواضع الذي استطاع أن يحققه بالاقتصاد المتعثر القائم على التخطيط المركزي؛ فمع أن الجمهور العريض من المواطنين كان يكتمى بالقليل، إلا أنه كان يتوفر على دخل يضمن له تلبية الحاجات الضرورية.

ويعطينا تطور التفكير الأيديولوجي في ألمانيا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية والأسلوب الذي انتهج عبر التاريخ لاستيعاب الأوردو ليبرالية أولاً، وآراء "مدرسة فرايبورغ" ورائداتها فالتر أويكن ثانياً، مثلاً ناصحاً على أساليب التفضيل والتعريف الانتقائي. فعلى حين يحتفي بعض العلماء بفالتر أويكن على أنه المنظر الرائد لـ «اقتصاد سوق يراعي متطلبات التكافل الاجتماعي» (Zinn, 1992a)، يزعم المحافظون المتطرفون من منظري الليبرالية الاقتصادية، ومعهم أبواق الدعاية المتلبسة ثوب الليبرالية، أنه كان نصير تلك "الحرية" التي يقصدونها حيناً يتحدثون عن "اقتصاد السوق الحرة". والأمر الواضح هو أن أويكن كان من أشد نقاد اقتصاد السوق "الحرة" القائمة على أساس "دعه يعمل، دعه يمر". فكما أثبتت الدراسات الاقتصادية الحديثة، فقد كان قد اتخذ موقفاً متحفظاً جداً لا حيال الرفق والرعاية اللذين كانت تلقاهما الشركات العملاقة من لدن [وزير الاقتصاد آنذاك، المترجم] لودفيج أوهارد فحسب، بل حيال تجاهل سياسة أوهارد الاقتصادية لمتطلبات "التكافل الاجتماعي" أيضاً (Hentschel, 1996; Oswalt, 2001). فعلى سبيل المثال، كان أوهارد قد اعترض بشدة ضد الإصلاحات التاريخية التي أجراها المستشار الألماني أديناور على نظام الرواتب التقاعدية عام 1957. وفي دراسة له تحمل عنوان حول التوجه العام للسياسة الاقتصادية (Über die Gesamtrichtung der Wirtschaftspolitik) حذر أويكن عام 1946؛ أي بعد مرور فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية عما يُسمى زعماً اقتصاد السوق "الحرة"، فقد جاء في هذه الدراسة التي نُشرت أول مرة قبل سنوات قليلة (Eucken, 1999, I ff.) ما يأتي:

إذاً "اقتصاد حر"؟

بناءً على تجارب التاريخ نتحتم علينا أن نرد على هذا السؤال قائلين: كلا. وذلك للأسباب الآتية:

إن عبارة "الاقتصاد الحر" تذكر الكثير من البشر بالآزمة الاقتصادية العنيفة التي خيمت عام 1932/1933، والتي سببت، أولاً، تسريح ملايين الأيدي العاملة من مصانعها في بعض الدول الصناعية الكبيرة، وفي اختيار العلاقات الاقتصادية العالمية وفي تراجع الناتج الوطني في الكثير من الدول الصناعية والزراعية ثانياً. أضف إلى هذا وذاك أن هذه الأزمة كانت قد أفرزت تداعيات سياسية في غاية الأهمية. أينبغي لنا أن نتخذ لأنفسنا ثانية هذا النظام الاقتصادي؟ بالتأكيد: كلا.

ولكن ما الأمراض التي كان يعانيها "الاقتصاد الحر"؟

انصف ما يسمى بالاقتصاد الحر هيمنة قوى ضئيلة العدد عليه... إن نشأة الكثير من المشروعات الاحتكارية تماماً والاحتكارية جزئياً والمشروعات الأوليغرافية [احتكار القلة، المترجم] كانت بكل تأكيد الحصيلة التي أفرزها الاقتصاد الحر... وهكذا، فمع تزايد هيمنة هذه القوى على الاقتصاد، كان لزاماً أن يزداد الاقتصاد وهناً في مقاومة الأزمات وأن يصي أقل مناعة على مواجهة حالات عدم الاستقرار؛ وما كان هناك مفر من نشأة البطالة ومن اندلاع صراعات اجتماعية لا آخر لها. وكانت قوى الهيمنة هذه قد ألحقت أضراراً عظيمة بالتجارة الدولية؛ وذلك حين راحت الشركات العملاقة والكارتيلات توسع مجال نشاطها إلى خارج حدود الدولة القومية؛ فإثر هذا التوسع غالباً ما كانت هذه القوى تدخل في صراعات مع بعضها الآخر أو أن تسبب - من خلال ما تنفق عليه سرّاً - ركود الأسواق...

أضف إلى هذا أن هذه القوى كانت قد اكتسبت نفوذاً سياسياً واسعاً، فعدت لاعباً سياسياً مؤثراً استطاع، بآ لديه من نفوذ سياسي، أن يقوض كيان الدولة الدستورية (Buckley, 1999, 13 ff.)

ولا مرأ في أن هذه الملاحظات المقتضية حول تأثير بعض النظريات الاقتصادية على السياسة العملية قد كشفت النقاب عن تضافر تطلعات المواقف الأيديولوجية، أولاً، للتحكم في اختيار النظريات المناسبة لبلوغ "طريق النجاة القومي"، ولتطعيم الاقتصاد السياسي بالأيديولوجيات المتممة ثانياً. ومع أن من حقائق الأمور أن الاقتصاد السياسي مُشبع بالفكر الأيديولوجي (راجع بهذا الشأن: Heilbroner, 1996). إلا أن هذه الحقيقة لا تشكل السبب الجوهري هيمنة وجهات نظر أيديولوجية معينة على الرأي العام؛ فالأمر الواضح هو أن العلاقات السائدة هي التي تدفع الرأي العام إلى أن يتقبل آراء معينة ويتجاهل آراء أخرى أو يستكرها. وبما أن الأيديولوجية أداة فكرية لتحقيق مصالح معينة؛ لذا تتوقف فرص استخدام هذه الأداة بنجاح على توزيع القوى في المجتمع المعني؛ من هنا، تشكل هذه الفرص أحد مكونات المساعي الرامية إلى تأصيل جذور التفاوت وتميزها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ومع أن تنوير العقول لا يقضي على الدور المهم الذي تؤديه العلاقات السائدة، إلا أن التنوير الدؤوب يمنع، من دون ريب، الفرصة للتخفيف من ضغط الانجراف مع التيار وترديد مقولات الأيديولوجية ومزاعمها المهيمنة تريداً حرفياً.



## خاتمة

لقد تنبأت الدراسات الاقتصادية الموثقة نظرياً، في وقت مبكر، بالملامح الجوهرية المميزة للأزمة الاقتصادية المخيمة، حالياً، على الرأسمالية المتقدمة. فهذه الدراسات كانت قد تنبأت بالأزمة قبل اندلاعها بعشرات السنين. والأمر الواضح هو أن التحول الذي غمر به المجتمعات الغنية؛ أعني تحولها من مرحلة الرأسمالية الصناعية إلى مرحلة "ما بعد العصر الصناعي"، لم يفرز تحولات بنوية لها تداعيات مهمة فحسب، بل إن هذا التحول قد أفرز تغيرات في عملية تراكم رأس المال أيضاً. ويجسد تراخي العلاقة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي (القطاع المنتج)؛ أي الاستقلالية النسبية التي صارت تتمتع بها أسواق المال المشبعة بالمضاربة، أحد مظاهر هذا التحول. فنسبة فائض القيمة المنفق على الأغراض غير المنتجة ترتفع باستمرار، وقد صارت تنلر بخطر أن يتجاوز تبديد فائض القيمة وتبذيره نسبة استخدامه في المجالات الإنتاجية. ويتعلق الأمر ههنا بالمسار الطويل الأجل في الرأسمالية المتقدمة؛ أي إنه يتعلق بذلك المسار الذي كان باران وسويزي قد أشارا إليه قبل زمن طويل (Baran/Sweezy, 1967). \* وليس ثمة شك في أن التطور الكمي يفرز، إن عاجلاً أو آجلاً، حالة جديدة نوعياً. وكما هو بين نكتسب الرأسمالية، بنحو متزايد، ملامح إقطاعية الطابع (Zinn, 1978, 79). وتسوغ الجهات الرسمية سياسة الخصخصة، التي تروجها الليبرالية المحدثّة، بحجة مفادها أن المشروعات الخاصة قادرة على تقديم البضائع والخدمات المنشودة بكفاءة كبرى وبكلفة أدنى؛ إلا أن هذا التسويع ينطبق، في أفضل الحالات، على حالات استثنائية متفرقة ضئيلة العدد. ففي الحالات العامة تنطوي سياسة الخصخصة على تدهور نوعية السلع والخدمات المقدمة وعلى مخاطر تتعلق بسلامة المستهلكين.

---

\* باران وسويزي من مشاهير الاقتصاديين الماركسيين. وكنا قد توصلنا في مؤلفها الرأسمالية الاحتكارية؛ بفعل تأثيرها لا ياركس فحسب، بل أيضاً بجون ماينارد كيتز وكالسكي، إلى اعتقاد مفاده: أن الرأسمالية الحديثة قيل إلى توسيع الطاقة الإنتاجية بعبء أسرع من التوسع الحاصل في الطلب الفعال. وكان هذا الاعتقاد قد قادها إلى استنتاج مفاده: أن الرأسمالية الحديثة، أي الرأسمالية الاحتكارية، غير قادرة على النمو والتطور وأنها ستخبط في ركود مزمن وتتصاعد مع مرور الزمن. (لترجم)

ولا يفوتنا هنا أن نذكر القارئ بالفوضى التي سادت شبكة السكك الحديدية البريطانية المخصصة وما رافق ذلك من ارتفاع في عدد الحوادث. وكان دعاة الخصخصة قد شنوا أعظم هجوم لهم حينما طبقوا استراتيجيتهم العالمية الأبعاد على مؤسسات التأمين الاجتماعي القائمة على مبدأ التكافل الاجتماعي. فقد راحوا ينشرون الخوف لدى المواطنين مدعين أن مستقبل رواتبهم التقاعدية غير مضمون أبداً؛ وذلك لأن عدد المتقدمين بالسن في الدول الصناعية [الغربية منها واليابان، المترجم]، في تزايد مستمر، وأن هذا التزايد سيؤدي حتماً إلى انهيار الأساس المالي لدى مؤسسات التأمين هذه، إذا ما استمرت تنتهج مبدأ التكافل الاجتماعي. فهذه الحجة جرت -وما تزال تجري - حتى اليوم الراهن "إعادة هيكلة" نظم التكافل الاجتماعي. والمقصود بإعادة الهيكلة هو التحول صوب نظام التأمين الخاص في المقام الأول. والأمر الواضح هو أن الهجمة الشرسة والعالية الأبعاد على نظم التأمين الاجتماعي القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي تخدم أولاً وأخيراً مصالح المؤسسات الرأسمالية؛ أعني شركات التأمين والمصارف التجارية. فالمؤسسات المالية الرأسمالية الناشطة عالمياً تستخدم الكثير من القنوات - بما في ذلك المعاهد العلمية والمؤتمرات الدولية المتخصصة - للترويج لأهمية الاعتماد على الذات في تأمين المستقبل وللإشادة بمحاسن التأمين الشخصي القائم على الغطاء المالي الذي يدفعه المؤمن عليه. ولا يشهد تاريخ القرن العشرين، فحسب، على المشكلات التي تكتنف التأمين الفردي الخاص. فأحداث الحقبة الأخيرة تقدم دلائل ناصعة تشهد على أن التأمين الفردي الخاص غير مضمون ويتصف بالأنانية المنافية لروح الأخوة الإنسانية، وأنه في المدى البعيد ليس في مصلحة الشرائح العمالية العريضة. إلا أن المتفعين من نفس نظام التأمين القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي يفضون الطرف عن هذا كله، ويتجاهلونه عمداً وعن سبق إصرار، أو أنهم يزعمون أن هذه العيوب هامشية وليست ذات أهمية. وللقوف على الأسلوب المضلل الذي يتجهه المنادون بضرورة إعادة هيكلة نظام التأمين الاجتماعي القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي يكفي أن نذكر أن الكثير من الحسابات، بشأن الأرباح التي سيكتسبها أولئك الذين آمنوا على رواتبهم التقاعدية بصورة شخصية فردية، قد انطلقت في

واقع الحال من الفقاعة العظيمة، التي نشأت إثر المضاربة العظيمة في أسواق الأوراق المالية في تسعينيات القرن المنصرم؛ ومن ثم، فحالما انفجرت هذه الفقاعة، سرعان ما تبين أن كل الحسابات كانت وهماً لا حقيقة له، وهماً تغنى به النصابون الذين يسمون أنفسهم خبراء في شؤون المال فخدعوا به جماهير عريضة من أفراد المجتمع. وهكذا فإن المشعوذين فقط هم الذين يكسبون رزقهم بأعمال الشعوذة.

لقد تناسى بعض الناس عن سبق إصرار، أولاً، التنبؤات الطويلة المدى بشأن الركود المتوقع الاندلاع في الاقتصادات المتقدمة، وثانياً، النظريات التي قامت عليها هذه التنبؤات. وهكذا ظل الرأي العام يجهل هذه التنبؤات والنظريات. ومن أين له أن يطلع عليها إذا كان بعضهم يفضلون الضن بها عليه. وليس ثمة شك في أن هذا التناسي أو الضن ظاهرة أيديولوجية. وليس ثمة شك في أن الأيديولوجية تنبثق من العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية السائدة، وأن نقد الأيديولوجية وحده لا يشكل وسيلة ناجعة للتغيير. إلا أن هذا لا ينفي، طبعاً، أن النقد يزرع بذور التغيير.

إن الإصلاحات الضرورية لمعالجة الأزمة المخيمة على العالم في الوقت الراهن تنسف مقومات النظام الرأسمالي السائد حالياً. ففي الأمد الطويل يكمن الخيار الوحيد المتاح للخروج من أزمة الركود، ومن المشكلات البيئية أيضاً، في اتخاذ الجهات السياسية العدة؛ لأن تمخّل البلدان الغنية عن النمو الاقتصادي. كذلك، فإن الأمر البين هو أن النظام القائم لن يتألم الاستقرار وأن البطالة لن يُقضى عليها في إطار هذا النظام إذا لم يكن هناك نمو وتراكم في رأس المال. فتحقيق حالة التوظيف الكامل، من دون نمو اقتصادي يتطلب إعادة توزيع العمل والدخول، ومنها الدخل المتأتية من امتلاك الثروة على وجه الخصوص. ويصعب على المرء جداً أن يتصور تحقق إعادة توزيع الدخل من غير إعادة توزيع الثروة.

حينما لاحت في الأفق بوادر أزمة الركود في منتصف سبعينيات القرن المنصرم، لم يحط المسؤولون علماً بعمقها؛ ومن ثم لم تستطع السياسة الاقتصادية اتخاذ الخطوات الضرورية للتعامل مع البطالة المتفاقمة. وحالياً هناك دراسات وبحوث كثيرة نسبياً تتناول التحليل

الخاطئ للأزمة وردود الفعل غير المناسبة لمواجهتها. إلا أن هذه الدراسات والبحوث ما كانت لتصل إلى سمع الرأي العام إلا بصعوبة. وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فالعلاقات المهيمنة تمنح المكانة الأولى للنظرية المهيمنة طبعاً.

إن تحقق حالة التوظيف الكامل، في اليوم الراهن على وجه الخصوص، مسألة ذات علاقة بباهية القوي المهيمنة على المجتمع. ولا مراء في أن هذه الهيمنة بأمر الحاجة إلى سند أيديولوجي يدعمها. ومن أساليب العمل الأيديولوجي أن يقوم منظرو الأيديولوجية المعنية بالتنمية على مسألة طبيعة القوى المتسلطة على المجتمع؛ وذلك من خلال الإشارة أن ثمة ضرورات موضوعية، وقوانين اقتصادية، ومنطقاً اقتصادياً لا يجوز للمرء أن يغض الطرف عنها، متجاهلين بذلك أن الموضوع يدور حول مصالح خاصة وحول السبل المطلوبة لفرض هذه المصالح سيامياً. وكانت العلمانية، المتحققة على خلفية التقدم التكنولوجي - الاقتصادي، قد منحت العلوم عامة، والاقتصاد السياسي على وجه الخصوص، قدرة متزايدة في التأثير على الآراء المنظرة لشرعية التوزيع غير المتكافئ للقوة السياسية. وعلى نحو لا مثيل له في كل مجتمعات العصور الغابرة، أمسى الاقتصاد محور المجتمع الرأسمالي. فكل مناحي الحياة - بما في ذلك المناحي التي لا علاقة مباشرة لها بالشؤون الاقتصادية، كالود والحنان والروابط الاجتماعية والثقافة على سبيل المثال لا الحصر - قد أمسّت مادة للمتاجرة وكسب المال؛ أي أمسّت مشوهة بفعل إخضاعها للحسابات الاقتصادية البحث. إن "الإنسان المعروض للبيع والشراء" لم يعد سلعة فحسب، بل صار، أيضاً، يرى نفسه سلعة كأى سلعة أخرى تباع وتشترى. والمحزن أن هذا الأمر لم يعد يضير الإنسان كثيراً؛ فقد صار الإنسان يعتقد أن هذا المصير هو وضع "طبيعي" (Zinn, 2001). إن الواقع الخاطئ يتج، لا محالة، وعياً زائفاً. فعلى سبيل المثال ترى النظرية الاجتماعية - الاقتصادية المهيمنة على الساحة في الوقت الراهن أنها صاغت مقولة حكيمة تنطوي على مغزى جليل، حينما اختزلت جميع العلاقات السائدة في المجتمع إلى النفعية البحث، المتعارف عليها في القرارات التي يتخذها الأفراد في حساباتهم الاقتصادية. والأمر الواضح هو أن الاقتصاد السياسي قد بز، في اليوم الراهن، العلوم الأخرى كافة من حيث إسباغه الشرعية على الواقع القائم. ولكي ينهض الاقتصاد

السياسي بهذه المهمة ليس لديه خيار آخر غير توظيف مقولاته أيديولوجياً. وعملياً يعني هذا أن الاقتصاد السياسي قد أمسى يخصص جلّ نظرياته لخدمة مهام أيديولوجية بحث، ويات يفترض أن ينهض الاقتصاديون الجامعيون، ضمناً، بهذه المهام. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن الاقتصاد السياسي لا ينجح في توظيف نفسه تماماً لخدمة المهام الأيديولوجية، أولاً؛ لأنه ليس بمقدوره أن يتخلّى تخلياً كاملاً عن مصداقيته، ولأن حب الاستطلاع - ثانياً - عادة متأصلة لدى الباحثين والدارسين الجامعيين. إلا أن هذا ليس ذلك العزاء الذي فيه جُبرانُ خاطراً، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان ما يحيط بالمنظرين من آثار خارجية تزايد باستمرار، ملوحة لهم بفرض عظيمة على الرشوة والارتشاء. من هنا لا عجب أن يتفاهم اتخاذ المواقف المتحيزة، وأن تنتشر الروح الانتقائية انتشاراً لا يسمح لأي حقيقة أخرى أن تسود غير الحقيقة التي يمكن استثمارها اقتصادياً، وتسوغ الواقع القائم نظرياً. وللتأكد من هذا يكفي أن يمعن المرء النظر في التوسع المستمر الذي تحظى به الدراسات والأبحاث التطبيقية، على حساب دراسة المسائل الأساسية دراسة موضوعية؛ أي غير المتحازة مسبقاً لوجهة نظر معينة.

إن الحالة، المرسومة خطوطها العريضة سابقاً، توضح أن تحليل الأزمة والتفسيرات النظرية للواقع الاقتصادي السائد لا يمكن الوقوف على مفزاها، ولا ينبغي دراستها من غير أن يحيط المرء علماً بهامية الأيديولوجية؛ أي من غير أن يحيط علماً بوظائفها وأنماطها والظروف الشخصية المخيمة على الفرد الواحد، والحالة النفسية التي يتصف بها المجتمع ككل. إن الإحاطة بالعلاقة القائمة بين الاقتصاد السياسي والوظيفة المسوغة التي تنهض بها الأيديولوجية يجب أن تصدر كل المحاولات الرامية إلى الوقوف عن كتب على الأسباب الفعلية للأزمة، وعلى تطور هذه الأزمة عبر الزمن. وللدلالة على ما نقول يكفي أن نذكر القارئ بما سبق أن قلناه. ففي موضع سابق من هذا الكتاب كنا قد بينا أن الأزمة الاقتصادية الراهنة، والبطالة الجاهيرية المخيمة على المجتمع حالياً كانتا قد جرى التنبؤ بهما قبل وقوعهما، وأنه كانت هناك مقترحات تضمن التعامل معها بنحو ناجح. من هنا فإن بقاء هذه المقترحات من دون دور يذكر في التعامل مع الأزمة، وما رافق ذلك من تجاهل السياسة الاقتصادية العملية لهذه المقترحات يمكن، إذا ما تم تجاهل البعد الأيديولوجي

السائد في الاقتصاد السياسي، أن يدفعنا المرء إلى عزو ذلك التجاهل إلى "غيباء السياسيين"، أو إلى "خطأ ارتكب سهواً ومن دون قصد"، أو إلى ما سوى ذلك من تسويغات رعناء. فخلافاً لذلك يبين إمعان النظر في العلاقة القائمة بين "المهيمنة" و"النظرية المهيمنة" أن آليات الاستقرار الأيديولوجية سرعان ما تزداد تصاعداً وفاعلية، إذا ما تعرضت البنى المادية للعلاقات السائدة لتفكك واختلال ناشئين عن تآزم هذه العلاقات.

## المراجع

Abelshauser, 1983, W., Wirtschaftsgeschichte der Bundesrepublik Deutschland 1945-1980, Frankfurt/M.

Adorno/Dirks, 1956, Theodor W./Dirks, Walter, Hg. Im Auftrag des Instituts für Sozialforschung, Frankfurter Beiträge zur Soziologie, Bd. 4: Soziologische Exkurse nach Vorträgen und Diskussionen, 2. A., Frankfurt/M

Altwater/Mahnkopf, 1996, Elmar -/Birgit -, Grenzen der Globalisierung. Ökonomie, Ökologie und Politik in der Weltgeschichte, Münster.

Arbeit und Ökologie, 2000, Verbundprojekt: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung; Wuppertal Institut für Klima, Umwelt, Energie; Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, gefördert von der Hans-Böckler Stiftung (Projekt Nr. 97-959-3), Berlin/Wuppertal April 2000.

Armut, 2001, Weltentwicklungsbericht 2000/2001. Bekämpfung der Armut, veröffentlicht für die Weltbank, Bonn.

Arndt, 1972, H. W., The Economic Lessons of the Nineteen-Thirties (1944), 3. A., London.

Atkinson, 1999, A. B., The Economic Consequences of Rolling Back the Welfare State, Cambridge, Mass.

Bach/Bartholmai, 2001, Bach, Stefan/Bartholmai, Bernd, Vermögenswert der Unternehmen - Besitz und Beteiligungen privater Haushalte, in: DIW-Wochenbericht, Jg. 68, Nr. 48/2001, vom 29. November 2001, S. 767-777.

Bachmann, 2001, Günter, Mehr Arbeitsplätze - mehr Freizeit - was noch? Widersprüchliche Erfahrungen mit der 35-Stunden-Woche in Frankreich, in: Sozialismus, Jg. 68, Nr. 251, Dez. 2001, S. 31-33.

Baran/Sweezy, 1967, Paul A. - Paul M. -, Monopolkapital. Ein Essay über die amerikanische Wirtschafts- und Gesellschaftsordnung, Frankfurt/M.

Bastian, 2000, Till, Das Jahrhundert des Todes. Zur Psychologie von Gewaltbereitschaft und Massenmord im 20. Jahrhundert, Göttingen.

Bidet, 1992, Jacques, Für eine allgemeine Theorie der modernen Gesellschaft, in: Goldschmidt, 1994, S. 67-86.

Birk/Gries, 1997, Birk, Angela/Gries, Thomas, Amerikanisches Job-Wunder versus deutsches Produktivitätswunder. Ein Vergleich der Arbeitsmarktstrategien, in: Wirtschaftsdienst, Jg. 77, 1997/II, S. 99-106.

Birnbaum, Norman, Siegt die Marktorthodoxie stirbt die Demokratie. Überlegungen am Ende eines zwiespältigen Jahres, in: Blätter für deutsche und internationale Politik, Dez. 1997, S. 1443-1456.

BIZ, 1997, Bank für Internationale Zahlungsausgleich, 67.Jahresbericht, Basel 9. Juni 1997.

BIZ, 1997, Bank für Internationale Zahlungsausgleich, 69.Jahresbericht, Basel 7. Juni 1999.

BIZ, 1997, Bank für Internationale Zahlungsausgleich, 71.Jahresbericht, Basel 11. Juni 2002.

Blendon u.a., 1997, Blendon, Robert J. u.a., Bridging the Gap Between the Public's and Economists' Views of the Economy, in: Journal of Economic Perspectives, Bd. 11, Nr.3, Sommer 1997, S. 105-118.

Bluestone/Harrison, 1986, Bluestone, Barry Harrison, Bennett, The Great American Job Machine. The Proliferation of the Low Wage Employment in the U.S. Economy. A Study Prepared for the Joint Economic Committee, (Washington D.C.), Dec. 1986.

Bombach, Netzband, u.a., 1981., G./K.B., Ramser, H.J./Timmermann, M., Hg., Der Keynesianismus, Bd. III: Die geld- und beschäftigungstheoretische Diskussion in Deutschland zur Zeit Keynes, Berlin-Heidelberg-New York.

Bombach, u.a. 1976, G./Ramser, H.J./Timmermann, M./Wittmann, W., Hg. Der Keynesianismus, Bd. II: Die beschäftigungspolitische Diskussion



vor Keynes in Deutschland. Dokumente und Kommentare, Berlin-Heidelberg-New York.

Bosch, 1997a, Bosch, Gerhard, Brauchen wir mehr Ungleichheit auf dem Arbeitsmarkt? (unveröff. Vortragsmanuskript, Okt. 1997, Institut Arbeit u. Technik, Gelsenkirchen).

Bosch, 1997b, Bosch, Gerhard, Jobwunder? Das Beispiel der USA, Niederlande, Dänemarks und Großbritanniens, (unveröff. Vortragsmanuskript, Nov. 1997, Institut Arbeit u. Technik, Gelsenkirchen).

Bosch, 1997c, Bosch, Gerhard, Arbeitszeitverkürzung, Entgelt und Beschäftigung, (unveröff. Vortragsmanuskript, Okt. 1997, Institut Arbeit u. Technik, Gelsenkirchen)

Bourdieu, 1983, Pierre, Ökonomisches Kapital, kulturelles Kapital, soziales Kapital, in: Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen, S. 183 - 198.

Bourdieu, 2002, Pierre, Plädoyer für eine europäische soziale Bewegung. Der Soziologe Pierre Bourdieu über Auswege aus der Globalisierungssackgasse und die Rückkehr zur Politik, in: Frankfurter Rundschau, 11. Februar 2002 (Langfassung unter: [www.fraktuell.de](http://www.fraktuell.de)).

Brahm, 2001, Laurence J., Hg., Chinas Jahrhundert. Die Zukunft der nächsten ökonomischen Supermacht hat bereits begonnen, mit einem Vorwort des chinesischen Ministerpräsidenten Zhu Rongji und einem Geleitwort von Als-Bundeskanzler Helmut Schmidt, Weinheim.

Canetti, 1994, Elias, Masse und Macht (1960), Frankfurt/M.

De Thier, 1988, Peter, Die amerikanische Wirtschaftspolitik unter Ronald Reagan, in: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament, B 44/88, vom 28. Oktober 1988, S. 15 - 23.

De Thier, 1995, Peter, Immer weniger Amerikaner werden immer reicher. Auch Deutschland zählt zu den Ländern mit großen sozialen Ungleichheiten, in: Süddeutsche Zeitung, vom 21. April 1995, S. 22.

De Thier, 1996a, Peter, Wachsend Kluft zwischen Arm und Reich. SZ-Gespräch mit dem US-Gewerkschaftsvorsitzenden John Sweeney/Lob für Clinton, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 121, vom 28. Mai 1996, S. 23.

De Their, 1996b, Peter, Laserstrahlmentalität zahlt sich aus. Was kann Clintons Jobmaschine den Amerikanern bis zur Jahrtausendwende wirtschaftlich bringen?, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 265, vom 16./17. Nov. 1996, S. VI/1

De Their, 1996c, DeT., USA weiter weltgrößter Schuldner. Leistungsbilanz weist zweithöchsten Fehlbetrag aller Zeiten aus, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 151, vom 4. Juli 1996, S. 23.

DIW, 27-28/97a, Tendenzen der Wirtschaftsentwicklung 1997/98, Weltwirtschaft: Aufschwung setzt sich fort, in: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, Jg. 64, Nr. 27- 28 /97, vom 3. Juli 1997, S. 463 - 471.

DIW, 27-28/97b, Bundesrepublik Deutschland: Anhaltende Schwäche der Binnennachfrage, in: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, Jg. 64, Nr. 27-28/97, vom 3. Juli 1997, S. 472 - 497.

DIW, 40/01, Erfolgreiche Beschäftigungspolitik in Frankreich, in: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, Jg. 68, Nr. 40, vom 4. Oktober 2001, S. 613-617.

Dräger, 1967, Heinrich, (Auszug aus:) Arbeitsbeschaffung durch produktive Kreditschöpfung, in: Bombach u.a., 1976, S. 120-133.

Dräger, 1981a, Heinrich, Lohnsenkung gegen Arbeitslosigkeit (1930), in: Bombach, Netzband u.a. 1981, S. 277-279.

Dräger, 1981b, Heinrich, Über das zweite Gutachten der Brauns-Kommission (1931), in: Bombach, Netzband u.a., 1981 S. 280-285.

Dräger, 1981c, Heinrich, Gutachten über die Grundlinien der künftigen Wirtschafts- und Finanzpolitik, in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 286-289.

Dräger, 1981d, Heinrich, Die Arbeitsbeschaffung durch Privatwirtschaft und öffentlichen Hand, in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 290-298.

Dräger, 1981e, Heinrich, Aktive Wirtschaftspolitik in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 299-301

- Eatwell/Taylor 2000, Eatwell, John/Taylor, Vance, Global Finance at Risk. The Case for International Regulation, New York.
- Ehrenberg, 1997, Herbert, Lohnzurückhaltung brachte nicht mehr Wachstum und Beschäftigung, in: Handelsblatt, 7. Okt. 1997.
- Ehrenreich, 2001, Barbara, Arbeit poor - Unterwegs in der Dienstleistungsgesellschaft, Nachwort von Horst Afheldt, München.
- Elsenhans, 2001, Hartmut, Das internationale System zwischen Zivilgesellschaft und Rente, Münster-Hamburg-London.
- Engelhardt, 1997, Wolfgang, Das Ende der Artenvielfalt. Aussterben und Ausrottung von Tieren, Darmstadt.
- Epikur, 1989, Briefe. Sprüche. Werkfragmente, Stuttgart.
- Eppler, 2002, Erhard, Vom Gewaltmonopol zum Gewaltmarkt, Frankfurt/M.
- Essers/Riecke, 2001, Esser, Hendrik/Riecke, Torsten, USA. Der Riese taumelt, in: Handelsblatt, Nr. 145, vom 31. Juli 2001, S. 10.
- Eucken, 1999, Walter, Ordnungspolitik, hg. v. Walter Oswalt, Münster-Hamburg-London.
- Eucken, 2001, Walter, Wirtschaftsmacht und Wirtschaftsordnung. Londoner Vorträge zur Wirtschaftspolitik und zwei Beiträge zur Antimonopolpolitik, hg.v. Walter Eucken-Archiv, Nachwort v. Walter Oswalt, Münster-Hamburg-London.
- FAZ, 2002, 64, Einzelhandel fordert Mehrwertsteuersenkung, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung Nr. 64, vom 16. März 2002, S. 11.
- Fourastié, 1954, Jean, Die große Hoffnung des zwanzigsten Jahrhunderts (1949), Köln-Deutz.
- Freeman, 1996, R.B., Why so many young American men commit crimes and what might we do about it, in: Journal of Economic Perspectives, Jg. 10, H1, S. 25-42.

- Freeman, 1997, R.B., When earnings diverge: Causes, consequences, and cures for the new inequality in the U.S., commissioned by the Committee on New American Realities of the National Policy Association, Washington D.C.
- Friedlaender-Precht, 1976, Robert, Chronische Arbeitskrise, ihre Ursache, Bekämpfung (1926), in: Bomach u.a., 1976, S. 66-98.
- Galbraith, 2001, James K., The Meaning of a War Economy, in: Challenge, Bd. 44/6, November-Dezember 2001, S. 5-12.
- Gaß/Schmid, 1994, Gaß, Gerald/Schmid, Alfons, Lohn- und Arbeitsmarktentwicklung in den USA. Einige Bemerkungen zu neueren Tendenzen, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 47, Nr. 5, S. 290-299.
- Gernet, 1983, Jaques, Die chinesische Welt. Die Geschichte Chinas von den Anfängen bis zur Jetztzeit, 2. A., Frankfurt/m.
- Goldschmidt, 1994, Werner, Hg., Zur Kritik der politischen Ökonomie: 125 Jahre Das Kapital, Hamburg (Dialektik; 1992/3).
- Grotkopp, 1976, W., Der WTB-Plan der Arbeitsbeschaffung (26. Jan. 1932), in: Bombach u.a., 1976, S. 172-176.
- Gruppe, 1997: Die Gruppe von Lissabon, Grenzen des Wettbewerbs. Die Globalisierung und die Zukunft der Menschen (1993), Vorwort von Ernst Ulrich von Weizsäcker, München 1997.
- Hagemann/Schreyer/Seiter, 2001, Harald H./Markus Sch. /Stephan S., Produktivität und Wachstum - Lernen von den USA?, in: Wirtschaft und Gesellschaft, Jg. 37, H 3, S. 277-314.
- Häußermann, 1995, Hartmut, Dienstleistungsgesellschaften, Frankfurt/M.
- HB, 1997/77, Die Reichen werden immer reicher, in: Handelsblatt, Nr. 77, 22. April 1997, S 31.
- HB, 1997/233, Arbeit/Delors fordert EU-weites Vorgehen. Die Renaissance des Staates, in: Handelsblatt, Nr. 223, vom 19. Nov. 1997, S. 6.

HB, 2001/230, US-Verbraucher enttäuschen Erwartungen der Märkte, in: Handelsblatt, Nr. 230 vom 28. November 1991, S. 1.

HB, 2001/25, Mit radikalen Maßnahmen werden verlustbringende Unternehmen wieder auf Erfolgskurs gebracht, Riesige Entlassungswelle rollt über die USA, in: Handelsblatt, Nr. 25, vom 5. Februar 2001, S. 17.

HB, 2002, 41 Studie der KPMG-Wirtschaftsprüfer. Unternehmensteuern sinken weltweit, in: Handelsblatt, Nr. 41, vom 27. Februar 2002, S. 4.

HDR, 1999, Human Development Report, United Nations Development Program, New York/Oxford 1999.

Heilbroner, 1996, Robert, The Embarrassment of Economics, in: Challenge Jg. 39, Nr. 6, Nov.-Dez. 1996, S. 46-49.

Heise, 1994, Arne/Meißner, Werner/Tofaute, Hartmut, Hg. Marx und Keynes und die Krise der Neunziger, Marburg.

Helmedag, 1994, Fritz, Warenproduktion mittels Arbeit. Zur Rehabilitation des Wertgesetzes (1. A. 1992), 2. A., Marburg.

Helmedag, 1997, Fritz, Kapitale Böcke in der Kapitaltheorie: Der Test zum Protest, in: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, Bd. 216/6, S. 744-760.

Hentschel, 1996, Volker, Ludwig Erhard. Ein Politikerleben, München.

Hickel, 2001, Rudolf, Die Risikospirale. Was bleibt von der New Economy?, Frankfurt/M.

Hondrich, 2001, Karl Otto, Unschuld und Sühne - Zum Sinn des Krieges, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung, Nr. 286, vom 8. Dezember 2001, S. 8.

Horkheimer, 1933, Max, Zum Problem der Voraussage in den Sozialwissenschaften, in: derselbe, Gesammelte Schriften, Bd. 8 (1936), Frankfurt/M 1988, S. 150-157

Huffschmidt, 1999, Jörg, Politische Ökonomie der Finanzmärkte, Hamburg.

Johnson, 2000, Chamers, Ein Imperium verfällt. Wann endet das Amerikanische Jahrhundert, 2000.

Kaiser, 1997, Joachim, Wirtschaftlichen und soziale Lage von Niedrigeinkommensbeziehern, in: Wirtschaft und Statistik, Heft 9/1997, S. 653-662.

Keynes, 1930, John Maynard, Economic Possibilities for our Grandchildren, in: Keynes, John Maynard, Collected Writings, Bd. 9 London-Basingstoke 1972, S. 221-232.

Keynes, 1936, John Maynard, The General Theory of Employment, Interest and Money, in: Keynes, J.M., Collectes Writings, Bd. 9, London-Basingstoke 1973, S. 3-385.

Keynes, 1943, John Maynard, The long-term problem of full employment, in: Keynes, J.M., Collected Writings, Bd. 27, London-Basingstoke , 1980, S.320-325.

Kister, 1996, Kurt, Traumland für eine Minderheit. Alternativ zum Collegebesuch werden bestenfalls Ausbildungsexperimente angeboten, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 96, 25. Apri 1996, S.43.

Klein, 2001, Naomi, No Logo. Der Kampf der Global Players um Marktmacht. Ein Spiel mit vielen Verlierern und wenigen Gewinnern, Frankfurt/M-Wien-Zürich.

Kneschaurek, 1990, F., Unternehmung und Volkswirtschaft. Eine Volkswirtschaftslehr für Führungskräfte, Stuttgart.

Korsch, 1976, A., Einführung in die Dokumentation, in: Bombach u.a., 1976 S. 11-20.

Krätke, 1997, Michael R., Globalisierung und Standortkonkurrenz, in: Leviathan, Jg. 25, H 2, Juni 1997, S. 202-232.

Kronauer, 1997, Martin, "Soziale Ausgrenzung" und "Underclass": Über neue Formen der gesellschaftlichen Spaltung, in: Leviathan, Jg. 25, Heft 1, S. 28-49.

Landmann, 1981, Oliver, Theoretischen Grundlagen für eine aktive Krisenbekämpfung in Deutschland, in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 215-420.

Lebenslagen, 2001, in Deutschland. Der erste Armuts- und Reichtumsbericht der Bundesregierung, hg. v. Bundesministerium für Arbeit und Sozialordnung, Bd. I: Bericht, Bd. II: Daten und Fakten. Materialband, Bonn, April 2001.

Lenk, 1967, Kurt, Ideologiekritik und Wissenssoziologie, hg. u. eingeleitet v. K. Lenk, 3. A., Neuwied-Berlin (Soziologische Texte, 4).

Lenk, 1981, Kurt, Zum Strukturwandel politischer Ideologien im 19. Und 20. Jahrhundert - Begriff und

Phänomen ideologischen Bewußtseins, in: Lenk 1994, S. 27-41.

Lenk, 1994, Kurt, Rechts, wo die Mitte ist. Studien zur Ideologie: Rechtsextremismus, Nationalsozialismus, Konservatismus, Baden-Baden.

Malik, 2002, Fredmund, Falsches Wunder. Die vielgelobte US-Wirtschaft ist lange nicht so stark wie ihr Ruf, in: Handelsblatt, vom 8./9. März 2002, S. K3.

Mangum u.a., 2000, Mangum, Farth/Sum, Andrew/Fogg, Neeta, Poverty Aint What ist Used to Be, in: Challenge, Jg. 43, H 2, März-April 2000, S. 97-130.

Marx/Engels, 1960, Marx, Karl/Engels, Friedrich, Die deutsche Ideologie. Kritik der neuesten deutschen Philosophie in ihren Repräsentanten Feuerbach, B. Bauer und Stirner und des deutschen Sozialismus in seinen verschiedenen Propheten (Erstveröffentlichung 1932), Berlin.

Matzner, 2001, Egon, Argumente für eine Neuregulierung der globalen Finanzen, in: Wirtschaft und Gesellschaft, Jg. 27, H3/2001, S. 371-381.

Maull, 2002, Hanns W., Constraining Entropy, Rebuilding the State: Challenges to International Order in the Age of Globalization, in: Internationale Politik und Gesellschaft, 2/2002, S. 9-28.

Mayer/Brown, 1989, Mayer, Jean/Brown, J. Larry, More Prosperity, More Hunger, in: The New York Times, vom 25. Feb. 1989, S. 29.

McCarthy, 2001, Jonathan, Equipment Expenditures since 1995: The Boom an the Bust, in: Current Issues, hg. v. der Federal Reserve Bank of New York, Bd. 7, Nr. 9, Okt. 2001, S. 1-6.

Meadows, 1972, Donella H./Meadows, Dennis L./Randers, Jorgen/Behrens III, William W., The Limits to Growth. A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind, New York.

Meißner/Zinn, 1984, Meißner, Werner/Zinn, Karl Georg, Der neue Wohlstand. Qualitatives Wachstum und Vollbeschäftigung, Gütersloh.

Memorandum 2001. Modernisierung durch Beschäftigung, hg. v. der Arbeitsgruppe Alternative Wirtschaftspolitik, Köln, 2001.

Menschliche Entwicklung, 1994, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 1995, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 1996, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 1997, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 2000, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Merz/Zwick, 2001, Merz, Joachim/Zwick, Markus, Über die Analyse hoher Einkommen mit der Einkommensteuerstatistik, in: Wirtschaft und Statistik, H7/2001, S 513-523.

Mises, 1931, Ludwig von, Die Ursachen der Wirtschaftskrise, Tübingen.

Mishel, u.a., 1996, Mishel, Lawrence/Bernstein, Jared/Schmitt, John, The State of American Workers, in: Challenge, Jg. 39, Nr. 6, Nov.-Dez. 1996, S. 33-43.



Müller-Armack, 1946, Alfred, Wirtschaftslenkung und Marktwirtschaft, in: derselbe, Wirtschaftsordnung und Wirtschaftspolitik. Studien und Konzepte zur Sozialen Marktwirtschaft und zur Europäischen Integration, Freiburg/Br., 1966, S. 19-170.

Narr, 2001, Wolf-Dieter, Das nicht so neue Tandem: Gewalt und Globalisierung, in: Prokla, Jg. 31, H 4, Dez. 2002, S. 491-510.

National Commission, 1983, on Excellence in Education. A Nation at Risk, Government Printing Office, Washington D.C.

Needham, 1993, Joseph, Wissenschaft und Gesellschaft in Ost und West, in: derselbe, Wissenschaftlicher Universalismus. Über Bedeutung und Besonderheit der chinesischen Wissenschaft, hg. v. Tilman Spengler, 3. A., Frankfurt/M., S. 61-86.

Negt, 2002, Oskar, Arbeit und menschliche Würde, 2. A. Göttingen.

Niggle, Christopher, J., The Increasing Importance of Financial Capital in the U.S. Economy, in: Journal of Economic Issues, Bd. 22, Nr. 2, Juni 1988, S. 581-588.

Oberhauser, 1996, Alois, Mehr Arbeitslosigkeit durch Parallelpolitik: eine Folge einzelwirtschaftlichen Denkens, in: Wirtschaftsdienst, Jg. 76, 1996/XI, S. 566-573.

OECD, 1996a, Employment Outlook, Paris.

OECD, 1996b, Wirtschaftsausblick, Nr. 60, Paris, Dez. 1996.

OECD, 1997a, Employment Outlook, Paris.

OECD, 1997b, Wirtschaftsausblick, Nr. 61, Paris, Juni 1997.

OECD, 1997c, OECD in Figures. Statistics on the member countries. Supplement to The OECD Observer, Nr. 206, Juni/Juli 1997.

OECD, 1999, OECD in Figures. Statistics on the member countries. Supplement to The OECD Observer, Nr. 217/218, July 1999.

OECD, 2001/1, Wirtschaftsausblick, Nr. 69, Paris Juni 2001.

- Oswalt, 2001, Walter, Nachwort (Die falschen Freunde zur offenen Gesellschaft) in: Eucken, 2001, S. 87-152.
- Pritchett, 1997, Lant, Divergence, Big Time, in: Journal of Economic Perspectives, Bd. 11, Nr. 3, Sommer 1997, S. 3-17.
- Reuter, Norbert, 2000, Ökonomik der "Langen Frist". Zur Evolution der Wachstumsgrundlagen in Industriegesellschaften, Marburg.
- Ricardo, 1972, David, Grundsätze der politischen Ökonomie und der Besteuerung, hg.v. Fritz Neumark, Frankfurt/M.
- Riecke, 2001, Thorsten, Enron löst Schockwelle in den USA aus, in: Handelsblatt, Nr. 232, vom 30.11./1.12.2001, S. 2.
- Rorty, 1997, Richard, Die Herrschaft der Brüderlichkeit. Plädoyer für eine Gesellschaft, die nicht auf Rechten, sondern auf Uneigennützigkeit beruht (Sept., 1996), in: Leviathan, Jg. 25, H 1, S. 1-8.
- Rothschild, 1999, Kur W., Kapitalismus im Global Village, in: Helmedag, Fritz/Reuter, Norbert, Hg., Der Wohlstand der Personen, Marburg, S. 379-391.
- Rüstow, 2001, Alexander, Das Versagen des Wirtschaftsliberalismus, hg. v. F. P. Maier-Rigaud/G. Maier-Rigaud, Marburg.
- Schäfer, 2000, Claus, Privater Reichtum um den Preis öffentlicher und privater Armut? - Die Verteilungsentwicklung 1999 und den Vorjahren, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 53, Heft 11, Nov. 2000, S. 744-764.
- Schäfer, 2001, Klaus, Ungleichheit politisch folgenlos? Zur aktuellen Einkommensentwicklung, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 54., November 2001, S. 659-673.
- Scherrer, 2001, Christoph, New Economy: Wachstumsschub durch Produktivitätsrevolution? in: Prokla, Jg. 31/1, Nr. 122, März 2001, S. 7- 30.
- Schettkat, 2001, Ronald, Sind Arbeitsmarktrigiditäten die Ursache der Wirtschaftsschwäche in Deutschland? Der niederländische und deutsche Sozialstaat im Vergleich, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 54, November 2001, S. 674-684.

Schneider, 1975, Michael, Das Arbeitsbeschaffungsprogramm des ADGB, Bonn-Bad Godesberg.

Schopenhauer, 1977, Arthur, Zürcher Ausgabe. Werke in zehn Bänden, Zürich (zitiert wird: Schopenhauer Bd.,S.).

Schwellen, 1996, Miachel, Unternehmer zur Sonne, zur Freiheit. Der Turbokapitalismus schafft Arbeitsplätze und Not zugleich. Die Kluft zwischen den Einkommen vertieft sich - und die Zahl der Kritiker wächst, in: Die Zeit, N. 21, vom 17. Mai 1996, S. 13.

Serra, 1991, Richard, Amerikas Krieg gegen die Kunst. Rede zur Verleihung des Wilhelm-Lehmbruch-Preises, in: Süddeutsche Zeitung, N. 80, vom 6./7. April 1991, S. III.

Smith, 1978, Adam, Der Wohlstand der Nationen. Eine Untersuchung seiner Natur und seiner Ursachen. Aus dem Englischen übertragen und mit einer umfassenden Würdigung des Gesamtwerkes von Horst Claus Recktenwald, München.

Spiethoff, 1918, Arthur, Die Krisenarten, in: Schmollers Jahrbuch, Jg. 43, 1918, S. 227 ff.

Stiglitz, 2002, Joseph, Die Schatten der Globalisierung. Berlin.

SZ 2/91, Schreckliches Jahrzehnt für Kinder. Lebensbedingungen in Amerika verschlechtern sich dramatisch, in: Süddeutsche Zeitung, vom 4. Februar 1991.

SZ 255/97, DIW: Die Reichen sind noch reicher geworden, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 255, vom 6. Nov. 1997, S. 26.

SZ 32/97, Kinder in den USA leben gefährlich. Weit höheres Mordrisiko für junge Menschen als in anderen Ländern, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 32, vom 8./9. Feb. 1997, S. 16.

SZ 202/1997, Einzelhandel im sechsten Minus-Jahr. Heuer 10 000 Pleiten erwartet/ Arbeitslosigkeit und Abgaben bremsen den Konsum, in Süddeutsche Zeitung, Nr. 202, vom 3. Sept. 1997, S. 25.

SZ 270/1997, Weltbank kritisiert zu schnelle Deregulierung, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 270, vom 24. Nov. 1997, S. 25.

Tarnow, 1981, Fritz, Ohne öffentliche Arbeitsbeschaffung geht es nicht (1932) in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 413 f.

Taylor, 1989, Charles, Inwardness and the Culture of Modernity, in: Honneth, Axel/McCarthy, Thomas/Offe, Claus/Wellmer, Albrecht, Hg. Zwischenbetrachtungen im Prozeß der Aufklärung. Jürgen Habermas zum 60. Geburtstag, Frankfurt/M., S. 601-623.

Thurow, 1987, Lester C., Keine Angst vor dem freien Fall. Amerikas Handelsbilanz wird erst bei einem Dollarkurs von 1.10 Mark genesen, in: Die Zeit, Nr. 34, vom 14. August 1987.

Thurow, 1996, Lester C., Die Illusion vom Jobwunder. Viele Arbeitslose werden von Amts wegen gar nicht mehr registriert, in: die Zeit, Nr. 44, vom 25. Oktober 1996, S. 41.

Tocqueville, 1995, Alexis de, Über die Demokratie in Amerika (1835 und 1840), hg. v. J. B. Maier, Stuttgart.

Tönnies, 1963, Ferdinand, Gemeinschaft und Gesellschaft. Grundbegriffe der reinen Soziologie (1887), Darmstadt.

Toporowski, 2000, Jan, The End of Finance. Capital Market Inflation, Financial Derivatives and Pension Fund Capitalism, London.

Wacquant, 1997, Loic J. D., Vom wohltätigen Staat zum strafenden Staat: Über den politischen Umgang mit dem Elend in Amerika, in: Laviathan, Jg. 25, Heft 1, S. 50-66.

Wade, 2001, Robert Hunter, Capital and Revenge: The IMF and Ethiopia, in: Challenge, Bd. 44/5, Sept.-Okt. 2001, S. 67-75.

Weißbuch, 1993, Kommission der Europäischen Gemeinschaften, Wachstum, Wettbewerbsfähigkeit, Beschäftigung. Herausforderungen der Gegenwart und Wege ins 21. Jahrhundert, Weißbuch, Brüssel-Luxemburg.

Weltentwicklungsbericht, 1996, Vom Plan zum Markt, hg. von der Internationalen Bank für Wiederaufbau und Entwicklung/Weltbank, Bonn.

Wolf, 2000, Winfried, Fusionsfieber. Oder: Das große Fressen. Globalisierungsmythos - Nationalstaat - Wirtschaftsblöcke, Köln.

Zielcke, 1997, Andreas, Ein Gespenst geht um in Amerika. Steht Marx ausgerechnet in den USA vor seiner Rehabilitaion?, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 275, 29./30. Nov. 1997, S. 17.

Zinn, 1978, Karl Georg, Der Niedergang des Profits. Eine Streitschrift zu den Risiken der kapitalistischen Wirtschaftskrise, Köln.

Zinn, 1980, Karl Georg, Die Selbstzerstörung der Wachstumsgesellschaft. Politisches Handeln im ökonomischen System, Reinbeck bei Hamburg.

Zinn, 1992a, Karl Georg, Soziale Marktwirtschaft. Idee, Entwicklung und Politik der bundesdeutschen Wirtschaftsordnung, Mannheim u.a.

Zinn, 1992b, Karl Georg, Das Kapital und die politische Ökonomie des 20. Jahrhunderts, in: Goldschmidt, 1994, S. 21-34

Zinn, 1993, Karl Georg, Keynes' fundamentales psychologisches Gesetz und dessen Vorwegnahme Lujo Brentano, in: Zeitschrift für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Jg. 13, S. 447-459.

Zinn, 1994, Karl Georg, Marx und Keynes - Prognostische Theorien oder nur noch Dogmengeschichte, in: Heise u.a., 1994, S. 51-85.

Zinn, 1995, Karl Georg, Wie umweltverträglich sind unsere Bedürfnisse? Zu den anthropologischen Grundlagen von Wirtschaftswachstum und Umweltzerstörung, in: Daecke, Sigmund Martin, Hg., Ökonomie contra Ökologie? Wirtschaftsethische Beiträge zu Umweltfragen, Stuttgart/Weimar, S. 31-62.

Zinn, 1996, Karl Georg, Zwanzig Jahre Wirtschaftskrise - Signal eines Epochenwandels? Über Arbeitslosigkeit, Bewältigungsrhetorik und den Glauben an einfache Rezepte, in: Arbeit, Jg. 5, H 3, S. 298-317.

Zinn, 1997, Karl Georg, Jenseits der Markt-Mythen. Wirtschaftskrisen: Ursachen und Auswege, Hamburg.

Zinn, 1999 Karl Georg, Sozialstaat in der Krise. Zur Rettung eines Jahrhundertprojekts, hg. v. Wilhelm von Sternburg, Berlin.

Zinn, 2000a, Karl Georg, Konjunktur und Wachstum, 4. A., Aachen.

Zinn, 2000b, Karl Georg, Gewinner und Verlierer der Globalisierung? Wirtschaftsentwicklung im letzten Viertel des 20. Jahrhunderts, in: Supplement der Zeitschrift "Sozialismus" 7-8/2000 Hamburg.

Zinn, 2001, Karl Georg, Der verkaufte Mensch. Über Sein und Sollen des Wirtschaftens im Kapitalismus, in: Hickel, Rudolf/Strickstroock, Frankf, Hg., Brauchen wir eine andere Wirtschaft?, Reinbeck bei Hamburg, S. 90-113.

Zinn, 2002a, Karl Georg, Zukunftswissen, Hamburg.

Zinn, 2000b, Karl Georg, Nicht anders, kaum besser - Rot-grüne Beschäftigungspolitik, in: Vorgänge, Jg. 41. H 1, März 2002, S. 90-97.



# الرخاء المفقر

## التبذير والبطالة والعوز

تبين الدراسة المتعمقة للنظرية الكينزية أنها تنطوي على شقين: الأول أن النظام الرأسمالي لا يمتلك المقومات الضرورية لتحقيق الاستقرار المنشود؛ ومن ثم لا مناص من أن تستخدم الحكومة سياستها المالية لإضفاء الاستقرار على النظام الرأسمالي. وبهذا تحتل الليبرالية المحدثة تلك النظرية في هذا الشق فقط، وتتناسى شقها الثاني، وهو: تأكيد جون ماينارد كينز أن الرخاء الذي يحققه النظام الرأسمالي يحمل في طياته بذور تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانتشار البطالة بنحو مزمن؛ لأن هذا الرخاء يؤدي في يوم ما إلى إشباع حاجات الأفراد، وإلى قصور الطلب السلعي عن استيعاب العرض السلعي، أي أن الركود الطويل المدى قدر مكتوب على النظام الرأسمالي المتطور.

يتناول هذا الكتاب، أولاً، أسباب عجز الليبرالية المحدثة - أو بالأحرى رداءة الاقتصاد الرأسمالي الموسوم «النظرية الكلاسيكية المحدثة» - عن القضاء على البطالة، كما يتناول ثانياً، القرائن النظرية التي طُرحت على بساط البحث في حقبة تاريخية معينة لحل مشكلة البطالة، والنتائج السياسية والاجتماعية الممكنة استخلاصها من هذه القرائن.

ويوضح المؤلف أحد جوانب الاستغلال السائد في الاقتصادات الرأسمالية؛ ففي هذه الاقتصادات ثمة شرائح اجتماعية تحصل على دخول نقدية عالية، تتأني من ملكيتها للثروة؛ أي من دون أن ترهق نفسها ببذل شيء من العمل المنتج؛ ومن ثم يستنبط مفهوماً حديثاً للبطالة مفاده أن البطالة الحديثة ليست مشكلة ناجمة عن العوز والفاقة، بل هي مشكلة ناجمة عن اليسر والثراء؛ واستناداً إلى هذا المنظور يؤكد أن البطالة عامة متينة بتوزيع الدخل القومي والثروة الوطنية على شرائح المجتمع المختلفة.

Bibliotheca Alexandrina



0603969

ISBN 9948-00-858-8



9 789948 008583